

مركز دراسات الوحدة العربية

الإسلاميون في السلطة

تجربة الإخوان المسلمين في مصر

أحمد زغلول شلاطة

مركز دراسات الوحدة العربية

الإسلاميون في السلطة تجربة الإخوان المسلمين في مصر

أحمد زغلول شلاطة

الثمن: ١٣ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN: 978-9953-82-808-4
9 789953 828084

هذا الكتاب

مع التمدد الحادث لكيانات العنف المختلفة، سواء داخل مصر أو في مُحيطها الإقليمي، وتزايد مؤشرات التطرف وصوره، بالتزامن مع أُفول التجربة السياسية للتيارات الدينية واختفاء الزخم الذي سبق ورافق تجربتهم، تزداد الأسئلة حول أي ارتباطية بين مُتغيّري التطرف وأفول تجربة الحكم في ظل دفع المناهضين للتجربة بذلك. وعليه يسعى الكتاب إلى تفكيك تلك التجربة بالتركيز على أداء جماعة الإخوان المسلمين في السلطة وبيان تفاعلها مع ملفاته المختلفة، وما أثارته من إشكاليات كانت لها تداعيات مركزية على البنية الفكرية والتنظيمية لها، إضافة إلى انعكاس ذلك على المسارات المستقبلية المحتملة لفكرة الإسلام السياسي.

ينطلق الكتاب من إشكالية رئيسة تتعلق بعدم امتلاك جماعات الإسلام السياسي تصوراً وآلية مُحكمين لانتقالها من مرحلة إدارة التنظيم إلى مرحلة إدارة الدولة، نظراً إلى غياب تصور مُحدد عن طبيعة الدولة، فضلاً عن غياب نموذج تطبيقي لتحقيق «الدولة الإسلامية»، رغم أنهم ـ كجماعات لهم مشروع سياسي معلن ـ يستهدفون منذ عقود إقامتها؛ حيث أسهبوا في الحديث عن العائد المحقق منها من دون الحديث عن آليات تسيير شؤونها.

أحمد زغلول شلاطة

- باحث مصري مستقل في شؤون الحركات الإسلامية، مواليد دمياط ١٩٨٥.
- حصل على بكالوريوس تجارة في جامعة المنصورة، ودراسات عليا في العلوم السياسية والدولية.
- تتركز اهتماماته البحثية على مجالات الاجتماع السياسي والاجتماع الديني.
- صدر له: **الحالة السلفية المعاصرة في مصر** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١١ و٢٠١٦)؛ **الإسلاميون والثورة** (القاهرة: أوراق للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، و**الدعوة السلفية السكندرية: مسارات التنظيم ومآلات السياسة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الإسلاميون في السلطة

تجربة الإخوان المسلمين في مصر





مركز دراسات الوحدة العربية

الإسلاميون في السلطة

تجربة الإخوان المسلمين في مصر

أحمد زغلول شلاطة

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

شلاطة، أحمد زغلول

الإسلاميون في السلطة: تجربة الإخوان المسلمين في مصر/أحمد زغلول شلاطة.

٢٦٤ ص.

ببليوغرافية: ص ٢٤٣ ـ ٢٥٦.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-808-4

١. الإخوان المسلمون (مصر). ٢. مصر ـ الأحوال السياسية.

٣. الحركات الإسلامية. ٤. الإسلام والسياسة. أ. العنوان.

324.262

العنوان بالإنكليزية

Islamists in Power
Muslim Brotherhood in Egypt

By Ahmad Zaghloul Shalata

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb

يمكنكم شراء كتب المركز عبر موقعنا الإلكتروني

http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، تموز/يوليو ٢٠١٧

إهداء

وَأَشْرَقَتِ الرُّوحُ بِنُور حُبِّهَا

و..

سَكَنَ الفُؤَاد

إلى

شيماء زايد



المحتويات

الملاحق

خلاصة الكتاب

تمثل التجربة العملية للإسلاميين في الحكم حقلاً بحثياً غير متناول كثيراً في ظل التحولات السياسية التي شهدتها عدة بلدان عربية خلال ما عُرف بالربيع العربي. منحت اللحظة التاريخية فرصة فارقة للتيارات السياسية الدينية للتقدم نحو صدارة المشهد السياسي في الكثير من البلدان العربية، وبخاصة أنها امتلكت أدوات هذا الحضور «كمياً» لطبيعة تنظيماتها وقوتها وحضورها بالتفاعل مع طبقات المجتمع بصور مختلفة، بالضد من أغلب التيارات المدنية التي تفتقر إلى أدوات الحضور في المجتمع. أما الأدوات «الكيفية» لهذه التيارات فتراث تنظيري تكوّن عبر عقود بشَّروا به كثيراً بوصفه الحل السحري لكل مشاكل مجتمعاتنا. رغم أن السياقات السياسية التي أتيحت لبعضهم ـ بدرجات متفاوتة ـ فهي لم تسهم في بلورة رؤية سياسية واضحة تنعكس على ممارسات هذه التيارات في الحكم فيما بعد. كان تبشير هذا التيار عبر عقود بالدولة الإسلامية أمراً نظرياً لم يُتح له ـ بحسب منظريه ـ فرصة الاختبار العملي مثلما حدث في مصر، حيث تولى الإخوان المسلمون حكم البلاد عاماً كاملاً سبقه عامان من التمدد السياسي في البرلمان؛ لتنتهي التجربة بعزلهم من الحكم مع تغييرات كبيرة في بنية أغلب الجماعات الإسلامية. وبالتطبيق على جماعة الإخوان المسلمين ـ كنموذج وصل إلى قمة هرم السلطة ـ نجد أنها لم تستطع أن تقترب من أركان الدولة الموروثة من عهد مبارك لغياب الكوادر الإدارية التي يمكن إحلالها بديلاً منهم، وهو ما أنتج سيطرة فعلية للدولة العميقة وتوجيه القرار السياسي، فضلاً عن افتقارها إلى برنامج عملي للحكم أدى إلى تفاقم المشكلات الموروثة، وتزايدها مع غياب حلول ابتكارية. لذا سعت الجماعة إلى ترويض مراكز القوى بالسعي للاستفادة من مُعطيات الواقع في اتساق مع فكرة الإصلاح التدريجي الذي يحكم التنظيم ومن أبرز نتائجه غياب ثورية القرارات.

من هنا تنطلق هذه الدراسة من إشكالية رئيسة تتلخص في أنه من واقع المشاركة العملية بدرجات في الحكم نجد عدم امتلاك جماعات الإسلام السياسي آليةً مُحكمةً لانتقالها من مرحلة إدارة التنظيم إلى مرحلة إدارة الدولة، لغياب تصوُّر مُحدد عن طبيعة الدولة، فضلاً عن غياب نموذج

تطبيقي لتحقيق «الدولة الإسلامية» رغم أنهم ـ كجماعات لها مشروع سياسي معلن ـ يستهدفون منذ عقود إقامتها، حيث أسهبوا في الحديث عن العائد المحقق منها من دون الحديث عن آليات تسيير شؤونها. وهذا يعود إلى تراكم العديد من الإشكاليات أمام هذه الجماعات، سواء لأسباب «فكرية» في ما يتعلق بمسائل الدولة والحكم، أو لتراكمات تنظيمية حالت مسارات مكوناتها عبر عقود مضت دون تجاوزها حيث استمرت آلياتها التقليدية في التجاوب مع أزماتها التي أظهرتها تجربة الحكم دون استحداث آليات جديدة للتفاعل معها بحكم ما تفرضه التجربة العملية التي أصبحوا في قمتها.

ومن أجل تحقيق ذلك نسعى إلى تحليل تجربة الإسلاميين في الحكم في ضوء التعرف إلى التصورات العملية للنظام السياسي الإسلامي المستهدف تحقيقه في ضوء برامج الأحزاب الإسلامية، كذلك التعرف إلى كيفية تفاعل جماعة الإخوان المسلمين، كبرى الجماعات، تجاه مسألة الحكم، التي استطاعت الوصول إلى سدته من خلال التطرق إلى العوامل المؤثرة في أزمات الجماعة بالسلطة، كذلك تفاعلات الإسلاميين في تجربة الحكم، وأبرز تداعيات التجربة، وأسئلة التنظيم.

* * *

منحت التجربة السياسية فرصة التعرف بصورة أقرب ـ نظرياً وعملياً ـ إلى طبيعة نموذج الدولة الإسلامية المستهدف تحقيقها، وفق فهم المكونات الإسلامية لمسألة الشريعة وكيفية تطبيقها في ضوء تجربة الإسلاميين في تأسيس أحزاب حصلت على أغلبية مقاعد برلمان عام ٢٠١١. حيث وضعت تجربة الحكم مُسلّمات ودعوات المشروع الإسلامي عامّةً قيد الاختبار. عند تحليل برامج الأحزاب الإسلامية في ما يتعلق بتطبيق الشريعة نجد أنه من حيث:

١ ـ النظام السياسي المستهدف: تباينت مواقفهم من شكل النظام المستهدف لهم، منهم من لم يحدد ذلك، كما هو حال أحزاب «الوسط» و«النور» و«البناء والتنمية»؛ بينما ترى أحزاب «الحرية والعدالة» و«الأصالة» و«الفضيلة» أن النظام البرلماني هو الأمثل. بيد أنه عند النظر إلى مرجعية هذا النظام لم تختلف الأحزاب حول أهمية تطبيق الشريعة بل حول الصيغة المطروحة. فقد اتفقت أحزاب النور[١] والأصالة[٢] والفضيلة[٣] والبناء والتنمية[٤] على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

---

(١) برنامج حزب «النور»، على الرابط التالي: <https://web.archive.org/web/20140310023808/http://www.alnourparty.com/page/program_headers>.

(٢) برنامج حزب «الأصالة»، على الرابط التالي: <http://www.elasalah.org/program.html>.

(٣) برنامج حزب «الفضيلة»، على الرابط التالي: <https://web.archive.org/web/20130724190533/http://alfadyla.com/program>.

تجدر الإشارة إلى أن حزبي الأصالة والفضيلة كانا في البدء مشروعاً حزبياً واحداً حدثت بين مكونيه خلافات فانشقت مجموعه كونت حزب الأصالة وتم إشهاره وبعد أشهر تم إشهار حزب الفضيلة أول حزب سلفي يتم الإعلان عن تأسيسه. في تفاصيل ذلك انظر: أحمد زغلول شلاطة، **الإسلاميون والثورة: موقف التيارات الإسلامية من الثورة المصرية وتداعياتها** (القاهرة: أوراق للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص ١٠٤ ـ ١٠٨.

(٤) برنامج حزب «البناء والتنمية»، على الرابط التالي: <http://benaaparty.com/Program.aspx>.

في حين لم يُعلن حزب «الوسط»[٥] صراحة المرجعية الإسلامية، حيث اختار الاهتمام بالمضمون لا بالشكل، وتضمين المقاصد والأهداف العليا من دون التطرق إلى الأصول المرجعية لهذه الصياغات.

٢ ـ **دور الدولة في تطبيق الشريعة:** انقسمت الأحزاب الإسلامية في رُؤيتها لهذا التطبيق إلى قسمين: **الأول**، يتعلق بإيكال ذلك إلى المجالس التشريعية المنتخبة انطلاقاً من أن أي تغيير في الدولة يجب أن يحترم الشرعية الدستورية، مثلما هو الحال في حزبي «الحرية والعدالة»[٦] و«البناء». **والثاني**، إيكال حزبي «النور» و«الفضيلة» ذلك إلى مُؤسسات الدولة الدينية والثقافية والإعلامية بعد تَقنين دورها في حماية الهوية الإسلامية والرقابة على عموم المجتمع.

٣ ـ **آليات المجتمع في تطبيق الشريعة:** تباينت الرؤى حول ذلك، فهناك من دعا إلى ضرورة تهيئة المجتمع لتطبيق الشريعة، ببرامج تربوية وثقافية، إذ أَشار «حزب البناء والتنمية» إلى الدور الهام للمؤسسات الدينية ودعا إلى تطويرها، وطالب حزب «الأصالة» بتحقيق الإصلاح الفكري والقيمي والاجتماعي كما يرى، فضلاً عن تحقيق العدالة الاجتماعية بحسب «الحرية والعدالة».

أولاً: الإخوان وأزمات السلطة

تعددت المؤثرات الفكرية والتنظيمية في الأداء السياسي للجماعة في لحظة وجودها في الحكم، وهو ما أثار حالة الجدل التي أثيرت سواء بين المتابعين أو في صفوف الجماعة. جزء أصيل من أزمة حكم جماعة الإخوان المسلمين كان عجزها عن إدارة التنوع المجتمعي، فبدلاً من الانفتاح على القوى المدنية بعامة والإسلامية بخاصة انغلق على نفسه، واستعدى أغلب المكونات السياسية إسلامية ومدنية. وهذا نتاج فكرتين حكمتا المسار الفكري للجماعة عبر العقود الأخيرة ـ وما زالت ـ وهما «القطبية» و«السلفية». هذا الجدل قديم يسبق الثورة. بداية النقاش العلني حول التغيرات التي لحقت بالمرجعية الإخوانية كانت في حديث تلفزيوني للشيخ يوسف القرضاوي حول سيد قطب[٧] أشار فيه إلى أن الأفكار التكفيرية التي انتهى إليها قطب في كتاباته ليست على منهج أهل السنة والجماعة الذي ارتآه جمهور الأمة، مُؤكداً أنها لا توافق فكر الإخوان المسلمين، لأن فكر الإخوان

---

(٥) برنامج حزب «الوسط»، على الرابط التالي: <https://web.archive.org/web/20150202165105/http://alwasatparty.com/program.php>.

والجدير بالذكر أن الحزب تم الإعلان عنه في عام ١٩٩٥ وتقدم بطلب الترخيص ثلاث مرات، ولم يحصل على الموافقة إلا بعد إطاحة نظام مبارك في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١١. ولمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/11/11/حزب_الوسط_الجديد>.

(٦) برنامج حزب «الحرية والعدالة»، على الرابط التالي: <http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=برنامج_حزب_الحرية_والعدالة.pdf>.

(٧) ضياء رشوان، «منابر ومدافع»، برنامج تليفزيوني بث عبر فضائية «الفراعين» مساء الجمعة ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩ والحلقة متوافرة على الرابط التالي: <http://goo.gl/PAE5qg>.

ليس فيه تكفير. نجم عن هذا الحديث عاصفة من الجدل، حيث نفت قيادات الجماعة التي عقَّبت على حديث القرضاوي مُؤكدةً[8] أن الإسلام هو الذي يَحكم على الناس ويُصنفهم وليس قطب، وأن قضايا التكفير والحاكمية مُستقرة لدى العلماء، وما كتبه قطب ليس فيه ما يخالف الإسلام؛ فهو لم يخرج عن أهل السنّة والجماعة. كما أن السلفية صارت تياراً فاعلاً بل وأكثر التيارات فاعلية وتأثيراً داخل الإخوان[9]. وخلال الأعوام الخمسة الماضية افتعلت الجماعة بعض الخطابات «المتسلفة»، واستخدمتها سياسياً لتسويق سياساتها بين أطياف المجتمع السلفي في أكثر من موضع وعبر مراحل متفاوتة، منها: استخدام الجماعة رموز السلفية الحركية[10] في ترويج مرشحيهم أثناء الجولة الثانية في الانتخابات البرلمانية، أيضاً الدفع بهذه الرموز إلى الرد على السلفيين المعارضين لها لإثارة قضية هل محمد مرسي ولي أمر شرعي أم لا، كذلك استخدامهم خطاب الهوية في مراحل متفاوتة بشكل غير مباشر رغم مآخذهم على السلفيين عندما استخدموا هذا الخطاب.

ملمح آخر يرتبط بالأزمة الفكرية وكانت له تداعياته على مستوى الممارسات السياسية هو مُراوحة التنظيم ما بين فكرة «الأمة» كأساس لتحقيق الخلافة الإسلامية، وبين مشروع «الدولة القطرية» في أوقات متعددة تبعاً للمواقف السياسية الآنية التي كان يتخذها[11]. كانت الجماعة تمثل حركة اجتماعية في المقام الأول، أي أنها حركة تغيير اجتماعي، اهتم حسن البنّا بتطوير النظام الاجتماعي وإصلاحه قبل تعديل النظام السياسي، حيث تعديل الأخير مرهون بإصلاح الأول. ومن ثم كان الاهتمام موجهاً في الأساس إلى الأمة وليس إلى السلطة[12]، وإن كان الغالب عليها فكرة الأمة كهدف يُراد تحقيقه مدخلاً لتحقيق مشروع الخلافة أو الدولة الإسلامية. فجزء من المواقف الخارجية كان بناء على موقف التنظيم من ملفات بعينها، وجزء آخر مرتبط بالموقف السلبي لدول خارجية من الجماعة انعكس على سياساتها تجاه مصر. وجزء ثالث متحفظ عن فكرة الحراك الثوري وتغيير النظام بما يشكل تهديداً داخلياً في حال تمدد الحالة الثورية. وعليه، فإن فشل السياسات الخارجية كان نتيجة التداخل بين الداخل والخارج، حيث انعكست رؤية ومواقف الأطراف الخارجية على أطراف الصراع الداخلي من أجل تضييق الخناق على الإخوان ومشروعها

---

(8) محمد مرسى رئيس اللجنة السياسية بجماعة الإخوان ورئيس الجمهورية السابق فيما بعد، محمود عزت أمين عام جماعة الإخوان. على الرابط التالي: <http://goo.gl/DLB4yI>.

(9) حسام تمام، **تسلف الإخوان**، سلسلة مراصد؛ عدد ١ (الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية، مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٠).

(10) في تمايزات هذه الحالة السلفية الحركية ورموزها انظر: أحمد زغلول شلاطة، **الحالة السلفية المعاصرة في مصر**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٦)، ص ٢٦٠ ـ ٢٧٣.

(11) للتفاصيل انظر: حسام تمام، **تحولات الإخوان المسلمين: تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٠)، ص ٨ ـ ١٥.

(12) رفيق حبيب، «رؤية للمستقبل السياسي للإخوان المسلمين،» في: عمرو الشوبكي، محرر، **أزمة الإخوان المسلمين** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩)، ص ٢٧ ـ ٢٨.

الأمني، إذ دارت التوقعات حول السياسة الخارجية في المدى القريب نحو «إعادة صياغة منظومة التحالفات الخارجية وفق الميول العقائدية والقيمية للجماعة»[١٣].

لاحقاً، دفعت تطورات المشهد السياسي في مرحلة ما بعد مرسي إلى تغذية جدالات فكرية داخلية بين القواعد حول طبيعة التغيير وأدواته بصورة مثلت نكوصاً على ثوابت الجماعة. كانت فكرة التغيير في وعيهم عامة ومجردة[١٤]؛ هناك أهداف واضحة ولكنّها عامة تفتقر إلى استراتيجيات وآليات ملائمة لتحقيقها. لذا كان الحديث عنها خافتاً نظير أن أولويات اللحظة كانت لملفات أخرى. إلا أن التغيير المفاجئ في المشهد السياسي عقب ٢٥ يناير ٢٠١١ قد فرض على الجماعة ضرورة التعامل معه، وهو ما لم يستوعبه جميع مستويات الجماعة ـ لأن التغيير الثوري لم يكن على أجندتها ـ وهذا انعكس في تفاعلات الجماعة سياسياً حيث تصادمت مواقفها مع رغبات جيل الثورة الذي رأى ضرورة القيام بخطوات ثورية واسعة للإصلاح والتغيير، لكنها لم تحدث حيث استمر إيقاع الجماعة البطيء في الحركة وكان له أثره في أداء مرسي السياسي طوال فترة حكمه. إلا أنه بعد المواجهات في مرحلة ما بعد عزله كان طبيعياً أن يخفت منهج الإصلاح التدريجي[١٥] حيث تجاوزته اللحظة الآنية وتطلبت ضرورة الحسم في المواجهة؛ فالوقت لم يعد وقت دعوة بل حركة. وهذا يتوافق مع أفكار سيد قطب الثورية التي تتمدد بين قطاعات من الجماعة، حيث أدى هذا التنازع الفكري إلى الاختلاف في الحركة مما أحدث انقساماً تنظيمياً مستمراً للعام الثالث.

ثانياً: تفاعلات التجربة

تنبع أهمية تجربة الحكم في أنها تمثل فرصة لاختبار السرديات النظرية عملياً، وانعكاسات التأطير النظري في الممارسة العملية للأفكار والتصورات؛ فبوصول جماعة الإخوان إلى الحكم وما صاحب التجربة من تفاعلات، يدخل التنظيم في المرحلة الثالثة من دورة حياته وهي «البيروقراطية». في ما يخص تفاعلات هذه التجربة نناقشها من عدة مستويات كما يلي:

١ ـ العلاقة مع التيار السلفي

بدت مظاهر تحولات الجماعة الفكرية وانعكاساتها السياسية في العلاقة مع أبرز المكونات السلفية، وهي جماعة الدعوة السلفية، التي حملت أوجه صراع وجود للطرفين، وحالة من الاستعلاء

(١٣) في ذلك انظر: أحمد محمد أبو زيد، **العودة للمستقبل: السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير (رؤية استشرافية)** (القاهرة: دار ميريت، ٢٠١٤).

(١٤) مقابلة مع و. ب، عضو هيئة التدريس بجامعة المنصورة، وأحد المشرفين على النشاط الطلابي للجماعة. نقلاً عن: أحمد زغلول وعمار أحمد، «إخوان مصر.. صراع الدولة والتنظيم» (ورقة بحثية غير منشورة).

(١٥) لمسنا ذلك من خلال لقاءات متعددة مع عدد من المنظمين بالجماعة في فترات مختلفة سواء بشكل مباشر من طريق مقابلات معمقة حول وسيلة التغيير الأمثل، أو من طريق تفاعلهم في صفحاتهم الشخصية على موقع الفيسبوك حيث يرون أن النضال السلمي بأشكاله المتنوعة أفضل كثيراً من انتهاج العنف.

المتبادل، الذي بدت مظاهره في أمرين: **الأول**، رأت الدعوة السلفية نفسها الأقوم والأقرب إلى المنهج السليم[١٦] مقابل جماعة الإخوان المُفرطة في منهجها وعقيدتها؛ أما الأمر **الثاني** فيتعلق بأحد مكونات الإخوان المسلمين الفكرية، وهو الرافد السلفي بها، وهذا الرافد كان يقوِّي من رغبة الإخوان في استيعاب الدعوة فكرياً نظراً إلى المنهج السلفي الذي يشتركان به فضلاً عن تعامل الإخوان بمنطق الجماعة الأم. وهذا كان يدفع دوماً الدعوة السلفية إلى الرغبة في التمايز منهجياً وسياسياً بمواقفها عن الإخوان حيث «حرصوا دوماً على الاشتباك عكسياً مع المواقف التي يتخذها الإخوان من أجل ترسيخ فكرة التمايز»[١٧]. ينعكس ذلك عملياً في استخدام الجماعة خطاب سلف واضحاً في فترة حكمها لجذب شرائح سلفية كأحد الموارد الداعمة لها بصورة مباشرة مثلما هو الحال مع حزبي الفضيلة والأصالة وشيوخها الداعمين ـ محمد عبد المقصود وفوزي السعيد ـ، فضلاً عن دعم غير مُباشر من قبل مجموعات سلفية ثورية الطابع مثل «حازمون». وتمرّ العلاقة بالكثير من موجات المد والجزر المتتالية تثير حماسة البعض حيناً وتحفظاته حيناً آخر لتنتهي بمشاركة حزب النور في بيان عزل مرسي، دون قدرته على تبرير موقفه[١٨]، فيصيبه العديد من الانتقادات الشديدة من كتلته السائلة من عموم الإسلاميين إضافة إلى الاستقالات على مستويات إدارية مختلفة[١٩].

٢ ـ المؤسسة الدينية الرسمية

ظل المجال الديني الرسمي مساحة أزمة مستمرة بين الدولة والإسلاميين من أجل مزيد من السيطرة والتوجيه، وبخاصة أنه مساحة يسهل بها التمدد في أفكار المجتمع بكل يسر على الرغم من تنوع المرجعيات واختلاف الأهداف. وعلى الرغم من حالة التهدئة التي انتهجها الأزهر في مقابل جماعات الإسلام السياسي، لرغبة شيخه في تثبيت أقدامه كـ «مرجعية»، ليس بوصفه إماماً لـ «أهل السنة» بل كإمام «لجميع المصريين»[٢٠]. إلّا أن واقع الحال يشير إلى وجود تصعيد لدى الجماعة ضد شخص شيخ الأزهر، منذ تنحي مبارك وحتى ما بعد عزل مرسي. وبسبب ما شاب العلاقة من توتر وتجاوزات رمزية في حق المؤسسة، بدا الأمر كمحاولة لتقليص دور الطيب

---

(١٦) لمزيد من التفاصيل حول السياقات التاريخية لنشأة هذا التنظيم انظر: أحمد زغلول شلاطة، **الدعوة السلفية السكندرية: مسارات التنظيم ومآلات السياسة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦)، ص ٤٩.

(١٧) لقاء مع المهندس خالد حمزة رئيس تحرير إخوان ويكي، مدينة المنصورة بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

(١٨) على سبيل المثال، انظر عقد ياسر برهامي اجتماعاً مع أئمة المساجد ومسؤولي المناطق التابعين للدعوة السلفية بالإسكندرية لتفسير ما يحدث لهم، السبت ٢٢ تموز/يوليو ٢٠١٣ بمسجد ابن تيمية بمنطقة كيلوباترا بالإسكندرية، على الرابط التالي: <http://goo.gl/rCQmya>.

(١٩) من هؤلاء: محمد عمارة، عبد السلام راغب عضوا الهيئة العليا للحزب، الشيخ أحمد أبو العينين مسؤول الدعوة السلفية بالدقهلية، فضلاً عن عدد كبير من أعضاء الحزب، وبعد أحداث رابعة العدوية استقال الشيخ علي غلاب من مجلس إدارة الدعوة السلفية عن محافظة مطروح بعد أن أعلن العصيان المدني هناك لتقوم الدعوة بتجميد عضوية الفرع حينئذ.

(٢٠) لقاء مع محمود عزب مستشار شيخ الأزهر، الإسكندرية، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

تمهيداً لعزله من قبل السلطة، أو التضييق عليه لتقديم استقالته، كتجاهله في البروتوكولات واختيار وزير الأوقاف، والعضوية بالجمعية التأسيسية الأولى للدستور، والموقف من تكفير حركة تمرد. وبعد عزل مرسي يحاول الطيب القيام بمبادرة صلح لتصعِّد الجماعة هجومها عليه واصفة الأزهر بأنه «مختطَف على يد شيخه وأي مبادرة سيقدمها لن تكون مقبولة»[٢١]. حالة الصراع مماثلة ذات طابع سياسي حدثت في وزارة الأوقاف، ودار الإفتاء وإن كان الوضع في الأخيرة قد حمل طابعاً شخصياً، وخصوصاً مع حدة المواجهات التي قامت بينهم وبين المفتي السابق علي جمعة لتزداد بين الطرفين نتيجة مواقفه المُحرّضة على الإسلاميين[٢٢] ـ بحسب رؤيتهم لتصرفاته ـ حيث كانت محاولات السيطرة على هذه المؤسسة واضحة من تحركاتهم وتصعيدهم السياسي ضد شخص المفتي[٢٣].

٣ ـ الكنيسة القبطية

تمثل علاقة الإخوان المسلمين في الحكم ـ ومجمل الكتلة الإسلامية ـ بالكنيسة اختباراً لمقولات التسامح والدولة المدنية المستهدف تحقيقها، ولا سيَّما مع سيادة منظور الإسلاميين الفقهي تجاه الأقباط وغياب منظور سياسي ومدني حديث مبني على أساس المواطنة وسيادة القانون، الأمر الذي يجعل مصيرهم وحقوقهم ملفاً خاضعاً للتفسيرات الدينية[٢٤]. لذا ظلت العلاقة أسيرة الارتباك المتبادل والتشكيك نتيجة ميراث فقهي مُتشدد لدى بعضها، ولميراث سياسي يرى الكنيسة دولة داخل الدولة لها ميزات لا تتوافر لأغلبية الشعب، لذا أنتج كل هذا التراث دعوات مثل فرض الجزية على الأقباط، وتحديد المناصب العامة المتاحة لهم، بوصفهم مواطنين درجة ثانية[٢٥]. وهذا الأمر دفع بالكنيسة إلى أن توافق على المشاركة في التظاهرات، رغم سابق رفضها في

---

(٢١) جماعة الإخوان ترفض مبادرة الأزهر للمصالحة، مجلة **البيان** (١١ آب/أغسطس٢٠١٣)، <http://goo.gl/SlXCa4>.

(٢٢) من أبرز هذه الأزمات صراعه مع الشيخ السلفي أبو اسحق الحويني التي وصلت إلى ساحات المحاكم، لتنتهي لاحقاً بتنازل جمعة عن جميع الدعاوى بعد وساطة من رئيس حزب النور وقتئذ عماد عبد الغفور. وفي هذه الأزمة انظر: صلاح الدين حسن، «أزمة جمعة والحويني.. إلى أين تنتهي؟،» موقع اسلام أون لاين، <http://islamonline.net/islamists/1759>.

(٢٣) ««الإخوان المسلمين» تطالب بضم دار الإفتاء إلى الأزهر وانتخاب المفتي،» جريدة **التحرير**، ٢٠١٢/٢/٢٣، <http://www.masress.com/tahrirnews/146123>.

(٢٤) محمد أبو رمان، **السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ١٤٨.

(٢٥) في ذلك انظر: ياسر برهامي، **فقه الجهاد** (نسخة إلكترونية)، ص ٢١، حول تصريحات المتحدث الرسمي باسم «حزب النور» عن الجزية، موقع صوت السلف (١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، <http://www.salafvoice.com/article.aspx?a=5867>.

انظر أيضاً: محمد عبد الرحمن ـ عضو مكتب الإرشاد ـ، حول موضوع الجزية وأهل الكتاب، على الرابط التالي: <http://goo.gl/TCPkWj>. وفي مسارات العلاقة بين الأقباط والجماعة في الحكم انظر: سامح فوزي، «مرسي.. والأقباط،» جريدة **الوطن**، ٢٠١٣/٤/٢٩، <http://goo.gl/u5PCjO>.

المشاركة في تظاهرات ٢٥ يناير ٢٠١١. فرغم ما تردد عن وجود ضغوط من قبل جماعة الإخوان المسلمين ومؤسسة الرئاسة لمنع نزولهم، وذلك بمحاولة استخدام منهج النظام القديم نفسه واختزال الأقباط في الرموز الدينية، حسم البابا تواضروس الأمر بتأكيده أن الأقباط ليسوا قطيعاً يتم توجيههم في التظاهرات، مؤكداً أن دور الكنيسة روحي، وليس هناك توجيه للأقباط[٢٦].

ثالثاً: تداعيات التجربة

بعزل الإخوان من الحكم تدخل الجماعة في طور «التراجع» وهو ما ينعكس على مكونات المشهد الإسلامي عامة وذلك عبر عدة مستويات:

١ ـ في ما يتعلق بالتماسك الإداري للتنظيم، انعكس الأداء السياسي الذي قامت به الجماعة في مرحلة ما قبل وما بعد عزل مرسي على قواعد التنظيم؛ حيث حدثت عدة تحولات تنظيمية أبرزها صعود الأجيال الشابة في صدارة الحراك، مما سبب تصادماً جيلياً بين قيادات الإخوان المسلمين القدامى والجدد، وتغييراً في المرجعية الفكرية، ومن ثم اختلافاً حول منهج التغيير الأمثل في هذه المرحلة، حيث يعكس هذا الصراع الدائر اختلاف مشروع كلا الطرفين واستراتيجيتهما المقترحة لحراك مثالي يناسب الأزمة السياسية الدائرة، هل هي السلمية أم تثوير الجماعة؟ ومن تداعياته أن أصبح هناك قيادتان متوازيتان وجهازان إعلاميان متعارضان حيث يملك كل فريق موقعاً إلكترونياً ومُتحدثاً إعلامياً للتعبير عن مشروعه[٢٧]. ويظل هذا التشرذم التنظيمي مُرشحاً للاستمرارية إلى مدى غير منظور ما دام الموقف الرسمي من الدولة رافضاً المصالحة مع التنظيم.

٢ ـ في ما يتعلق بـ«الكتلة الإسلامية»، رغم مشاركة مُكوِّن سلفي كالدعوة السلفية في عزل مرسي، فإن واقع الأمر يشير إلى أنها لم تُخيَّر في موافقتها أو رفضها، حيث تم فرض الأمر عليهم بحسب ما رووه عقب ذلك. كانوا آنذاك أمام أمرين: إما الموافقة ومن ثم الاستمرار بدون تضييقات، وإما أن

---

(٢٦) انظر: كرستينا حبيب، «"٣٠ يونيو" البابا تواضروس: الخروج على "الإخوان" عمل وطني،» البوابة (٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦)، <http://www.albawabhnews.com/2001884>

انظر أيضاً: انتصار سليمان، «أقباط مصر يتحدون تهديدات "عبد الماجد"»، جريدة فيتو، ٢٠١٣/٦/١٢، <http://www.vetogate.com/389903>.

(٢٧) في طبيعة الصراع التنظيمي الحادث بالجماعة، انظر: «اللجنة الإدارية العليا لإخوان مصر تكشف تطورات أزمة الجماعة،» موقع عربي ٢١ (١١ آذار/مارس ٢٠١٦)، <http://goo.gl/FApVy3>؛ مصطفى هاشم، «اللجنة الإدارية العليا للإخوان تعلن عن انتخاب مجلس شورى جديد،» موقع أصوات مصرية (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)، <https://goo.gl/zO5IkV>.

انظر أيضاً: عبد الله عزت، «انفجار الإخوان: المعركة دوماً من أعلى،» موقع نون بوست (٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٥)، <http://goo.gl/vWtc72>. ونشير إلى أنه تم تدشين موقع <http://ikhwan.site> للتعبير عن القيادات القديمة قبل تمكنها من استعادة الموقع الأصلي <http://ikhwanonline.com> ـ من معارضيها ـ المتحدث الرسمي لها طلعت فهمي، مقابل موقع <http://ikhwanonline.info> للقيادات الجديدة والمتحدث لها محمد منتصر والذي قدم استقالته للمجلس الجديد في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. مع ملاحظة أنه مع غلبة الخلافات الداخلية العليا إلا أن الأمر لا يقتصر على ذلك مع وجود تنوع في مستويات وأنماط الخروج.

يكونوا في مواجهة مع النظام، ويتعرضوا للاعتقال. هذا الحضور المرحلي يعود إلى أمرين: **الأول**، سعي النظام لنفي أطروحة معارضيه من الإسلاميين بأن ما يتعرضون له هو حرب على الإسلام وليس صراعاً سياسياً. لذا كان حضور حزب النور ثاني أكبر قوة برلمانية إسلامية بعد الإخوان ضرورياً آنذاك. **والثاني**: حرص الدعوة السلفية طوال فترة حكم مرسي على الوجود السياسي كممثل ديني في السياسة المصرية بديلاً من الجماعة «المفرطة في شرع الله»، وبإزاحة الإخوان يكون هدفها قد أوشك على التحقق. وهكذا يرتبط مستقبل «التيار السلفي» ببعض التطورات التي ستطرأ ـ إيجاباً أو سلباً ـ على عدة متغيرات، **أهمها**: طبيعة الحل السياسي للأزمة، والموقف السُلطوي من التيار الديني إجمالاً، وقدرة مكونات التيار السلفي الرئيسة على مأسسة عملها التنظيمي وتطوير حركتها. كذلك موقف الكتلة السلفية السائلة من النظام الحاكم من جهة، وموقفها من فكرة العمل السياسي من جهة أخرى[٢٨].

٣ ـ مع حسم الخطاب الجهادي منذ عقود نظرتَه إلى التغيير بالتركيز على فكرة العمل المسلح والسري كوسيلة رآها أسرع وأفضل من إمكان التغيير بالممارسة السياسية التي كانت له تحفظاته عنها، والتي هدمتها الثورات العربية؛ فإن تنظيماً مثل القاعدة يقوم بعملية «تكيّف أيديولوجي» للثورات العربية حيث وجد أن الحد الأدنى من المكاسب هو «فرصة» أفضل للعمل والنشاط، وصولاً إلى الهدف الأكبر، ما دام هنالك ترجيح لقدرة التيارات الجهادية على البروز والعمل[٢٩]. ومع حالة الانفتاح الثوري وانعكاساته تنظيمياً على مختلف الجماعات فإننا نجد أن المزاج الجهادي لم يزل هو المسيطر لدى مجموعات من الإسلاميين رغم محاولة قطاع من الجهادين تكوين حزب سياسي[٣٠]. ولاحقاً أدت مُمارسات الإسلاميين في سنوات ما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى تغذية هذا المزاج الجهادي بصورة أو بأخرى. ومن صور ذلك:

• منح عزل محمد مرسي قبلة الحياة للجماعات الجهادية، التي أكدت سابق رؤيتها أن ما حدث حربٌ ضد الإسلام، وأن الأصل هو الجهاد ضد هذه الأجهزة.

• أسهمت المواجهات بين الثوار وبعض الأنظمة المتساقطة والدعوات التي انطلقت للجهاد في خلق مناخ يسمح بممارسة فكرة الجهاد بشكل واسع النطاق[٣١] وبصورة رسمية نوعاً ما.

---

(٢٨) لتفاصيل أشمل انظر: شلاطة، **الدعوة السلفية السكندرية: مسارات التنظيم ومآلات السياسة**، ص ١٨٢ ـ ١٧٥.

(٢٩) محمد أبو رمان، «أيديولوجيا القاعدة ومحاولة «التكيف» مع الثورات العربية،» **مجلة السياسة الدولية** (١٠١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١)، <http://goo.gl/YtakoL> (بتصرف).

(٣٠) في قصة هذا الحزب وتداعيات التجربة، انظر: كمال حبيب، «هذه قصتى مع حزب «السلامة والتنمية»،» اليوم السابع، ٢٠١٢/٧/١٤، <http://goo.gl/7VvLzL>.

انظر أيضاً: عمر القليوبي، «مصير حزب «السلامة والتنمية» يفجر الخلافات بين الجهاديين،» موقع المصريون (٢٧ آب/ أغسطس ٢٠١٢)، <http://www.masress.com/almesryoon/132618>.

(٣١) كنموذج انظر: محمد كامل، صلاح الدين حسن وسعيد حجازي، «استشهاد ٣ مصريين ينتمون إلى الجماعة الإسلامية في سورية،» **جريدة الوطن**، ٢٠١٢/٩/١، <http://goo.gl/kZrvdz>.

• أيدت الممارسات التي انتهجتها كل من جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين القناعات الجهادية المسبقة بخطأ فكرة الدخول في ساحة السياسة والتفريط الذي كشفته الممارسة.

عموماً، تعكس التطورات الجهادية الآنية مكمن التهديد الفعلي المتعلق بالتغير النوعي في المشهد الجهادي وطبيعة المنضمين إليه، وبخاصة أن منهم من لم يكن له أي خلفية إسلامية، على عكس الأجيال السابقة التي تقلبت بين الجماعات الإسلامية حيث استقر بها الحال في تنظيمات الجهاد المختلفة، وهو ما يشير إلى دور المسارات السياسية في الداخل والخارج في تغذية هذه الأفكار العنيفة في أوساط شبابية لم تكن لها ارتباطات بأي جماعات إسلامية سابقاً(٣٢).

رابعاً: أسئلة التنظيم

تعددت جوانب التغييرات التي لحقت ببنية تنظيم الإخوان المسلمين بعد تجربته في الحكم وما رافقها وتبعها من صراع مع «الدولة». وتظل أبرز التحديات الداخلية المطروحة هي تلك المرتبطة بثوابت التنظيم التقليدية كما يلي:

١ ـ فكرياً

تدفع التجربة نحو التساؤل حول مدى استمرارية ثوابت فكرية مركزية للجماعة من عدمها، مثل طبيعة الجماعة الشاملة بكونها «هيئة إسلامية جامعة» التي مثلت مصدر قوة مهمة للجماعة، وبخاصة مع الانتقادات التي وُجهت إليها نتيجة ذلك والدعوة إلى الفصل بين أدوارها السياسية والدعوية والاجتماعية. أيضاً الموقف الفقهي من المرأة حيث تثير ظاهرة «نشاط الأخوات» أمراً جديراً بالتأمل ولا سيَّما مع المواجهات المتبادلة لهن مع النظام بدرجة مكثفة لأول مرة، ليطرح جدلاً حول مدى قابليتهن مستقبلاً للاستمرارية بسهولة وفق نمط العلاقة الإدارية القديمة، والدور السياسي المحدود، أو للدفع بتأصيل شرعي يسمح بدمج المرأة أكثر في المناصب الإدارية العليا بالجماعة بعد نجاح تجربة قطاع الأخوات في الإبقاء على جسد الجماعة نشطاً رغم التضييقات(٣٣).

---

(٣٢) في أحد نماذج الداعشيين المصريين، انظر: محمد كساب، «رحلة شاب مصري من الليسيه» وهوس الراب إلى القتال مع داعش،» المصري اليوم، ٢٠١٤/٨/٢، <http://www.almasryalyoum.com/news/details/493424>.

وفي المزيد من مثل هذه الحالات وسياقات ودوافع التحول، انظر: «كيف تشكلت الحاضنة الشعبية لـ «ولاية سيناء»؟،» موقع ساسة بوست (٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦)، <http://www.sasapost.com/how-was-formed-popular-front-for-state-of-sinai>.

(٣٣) ذهبت بعض أصوات الأخوات الناشطات في الفعاليات ـ تأثراً بحالة الزخم الحادثة في المشهد السياسي الآني ـ إلى التأكيد أن هناك أمرين تصر عليهما المرأة على مستوى الجماعة، وهما أن تمثل بقوة في الشورى ومكتب الإرشاد. انظر: لين نويهض، «الأخوات المسلمات في طليعة المشهد فيما تكافح جماعة الاخوان المسلمين من أجل البقاء،» رويترز (١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، <http://goo.gl/oKhJmd>.

لكن من واقع ممارسات الجماعة وتراثها الفقهي في ما يتعلق بالمرأة وولايتها... إلخ، يشير إلى احتمال تحسن تنظيمي طفيف في وضع الأخوات بعد استقرار الأوضاع، لكن ليس بهذه الصورة التي قد يتوقعها بعضهن. وفي حوارات مع أعضاء =

٢ ـ تنظيمياً

تعاني جماعة الإخوان المسلمين انقساماً داخلياً، ومحدودية جغرافية حراكها المناهض في الشارع، فضلاً عن ضعف نشاطها العملياتي، وتناقص حجم الكتلة السائلةَ الداعمة، فضلاً عن أزمات متعددة في ما يخص التمويل. إضافة إلى ذلك هناك انقسام حول فكرة العنف وبخاصة مع تأزم علاقة الجماعة والنظام ما يزيد من دوافع العنف. ونرى أن تطوير فكرة العنف وتمدد مساحاته حاضرة في فكر التيار الإسلامي عامة ـ وفي القلب منه الإخوان المسلمون ـ حيث إن مساحات العنف المحتملة ـ نظرياً أو عملياً ـ ترتبط فرصها عكسياً بالمساحات السياسية والمجتمعية المفتوحة أمام التنظيم، فكلما انغلق المجال أمام التنظيم وضاقت الخيارات التي بين يديه زادت فرص انفلات القبضة التنظيمية على الأعضاء، وبالتالي تزداد فرص التوجه للعنف الذي نرى أنه سيكون طابعه فردياً ـ حتى ولو تزايد عدد هؤلاء الأفراد ـ وليس تنظيمياً بمعنى عودة التنظيم إلى ما كان عليه حتى الستينيات من القرن المنصرم وإعادة إحياء التنظيم الخاص، وبخاصة أن المجال السياسي تجاوز هذه الفكرة عما كان الأمر عليه سابقاً. لذا فالأسرع والأكثر منطقية توجه هؤلاء المتفلتين من التنظيم صوب جماعات جهادية مثل أنصار الدولة الإسلامية بسيناء أو غيرها من جماعات الداخل إضافة إلى جماعات الخارج في ظل توافر السياقات الداعمة لذلك.

٣ ـ سياسياً

يتمثل التحدي المركزي أمام الجماعة في جناحيها بمدى قدرتها على إيجاد رُؤية سياسية تحكم مسارها وخصوصاً أن هذه الرؤية ترتبط بالتعرف إلى كيفية إدارة الجماعة صراعاتها الداخلية، كذلك قدرتها على إدارة مفاوضاتها مع النظام في ظل استمرار المعركة الصفرية بينهما؛ علماً أن السؤال الأساس الذي لا تزال تبحث عن إجابة عنه أمام «قواعدها» هو: ماذا تم من أجل القصاص لضحايا المواجهات الحالية؟ إضافة إلى طبيعة تفاعل الجماعة مع المجتمع المحلي ومدى تقبله لحراكها وموقعها من العمل السياسي/المجتمعي. كما يتمثل التحدي بقدرة التنظيم على بناء خطاب سياسي يتجاوز خطاب «المحنة» الذي يسم خطاب الجماعة منذ عقود. فضلاً عن قدرة الجماعة على إدارة حراكها الخارجي في ظل تنامي اليمين الديني والتغييرات في موازين القوى الدولية والإقليمية

= الجماعة حول مستقبل الأخوات استبعدوا تماماً فكرة وجود امرأة في مناصب الجماعة العليا لأسباب دينية، وانتابهم التعجب عندما علموا بوجود السيدة «فاطمة النجار» كنائبة ثانية بالانتخاب لعبد الرحيم شيخي الرئيس الجديد لحركة التوحيد والإصلاح المغربية. في تفاصيل ذلك انظر: محمد لغروس، «نائبة للرئيس لأول مرة بتاريخ الإسلاميين بالمغرب،» موقع عربي ٢١ (١٠ آب/أغسطس ٢٠١٤)، <http://goo.gl/5aOTIB>، وفي هذا السياق أكد لنا أحد أعضاء مجلس الشعب المنحل عن حزب الحرية والعدالة وأحد مسؤولي الحوار مع الغرب ـ يتحفظ عن ذكر اسمه ـ صعوبة أي تطوير لوضع المرأة بالجماعة، مشيراً إلى أن نشاط الأخوات مرحلي نتيجة ما يتعرض له الإخوة بالجماعة ووجود معتقلين كثر، وحراك لا بد من استمراره. وأضاف أن وضع المرأة في الحركة الإسلامية في تونس والمغرب مُتطور لسياقات التجربة هناك، وهو ما لم يتوافر لدى إخوان مصر (مقابلة أجراها الباحث في مدينة «إكس بروفانس» ـ فرنسا، ١١ أيار/مايو ٢٠١٥).

وخطاب مكافحة الإرهاب والجماعات الدينية والذي بات على أولوية الإدارة الأمريكية الحالية وحلفائها[٣٤].

خاتمة

بعد العرض السابق لتجربة ما يزيد على ستة أعوام على اشتباك الإسلاميين مع الحياة السياسية أكدت ممارساتهم استمرار جوانب القصور التي كانت لها تأثيراتها في المشروع والأداء الإسلامي ـ وهي متعلقة بأكثر من بُعد ـ وهو ما يمثل تحدياً كبيراً أمامهم. فعلى **الجانب الفكري:**

• أكدت التجربة أزمة التيار الإسلامي بتنويعاته في النظر إلى الدولة وأدواتها، وأدوارها، ومقاصدها، وامتد ذلك إلى فكرة الشريعة التي أظهرت الممارسات عدم وضوحها أو تحديد أطرها وكيفية تحقيقها. وهذا نتاج غياب مفهوم القانون والدولة الحديثة ودوره ومكانته ووظيفته في التنظيم الاجتماعي والسياسي. فمن خلال الممارسة غاب التصور عن شكل الدولة الإسلامية، وتبدى ذلك ـ كإشارة ـ في التجارب الدستورية، حيث غاب التصور العملي لدسترة التشريعة، خارج إطار الحديث الوعظي الذي اعتمدوا عليه في تجييش قواعدهم لسنوات. فضلاً عن الخلط في الممارسة بين الدستور والقانون في ضوء الرغبة في دسترة التفاصيل في الدستور ـ بديلاً عن موضع ذلك الطبيعي في القانون ـ دون إجمالها.

• أمام هذا الارتباك في التفاعل كانت محاولات التوفيق من قبل الإسلاميين بين المرجو تحقيقه من تصورات وتراث وعظي وسابق ممارسة، وبين المتاح تحقيقه وفق تحولات السياسي والديني، من دون وجود قواعد واضحة المعايير تحكم هذه المواقف في ظل رغبة قطاعات إسلامية منهم للاستمرارية السياسية. وكمثال على ذلك موقع الشريعة في تجربتي ٢٠١٢ و٢٠١٣ وممارسات وتفاعلات مكونات التيار السلفي في التجربتين.

• يتحمل الإسلاميون جانباً كبيراً من الأزمة الفكرية فقد انعكست الدعوة بأفضلية العلوم الشرعية في وجود ضعف كمي ونوعي في كوادر هذه التيارات. وهذا نتاج مواقف سلبية قديمة تجاه العلوم الاجتماعية التي حال تفاعلهم معها من إنضاج رؤيتهم بصورة تمكن من تقديم أطروحات معمقة تناسب الواقع المعاصر.

---

(٣٤) بدا ذلك من موقف الحزب الجمهوري الذي سعى بعض أعضائه بتنسيق غير رسمي مع الإمارات العربية المتحدة للدفع بإعلان الإخوان كجماعة إرهابية، حول هذا الدور انظر: ريان غريم وأكبر شهيد أحمد، «يوسف العتيبة هو الرجل الأكثر سحراً وتأثيراً في واشنطن،» **هافينغتون بوست عربي** (١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، <http://highline.huffingtonpost.com/articles/ar/his-town>

انظر أيضاً: «من يقف وراء التّصويت لتصنيف الإخوان المسلمين كمجموعة إرهابيّة؟،» موقع المونيتور (٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦)، <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/02/congress-muslim-brotherhood-vote-label-terror-group.html>.

في ما يخص **الجانب العملي**، كان للارتباك الفكري البادي من ممارسة الإسلاميين انعكاساته على ممارساتهم الدستورية والتنفيذية كالتالي:

ـ رغم الموقف السلبي للجماعات الإسلامية تجاه إيران إلا أنهم سعوا لاستنساخ تجربتهم في «مرجعية الدولة الدينية» ممثلة بالأزهر الشريف ـ المؤسسة التي لديهم تحفظات كثيرة عنها في الأصل ورفضوها من قبل بدعوى عدم وجود كنيسة في الإسلام ـ بديلاً من الأطر الدستورية الحديثة ممثلة بمرجعية مؤسسات كالبرلمان والمحكمة الدستورية العليا.

ـ أدى غياب الإسلاميين عن مراكز الدولة العليا إلى افتقادهم الفرصة لوضع تصور واضح عن إدارة الدولة التي لا يعرفون هندستها عَملياً. جزء كبير من هذا القصور يعود إلى الاستراتيجيات الأمنية/السياسية بمنع ترقية كل من له توجُه إسلامي في مراكز الإدارة العليا. وانعكس ذلك في افتقار هذا التيار إلى الكوادر التي يمكنه إحلالها تنفيذياً، وهو ما انعكس على أدائهم عندما تقدموا سياسياً وتسلموا مقاليد الحكم فيما بعد.

إلى جانب تلك التحديات يأتي التحدي الأبرز المتعلق بإعادة إنتاج الصورة الذهنية للإسلاميين لدى عموم المجتمع بعد أدائهم السلبي. فضلاً عن مدى القدرة على الانفتاح المعرفي والاستفادة من إسهامات إسلاميين في تجارب مماثلة، بحيث يمكنهم ذلك مُستقبلاً من تقديم إضافة تناسب المجتمع المحلي بإعادة طرح قضية تطبيق الشريعة. ويشترك الإخوان المسلمون في جوانب القصور السابقة، حيث كانت تجربتهم في الحكم تحمل أسباب فشلهم من قبل أن تبدأ، حيث وجدنا:

- تغلُّب منطق الجماعة في الحفاظ على «التنظيم» باعتباره رأس المال الأهم للمشروع الإسلامي على منطق الدولة التي تم التعامل معها بمنطق إدارة الجماعة نفسه.

- تعامل الجماعة مع الإسلاميين بمنطق أنها الجماعة الأم التي يجب أن تقود والآخرين يدعمونها، أدى إلى تشرذم الكتلة الإسلامية، حيث تم استخدام أطياف منها في مواجهة أطياف أخرى، ورغم اقتراب بعضهم من دوائر السلطة العليا إلا أنهم ظلوا على الهامش.

تظل تجربة الإسلاميين والحكم ـ رغم قِصر عمرها الزمني ـ بحاجة إلى مزيد من البحث في ملفات متعددة، سواء ما يخص أداء نوابها بمجلس الشعب وتحليل قوانينه ومشروعاتهم المقدمة، فضلاً عن تحليل أدائهم في الوظائف الإدارية العليا بالرئاسة أو بالوزارات والمحافظات، أو تقييم تجربتهم في الوظائف الخدمية المختلفة لمعرفة أوجه الخلل فيها، وهو ما يعين مستقبلاً في فهم وتقييم أفضل للتجربة بشكل هادئ، وهذا يرتبط أولاً وأخيراً بضرورة انتهاء أزمة الجماعة مع النظام الحالي.

مقدمة

مع التمدد الحادث لكيانات العنف المختلفة سواء في داخل مصر أو في مُحيطها الإقليمي وتزايد مؤشرات التطرف وصوره، تزامناً مع أُفول التجربة السياسية للتيارات الدينية واختفاء الزخم الذي سبق ورافق تجربتهم، تزداد الأسئلة حول أي ارتباطية بين مُتغَيِّرَي التطرف وأُفول التجربة في ظل القول بوجود ارتباطية بين هذين الأمرين. وهذا يدفع أكثر إلى القراءة المتأنية لمختلف جوانب هذه التجربة، بهدف التعرف إلى مسببات حالة التطرف الديني والسياسي التي تعانيها مصر وكيفية تفكيك ذلك، وبخاصة أنها كنموذج قد يكون مرشحاً للتكرار في فترات زمنية مختلفة ومساحات جغرافية أخرى وإن كانت بدرجات متفاوتة.

اتسمت السنوات الست السابقة بأنها كانت فرصة فارقة لعموم التيارات السياسية الدينية للتقدم نحو صدارة المشهد السياسي في العديد من البلدان العربية، في ظل زخم ما عُرف بالربيع العربي، ولا سيّما أن هذه التيارات امتلكت أدوات هذا الحضور «كمياً» لطبيعة تنظيماتها وقوتها وحضورها بالتفاعل مع طبقات المجتمع بصور مختلفة، على عكس غالب التيارات المدنية التي تفتقر إلى أدوات الحضور في المجتمع. أما الأدوات «الكيفية» لهذه التيارات فتراث تنظيري تكوّن عبر عقود بشّروا به كثيراً بوصفه الحل السحري لكل مشاكل مجتمعاتنا. رغم أن السياقات السياسية التي أتيحت لبعضهم ـ بدرجات متفاوتة ـ لم تسهم في بلورة رؤية سياسية واضحة تنعكس على ممارسات هذه التيارات في الحكم فيما بعد. فرغم مشاركات بعض هذه التيارات سياسياً إلا أنها ظلت مقتصرة على العمل النقابي والبرلماني، فلم يقترب الإسلاميون من دوائر السلطة العليا سواء في مناصب تنفيذية كالوزارات أو المحافظات أو المحليات... إلخ، أو إدارية في مراكز الإدارة العليا في هيكل الدولة الإداري نتيجة السياسات الأمنية التي كانت تحظر تصعيدهم.

تبنت هذه القوى ثلاثة مناهج في التغيير؛ **الأول**، ممثل بالتيار السلفي الذي يرى إصلاح المجتمع بنشر العلم الشرعي وأصول الدين الصحيح بين الناس لتغيير القاعدة، ومن ثم يكون التمدد في الدولة وإقامة الدولة الإسلامية أمراً طبيعياً. أما المنهج **الثاني** فتبنّاه الإخوان المسلمون حيث يرون

تغيير القاعدة بتربية أسرية قوية مع النظر إلى التغيير من أعلى بالمشاركة قدر المستطاع في الحياة السياسية، سواء في النقابات أو البرلمانات المختلفة، قدر المساحة السياسية التي تتوافر لها. **وثالث** هذه المناهج تبنته جماعتا الجهاد والجماعة الإسلامية قبل المراجعات وهو التغيير بالسلاح، وتبنت فكرة الانقلابات من أعلى السلطة كأسهل طريقة لإقامة الدولة الإسلامية. ويُلاحظ رغم تشارك الجميع في الرغبة في إقامة الدولة الإسلامية إلا أنهم افتقروا إلى وضع تصور عملي لإدارة الدولة حال إتاحة الفرصة لذلك. فمن انغمس في التنظير اكتفى بذلك من دون طرح تصور عملي، كذلك غاب برنامج توقيتي محدد لقيام هذه الدولة، وهذا نتاج أمرين:

الأول، غياب فكرة الثورة الشعبية كوسيلة للتغيير عن أجندة الإسلاميين، لذا لم يتوقع أي منهم حدوث ذلك بحيث يترتب على الثورة تغيير نظام الحكم ويُصبحون قاب قوسين من إدارة البلاد، لذا تأخروا في دعمها مكتفين بالقيام بدور المعارضة بدرجات، دون التفكير عملياً في الخطوة التالية.

الثاني، أدى غياب الإسلاميين عن مراكز الدولة العليا إلى افتقارهم إلى الفرصة لوضع تصور واضح عن إدارة الدولة التي لا يعرفون هندستها عملياً، ما انعكس على أدائهم عندما تقدموا سياسياً واستلموا مقاليد الحكم فيما بعد.

وبالنظر إلى التجربة المصرية ـ موضوع هذه الدراسة ـ فقد نجم عن هذا الارتباك الفكري والسياسي لجماعات الإسلام السياسي كجماعة الإخوان المسلمين التي وصلت إلى سدة الحكم ولم تستطع أن تقترب من أركان الدولة الموروثة من عهد مبارك لغياب الكوادر الإدارية التي يمكن إحلالها بديلاً منهم، وهو ما أنتج سيطرة فعلية للدولة العميقة وتوجيه القرار السياسي، فضلاً عن غياب برنامج عملي للحكم أدى إلى تفاقم المشكلات الموروثة، وتزايدها مع غياب حلول ابتكارية. لذا سعت أبرز هذه الجماعات (الإخوان المسلمين) إلى ترويض مراكز القوى بالسعي للاستفادة من مُعطيات الواقع، في اتساق مع فكرة الإصلاح التدريجي الذي يحكم التنظيم، ومن أبرز نتائجه غياب ثورية القرارات. أو كتلك التي مارست دور المعارضة الإسلامية للجماعة كجماعة الدعوة السلفية السكندرية، التي أخفقت في بناء بديل إسلامي يمكن إحلاله بديلاً من الإخوان، سواء في فترة حكمها أو في مرحلة ما بعد إخراجها من الحكم.

* * *

ورغم أن هذه الجماعات لم تتجاوز عاماً في الحكم بشكل رسمي ـ وإرهاصات قبلها لمدة عام ـ إلا أن التجربة غير المكتملة تجاوز زخمها قِصر المدة الزمنية، وخلّفت تداعيات كثيرة حيث تظل رغم ذلك مادة دسمة للبحث والتحليل. ظلت النظرة التقييمية ـ المبدئية تجاه تجربة الإسلاميين في الحكم أسيرة عدة أطروحات ـ متداولة في محيطها ـ منها أن الأداء الذي ظهرت عليه القوى الإسلامية نتاج ضغوطات الدولة العميقة والفلول، وأن الهدف من عدم ثورية القرارات السياسية للإسلاميين كان سعيهم لمحاولة كسب هذه القوى أو تحييدها. ومنها من قال إن تشرذم الإسلاميين هو السبب مع وجود مؤامرة غربية تجاه الإسلام ومن يمثله رغبة في إفشال هذا الدين

الذي يملك الحلول كافة، كذلك رغبة إقليمية في التضييق على النموذج الإسلامي الصاعد لحماية دولهم من امتداد الثورات إليها. وإن كنا نتفق جزئياً مع بعض جوانب هذه الأطروحات إلا أن نتائج التجربة أعمق من هذه الأطروحات.

من هنا تنطلق الدراسة من إشكالية رئيسة تتلخص في أنه من واقع المشاركة العملية بدرجات في الحكم نجد عدم امتلاك جماعات الإسلام السياسي ـ لتصور/آلية مُحكمة لانتقالها من مرحلة إدارة التنظيم إلى مرحلة إدارة الدولة، لغياب تصور مُحدد عن طبيعة الدولة، فضلاً عن غياب نموذج تطبيقي لتحقيق «الدولة الإسلامية» رغم أنهم ـ كجماعات لها مشروع سياسي معلن ـ يستهدفون منذ عقود إقامتها؛ حيث أسهبوا في الحديث عن العائد المحقق منها دون الحديث عن آليات تسيير شؤونها. وهذا يعود إلى تراكم العديد من الإشكاليات أمام هذه الجماعات؛ سواء «فكرياً» في ما يتعلق بمسائل الدولة والحكم، أو لتراكمات تنظيمية حالت مسارات مكوناتها عبر عقود مضت دون تجاوزها حيث استمرت آلياتها التقليدية في التجاوب مع أزماتها التي أظهرتها تجربة الحكم دون استحداث آليات جديدة للتفاعل معها بحكم ما تفرضه التجربة العملية التي أصبحوا في قمتها.

وبالتطبيق على جماعة الإخوان المسلمين ـ كنموذج وصل إلى قمة هرم السلطة ـ تتفرع من هذه الإشكالية عدة أسئلة منها:

١ ـ ما طبيعة المتغيرات الفكرية والتنظيمية في الجماعة في السنوات الخمس الأخيرة ومدى انعكاسها على أدائها السياسي لها في الحكم، والتي تُثبت ـ أو لا تُثبت ـ فرضية قدرتها على تحول ممارساتها من فكرة الجماعة إلى فكرة الدولة.

٢ ـ ما هي انعكاسات التجربة على التنظيم من جانب وعلى باقي الفاعلين الإسلاميين من جانب آخر.

٣ ـ ما هي التداعيات السوسيولوجية للتجربة على التنظيم خاصة، ومكونات الحالة الإسلامية عامة؟

وعلى الرغم من قِصر عمر التجربة فقد توافرت عدة أسباب دفعتنا إلى البحث في ملامح هذه التجربة:

• منها ما يتعلق بالموضوع نفسه: بالاقتراب من تجربة أبرز مكونات الحركة الإسلامية في الحياة السياسية المصرية في لحظات تاريخية لا تتكرر كثيراً.

• ومنها ما هو موضوعي: بالبحث عن أثر زيادة نطاق أو فعالية المشاركة السياسية في زيادة/ انخفاض ـ درجة مركزية التنظيم وانعكاس ذلك على عملية صنع القرار أثناء وجودها في الرئاسة، وتأثيرات الممارسة السياسية على التنظيم.

وعليه؛ تستهدف الدراسة تناول تفاعلات النموذج على الفترة الزمنية من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦ وبخاصة أنها تمثل مرحلة هامة من دورة حياة التنظيم لم تحدث مسبقاً ويصعب تكرارها على المدى المنظور. فما بين مراحل أربع مر بها التنظيم تدور فكرة الكتاب؛ حيث يناقش في طوريه

الأولين «**الظهور والالتحام**» تاريخ بداية الصعود السياسي للإسلاميين عامةً وفي مقدمهم جماعة الإخوان المسلمين عقب تنحّي مبارك عن الحكم وتقديم الجماعة مرشحها للرئاسة مروراً بمرحلة «**البيروقراطية**» المتمثلة بفترة الحكم وتفاعلات التجربة انتهاءً بالطور الأخير «**التراجع**» ممثلاً بمرحلة ما بعد عزل محمد مرسي في الثالث من تموز/يوليو ٢٠١٣، واستمرار التصعيد ضد خلفه عبد الفتاح السيسي من وقتها حتى لحظة كتابة هذه السطور.

يرجع تركيزنا على جماعة «الإخوان المسلمين» كدراسة حالة بسبب الرمزية الكبيرة التي تمثلها الجماعة في الخيال السياسي للإسلاميين، باعتبارها الجماعة الإسلامية الأم سواء بين التيارات الإسلامية في مصر أو خارجها. كما تمثل تحولات التجربة نموذجاً فارقاً في تاريخ وممارسات جماعات الإسلام السياسي وبخاصة في ظل وجود نموذج تونسي موازٍ ومعاصر (حركة النهضة) اختلف مساره السياسي عن مسار إخوان مصر.

واقتصرنا في تناولنا تفاعلات الجماعة مع مسألة الحكم، على المستوى الداخلي المصري مع بعض الإشارات إلى دوافع بعض التحركات الخارجية، اتساقاً مع رغبتنا في معرفة مدى قدرة جماعات الإسلام السياسي على التفاعل مع مسألة الحكم، وبخاصة أن التجربة كانت لها تمايزات لأسباب جغرافية وسياسية عن باقي تجارب دول الثورات العربية التي صَعَدت بالإسلاميين إلى سدة الحكم.

* * *

ومع مرور أربعة أعوام على غياب الإسلاميين عن المشهد السياسي في مصر نجد القليل من الأعمال الجادة التي تطرقت حتى اليوم إلى تحليل بعض جوانب تجربة السنوات الست الماضية في ظل الكثير من الكتابات الموجهة والعامة، التي تناولت تجربة الإسلاميين والحكم إجمالاً على تناول كُلٍ من: بعض جوانب القصور التي أحدثتها التجربة، جدالات العلاقة بين الديني والسياسي إضافة إلى مستقبل الإسلام السياسي عموماً، من دون التطرق إلى التفاعل العملي لهذه التنظيمات مع مسألة الحكم وما بعدها. إضافة إلى الحضور الأيديولوجي والسياسي دون العلمي في غالب القراءات التحليلية لهذه التجربة. إلا أن ذلك لا ينفي وجود تجارب علمية هامة تمثل تراكماً مفيداً في دراسة هذه التجربة حاولت التفاعل مع التجربة وإن كانت بزوايا مختلفة ومن أهم هذه المحاولات:

أ ـ بلال التليدي، **الإسلاميون والربيع العربي: الصعود، التحديات، تدبير الحكم**، والذي قارن صعود وأزمات تجارب إسلامية مختلفة هي: مصر واليمن والمغرب وتونس[1].

---

(١) بلال التليدي، **الإسلاميون والربيع العربي: الصعود، التحديات، تدبير الحكم**، (الرياض: مركز نماء للأبحاث، ٢٠١٢).

ب ـ **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي ـ تجارب واتجاهات** ـ وهو في أصل أوراق قدمت في مؤتمر عقد في الدوحة خلال الفترة الواقعة بين ٦ و٨ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٢[٢].

ج ـ عبد الغني عماد، **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**[٣].

د ـ الندوة الفكرية التي عقدها «مركز دراسات الوحدة العربية» في هذا الخصوص، بالتعاون مع «المعهد السويدي في الإسكندرية» في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، في بيروت، وصدرت فيما بعد في كتاب بعنوان: **مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي**، والذي حرص على متابعة بعض جوانب بعض التغييرات في التنظيم والفكر إضافة إلى الحديث عن فكرة مستقبل الإسلام السياسي عامة في ضوء التجربة[٤].

هـ ـ جمال سند السويدي وأحمد رشاد الصفتي (محرران)، **حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي (الصعود والأفول)**[٥]، والذي تطرقت دراستان فيه إلى التجربة المصرية في بعض جوانبهما إلى الإخوان والحكم.

أيضاً هناك عدة دراسات تطرقت بدرجات إلي بعض جوانب هذه التجربة أبرزها:

(١) أشرف الشريف، «الإخوان المسلمون ومستقبل الإسلام السياسي في مصر»، حيث ركز على مسارات التنظيم والتغييرات الحادثة في مرحلة ما بعد عزل محمد مرسي[٦].

(٢) حسنين توفيق إبراهيم، «الإسلاميون والسلطة في دول الربيع العربي بين السياسة والعنف»[٧].

(٣) خليل العناني، «الإسلاميون العرب بعد خمس سنوات على الربيع العربي: أسئلة المشروع والأيديولوجيا والتنظيم»[٨].

---

(٢) **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: تجارب واتجاهات** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة وسياسات، ٢٠١٣)

(٣) عبد الغني عماد، **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣).

(٤) **مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤).

(٥) **حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي (الصعود والأفول)**، إعداد وتحرير جمال سند السويدي وأحمد رشاد الصفتي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤).

(٦) أشرف الشريف، «الإخوان المسلمون ومستقبل الإسلام السياسي في مصر،» ٢ ج (مركز كارنيغي الشرق الأوسط، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٧) حسنين توفيق إبراهيم، «الإسلاميون والسلطة في دول الربيع العربي بين السياسة والعنف،» **كراسات استراتيجية** (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد ٢٥٠ (٢٠١٤).

(٨) خليل العناني، «الإسلاميون العرب بعد خمس سنوات على الربيع العربي: أسئلة المشروع والأيديولوجيا والتنظيم،» في ملف «خمس سنوات على الثورات العربية.. الانتقال الصعب،» مجلة **سياسات عربية**، العدد ١٨ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٦).

(٤) ناثان ج. براون، ميشيل دن، «جماعة الإخوان المسلمين في مصر: ضغوط غير مسبوقة ومسار مجهول»، حيث ركزا على فرص توجه الجماعة نحو العنف والأزمات التنظيمية الحادثة بها[٩].

(٥) هشام العوضي، «الإسلاميون في السلطة: حالة مصر»[١٠].

ومن هنا تنبع **أهمية موضوع هذا الكتاب** من كونه أول عمل بحثي يقترب تفصيلاً من التجربة العملية للإسلاميين المصريين في الحكم (بالتركيز على جماعة الإخوان المسلمين) وبيان كيفية تفاعلها مع ملفاته المختلفة، والتطرق إلى تداعيات هذه التجربة على البنية الفكرية والتنظيمية لها، وانعكاسات ذلك على المسارات المستقبلية المحتملة لفكرة الإسلام السياسي.

* * *

اعتمدنا في سبيل تحقيق هدفنا على تزاوج عدة مناهج ومقاربات:

(أ) **منهج نظري**: اعتمدنا على عدة مناهج بحثية منها:

ـ «**المنهج التاريخي**» في تناول بعض الوقائع التاريخية وتفسيرها وتحليلها، واستخدامها بما يوضح ويفسر طبيعة الأحداث الحالية بتحديد التغيرات والتطورات التي مرت على أبرز جماعات الإسلام السياسي، فضلاً عن الدوافع المسؤولة عن ذلك والتي دفعت التنظيم إلى مواقفه.

ـ **منهج «دراسة حالة»**: حيث نستهدف تحليل تجربة الإخوان المسلمين في الحكم، وبالتالي يساعدنا على التعرف إلى مختلف جوانب تجربة الجماعة. إضافة إلى دراسة حالات من نماذج الخروج من الجماعة بهدف الإلمام بمختلف التفاعلات التي مرت بها الجماعة في الفترة محل الدراسة، إضافة إلى الكيفية التي أدارت بها هذه أزمات هذه المرحلة.

ـ «**المنهج المقارن**»: واستخدم في دراسة حالتَي الجماعة والدولة ومرحلة الانتقال فيما بينهما من خلال دراسة التغير في السياسات والتفاعلات.

إضافة إلى ما سبق اعتمدنا على مقاربة «الحركة الاجتماعية»، حيث وفّرت ثورة ٢٥ يناير السياق المناسب للصعود السياسي للجماعات الدينية السياسية (وفي مقدمها الإخوان المسلمون) التي مكنتها من خلق فرص سياسية ملائمة بلا عوائق كبيرة تحدّ من قدرتها على الصعود وتعبئة عموم الإسلاميين لمصلحتها لتكون الممثل السياسي لهم. كما تسبب مطلب «تطبيق الشريعة» الذي رفعته بعض المجموعات الإسلامية في إحداث تغيير في الخريطة الحركية للإسلاميين، في ظل توافر السياق السياسي والموارد التي سمحت بذلك.

(ب) **منهج ميداني**: يرتكز على أداة «المقابلة» حيث يتم تحليل مضمون المعلومات والبيانات التي تم جمعها من خلالها. وبما أن هذه الدراسة تدور حول تجربة الإخوان في الحكم فإن المجتمع

---

(٩) ناثان ج. براون وميشيل دن، «جماعة الإخوان المسلمين في مصر: ضغوط غير مسبوقة ومسار مجهول،» (مركز كارنيغي الشرق الأوسط، تموز/يوليو ٢٠١٥)، <http://carnegie-mec.org/2015/07/29/ar-pub-60984>.

(١٠) هشام العوضي، «الإسلاميون في السلطة: حالة مصر،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٦، العدد ٤١٣ (تموز/يوليو ٢٠١٣)، ص ٢٧ ـ ٤١.

المستهدف ضم لقاءات مع عدد من التنظيميين والحزبيين بالجماعة وأعضاء عاديين، فضلاً عن ناشطين إسلاميين في تيارات إسلامية أخرى، بهدف معرفة الدوافع والأهداف التي يتحركون بناءً عليها، مع مزجها بأداة «الملاحظة غير المشاركة»، والملاحظة المنظمة.

* * *

تنقسم الدراسة إلى **تمهيد** و**خمسة فصول** و**خاتمة** و**ملاحق**. نسعى في تمهيد الكتاب نحو معرفة طبيعة «الدولة الإسلامية» المنتظر تحقيقها ـ عملياً ـ وفق فهم المكونات الإسلامية لمسألة الشريعة وكيفية تطبيقها، وذلك في ضوء تجربتهم في تأسيس أحزاب حصدت أغلبية مقاعد برلمان ٢٠١١. إضافة إلى الرؤية النظرية المقدمة لطبيعة النظام المستهدف تحقيقه في ضوء تحليل قضية الشريعة في برامج الأحزاب الإسلامية وتصورهم نحو كيفية تطبيقها، ودور كل من الدولة والمجتمع في سبيل تحقيق ذلك. في **الفصل الأول** (الإخوان وأزمات السلطة)؛ نتطرق إلى أزمات الفكر التي غذتها ممارسات الجماعة في السلطة، وانعكاسات ذلك على الممارسة السياسية لها في الحكم سواء أزمة المرجعية ومنهج التغيير كذلك أزمات التنظيم وشبكة العلاقات الجيلية، أيضاً أزمات الممارسات السياسية للجماعة في ضوء مجمل الأداء السياسي للجماعة/الحزب.

وفي **الفصل الثاني** (الخروج من التنظيم: مذكرات الثورة) فنناقش فيه انعكاسات الانفتاح السياسي على التنظيم وذلك بقراءة الانشقاقات الحادثة في الجماعة وتحليل أبرز المذكرات التي صدرت في مرحلة ما بعد ٢٥ كانون الثاني/يناير.

أما **الفصل الثالث** (تفاعلات التجربة)؛ فنتطرق فيه إلى تحليل تفاعلات تجربة الإخوان المسلمين في الحكم مع كل من: التيار السلفي والمؤسسة الدينية الرسمية، وكذلك العلاقة بالأقباط.

وفي **الفصل الرابع** (تداعيات التجربة)؛ نحاول التعرف إلى تأثيرات تجربة الحكم «تنظيمياً» على كل من: «تنظيم الإخوان المسلمين»، أيضاً «الكتلة الإسلامية»، و«اجتماعياً» عبر التعرف إلى ما يتعرض له «العمل الإسلامي الاجتماعي» في ضوء تصعيد الدولة مواجهاتها ضد الجمعيات الخيرية القريبة من الإخوان المسلمين.

ويأتي **الفصل الخامس** والأخير (أسئلة التنظيم) حيث يتطرق إلى أبرز التحديات أمام التنظيم والتي ترسم ملامح مستقبله أبرزها مسارات العنف المحتملة، وإشكالات بناء خطاب سياسي؛ مسارات الحسم المتوقعة والوزن السياسي للتنظيم.

أخيراً؛ لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر إلى الأستاذ عبده البرماوي على ما قدمه من ملاحظات بالغة الأهمية استفدت منها وقت إعداد هذا الكتاب، كذلك د. إيمان حسن.

أحمد زغلول شلاطة

٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

تمهيد

الإسلاميون والشريعة: جدالات الديني والسياسي(*)

نتيجة حَالة السُيولة السياسية في مصر ما بعد ٢٥ يناير والتي أظهرت سيولة الكتلة الإسلامية في مصر(١) كان التدافع الإسلامي لإنشاء أحزاب إسلامية مُتعددة لم يجد مؤسسوها في الأحزاب الإسلامية الموجودة إشباعاً لهم في ما يخص قضية «الشريعة»، وهي القضية التي طالب بتطبيقها

(*) هذا التمهيد مادة أولية لدراسة أحمد زغلول شلاطة، الإسلاميون والشريعة: جدالات الديني والسياسي، مؤمنون بلا حدود (أيار/مايو ٢٠١٧).

(١) إضافة إلى القوى الإسلامية التقليدية: الإخوان؛ الدعوة السلفية؛ الجماعة الإسلامية؛ والجماعات الجهادية، بدأت تظهر تغييرات في الخريطة الإسلامية ببروز عدة كيانات جديدة أبرزها: أ ـ **الجبهة السلفية:** وهي رابطة تضم عدة رموز إسلامية وسلفية مستقلة؛ كما تضم عدة تكتلات دعوية من هذا الاتجاه ينتمون إلى محافظات مختلفة في جمهورية مصر العربية. بمعنى آخر هي تيار فكري له آراؤه السياسية والواقعية. وهي «حالة» سلفية خاصة حيث تعدّ أحد تجليات السلفية الحركية. ب ـ **طلاب الشريعة:** وهي كما تعرّف نفسها في ميثاقها «مجموعة تطلب من علوم الشريعة وفقه الواقع ما تحصل به فهماً ووعياً يُرشد مسار حركتها وتطالب أن يتمثل هذا بواقع حي ملموس في دنيا الناس غير مكتفية به مقيداً في بطون الكتب. ظهرت عقب ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وتؤكد أن الفكرة «صنعها ميدان التحرير، وأنهم بمنزلة حراس للثورة كيلا يرجع النظام بأذنابه للحكم مرة أخرى، وهي مظلة لبعض الأفكار الجهادية الذين يجتمعون معهم حول فكرة طلاب الشريعة ويتضح ذلك من شعارها أنها: «لكل من اعتقد وجوب تحكيم شرع الله وعاش له وأراد أن يموت عليه أياً كان انتماؤه». ومع زخم إعلان ترشح أبو إسماعيل في الانتخابات الرئاسية ـ واستبعاده فيما بعد من المشاركة بها ـ بدأت تنشط مجموعات جديدة داعمة له أبرزها: (١) **حازمون:** وهي إحدى المجموعات التي تحلقت حول حازم وتسمت باسمه عقب إعلانه بكل وضوح وصراحة أنه مع التطبيق الكامل للشريعة غير منقوصة وأنه سيحاسب رموز الفساد على جرائمهم. يقوم كيانها حول حازم الشخص والفكرة والمشروع، فلا مؤسسية في الحركة ولا منهج محدداً. وهي حركة مفتوحة غير محددة المعالم قائدها الرمزي «أبو إسماعيل» تتحرك مكوناتها بصوره لامركزية حول رمزها، وليست لها أدبيات مكتوبة تعبر عنها. (٢) **أحرار:** بدأت تُفصح عن ظهورها الفعلي أثناء اعتصام مدينة الإنتاج الإعلامي، مع الدعوة التي أطلقها حازم، وهم مجموعة مكونة من عدد من الشباب الإسلامي لا يتجاوز معظم أعمارهم الثلاثين عاماً، يعرّفون أنفسهم بأنهم: حركة شبابية تتسع لكل أنماط الشباب الذي جمعه حب «الحرية» بمعناها الشامل ـ حرية نفسه وحرية بلده وأرضه ـ والمتجسدة في منهج الإسلام الحقيقي. وهي حركة افتراضية لجموع الحركات الإسلامية، وبديل يتجمع فيه كل الأجيال الإسلامية الجديدة النشطة على الساحة، تجمع في مكوناتها تيارات ثورية تريد أن تعبر عن نفسها. وكعادة الحركات الافتراضية لا تفصح عن قياداتها ومفكريها، مكتفية بحركاتها العملية بتحركات نشطة ومؤثرة. للتوسع: انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب، مقابلة للباحث مع منسق عام «طلاب الشريعة» م. وليد حجاج، القاهرة، ٦ شباط/فبراير ٢٠١١، وعمرو عبد المنعم، «أحرار».. البديل الافتراضي للجهاديين،» <http://goo.gl/NPZsF>.

كل الأحزاب الإسلامية التي كان يتم الإعلان عنها طوال عامين حتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣. لذا نسعى إلى تحليل برامج الأحزاب الإسلامية في ما يتعلق بتطبيق الشريعة[٢] من خلال تصورهم طبيعة النظام المستهدف تحقيقه، وأدوات كل من الدولة والمجتمع في سبيل تحقيق ذلك. نبحث ذلك في ضوء مواقف هذه البرامج من طبيعة الدولة المنتظر تحقيقها وذلك عبر النقاط التالية:

- النظام السياسي المستهدف.
- أدوات الدولة في التطبيق.
- دور المجتمع في التطبيق.

أولاً: النظام السياسي المستهدف

يُعرف الحزب السياسي بأنه[٣] مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وأيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم. وعلى ذلك فخلال سعي الأحزاب الإسلامية ـ الحرية والعدالة، النور، الوسط، الفضيلة، الإصلاح[٤]، البناء والتنمية ـ نحو السلطة لتحقيق أهدافها وهي الشريعة، نجد تساؤلات حول: تصور الدولة المستهدف تحقيقها، ومرجعية النظام السياسي المستهدف.

١ ـ الدولة المستهدفة

لم يُحدد حزبا «الوسط»[٥] و«النور»[٦] شكل النظام السياسي لدولته، حيث اكتفى الأخير على سبيل المثال بدعوته إلى دولة عصرية على الأسس الحديثة، تحترم حقوق التعايش السلمي بين

---

(٢) فضلنا في تناولنا موقع الشريعة في ضوء الحراك العملي للإسلاميين ممثلاً بتجربة الأحزاب، بوصفها مرحلة تطبيق التنظير الفقهي، وهو ما لم تتطرق إليه أي دراسات ـ بحسب متابعتنا ـ ومن أبرز الإشارات إلى تفاعل مجمل «التنظيمات الإسلامية» مع فكرة الدولة وتطبيق الشريعة ما أورده تفصيلاً كل من: عبد الغني عماد على سبيل التحديد في مؤلفيه: **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، و**حاكمية الله وسلطان الفقيه: قراءة في خطابات الحركات الإسلامية المعاصرة**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ٢٠١٥)؛ عبد الإله بلقزيز، **الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)؛ برّاق زكريا، **الدولة والشريعة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر** (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٣)، ووائل حلاق، **الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤).

(٣) عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث والنشر، [د. ت.])، ج ٢، ص ٣١٠.

(٤) لم يتمكن الباحث من الاطلاع على برنامج الحزب من مصادر أصلية لذا غاب عن تحليلنا.

(٥) برنامج حزب «الوسط»، متاح على الموقع الرسمي للحزب ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: <https://web.archive.org/web/20150202165105/http://alwasatparty.com/program.php>، (آخر زيارة ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٥) والجدير بالذكر أن الحزب تم الإعلان عنه في عام ١٩٩٥ وتقدم بطلب الترخيص ثلاث مرات، ولم يحصل على الموافقة إلا بعد إطاحة نظام مبارك في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١١. ولمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: <www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/11/11/حزب_الوسط_الجديد>.

(٦) برنامج حزب «النور»، متاح على الموقع الرسمي للحزب ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: <https://web.archive.org/web/20140310023808/http://www.alnourparty.com/page/program_headers> (آخر زيارة ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٥).

أبناء الوطن جميعاً، والقائمة على تعدد المؤسسات والفصل بين السلطات: التشريعية والقضائية والتنفيذية.

يرى حزب «**الحرية والعدالة**»[7] أن النظام **البرلماني** هو النظام الأنسب لظروف البلاد، حيث يقوم هذا النظام على أساس الفصل المرن بين السُلطات، مع وجود تعاون وتوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ويُوجد في هذا النظام رئيس دولة يسود ولا يحكم، ورئيس وزراء يتولى مَسؤولية الحكم، إضافة إلى البرلمان.

ودعا «**حزب الأصالة**»[8] إلى إقامة دولة عصريةٌ، أساسها العدل واحترام حقوق المواطن ـ العامة والشخصية ـ وكافة حقوق الإنسان. ورأى أن تتجه الدولة إلى النظام البرلماني. نفس الموقف المؤيد للنظام برلماني كان موقف «**حزب الفضيلة**»[9] والذي دَعا لعمل دستور جديد يحدد اختصاص سلطات الدولة المختلفة من قضائية وتَشريعية وتَنفيذية، بحيث يكون هناك فصل كامل بين السلطات، في ظل دُستور يَأخذ بالنظام البرلماني، ويكون فيه رئيس الجمهورية حَكماً بين السلطات.

أما حِزب «**البناء والتنمية**»[10] فكان هاجس الدولة الدكتاتورية مُسيطراً عليه حيث دعا إلى إنهاء حالة هيمنة الحكام والحكومات الدكتاتورية على مُؤسسات الدولة ومُقدراتها، من أجل تحقيق دولة لها هوية إسلامية حضارية، يُشارك في إدارتها، وبناء مؤسساتها جميع المصريين.. ومن ضمانات ذلك اختيار النظام السياسي الذي يمنع من ظهور دكتاتور أو فرعون جديد .

٢ ـ مرجعية النظام السياسي المستهدف

باستثناء حزب «الوسط» الذي أكد أن أفكاره تنبع من قيم الحضارة العربية الإسلامية، ولم يُعلن صراحة المرجعية الإسلامية حيث اختار الاهتمام بالمضمون وليس بالشكل، وتقديم المضامين الإسلامية الصحيحة التي جاء بها الإسلام أو حضت عليها الشريعة، وتضمين المقاصد والأهداف

(٧) برنامج حزب «الحرية والعدالة»، متاح على عبر الرابط التالي: <www.ikhwanwiki.com/index.php?title=برنامج_حزب_الحرية_والعدالة.pdf> (آخر زيارة ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٥).

(٨) برنامج حزب «الأصالة»، متاحة على الموقع الرسمي للحزب، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: <http://www.elasalah.org/program.html> (آخر زيارة ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٥).

(٩) برنامج حزب «الفضيلة»، متاح على الموقع الرسمي للحزب ويمكن الاضطلاع عليه عبر الرابط التالي: <https://web.archive.org/web/20130724190533/http://alfadyla.com/program> (آخر زيارة ٢٤ يوليو ٢٠١٥). وتجدر الإشارة إلى أن حزبي الأصالة والفضيلة كانا في البدء مشروعاً حزبياً واحداً حدث بين مكونيه خلافات فانشقت مجموعه كونت حزب الأصالة وتم إشهاره وبعد أشهر تم إشهار حزب الفضيلة أول حزب سلفي يتم الإعلان عن تأسيسه. في تفاصيل ذلك انظر: أحمد زغلول شلاطة، **الإسلاميون والثورة: موقف التيارات الإسلامية من الثورة المصرية وتداعياتها** (القاهرة: أوراق للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص ١٠٤ ـ ١٠٨.

(١٠) برنامج حزب «البناء والتنمية»، متاح على الموقع الرسمي للحزب، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: <http://benaaparty.com/Program.aspx> (آخر زيارة ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٥).

العليا دون التطرق إلى الأصول المرجعية لهذه الصياغات[١١]، لم تختلف مواقف الأحزاب على أهمية تطبيق الشريعة لكن كان الخلاف حول الصيغة المطروحة.

ففي حين اتفقت أحزاب (النور، الأصالة، الفضيلة، البناء والتنمية) على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، وزاد «الأصالة» بالتأكيد أن «الشريعة الإسلامية في جوهرها منظومة قانونية مدنية تقيم العدل بين الناس بلا تفريق بين جنس ولون ودين ومذهب، فإن من الطبيعي أن تكون هذه الشريعة هي المرجعية الحاكمة للمجتمع المصري، لأنها تَجمع بين العدل المطلق بين بني البشر. إلا أن حزب «الحرية والعدالة» أكد أن «مقاصد الشريعة الإسلامية» التي تهدف إلى تحقيق الضرورات والحاجات والتحسينات، تُمثل السياسة الحاكمة في تحديد أولويات الأهداف والسياسات والاستراتيجيات، وأضاف: «هذه المقاصد تمثل حجر الزاوية في قيمنا الحضارية التي انتمى لها المسلم عقيدة وحضارة وانتمى لها غير المسلم حضارة»[١٢].

ثانياً: دور الدولة في تطبيق الشريعة

انقسمت الأحزاب الإسلامية في رُؤيتها لتطبيق الدولة للشريعة إلى قسمين:

الأول، يتعلق بإيكال ذلك إلى المجالس التشريعية المنتخبة: مثلما هو الحال في حزب «الحرية والعدالة» الذي عهد بتطبيق مقاصد الشريعة إلى المجالس، انطلاقاً من أن أي تغيير في الدولة بضرورة احترام كل من الشرعية الدستورية، مؤسسات الدولة، الأعراف والاتفاقات الدولية. وأشار إلى ذلك حزب **البناء والتنمية** مُحمِّلاً هذه المجالس مسؤولية تقنين أحكام الشريعة، برقابة المحكمة الدستورية العليا.

والثاني، أُوكل ذلك إلى مُؤسسات الدولة الدينية والثقافية والإعلامية: بعد تَقنين دورها في حماية الهوية الإسلامية والرقابة على عموم المجتمع. ورأى حزب النور أن لهذه المؤسسات دورها في ترسيخ حضور الهوية الثقافية التي تُكسب الأمة مكونات هويتها الوطنية في مختلف مناحي الحياة. ورَبط ذلك بضرورة الالتزام بالمادة الثانية بالدستور المصري، بوصفها مرجعية عليا للنظام السياسي للدولة المصرية، ونظاماً عاماً، وإطاراً ضابطاً لجميع الاجتهادات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية.

---

(١١) «برنامج «الوسط» الجديد.. ماذا تبقى من الحزب الإسلامي؟ (ندوة)،» <http://www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=175&Itemid=159> (آخر زيارة ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٥).

(١٢) تنعكس مرجعية النظام على وضع الأقليات فيه، وهو ما تم الإشارة إليه في كل من: **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**، ص ٢٢٦ ـ ٢٣٢:٢٢٦. انظر أيضاً: محمد أبو رمان، **السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ١٤٦ ـ ١٤٨، وأحمد زغلول شلاطة، **الدعوة السلفية السكندرية مسارات التنظيم ومآلات السياسة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦)، ص ١٢١ ـ ١٣٠.

في حين رأي «**حزب الفضيلة**» أن تطبيق الشريعة يكون من خلال تقنين الرقابة الدينية لهذه المؤسسات ـ بزعم الحفاظ على الهوية الإسلامية ـ وذلك من خلال:

• وضع ميثاق أخلاقي واضح، مُستمد من شريعة المجتمع الدستورية «الشريعة الإسلامية»، بحيث تلتزم به وسائل الإعلام كافة، مع وضع عقوبات رادعة على كل عمل أو تصرف يكون من شأنه خرق هذا الميثاق.

• تشكيل هيئة الرقابة على المصنفات الفنية من خبراء في قطاعات الفنون المختلفة، وعلماء الشريعة، ورجال القضاء، وأعضاء ممثلين عن المجالس النيابية: مجلسي الشعب والشورى، ويكون حسم الرأي فيها بأغلبية الأصوات.

• توسيع مساحة المواد الثقافية والتربوية والدينية في برامج الإذاعة والتلفزيون، والتقليل إلى الحد الأدنى من الأفلام والمسلسلات، مع إخضاع المواد الفنية المستوردة للرقابة الصارمة قبل السماح بإذاعتها.

• عدم إنشاء قناة تلفزيونية رسمية مُتخصصة في الشؤون الدينية، مع توسيع المساحة المتاحة للبرامج الدينية في القنوات التلفزيونية العادية، وضرورة مراعاة المشاعر الدينية للمشاهدين خاصة في أوقات الصلوات بحيث تكون هناك مساحة زمنية مناسبة لأداء الصلاة، مع تثبيت الشاشة قبل إكمال البرامج المعتادة.

• منع إنتاج أفلام أو مسلسلات تتعرض بالنقد أو الهجوم لمبادئ الإسلام والالتزام الديني، ومعاقبة المساهمين في هذه الأعمال، وكذلك حظر الأعمال الفنية التي تحرض على التحلل من القيم المصرية والموروثات الحضارية.

ثالثاً: آليات المجتمع في تطبيق الشريعة

اختلفت الأحزاب الإسلامية في النظرة إلى دور المجتمع في تطبيق الشريعة؛ فهناك من دعا إلى ضرورة تهيئة المجتمع لتطبيق الشريعة، اعتماداً على البرامج التربوية والثقافية التي تُسهم في تعريف المجتمع بحقيقة الأحكام الإسلامية وسماحتها، وطمأنة الجميع بأن أحكام الشريعة لا تَسعى إلّا لتوفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة للمواطنين.

وبحسب «حزب البناء والتنمية» الذي أَشار إلى الدور المهم للمؤسسات الدينية في ذلك، ودعا إلى تطويرها وإعطائها استقلاليتها عن جميع سلطات الدولة. أيضاً تحقيق الإصلاح الفكري والقيمي والاجتماعي كما يرى «حزب الأصالة» . فضلاً عن تحقيق العدالة الاجتماعية بحسب «الحرية والعدالة».

في حين طالب «حزب الفضيلة» بأن يكون من حق أي مواطن أن يتقدم للأزهر الشريف بشكوى حول أي مما يراه ماساً بعقيدته أو الأخلاق المستقرة في المجتمع. وأن يطلب الرأي فيها، ويكون

الرأي الذي يُبديه الأزهر في ذلك ـ من خلال لجانه المتخصصة ـ كمرجعية لها احترامها لدى السلطة السياسية، أو حُجة في حالة وصول الأمر إلى ساحة القضاء.

* * *

وكما غذت مطالب تطبيق الشريعة حالة السيولة في المشهد الإسلامي الحركي نجد أن غياب المشروع السياسي أدى إلى تضخيم خطاب الهوية ورغبة القوى الإسلامية في إثبات الذات السياسية. لذا كان لا بد من **ممارسة «شعوبية»** لإظهار قوتهم العددية كوسيلة لإثبات وترسيخ قوتهم العددية، كذلك حضور المجتمعي وإمكانات تأثيرهم، وبدا ذلك في عدة ممارسات هي: الاستفتاء على التعديل الدستوري في ١٩ آذار/مارس ٢٠١١ ـ جمعة الهوية ـ معركة الجنة والنار (الاستفتاء على دستور ٢٠١١).

١ ـ استفتاء ١٩ آذار/مارس ٢٠١١

عقب تنحّي مبارك في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١١ ودعوة المجلس العسكري الحاكم آنذاك لإقرار التعديلات الدستورية تركز الصراع السياسي في إطار ثلاثة مشاهد/قوى/توجهات هي: **الأول**، إسلامي مُمثلاً بخطاب الهَوية الذي تم رفعه، والدفع نحو دسترة مواد الشريعة/أسلمة الدستور؛ **الثاني**، الدولة العميقة مُمثلة ببَقايا الحزب الوطني، فضلاً عن الضُغوط التي مارسها المجلس العسكري الحاكم على القوى السياسية والإسلامية عامة؛ **الثالث، التيار** الثوري مُمثلاً بالدَّاعين إلى دُستور يُجسد الشِعارات والقضايا الأساسية التي طرحتها الثورة المصرية وأبرزها شعار: «عيش... حرية... وعدالة اجتماعية».

وللمفارقة، تَبنَّى كلا الفريقين الأول والثاني منهج الإصلاح التدريجي، حيث رأى دُعاته أن التعديلات أمر ضروري لتقليل المرحلة الانتقالية بحيث لا تَزيد فترة حكم المجلس العسكري. في حين كانت القوى الثورية ـ التي كانت ترغب في تغيير الدستور بآخر يُناسب اللحظة الثورية والدولة المصرية الجديدة المنتظر تحقيقها ـ صاحبة الصوت الأضعف، نظراً إلى غياب التنظيم/التوافق/القيادة الثورية التي تَدعم حراكها، وسبباً رئيساً في خُفوت الضغط/التأثير على مرحلة ما بعد مبارك. ورغم مشاركات بعض الشباب من مُمثلي القوى الثورية في كتابة الدستور إلا أنهم «عملياً» كانوا على الهامش. لذا تم اختصار المعركة بين التيار الإسلامي عامة والسلفي خاصة، وبين الدولة العميقة بمكوناتها المختلفة.

دفع المنطق الهوياتي إلى حشد تحالف القوى الإسلامية ـ وبخاصة السلفية منها ـ لموارده المادية والرمزية من أجل تمرير التعديلات لتطبيق الشريعة، حيث تعاملوا مع الأمر بوصفه حياة أو موتاً. ففي حين رآها الإخوان المسلمون بداية الانتقال من مرحلة الاستبداد والظلم إلى عهد

الحرية والديمقراطية والعدالة[١٣]، بل والوسيلة الأفضل لقطع الطريق على ظهور «فرعون جديد» بصلاحيات مُطلقة مما يُؤدي إلى فساد مُطلق[١٤]. رأى التيار السلفي التعديلات مَكسباً كبيراً للحركة الإسلامية، وتأييداً لدعواتهم ببقاء المادة الثانية من الدستور ـ والقائلة بأن «الإسلام هو دين الدولة الرسمي، وأن الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع» ـ التي يَرى البعض أنها قد تكون نواة لإقامة الدولة الإسلامية كما يريدون.

وكان الدافع وراء هذا الحراك تحقيق أمرين:

- إثبات وجودهم كقوة سياسية في الشارع.
- قياس قُدرات/تأثير القوى السياسية الأخرى على الجانب المقابل.

وعليه.. تم اختزال الحدث ـ في وعيهم ـ على أنه معركة بين الإسلام والعلمانية، مع تجاهل أي دوافع سياسية لدى المعسكر الرافض، وجعل حراكهم عامةً ـ سواء بالموافقة أو الرفض ـ بناءً على التحليل الديني للمشهد السياسي. على سبيل المثال يبدو ذلك جَلياً في رؤية عبد المنعم الشحات ـ المتحدث الرسمي باسم الدعوة السلفية ـ الذي يورد أسباب رفض «معظم العالمانيين» للتعديلات الدستورية بالآتي[١٥]:

أ ـ الإحباط مِن عدم مساس هذه التعديلات بالمادة الثانية، والملاحظ أن عدداً كبيراً جداً ممن يعترضون على التعديلات الدستورية كانوا يُطالبون بحذف أو تعديل المادة الثانية مِن الدستور. المبرر الرئيسي للمطالبة بدستور جديد هو: إلغاؤها من دون الحاجة إلى استفتاء شعبي، ثم عمل دستور جديد خالٍ منها، وبعضهم قد صرح بهذا.

ب ـ الرفض هو إجراء تكتيكي؛ لتعطيل ما وراء ذلك مِن إجراءات، وأهمها: انتخابات مجلس الشعب؛ لأن الانتخابات القادمة لن تفرز إلا الإسلاميين، وبقايا النظام السابق.

ج ـ اعتراضهم على منع مزدوج الجنسية والمتزوج بأجنبية مِن الترشح، ونحن نقول: إن الاشتراطات الخاصة برئيس الجمهورية مِن الناحية الشرعية مطلوب أن يزاد عليها شروط تضمن ولاءه لأمته، ولكن وضع هذه الشروط قد يكون غير متيسِّر الآن، فلا أقل من استبعاد من أصبح ولاؤه منقوصاً بحكم العرف الدستوري المصري منذ نشأته.

د ـ يَدَّعي هؤلاء أن الدستور الحالي يجمع الصلاحيات في يد الرئيس، مما يهدد بوجود طاغية آخر. وهؤلاء يغفلون أن الرئيس لم يتوحش إلا بعد تزوير مجلس الشعب، وأن السنوات الأولى مِن

---

(١٣) بيان من الإخوان المسلمين بخصوص نتيجة الاستفتاء على الرابط التالي: <http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=بيان_من_الإخوان_المسلمين_بخصوص_نتيجة_الاستفتاء>.

(١٤) عصام العريان، «لماذا أصوت بـ«نعم» للتعديلات الدستورية؟،» نافذة مصر (١٣ آذار/مارس ٢٠١١)، <http://www.egyptwindow.net/news_Details.aspx?News_ID=11549>.

(١٥) عبد المنعم الشحات، «لماذا قلنا: نعم؟ ولماذا قالوا: لا؟،» موقع أنا السلفي (١٦ آذار/مارس ٢٠١٣)، <http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=24803>.

حكم أي رئيس ـ مهما أعطاه الدستور مِن صلاحيات ـ تكون أقرب إلى مُراعاة المصلحة، وأن تقييد مدة حكم رئيس الجمهورية كافية في المرحلة الراهنة حتى ننتقل بسرعة إلى الحكم الطبيعي.

هـ ـ ادعاء أن الدستور سقط بقيام الثورة: وقد تناسى هؤلاء أن القوات المسلحة التي ابتهج الثوار عندما آل الحكم إليها قامت على أساس هذا الدستور، وأنها تولت الحكم بناء على تنحي الرئيس السابق الذي تنحى لمصلحة المجلس الأعلى للقوات المسلحة. ففي ادعاء سقوط الدستور ادعاء لسقوط القوات المسلحة، ما يعني: سقوط الدولة ككل. ثم إنها مسألة شكلية.. لا ندري وجه اهتمام الليبراليين الذين ما يفتأون يدعوننا إلى تطبيق روح الدين، وترك قشوره ـ التي تشمل عندهم كل التشريعات العامة، وجزءاً مِن العبادات ـ، ثم يتمسكون بشكلية سقوط الدستور مثلاً.

لتنتهي «غزوة الصناديق» بحسب بتعبير أحد رموز التيار السلفي[١٦] بتمرير الاستفتاء بنسبة ٧٧ بالمئة موافقين على التعديلات، و٢٣ بالمئة رافضين لها. ليكون هذا الحدث بداية التراكمات مع باقي القوى السياسية التي رأت أن التيار الإسلامي خذل الثوار، وسعى وراء مصالحه الضيقة اعتماداً على أنه الأكثر تنظيماً. ومن المحطات البارزة في هذه العلاقة ما عرف بجمعة الهوية/قندهار.

٢ ـ جمعة الهوية

ظلّ التقليد المُتبع من قِبل القوى السياسية في مواجهتها المجلس العسكري والضغط عليه بالإعلان عن تنظيم «مليونيات» في يوم الجمعة من كل أسبوع؛ حيث يتم حشد الحشود ـ تختلف أعدادها من وقت لآخر ـ وراء مطالب/أهداف يُتوافق عليها. وفي التاسع والعشرين من تموز/يوليو ٢٠١١ كان موعد جمعة «الإرادة الشعبية وجمعة لم الشمل» ـ التي عُرفت فيما بعد بجمعة «قندهار» ـ كانت الترتيبات قبلها تدور حول التوافق على عدة مطالب ـ خلت من مطلب الهوية ـ وهي:

• القصاص للشهداء وتقديم قتلتهم للمحاكمات، مع فتح ملف القناصة، وعمل إجراءات لحماية أسر الشهداء من ابتزاز ضباط الشرطة المُتهمين.

• وقف المحاكمات العسكرية للمدنيين وإعادة محاكمة من أُدينوا أَمامها.

• تحديد جدول زمني واضح يشمل مواعيد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

• رفض انفراد المجلس الأعلى للقوات لمسلحة بوضع القوانين وإصدار التشريعات مثلما حدث في قوانين مجلس الشعب، والأحزاب، وتجريم الاعتصامات، وانفراده بوضع المبادئ فوق الدستورية.

• مُحاسبة أعضاء النظام السابق وتَطبيق قانون الغدر.

(١٦) <http://www.youtube.com/watch?v=tnOxAQGFSHU>.

وبعد أن كان هناك توافق على هذه النقاط، والتنبيه على عدم رفع شِعارات هَوِيَّاتية لتكون هذه الجمعة وِحدة للشعب، تم التراجع عن الاتفاق، حيث أصبح الميدان حكراً على القوى الإسلامية بتنويعاتها المتنافرة. مُرددة الهتافات الهَوِيَّاتية في أرجاء الميدان والمداخل المؤدية إليه منها: «إسلامية إسلامية، لا مدنية ولا علمانية»، «الشعب يريد تطبيق الشريعة»، «مصر إسلامية وستظل إسلامية»، «الشريعة فوق فوق دستورية». وبالفعل حقق الإسلاميون هدفهم، ونجحوا في إثبات القوة أمام منافسيهم، بل أَربكوا وأثاروا مَخاوف جميع أطياف المجتمع، حيث تسببت هذه الشعارات في:

• انسحاب ما يقارب ٣٢ من القوى السياسية ـ ما بين حزب وحركة وائتلاف ـ من الميدان، وتأزيم للعلاقة المتبادلة بين الأطراف السياسية.

• تذمر لدى بعض القيادات الإخوانية بسبب الشعارات الإسلامية المرفوعة، ـ التي لم يرفعها الإخوان طوال أيام الثورة ـ وما تحمله من شُبهة المُزايدة على دَورهم في الثورة.

وأمام الاتهامات بعدم التزام «الدعوة السلفية» بالاتفاق مع القوى الثورية رأت الجماعة الإسلامية أن ما حدث هو «رد فعل طبيعي لاستبعاد مطالب الإسلاميين والتي منها: رفع المبادئ فوق الدستورية، ووضع جدول زمني للانتخابات. وقتها وجد الإسلاميون أن هناك من يريد أن يسرقهم، وأن يستغفلهم، لذا كان الوضع كما هو موجود اليوم بالتحرير». كما أكدت الدعوة السلفية أن الدعوة لم تُوقع على أيّة بيانات مُسبقة تمنع استخدام شعارات إسلامية، وقال متحدثها الرسمي أن من جاء بهؤلاء اليوم للميدان هو الدافع الديني، والغيرة على شرع الله[١٧].

سبق وأعلنت الدعوة رفضها مُحاولات الوصاية التي يقوم بها قلة معروفة بانتمائها العلماني والليبرالي تم فرضها على إرادة الأمة بكتابة «وثيقة» حاكمة على «الدستور»، توضع فيها مواد «فوق دستورية» لا يستفتى عليها الشعب، تُلزم بها «الهيئة التأسيسية» لكتابة «الدستور»، لأنها لا تعبر عن هوية الأمة الإسلامية. ولأن مرجعية «الشريعة الإسلامية» فوق جميع المصادر والنصوص الأخرى، لذلك فهي باطلة لا يمكن قبولها. كما أكدت أن تفويض الشعب لـ «المجلس العسكري» للقوات المسلحة ـ الذي حدث في الاستفتاء الشعبي ـ لتولي مقاليد البلاد في المرحلة الانتقالية، لا تملك أي طائفة أن تنقضه من تلقاء نفسها؛ مثل المُطالبة بعزله، أو تشكيل «مجلس رئاسي» مدني. فبقاء «المجلس العسكري» في إدارة البلاد ـ سواء اتفقنا معه أو اختلفنا ـ ضرورة للمحافظة على كيان «الدولة المصرية»، مع التشديد أيضاً على ضرورة نقل السلطة إلى إدارة منتخبة في الموعد المحدد في الاستفتاء[١٨]. وبالانتهاء من إعداد دستور ٢٠١٢ ـ كما سنشير إليه تفصيلاً في الصفحات التالية ـ تبدأ حَملات تسويقه شعبياً حيث يحول الإسلاميون الأمر إلى ما عُرف بمعركة «الجنة والنار».

---

(١٧) أحمد زغلول شلاطة، «جمعة «الإرادة الشعبية»: إسلامية خالصة وغياب لباقي القوى السياسية المصرية،» إسلاميون.نت، <http://www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=1262&Itemid=157>.

(١٨) بيان من الدعوة السلفية حول مليونية الجمعة ٢٠١١/٧/٢٩ (جمعة الإرادة الشعبية)، <http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=27986>

٣ ـ معركة «الجنة والنار»

بانتهاء اللجنة التأسيسية من إعداد مسودة دستور ٢٠١٢ يَشحذ الإسلاميون قواعدهم للموافقة على الدستور الذي أُقرت المسودة النهائية منه في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ففي حين قدَّم حزب إسلامي ـ رغم نفيه ذلك[١٩] ـ هو «مصر القوية» ـ بقيادة عبد المنعم أبو الفتوح ـ رؤية تحليلية لمواد الدستور المقترح خلص منه إلى ضرورة رفض هذه المسودة. وطالب المصريين جميعاً بضرورة المشاركة في الاستفتاء على الدستور والتصويت بـ «لا»، ومن أسباب ذلك[٢٠]:

• عدم تحقيق الدستور العدالة الاجتماعية في ما يخص قضايا الصحة وقضايا المعوقين ومعالجة البطالة والأجور.

• الوضع المُميز الممنوح للمؤسسة العسكرية، والسماح بعرض المدنيين على القضاء العسكري.

• التوسع في السُلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية بإضافة بعض الاختصاصات الأخرى في تَشكيل بعض الأجهزة الرقابية والأجهزة الخاصة.

إلا أن موقف التيار الإسلامي تباين ما بين موافق أو غير موافق، وإن ذهبت الأكثرية إلى القول بنعم دَرءاً «للمفاسد الأعظم» رغم وجود تحفظات لها عنه. ودارت حرب فيديوهات بين أنصار كلا الرأيين، كلاهما يعتمد على فتوى من أحد الشيوخ تدعم موقفه؛ اعتمد المؤيدون للتعديلات على العديد من الشيوخ مثل الداعية «وجدي غنيم»[٢١] الذي طالب جموع الشعب المصري بالذهاب لصناديق الاقتراع للتصويت على الدستور بـ «نعم». وأضاف في رسالته المُصورة: «اللي هيقول نعم هياخد أجر وثواب، والأجر والثواب هيدخلوا الجنة، لازم كلنا نروح ونقول نعم»، مُشيراً إلى أن الإرشاد بكلمة ـ نعم ـ للدستور «فتوى» وليست بـ «حكم». وفي هذا السياق جاء قرار مجلس شورى العلماء[٢٢] بالموافقة على الدستور الجديد بـ «الإجماع» رغم اتفاقهم على وجود خلل ومخالفات شرعية في بعض مواد الدستور رأوها تستوجب تعديله بما يوافق الشريعة. في حين استند رافضو الدستور إلى رُؤية شيوخ آخرين؛ على سبيل المثال: أكد الشيخ مصطفى العدوي[٢٣] أن الدستور

(١٩) يُعرف الحزب نفسه بأنه من أحزاب يسار الوسط أو ما يعرف بالأحزاب الديمقراطية الاجتماعية اقتصادياً، ويرفض وصفه حزباً دينياً. إلا إن النظرة العامة للحزب لا تزال تضعه ضمن الأحزاب الإسلامية خاصة بسبب الخلفية الإسلامية السابقة لأغلب مُؤسسيه ـ وانتمائهم إلى جماعة الإخوان المسلمين تحديداً.

(٢٠) بيان صحافي من حزب مصر القوية بخصوص تأسيسية الدستور، <http://www.facebook.com/MisrAlQawia/photos/a.492672350759920.128763.478976282129527/553711761322645>.

(٢١) وجدى غنيم، «صوتوا بنعم للدستور ١٣ ـ ١٢ ـ ٢٠١٢،» (فيديو)، <http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=4oolszZwz6I>.

(٢٢) «بيان مجلس شورى العلماء بشأن الاستفتاء على الدستور،» (فيديو)، <http://www.youtube.com/watch?v=3hb0Bguuo20>.

(٢٣) «الشيخ مصطفى العدوي يقسم أن من يوافق على الدستور يأثم،» (فيديو)، <http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=K_Ids1QJFqw>.

المنتظر «بعيد كل البعد عن شريعة الله، ويحوي العديد من الضلالات والتي تخول للشخص المسلم أن يرتد، والكافر اليهودي أن يكون رئيساً لمصر». وأضاف أن الدستور: «مليء بالضلالات الذي لا تشم فيه رائحة الشريعة، إلا في الفقرة الأولى الضعيفة والهزيلة لا تستطيع القطع فيها بشيء». وحذر من الموافقة على الدستور لما يحويه في ثناياه من ضلالات ومخالفات لشريعتنا والرسول (ﷺ)، «فلم تكد تذكر فيه آية من كتاب الله، ولا حديث نبوي، ولا فريضة من فرائض الإسلام. لذا فهو بعيد كل البعد عن الشريعة، وهو دستور ملوَّث، ومن وضعوا هذا الدستور مُتهمون في دينهم وعقلهم ووطنيتهم». وأكد العدوي أنه «جلس أسبوعاً كاملاً، مُعطلاً أعماله لدراسة المواد فلم يجد اللجنة التأسيسية قدمت شيئاً يسرّ المسلمين، بل إن اسم الله ورسوله لم يذكر إلا في صيغة «أقسم بالله العظيم أن أكون وفياً للنظام الجمهوري». لذا انتهى العدوي بالتأكيد أن من يصوت على الدستور بالموافقة «آثم»، لوجود مخالفات عظيمة جداً في ثناياه.

كذلك رفض الداعية السلفي أحمد النقيب[٢٤] الربط بين الاستقرار والموافقة على الدستور، حيث أشار إلى أن «تركيا لم تنتهِ بعد من وضع دستورها، ولها مكانة على الساحة الاقتصادية العالمية. أيضاً إسرائيل ليس بها دستور، ورغم ذلك فهي دولة متقدمة في التكنولوجيا والزراعة وغيرها». وأكد أن الدستور «لا يقبله من قريب أو بعيد لأنه أسوأ دستور وضع في مصر، حيث يوجد به ١٤ مخالفة شرعية و٣٠ ملاحظة موضوعية». وأضاف النقيب: «تعجبت كثيراً من بعض إخواننا في حزب النور السلفي الذين يرضون بدستور أقل من دستور ١٩٧١ الذي وضعه رئيس المكتب الماسوني في الشرق الأوسط». وأضاف: «العلمانيون عندما وضعوا الدساتير كانت أفضل من الدستور الذي وافقت عليه القوى الإسلامية»[٢٥]. ورغم أعوام من اشتباك الإسلاميين مع الحياة السياسية إلا أنهم أثبتوا بمواقفهم أنهم لم يُبلوروا بعد مشروعاً سياسياً فلا يزال خطاب الهوية هو المسيطر عليهم كما تُشير ممارساتهم.

* * *

إضافة إلى الممارسات الشعبوية السابق الإشارة إليها توافرت للقطاعات الإسلامية عدة فرص سياسية لممارسات تشريعية تتمثل بمحاولات «دسترة» الشريعة في تجربتَي دستور٢٠١٢، وتعديلاته في ٢٠١٤. وهنا نرى ألّا تكون قراءتنا هذه بمعزل عن حالة الصراع الحاكمة للسياقَ السياسي والأيديولوجي الذي وسم كلا التجربتين. أيضاً موقع الشريعة في كلا التجربتين وانعكاساتها. إضافة إلى التعرف إلى تجارب دستورية مُجاورة في ما يخص دسترة الشريعة في الدستور التونسي نموذجاً.

---

(٢٤) «هل نقبل الدستور القادم؟ وهل فضيلتكم وقعت مع المشايخ لقبول هذا الدستور؟،» (فيديو)، <http://www.youtube.com/watch?v=PSxwwtt9qsk>.

(٢٥) أحمد زغلول شلاطة، «الإسلاميون بين جنة الموافقة ونار الرفض،» موقع إسلاميون. نت، <http://www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=1277&Itemid=159>.

أولاً: سياق التجربتين: عند النظر في مسألة «دسترة الشريعة» نرى الإشارة إلى سياق هاتين التجربتين الدستوريتين سواء من حيث الفاعلين الرئيسين في المشهد، وأداء القوى الإسلامية في التجربتين. فعقب تنحّي مبارك في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١١ انقسم الفاعلان في المشهد السياسي ـ الاجتماعي إلى ثلاثة:

- إسلامي: مُمثلاً بخطاب الهوية الذي تم رفعه، والدفع نحو دسترة مواد الشريعة/أسلمة الدستور.
- ثوري: مُمثلاً بالداعين إلى دستور يجسد الشعارات والقضايا الأساسية التي طرحتها الثورة المصرية وأبرز شعاراتها: «عيش .. حرية .. وعدالة اجتماعية».
- الدولة العميقة مُمثلة ببَقايا الحزب الوطني، فَضلاً عن الضغوط التي مَارسها المجلس العسكري الحاكم للبلاد عقب تنحّي مُبارك على القوى السياسية والإسلامية عامة.

سَعى كل منهم إلى تَرسيخ قدمه في المشهد السياسي وفرض رؤيته في هذه اللحظات الفارقة، لكن كان لغياب تنظيم/توافق/قيادة ثورية سبباً رئيسياً في خُفوت الضغط/القدرة السياسية الفاعلة للاتجاه الثوري في إدارة وتوجيه مرحلة ما بعد مبارك. ورغم مشاركات ممثلي القوى الثورية في كتابة الدستور إلا أنهم كانوا على الهامش فعلياً. لذا اختصرت المعركة بين التيار الإسلامي وبين الدولة العميقة بمكوناتها المختلفة.

وعند النظر إلى **سياقات دسترة الشريعة** نجد أن هذه المحاولات/الدعوات تمت في أجواء سياسية متشابهة؛ سواء من حيث الانقسام السياسي النشط ـ بدرجات متفاوتة ـ بين أبرز الفاعلين، أو غِياب الثقة بين القوى السياسية فيما بينها من جانب، وبينها وبين النظام من جانب آخر. أيضاً أدى غياب رُؤية فعلية لدى الإسلاميين إلى تذبذب خُطوات بعض الإسلاميين، واقتصارهم على الاستمرار في مساحة «رد الفعل» بالدفاع عن الشريعة، دون السعي نحو الانتقال إلى مساحة الفاعل السياسي الذي لديه مشروع مُحدد يمكن أن يُفاوِض على بعض جوانبه. ولقراءة أداء القوى الإسلامية في التجربتين نرى أن يكون ذلك عبر ثلاث مراحل: المرحلة ما قبل دستور ٢٠١٢، مرحلة إعداد دستور ٢٠١٢، ثم مرحلة دستور ٢٠١٤.

ـ المرحلة الأولى

كما سبق وأشرنا، فقد اتفقت أغلب القوى الإسلامية على وجود المادة الثانية من دستور ١٩٧١ الذي تم تعطيله بعد تنحّي مبارك. تاريخياً هذه المادة ما هي إلا نتاج سياقات تاريخية سياسية واجتماعية نشطت في السبعينيات من القرن المنصرم، وتبدّى ذلك في دستور ١٩٧١ والذي نصت مادته الثانية على أن «الإسلام دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية مَصدر للتشريع» وذلك نتيجة المد الإسلامي الناشئ، ورَغبة الرئيس السابق أنور السادات في كسب تأييدهم في ظل صراعه مع القوى اليسارية والقومية. بعد ذلك تم إجراء تعديلات على عدة مواد بالدستور تخص منصب

الرئيس في أيار/مايو ١٩٨٠. ومن أجل مزيد من التأييد الإسلامي تم تضمين التعديلات لتمريرها بتعديل المادة الثانية لتكون كالتالي: «مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع».

حرصت قطاعات إسلامية على اختلاق حالة من الجدال ـ غير مطروحة ـ تتعلق بالمادة الثانية فبالإضافة إلى **الضغط السياسي والرغبة في إثبات موقف، نجد أيضاً أنه كان خياراً وحيداً أمامها يُتيح لها المزيد** من التمدد بخطاب هوياتي، وبخاصة أن أغلب هذه القوى ليس لديها القدرة على إنتاج خِطاب سياسي يضمن لها التحرك من خلاله مُجتمعياً ومن ثم الاستمرارية. وأثناء هذه المرحلة حَرص التيار السلفي ـ جماعات وأفراداً ـ على تركيز نقاشاته ـ كلٌّ في محيطه ـ حول التنبيه على الفوارق بين «مبادئ» و«أحكام» الشريعة وضرورة الإبقاء على المادة الثانية من الدستور.

ـ مرحلة إعداد دستور ٢٠١٢

إجرائياً؛ استحوذ الإسلاميون في «الجمعية التأسيسية» من حزبي الحرية والعدالة والنور على أكثر من ثُلثي مقاعد مجلسي الشعب والشورى. ففي حين نصت التعديلات الدستورية التي تمت في آذار/مارس ٢٠١١ على أن يختار البرلمان المنتخب أعضاء لوضع الدستور الجديد، إلّا أن الارتباك وغياب المعايير والاشتراطات الواضحة لاختيار واضعي الدستور من طرف البرلمان بغرفتيه كان السمة المُميزة. وأمام أجواء يسودها استقطاب شديد، وفي ظل انعدام الثقة لدى مختلف الأطراف، أصدر القضاء الإداري حكماً بوقف تشكيلها في العاشر من نيسان/أبريل ٢٠١٢، ليتم بعدها تشكيل جمعية تأسيسية أخرى في ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٢ وفق معايير أكثر موضوعية حيث تنتهي من كتابة الدستور بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢[٢٦]. هذا الارتباك الإجرائي ناتج من سياسة المجاملات، والرغبة في إرضاء كل الفاعلين سياسياً، سواء أكانوا مُمثلي القوى المختلفة في اللجان التأسيسية، أو من جراء النقاشات التي دارت. وهذا يشير إلى أن دستور عام ٢٠١٢ لم يكن إخوانياً، وإن كان يَحمل بعض الإشارات الدالة على ذلك، كما أنّ مشروع الدستور الجديد لم يكن مجرد إملاءٍ من السلطات العسكريّة على كاتبيه، بل عَكَس أيضاً مزاج «النُخبة المَدنيّة العلمانيّة التقليديّة» ورغباتها، كما تصف نفسها[٢٧].

(٢٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: وحيد عبد المجيد، «القصة الكاملة لمعركة الجمعية التأسيسية ـ حلقتان،» جريدة الشروق، ٢٠١٢/٦/٢٠، و٢٠١٦/٦/٢١، على الرابطين التاليين: <http://goo.gl/TAAXvM> و<http://goo.gl/THssAR> (آخر زيارة ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٥).

(٢٧) «دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور ٢٠١٢ ومشروع دستور ٢٠١٤ في مصر،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، <http://www.dohainstitute.org/release/69cfb10e-dc34-495b-b0f6-f973d007edcc> (آخر زيارة ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٥)، حيث شهدت الجمعيّة التأسيسيّة المنتخبة في النصف الأول من اجتماعاتها حوارات جديّة ودستوريّة بين مختلف القوى السياسيّة والاجتماعيّة، تناولت مختلف القضايا الحسّاسة مثل ميزانيّة المؤسسة العسكريّة، والقضاء العسكريّ، وبُنية النظام الحاكم، والمحكمة الدستوريّة، والنيابة العامّة، إضافة إلى الموقف من رموز النظام القديم وغير ذلك، قبل أن تتفاجأ بأزمة الإعلان الدستوريّ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، التي سببت شرخاً في المشهد السياسي المصري ما دفع الجمعيّة التأسيسيّة إلى التعجيل بكتابة الدستور، كما عطّلت تلك الأزمة الحوارات الداخليّة بعدما انتقل الاستقطاب السياسيّ إلى داخل الجمعيّة التأسيسيّة.

عملياً؛ كان التيار السلفي ـ الدعوة السلفية ـ هو الصوت الوحيد الذي يُناقش مواد الشريعة مع أعضاء القوى المدنية المشاركة في أعمال اللجان، وأثارَ جِدالات طويلة حولها، حيث انسحب الإخوان تماماً من هذا الجدال مُكتفين بمشاهدة النقاشات دون الاشتباك مع أي من أطرافها. وعند احتداد النقاشات يتدخلون للتهدئة من دون أن يُظهروا موقفاً يشير إلى أي طرف يُؤيدونه(٢٨). وهذا اتساقاً مع الرغبة في «إرضاء أغلب مراكز قوى مؤثرة في المشهد السياسي.. ومحاولة تشكيل تحالفِ بين الدولة العميقة والقوى الإسلاميّة وبعض القوى المدنيّة»(٢٩).

ـ مرحلة دستور ٢٠١٤

تضمن إعلان القوات المسلحة في الثالث من تموز/يوليو ٢٠١٣ عزل محمد مرسي ووضع خارطة طريق من ضمن بنودها «تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت، مع تشكيل لجنة تضم كل الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة»(٣٠). أعقب ذلك إعلان رئيس الجمهورية المؤقت ـ المستشار عدلي منصور ـ عن تشكيل لجنة خبراء لتعديل دستور ٢٠١٢ من أهم أولوياتها تعديل المواد الخلافية(٣١) في الدستور وهي في مُجملها مواد أثارت جَدلاً بين الإسلاميين وبَعضهم من جانب، وبينهم وبين التيار المدني من جانب آخر.

مَضمُوناً؛ تَتمايز تَجربة ٢٠١٤ باختفاء الزخم حَول مَواد الهوية ـ بالنظر إلى التجربة السابقة ـ ونرى أن ذلك يرجع إلى اختلاف السياق السياسي بانعدام حالة التنافس الإسلامي ـ الإسلامي،

(٢٨) لقاء للباحث مع بسام الزرقا ـ نائب رئيس حزب النور، ومقرر لجنة المقومات الأساسية وعضو في لجان إعداد الدستور المختلفة ـ، الإسكندرية، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ويؤكد يونس مخيون رئيس الحزب، الأمر نفسه في تصريحاته، حيث يقول: «اتفقنا مع الإخوان على شراكة بيننا، سواء في الحكومة أو المحافظات، وأخذنا منهم كلاماً (زي الورد)، ووعدونا بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع، وكل وعودهم ذهبت في الهواء، وبقينا نحن فقط من نطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية»، انظر: «حزب النور السلفي: الإخوان «باعونا» في الدستور،» العربية نت (١ حزيران/يونيو ٢٠١٣)، <https://goo.gl/cuiwEH> (آخر زيارة ١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٥).

(٢٩) «دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور ٢٠١٢ ومشروع دستور ٢٠١٤ في مصر،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

(٣٠) «بيان القوات المسلحة المصرية للإعلان عن خارطة الطريق،» (٣ تموز/يوليو ٢٠١٣)، <http://www.youtube.com/watch?v=gj93wlRwxy0>، (آخر زيارة ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٥).

(٣١) في دستور ٢٠١٢ أثير الخلاف حول المادة (٢١٩) المتعلقة بتفسير الشريعة، ليتم إلغاؤها في دستور ٢٠١٤ بدعوى غياب سابقة دستورية بوضع مادة تفسر أخرى في الدستور. كذلك تعديل المادة (٤) المتعلقة بالأزهر التي رأت أنه يؤسس لدولة دينية بمنح قداسة قرارات الأزهر بالتزام الدولة بالرجوع إلى هيئة كبار العلماء. كذلك ما تسببه من ازدواجية في المرجعية الدستورية بين الأزهر والمحكمة الدستورية العليا المختصة أصلاً بالرقابة على دستورية القوانين. أيضاً تعديل المادة (٦) التي كانت تنص على أن النظام السياسي من ضمن ما يقوم به الشورى، ليتم إلغاء الشورى مقابل التعددي بحجة أنها قد تؤسس لدولة دينية. أما المادتان (١٠) و(١١) فألغيتا من دستور ٢٠١٤ حيث عُدَّتا مدخلاً لتأسيس جماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحق في رقابة المجتمع، والتعدي على الحريات الشخصية بدافع الدفاع عن الآداب العامة. كذلك تعديل المادة (٤٣) لمزيد من ضمانه حرية الاعتقاد وعدم تدخل الدولة في ذلك. مع إضافة المادة (٧٤) في دستور ٢٠١٤ لمزيد من التأكيد حول حظر الأحزاب الدينية.

والإسلامي المدني؛ ارتباك رؤية الفصيل الإسلامي الموجود (الدعوة السلفية/حزب النور) وسَيطرة هاجس الرغبة في استمرارية التواجد كممثل ديني في المشهد. رغم أن وَاقع الأمر يُشير إلى أن الحزب/الدعوة لم تُخيَّر في موافقتها أو رفضها، حيث فُرض الأمر عليهم بحسب ما رووه بأنفسهم عقب ذلك، حيث أكدوا أنهم آنذاك كانوا أمام أمرين: إمّا الموافقة ومن ثم الاستمرار بدون تضييقات، وإما أن يكونوا في مواجهة مع النظام فيتعرضوا للاعتقال[٣٢].

أما **إجرائياً**؛ عند النظر إلى الفارق بين اللجنتين فنجد أن أعضاء الجمعية التأسيسية ـ (الأولى والثانية) ـ في ٢٠١٢ مُنتخبان من البرلمان بغرفتيه، واستمر ستة أشهر في إعداد مُسودة الدستور، وكانت أغلب المناقشات تذاع على الهواء. ووُفق عليه بنسبة ٦٣,٨ بالمئة من الأصوات الصحيحة البالغة ١٦,٧ مليون، حيث بلغت نسبة مشاركة تبلغ ٣٢,٩ بالمئة من مجموع المُقيدين حينئذ في جداول الناخبين البالغين ٥٢ مليوناً[٣٣].

في حين كانت تجربة دستور ٢٠١٤ نتاج لجنة من ٥٠ عضواً مُعيناً من قِبل الرئيس المؤقت، منهم عُضوان إسلاميان عن الكتلة الإسلامية الوحيدة وهي حزب النور. واستمر عمل اللجنة ستين يوماً في جلسات مُغلقة طُرح بعدها للاستفتاء الشعبي. حيث تتم الموافقة عليه بنسبة ٩٨,١ بالمئة من الأصوات الصحيحة البالغة ٢٠ مليوناً، حيث بلغت نسبة مشاركة تبلغ ٣٨,٦ بالمئة من مجموع المقيدين حينئذ في جداول الناخبين البالغين ٥٣ مليونا[٣٤].

* * *

ثانياً: الشَريعة بين دستورين: عند النظر إلى تفاعل الإسلاميين مع دستور ٢٠١٢ نجد أن السمة المُميزة هي: غِياب الرُؤية السياسية عامة تجاه فكرة الدستور، وعدم التفرقة بينه وبين القانون، حيث عمد السلفيون إجمالاً إلى التكرار وتضمين تفسير بعض المواد ضمن الدستور . بوجه عام يُمكننا قراءة مَواد الهوية من خلال مدى استهدافها: تَديين الدولة، وتَديين المُجتمع/الحريات الشخصية.

- بالنظر إلى مسألة «تديين الدولة» نجد المواد التالية في دستور ٢٠١٢ وهي المواد: ٤[٣٥]،٤٣[٣٦]، ٤[٣٧]، ٢١٩[٣٨] تدفع نحو نموذج أقرب ما يكون إلى النموذج الإيراني في ما يخص

---

(٣٢) لتفاصيل أوسع حول هذه المواقف والتحولات، انظر: شلاطة، **الدعوة السلفية السكندرية مسارات التنظيم ومآلات السياسة**، ص ١٦٤ ـ ١٦٨.

(٣٣) اعتمدنا في الأرقام الواردة على: «النتيجة النهائية لاستفتاء ٢٠١٢،» <http://referendum2012.elections.eg/results/referendum-results>.

(٣٤) اعتمدنا في الأرقام الواردة على: النتيجة النهائية لاستفتاء ٢٠١٢، <https://referendum2014.elections.eg/results/referendum-results>.

(٣٥) «يؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية».

(٣٦) «حرية الاعتقاد مصونة. وتكفل الدولة حرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة للأديان السماوية، وذلك على النحو الذي ينظّمه القانون».

(٣٧) «تحظر الإساءة أو التعريض بالرسل والأنبياء كافة».

(٣٨) «مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة، في مذاهب أهل السنة والجماعة».

الحديث حول مرجعية الأزهر الدينية، حيث جعلوها تَحتكر «الاجتهاد» الأمر الذي يشكل مانعاً ومُخالفاً لأي اجتهاد خَارجها، ويُعطي اجتهاداتها الرسمية ـ ومن ثم مَواقفها ـ قَداسة لا يَجُوز مُخالفتها. من جانب آخر[٣٩] ستكون هناك ازدواجية المَرجعية الدستورية بين الأزهر والمحكمة الدستورية العليا المختصة أصلاً بالرقابة على دستورية القوانين. أيضاً سحب السلطة التشريعية من مجلس النواب، وجعلها في الحقيقة بيد هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف. حيث تُلزم سُلطات الدولة بالرجوع إليها، وتُلزَم بالأخذ بما قَررته. بالإضافة إلى تكرار بعض المواد وتفصيل للمادة الثانية.

• في ما يخص **الحريات الشخصية**؛ كانت التضييق على حُرية الاعتقاد سمة مُميزة، حيث حدد الدستور أديان المواطنين وحَصرها بالأديان السماوية، ولهذا انعكاسه على السلامة الشخصية لفئات من المجتمع، سواء من تتبنّى معتقدات خارج الأديان السماوية مثل البهائيين، أو رافضي فكرة الدين تماماً، حيث يُجرمهم القانون، مما ينعكس على السلام المجتمعي سواء بانتهاكات مستمرة لهذه الأقلية، أو باستمرار إخفاء الهوية الدينية مما يكون له آثاره السلبية في النسيج المجتمعي. أيضاً مسألة حماية الدولة للأخلاق العامة ستشكّل على الأرجح تَعدّياً على الحريات الشخصية، وتوفّر الأساس الدستوري لإقرار قانون يسعى لحرمان المواطنين من حقوق معيّنة بحجّة الدفاع عن الآداب العامة. كما ستفتح هذه المواد الباب للتيارات الدينية وجماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالتدخل في أساس المجتمع[٤٠].

وتأكيداً لارتباك الإسلاميين في ما يَخص الموقف من الشريعة، والرغبة في الحضور السياسي، ننظر إلى موقف السلفيين في لجنة الخمسين، التي انتهت إلى تعديل كل المواد الخاصة بالهوية التي أثارت جَدلاً إعلامياً، وذلك بموافقة مُمثلي حزب النور في اللجنة حيث تم إلغاء المواد التي سبق واعتبروها بمثابة حياة أو موت لهم وأبرزها المادة «٢١٩»[٤١]. فَسّر حزب النور ذلك بأنه ليس تراجعاً أو تَفريطاً في مواد الشريعة بإلغاء هذه المادة، حيث تمت المُوافقة على الأخذ بجميع أحكام المحكمة الدستورية الصادرة في تفسير كلمة «مبادئ» في المادة الثانية بأنها «الأحكام قطعية الثبوت والدلالة والأحكام المجمع عليها، مع التزام المُشرِّع في الأحكام

---

(٣٩) فتوح الشاذلي، «قراءات في دستور مصر ٢٠١٤ (٢): هوية الدولة المصرية،» مفكرة القانونية (٧ تموز/يوليو ٢٠١٧)، <http://legal-agenda.com/article.php?id=653&lang=ar>

انظر أيضاً: شهادة عضو لجنة الخمسين سعد الدين هلالي، بين دستوري ٢٠١٢ و٢٠١٣، <http://goo.gl/Y8G644> (آخر زيارة ٢٣ تموز/يوليو ٢٠١٥).

(٤٠) «نص المواد الخلافية في دستور ٢٠١٢،» <https://goo.gl/IXir7S>.

أيضاً شهادة عضو لجنة الخمسين سعد الدين هلالي بين دستورَي ٢٠١٢ و٢٠١٣، <http://goo.gl/Y8G644>، (آخر زيارة ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٥).

(٤١) ياسر برهامي، «لماذا نصر على المادة ٢١٩؟،» موقع أنا السلفي، <http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=42834>. (آخر زيارة ٢٣ تموز/يوليو ٢٠١٥).

الاجتهادية بالضوابط التي تُحافظ على مقاصد الشريعة»، وهذا انتصار لفكرة الشريعة وأشمل من النصوص السابقة(٤٢).

***

وبالنظر إلى تجارب دستورية مُجاورة في ما يخص دسترة الشريعة تُعدّ تجربة تونس نَموذجاً مُناسباً يمكن مُقارنة الحالة المصرية به لأسباب متعددة، أهمها: السياق السياسي المتشابه، وصعود الإسلاميين بعد أنظمة قمعية لسدة الحكم. فضلاً عن التنوُع الإسلامي الحادث في المشهد في كلا البلدين(٤٣). فبهروب الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي وسقوط نظامه في١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ تم تَعليق العمل بدستور سنة ١٩٥٩ في آذار/مارس، ليُصدق المجلس الوطني التأسيسي التونسي على الدستور الجديد في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ورغم حصول حركة النهضة ـ «إخوان تونس»، والفصيل الإسلامي الأكثر تنظيماً ـ على أغلبية المقاعد في المجلس التأسيسي (٩٠ مقعداً من إجمالي ٢١٧)، قُوبل مَطلبُها بتضمين الدستور نصاً يَعتبر «الشريعة الإسلامية مَصدراً أساسياً من مصادر التشريع» بمعارضة شديدة، سواء من منظمات المجتمع المدني أو أحزاب المعارضة العلمانية. لتعلن بعد ذلك تخليها عن هذا المطلب، ليكون التوافق هو السمة البارزة للدستور الذي خَلا من ذكر صريح للشريعة، وإن حَرصوا على أن يُعبر

(٤٢) وهذه الأحكام هي: دعوى رقم ٤٧ لسنة ٤ قضائية بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ م ـ قضية رقم ٦ لسنة ٩ قضائية بتاريخ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٥ م ـ قضية رقم ٨ لسنة ١٧ قضائية بتاريخ ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦م ـ قضية رقم ١١٦ لسنة ١٨ قضائية بتاريخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٧م. كما ضمت ثلاثة أحكام أخرى للمحكمة الدستورية إلى مضابط الجلسة وهي: قضية رقم ١٤٠ لسنة ٤ قضائية (دستورية) جلسة ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٧م ـ قضية رقم ١٩ لسنة ٢١ قضائية (دستورية) ـ قضية رقم ٢٩٧ لسنة ٢٥ قضائية (دستورية). لقاء للباحث مع م. صلاح عبد المعبود العضو الاحتياطي بـ«لجنة الـ ٥٠» لتعديل الدستور، الإسكندرية، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. انظر أيضاً مقاله المعنون: «المادة ٢١٩ وأحكام المحكمة الدستورية،» <http://goo.gl/jQH4Yk>.

لمزيد من التفصيل حول موقف الدعوة من دستور ٢٠١٤، انظر: عبد المنعم الشحات: «ضبط معنى مبادئ الشريعة بين دستوري (٢٠١٢م) و(٢٠١٣م)،» موقع أنا السلفي، <http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=45347>. ؛ «موقف الإسلاميين من «المادة الثانية» في الدستور المصري بعد ثورة «٢٥ يناير»، موقع أنا السلفي، <http://www. anasalafy.com/play.php?catsmktba=45328> (آخر زيارة ٢٣ تموز/يوليو ٢٠١٥).

(٤٣) لكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى الفروقات بين التجربتين، فالنموذج التونسي أكثر علمانية من نظيره المصري، كما أن إخوان تونس/حركة النهضة ـ وإسلاميو المغرب العربي عامة ـ أكثر تطوراً فكرياً من إخوان مصر نتيجة الانفتاح الحادث مع الغرب والسياقات الاجتماعية المختلفة، فاحتكاك راشد الغنوشي زعيم النهضة بالغرب فترات طويلة بالمعايشة والحوار والاحتكاك انعكس في إنتاجه الفكري في ما يخص مسألة الدولة وموقع الشريعة منها.

وفيما بعد يحدث تطور كبير في حركة النهضة بعد مؤتمرها العام العاشر في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦ حيث يعلن حزب حركة النهضة التونسي «لائحة الخيار الاستراتيجي» حين يعلن الغنوشي «فصل الدعوي عن السياسي» والتحول إلى «حزب مدني»، إضافة إلى الخروج من الإسلام السياسي والدخول في الديمقراطية المُسْلمة. في ذلك انظر: محمد جميل منصور، «بعد المؤتمر العاشر.. النهضة ورسائلها،» الجزيرة نت، ٢٠١٦/٥/٢٩، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/ opinions/2016/5/29/بعد-المؤتمر-العاشر-النهضة-ورسائلها>

أيمن بريك، المؤتمر العاشر لحركة النهضة: الرهانات والتحديات، نون بوست (١٩ أيار/مايو ٢٠١٦)، <http://www. noonpost.net/content/11846>

عن «قيم الإسلام الممزوجة بالقيم الديمقراطية الحديثة، وليكون مُعبّراً عن جميع أطياف الشعب التونسي سواء الأغلبية أو الأقلية»(٤٤). وكانت الرغبة في إبقاء المُجتمع مُوحداً في فترات الضَعف أحد التفسيرات الأكثر شيوعاً التي قدمها أعضاء حركة النهضة لعدم إدراج كلمة «الشريعة» في المادة(٤٥).

هذا الموقف هو انعكاس لعدة أمور مُتضافرة ؛ منها:

• **السياق الاجتماعي التونسي**: أسهم اغتيال «شكري بلعيد»، الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد والاتهامات التي وجهت للنهضة بمسؤوليتها، ومن بعده البرلماني المعارض «محمد البراهمي»، في ازدياد حدة التوتر تجاه الإسلاميين. كما أسهمت قوة المجتمع المدني العلماني في تراجع النهضة عن تمسكها بنصوص واضحة تخص الشريعة.

• موقع الشريعة من فكر «حركة النهضة»: وهنا أمران: **الأول** يتعلق بسعي «النهضة» إلى تأكيد أن الدستور يتوافق مع مقاصد الشريعة ـ وهي الفكرة التي دارت حولها أغلب مؤلفات شيخها راشد الغنوشي ـ كما يرون أن لدى المجتمع هواجس في ما يخص الشريعة وعليه فلا يزال بحاجة إلى التعريف بها(٤٦).

• السياق الإقليمي والتجارب المجاورة: حيث مثلت التجربة المصرية ومراحل كتابة دستورها ومواقف إسلامييها نموذجاً دفع النهضة إلى تَفاديه، رغبةً في الاستمرارية في المشهد السياسي.

لينتهي الأمر بتأكيد أن الإسلام دين الدولة وأنها دولة مدنية ـ وهذا لم يكون موجوداً من قبل ـ تَقوم على المواطنة وذلك في الفصلين الأول والثاني(٤٧) مع التشديد على عدم جواز تَعديلهما. مع تغييرات في الفصل السادس تتضمن التأكيد أن «الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامنةً لحياد المساجد ودور العبادةِ عن التوظيف الحزبي. تلتزم الدولة بنشر قيم الاعتدال والتسامح، وبحماية المقدّسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف وبالتصدي لها».

* * *

(٤٤) بهاء الطويل، «راشد الغنوشي: الدستور التونسي الجديد خال من «الشريعة»،» اليوم السابع، ٢٠١٣/٥/٣١، <http://goo.gl/KjkN9a> (آخر زيارة ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٥).

(٤٥) مونيكا ماركس، «أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟،» بروكنز الدوحة (شباط/فبراير ٢٠١٤)، ص ١٩، <http://www.brookings.edu/wp.../Ennahda-Approach-Tunisia-Constitution-Arabic.pdf>.

(٤٦) ويشير إلى ذلك أعضاء الحركة حيث يشعر العديد منهم أن المجتمع يحتاج إلى أن يتعلم كيف يفهم بشكلٍ أفضل «المعنى الحقيقي» للشريعة، الذي يوضحه معظم أعضاء الحركة بكلمات أكثر تجرداً وأخلاقية (مثل العدالة الاجتماعية، والمساواة، والحكم الرشيد) بدلاً من تعريفها بمصطلحات تستند إلى قاعدة قانونية جداً. أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٤٧) انظر: **دستور الجمهورية التونسية ٢٠١٤.**

وبانتهاء هذا الفصل التمهيدي حول الإطار النظري لرؤية الإسلاميين حول الحكم وطبيعة الإطار النظري في ما يتعلق بالنظام السياسي الإسلامي المستهدف، وأدوات الدولة في تطبيق الشريعة، ودور المجتمع في التطبيق. وانعكاس ذلك على ممارساتها العملية في ضوء تجربتَي الدستور اللذين شاركا بهما، نبدأ في الاقتراب أكثر من تفاصيل ممارسة تجربة الحكم وتداعيات ذلك على التنظيمات وعلى المجتمع، حيث يدخل تنظيم الإخوان المسلمين في طوريه الأولين «**الظهور والالتحام**» من دورة حياته السياسية عقب تنحي مبارك عن الحكم وتقديم الجماعة بمرشحها للرئاسة. وهو ما يُناقشه الفصلان الأول والثاني.



الفصل الأول

الإخوان وأزمات السلطة

لفهم ديناميات الأداء، سواء للأشخاص أو للجماعات المختلفة، يجب النظر أولاً في ركائزها الفكرية التي تتحكم فيها، وتوجهها لمسارات بعينها دون غيرها. وبالتطبيق على جماعة الإخوان المسلمين نجد أنه رغم مركزية حسن البنا وأدبياته في تثقيف وتربية أبناء التنظيم منذ عقود إلا أنها لم تَنجُ من أزمات «المرجعية الفكرية» التي واجهت غيرها من القوى الإسلامية؛ وهو ما كان له انعكاساته بصور متعددة على مسار الجماعة التنظيمي والسياسي منذ النشأة حتى الوقت الراهن. وللإلمام بطبيعة الأزمة الفكرية التي تواجهها الجماعة نرى أن يتم ذلك من خلال التركيز على عدة ركائز أظهرتها الممارسة السياسية للجماعة وكانت لها انعكاسات سياسية على الساحة السياسية نتيجة حالة الجدل التي أثيرت سواء بين المتابعين أو في صفوف الجماعة، وهي كالتالي:

١ ـ أزمة المرجعية؛ التي تمثلت بتمدد الأفكار القطبية والسلفية في الجماعة في مساحات متعددة.

٢ ـ جدلية العلاقة بين فكرتَي الأمة والدولة القطرية، وتداعياتها على الممارسة السياسية.

٣ ـ منهج التغيير والإصلاح في فكر الجماعة.

أولاً: أزمات الفكر

١ ـ المرجعية

وقعت جماعة الإخوان المسلمين أسيرة فكرتين حكمتا مسارها الفكري عبر العقود الأخيرة وما زالت: **الأولى**، الفكرة **القطبية**؛ **والثانية الفكرة السلفية**. بالنظر إلى التأسيس الأول للحركة

الإسلامية عام ١٩٢٨ مُمثلاً بالإخوان المسلمين، كان حسن البنا هو المرجعية للجماعة بكل خلفيته الفكرية، وقربه من أفكار رواد حركة النهضة الإسلامية التي أسسها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وتتلمُذه على يد الأخير ـ التي انعكست في تعريفه للجماعة في «رسالة المؤتمر الخامس» على أنها جماعة إصلاحية، ودعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية. وقد تُرجمت الأصول الفكرية لجماعته في **الأصول العشرين** ـ كمفهوم الإخوان المسلمين للإسلام، في ضوء القرآن الكريم والسنّة ـ التي ذُكرت في ركن الفهم في **رسالة التعاليم**، وقام بشرحها العديد من مُفكري الجماعة أمثال يوسف القرضاوي، عبد الكريم زيدان، جمعة أمين... إلخ. وأتت فترة الخمسينيات والستينيات لتنعكس على التطورات السياسية على الجماعة. فمن أبرز تأثيرات هذه الفترة الرمزية ما حققه سيد قطب وأفكاره في بنيان الجماعة الفكري طوال عقود، لتثير أزمة في العقدين الأخيرين، خاصة أن «القطبية» تسببت في العديد من النزاعات الفكرية والتنظيمية داخل الجماعة، لتمدد أفكار قطب وسيطرتها على التنظيم من خلال بقايا تنظيم ١٩٦٥ محمود عزت ومحمد بديع وتلامذتهما. ويأتي انتخاب بديع مُرشداً في ٢٠١٠ بصورة بات المسار الفكري الحالي للجماعة معها مُناقضاً للأفكار المُؤسسة لها. وقد أدى هذا الأمر إلى حالة من الجدال المجتمعي الذي أُثير حول فكرة القطبية وبرز عند تصدُّر الجماعة للمشهد السياسي ونشط بعد إخراجها من الحكم.

بداية التركيز والنقاش العلني حول التغيرات التي لحقت بالمرجعية الإخوانية كانت حديثاً تلفزيونياً للدكتور يوسف القرضاوي حول سيد قطب[1] أشار فيه إلى أن الأفكار التكفيرية التي انتهى إليها قطب في كتاباته ليست على منهج أهل السنّة والجماعة الذي ارتآه جمهور الأمة، مُؤكداً أنها لا توافق فكر الإخوان المسلمين، لأن فكر الإخوان ليس فيه تكفير. وقد نجم عن حديث القرضاوي هذا عاصفة من الجدل حيث نفت قيادات الجماعة التي عقَّبت مُؤكدةً[2] أن الإسلام هو الذي يَحكم على الناس ويُصنّفهم وليس قطب، وأن قضايا التكفير والحاكمية مُستقرة لدى العلماء، وما كتبه قطب ليس فيه ما يخالف الإسلام فهو لم يخرج عن أهل السنّة والجماعة؛ مُضيفة أن قراءة كتب سيد قطب تحتاج إلى ضوابط لدى المسلم أولاً، منها اللغة العربية الصحيحة التي كان قطب حريصاً على التعمق فيها. وأكدوا أن مكتب الإرشاد في الستينيات وضع ضوابط لكتابات قطب وقنّنها، وأن قضايا الحاكمة والتكفير وغيرهما لم يخرج بها قطب عما ورد في السنّة، ولم يخالف صحيح الإسلام إذ إنه لم يكفِّر أحداً ولم يُطالب بالعزلة. كما أن الوثائق من كتابات ومسودات والتحقيقات مع قطب وقتها قبل إعدامه تؤكد هذا.

(١) ضياء رشوان، «منابر ومدافع»، برنامج تليفزيوني بث عبر فضائية «الفراعين» مساء الجمعة ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩ والحلقة متوافرة على الرابط التالي: <http://goo.gl/PAE5qg> (آخر زيارة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٢) محمد مرسي رئيس اللجنة السياسية بجماعة الإخوان ورئيس الجمهورية السابق فيما بعد، محمود عزت أمين عام جماعة الإخوان. على الرابط التالي: <http://goo.gl/DLB4yI> (آخر زيارة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

هذا الجدل التلفزيوني على إيجاز ما طرحه من أفكار لم يكن إلا اختصاراً لقراءة واسعة لسيد قطب أفرد لها القرضاوي مساحات أكثر تفصيلاً في مُذكراته[3]. ودارت هذه الانتقادات حول أفكار أهم كتب قطب الحركية: **الظلال ومعالم في الطريق**؛ ومما قاله: «وأخطر ما تحتويه التوجهات الجديدة في هذه المرحلة لسيد قطب، هو ركونه إلى فكرة «التكفير» والتوسع فيه، بحيث يَفهم قارئه من ظاهر كلامه في مواضع كثيرة ومتفرقة من **الظلال** ومما أفرغه في كتابه **معالم في الطريق** أن المجتمعات كلها قد أصبحت «جاهلية». وهو لا يقصد بـ «الجاهلية» جاهلية العمل والسلوك فقط، بل «جاهلية العقيدة»؛ إنها الشرك والكفر بالله، حيث لم ترضَ بحاكميته تعالى، وأشركت معه آلهة أخرى، استوردت من عندهم الأنظمة والقوانين، والقيم والموازين، والأفكار والمفاهيم، واستبدلوا بها شريعة الله، وأحكام كتابه وسنّة رسوله (ﷺ). وأضاف القرضاوي أن نقطة الضعف الأساسية في المشروع الفكري والدعوي لسيد قطب أنه كان شديد الإعجاب بعلّامة الهند الكبرى: أبي الأعلى المودودي، وأنه اقتبس منه ـ تقريباً ـ جميع الأفكار التي كانت موضع الانتقاد في مشروع المودودي، مثل: الحاكمية والجاهلية، والقسوة على التاريخ الإسلامي. بل الواقع أنه رتب على هذه الأفكار من النتائج والآثار ما لم يرتبه المودودي نفسه، ساعده على ذلك قلمه البليغ، وأدبه الرفيع، وبيانه الحيّ الدافق. فقد تحدث المودودي عن قضية «الحاكمية» الإلهية لهذا الكون، الذي هو مملكة الله وحده، وهو سبحانه ملكها كما أنه مالكها. فله وحده التصرف في الحكم فيها، فهو الذي يأمر وينهى كما يشاء، ويحلل ويحرم كما يريد، ويشرع للناس ما يشاء دون منازع، ولا يُسأل عما يفعل: وهو ما نطقت به آيات القرآن الصريحة، كما ذكرنا من قبل، مثل: ﴿**إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ**﴾، ﴿**أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَماً**﴾ [الأنعام: ١١٤]. وهذه قضية مسلّمة كما نقلنا من قبلُ عن علماء أصول الفقه، ولكن المشكلة تقع في الإيحاءات التي تركتها هذه المسألة في الأنفس والعقول، حتى فهم بعض الناس مما قيل في شرحها وتفسيرها: أن لا دور للبشر في التشريع والتقنين، وإن كان تفصيلياً، أو مصلحياً، أو إدارياً، أو إجرائياً.

جدير بالذكر أن القرضاوي لم يكن أول من تحدث في بيان هذا الاختلاف المرجعي بل سبقه محاولة مُجهضة من قبل المهندس الراحل محمد الصروي ـ أحد قيادات تنظيم ١٩٦٥ ـ في كتابه **محنة ١٩٦٥ الزلزال والصحوة**[4]، حيث أشار فيه إلى الفروق الفكرية بين منهجي حسن البنا وسيد قطب وأوردها في ثمانية مصطلحات وهي «الجاهلية، الجماعة المسلمة، معنى شهادة لا إله إلا الله، دار الحرب ودار الكفر ودار الإسلام، الحاكمية، المرحلية، المفاصلة بين الشعورية والمادية، الاستعلاء بالإيمان»، لكن لجنة المراجعة الفكرية عند الجماعة عندما راجعت الكتاب

---

(٣) في القضايا التي أخذت على سيد قطب انظر: يوسف القرضاوي، **ابن القرية والكتاب ملامح سيرة ومسيرة**، ط ٢ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨)، ج ٣، ص ٥١ ـ ٦٩ وص ٤٤١ ـ ٤٥٩.

(٤) عبد المنعم محمود، «٧٠ صفحة «محذوفة» في وثيقة إخوانية نادرة ترصد ٨ فروق ضخمة بين البنا وقطب،» (تقرير صحفي)، جريدة **الدستور الأصلي**، ٢٠١٠/٥/٢٨، والتقرير متاح على الرابط التالي: <http://goo.gl/hW22NY>، والفصل المذكور متاح على الرابط التالي: <http://goo.gl/N8rDn7> (آخر زيارة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

رأت أن تحذف منه الكثير من القصص والشهادات والأحداث التي يرويها «الصروي» بكونه شاهداً وفاعلاً في هذا التنظيم. كما قررت حذف كل ما أورده «الصروي» من مقارنات بين البنا وقطب، واختزلت الفصل المشار إليه الذي كتبه «الصروي» في ٧٧ صفحة، إلى مبحث صغير في الكتاب ظهر في ٧ صفحات فقط، وحدث ذلك بموافقة الكاتب، بدعوى عدم إثارة الشبهات لدى أعضاء الجماعة، وصدر الكتاب بالفعل في عام ٢٠٠٤ قُبيل وفاة الصروي بعام واحد حيث قدمه الشيخ محمد عبد الله الخطيب عضو مكتب الإرشاد في حينه. ورغم خفوت الجدل التنظيري في سنوات ما بعد ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، إلا أن الممارسات الفعلية تشير إلى أن أفكار سيد قطب هي التي تحرك التنظيم سياسياً وبصورة أدق في مرحلة ما بعد ٣ تموز/يوليو ٢٠١٣ كما سنرى في الجزء الخاص بـ «**منهج التغيير والإصلاح**»، كذلك الفصل الثاني من هذا الكتاب.

يمثل «الخطاب السلفي» المتمدد في الجماعة ملمحاً بارزاً من أزمات الجماعة التي تمثل نكوصاً في الجانب الفكري لها، فالإرباك الذي ظهر في السنوات الأخيرة في مواقف الإخوان هو نتاج نمو توجهات سلفية كامنة في جسم الجماعة تخرج بها عن نطاق الحركة الجامعة ذات الرؤية التوفيقية التي عرفت بها في مرحلة التأسيس نحو حالة من «التسلف» أو التحول إلى السلفية. وهي توجهات تعكس تحولات داخلية تتعرض لها التركيبة الإخوانية منذ فترة ليست بالقصيرة بحيث صارت السلفية تياراً فاعلاً بل وأكثر التيارات فاعلية وتأثيراً داخل الإخوان[٥]. وخلال الأعوام الخمسة الماضية افتعلت الجماعة بعض الخطابات «المتسلفة»، واستخدمتها سياسياً لتسويق سياساتها بين أطياف المجتمع السلفي في أكثر من موضع وعبر مراحل متفاوتة منها:

- أثناء الجولة الثانية في الانتخابات البرلمانية ٢٠١١ عمدت الجماعة إلى استخدام رموز السلفية الحركية ـ سواء من القطبيين أو السروريين[٦] ـ مثل الشيوخ: محمد عبد المقصود ونشأت أحمد وفوزي السعيد ومحمد إبراهيم يسري؛ فضلاً عن آخرين مقربين من التيار السلفي ومن الإخوان أيضاً مثل صفوت حجازي ـ في جولاتها الانتخابية في سابقة لم تحدث في الجولة الأولى حيث وجدت الجماعة نفسها في منافسة مع مرشحي حزب النور ـ خاصة في جولة الإعادة ـ فعمدت إلى ذلك كي تتمكن من اجتذاب شرائح سلفية قد تتجه لدعم منافسيها.

- لجأت إلى إثارة قضية ولي الأمر الشرعي ـ حيث تمكنت من استمالة بعض الأطياف لدعمها مثل سلفية القاهرة واستخدامهم في الرد على السلفيين المعارضين لها. كذلك استخدموا بشكل غير مباشر خطاب الهوية رغم مآخذهم على السلفيين عندما استخدموا هذا الخطاب.

---

(٥) حسام تمام، **تسلف الإخوان**، سلسلة مراصد؛ عدد ١ (الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية، مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٠).

(٦) في تمايزات هذه الحالة السلفية الحركية ورموزها، انظر: أحمد زغلول شلاطة، **الحالة السلفية المعاصرة في مصر**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٦)، ص ٢٦٠ ـ ٢٧٣.

• استخدام الإخوان لتصريحات القيادي في الجماعة الإسلامية عاصم عبد الماجد الذي أطلق حركة «تجرد» في مقابل حركة «تمرد» من أجل دعم مرسي، الذي أكد أن الأزمة صراع بين الإسلام والعلمانية حيث شارك الأقباط في التآمر على النظام الإسلامي، ومن ورائهم الكنيسة التي ساندتهم وهم يقفون ضد الشريعة الإسلامية حيث ذهبوا إلى الاتحادية وإلى المقطم وهم من يشكل الـ «بلاك بلوك»[7].

• بيانها بشأن دعوات الجبهة السلفية ـ إحدى المجموعات السلفية ـ للقيام بثورة في الثامن والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ رافعين فيها المصاحب مؤشراً على استمرار تمدد الخطاب السلفي واستمراريته حيث أكدت تأييدها «حفاظاً على هوية .. ولن يقبل الشعب المصري بطمس هويته والحرب على مُقدساته وتدمير المساجد وحرق المصاحف وقتل شبابه وسحل نسائه»[8].

وفي هذه الممارسات ـ كما أجملنا وما سنفصل أكثر بعد قليل ـ تأكيد عملي لفكرة الراحل حسام تمام «تسلّف الإخوان»[9] والقائلة بأن الجماعة «ستفقد كثيراً من مرونتها وقدرتها على التنوع الداخلي، وستتجه إلى مزيد من المحافظة والقطبية والسلفية». فجزء من أزمة الحكم كان عجز الجماعة عن إدارة التنوع المجتمعي؛ فبدلاً من الانفتاح على القوى المدنية عامة والإسلامية خاصة نجده انغلق على نفسه واكتفى بدعم قطاعات إسلامية بعينها واستعداء آخرين إسلاميين مثل الدعوة السلفية، إضافة إلى القوى المدنية. وتُظهر ممارسات الجماعة أن فكرة التسلّف لم تتوقف على سلوكيات فردية تأثرت ببعض المظاهر/الأفكار السلفية التي ظهرت كامتداد للمزاج الديني العام في مصر والذي تشرب في العقود الأخيرة بالمظاهر السلفية، بل كانت للسلفية تأثيراتها الداخلية في بنية التنظيم وتوازناته الداخلية حيث تم استخدامها مركزياً كإحدى أدوات الجماعة إدارة للأزمات السياسية التي تواجهها عند وصولها للحكم.

٢ ـ الأمة والدولة القطرية

ملمح آخر مرتبط بأزمات التنظيم الفكرية هو مُراوحته ما بين فكرة «الأمة» كأساس لتحقيق الخلافة الإسلامية، وما بين مشروع «الدولة القطرية» في أوقات متعددة تبعاً للمواقف السياسية الآنية

(٧) أحمد زغلول شلاطة، «أزمة الإسلام السياسي .. الحالة المصرية نموذجاً،» (إسلاميون. نت)، <http://goo.gl/lx2LWw> (آخر زيارة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٨) انظر بيان من الإخوان المسلمين، «هويَّةُ أمةٍ.. وثورةٌ تنتصرُ،» <http://www.facebook.com/Ikhwan.Official/posts/772129659525750>.

(٩) تمام، **تسلف الإخوان**. وفي أحد النماذج لكتابات مضادة للأطروحة انظر: محمد الصياد، «الإخوان بين تفاقم الأزمة وتآكل الأطروحة «رد شبهة،» (إعداد موقع إخوان ويكي ـ ويكيبيديا الإخوان المسلمين)، <http://goo.gl/YGceae> (آخر زيارة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

التي كان يتخذها[١٠]. فإن كانت الجماعة تمثل حركة اجتماعية في المقام الأول، أي أنها حركة تغيير اجتماعي، ومن ثم اهتم «حسن البنّا» بتطوير النظام الاجتماعي وإصلاحه قبل تعديل النظام السياسي، حيث تعديل الخير مرهون بإصلاح الأول. ومن ثم كان الاهتمام موجهاً في الأساس إلى الأمة وليس إلى السلطة[١١]، وإن كان الغالب عليها فكرة الأمة كهدف يُراد تحقيقه كمدخل لتحقيق مشروع الخلافة أو الدولة الإسلامية.

ولفهم أدق لهذه النقطة كمحاولة لمعرفة انعكاسات هذه البنى الفكرية على الممارسة الساسية نرى أن يتم ذلك عبر مستويين: **الأول**، نظري ويتعلق برؤية حسن البنا للخلافة والعالم الخارجي، أما **الثاني** فعملي ويتعلق بسياسات مرسي الخارجية، إضافة إلى رُؤية قواعد الجماعة لهذا الأداء.

أ ـ المستوى النظري: رؤية حسن البنا

تاريخياً أنشأ حسن البنا «قسم الاتصال مع العالم الخارجي» وبعد عقود قليلة أُنشئ التنظيم الدولي للجماعة إعلاءً لفكرة الأُممية الحاضرة في وعيها. كذلك أحدثت الممارسة السياسية في تجربة الحكم ـ وإن كانت لم تأخذ دورتها الكاملة لقصر عمر التجربة ـ انتقادات من مختلف القوى نتيجة موقفها من حركة حماس والنظام السوري وغيرها من المواقف التي تم إرجاعها إلى مشروع الجماعة المُتخطي لنطاق الدولة المصرية. يعتقد الإخوان أن الخلافة رمز الوحدة الإسلامية، ومظهر الارتباط بين أمم الإسلام، وإنها شعيرة إسلامية يجب على المسلمين التفكير في أمرها والاهتمام بشأنها[١٢]. لذا كان السعي نحو الوحدة الإسلامية هي هدف حسن البنا، فنتيجة غيابها حرص نظرياً على بيان القواعد الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الإسلامي دون تفصيل[١٣]. إلا أنه عملياً سعى إلى تحقيق أسباب هذه الوحدة. فعندما ثار الجدل الثقافي مطلع الثلاثينيات من القرن المنصرف حول «هوية مصر» سعى إلى توظيف إيجابيات الخطاب القومي لخدمة مشروعه الإسلامي، وتنحية عناصر التناقض مع موقف مضاد ضد طه حسين والاتجاه الذي يتبناه من الدعوة إلى المصرية والفرعونية نتيجة الأضرار التي تنجم عن ذلك في ما يتعلق بمسألة الوحدة والخطر الصهيوني، مؤكداً أن مصر عربية لحماً ودماً[١٤]. كما أشار إلى ضرورة تحديد الصلة بين البلاد العربية وجاراتها من الممالك الإسلامية غير العربية، كذلك ضرورة التمسك بالهوية الإسلامية وحضارتها، فضلاً عن الدور الرسالي الذي يتعين على العرب القيام به للغرب لإنقاذه من إفلاسه

---

(١٠) للتفاصيل، انظر: حسام تمام، **تحولات الإخوان المسلمين: تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٠)، ص ٨ ـ ١٥.

(١١) رفيق حبيب، «رؤية للمستقبل السياسي للإخوان المسلمين،» في: عمرو الشوبكي، محرر، **أزمة الإخوان المسلمين** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩)، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(١٢) رسالة المؤتمر الخامس، **مجموع رسائل حسن البنا**، ص ١٥٩

(١٣) ابراهيم البيومي غانم، **الفكر السياسي للإمام حسن البنا** (الرياض: مركز مدارك للأبحاث والنشر، ٢٠١٣)، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

الروحي[١٥]. وعندما حسم موقف الجماعة مرحلياً حين أشار إلى أن «نظام الحكم الدستوري هو أقرب نظم الحكم القائمة في العالم كله إلى الإسلام، وهم لا يعدلون به نظاماً آخر» أشار إلى أن الخطوة المباشرة لإعادة الخلافة لا بد من أن تسبقها خطوات هي[١٦]:

- وجود تعاون تام ثقافي واجتماعي واقتصادي بين الشعوب الإسلامية كلها.
- تكوين الأحلاف والمعاهدات، وعقد المجامع والمؤتمرات بين هذه البلاد.
- ثم يلي ذلك تكوين عصبة الأمم الإسلامية حتى إذا تم ذلك للمسلمين نتج منه الاجتماع على (الإمام) الذي هو واسطة العقد، ومجتمع الشمل، ومهوى الأفئدة، وظل الله في الأرض.

ب ـ المستوى العملي

مثّل البعد الأمني بوصفه مدخلاً لمشروع الخلافة الإسلامية هواجس مُنتقدي الجماعة. لذا دارت التوقّعات حول السياسة الخارجية في المدى القريب نحو «إعادة صياغة منظومة التحالفات الخارجية وفق الميول العقائدية والقيمية للجماعة»[١٧]. بداية تتحرك الرؤية الإخوانية في ثلاث دوائر، وهنا نعتمد على النسخة الأخيرة من المشروع السياسي للجماعة وهو البرنامج الرئاسي لمرشح الجماعة فنجد أن رؤيته للسياسة الخارجية مُرتكزة على[١٨]: «الموازنة بين دوائر الانتماء المختلفة، وإحياء الدور الإقليمي لمصر على مختلف أصعدته العربية والأفريقية والإسلامية، الانفتاح على جميع الدول مع الالتزام بثوابت العلاقات الخارجية المُتمثلة في السياسة الحامية للحقوق المصونة للمصريين، والمعبرة عن تطلعات الشعب المصري الحافظة لكرامته بعيداً عن التبعية للقوى الدولية أو التهاون في المصالح المصرية».

وبالحديث حول دوائر الانتماء نجد أن «الدائرة الإسلامية» هي التي تثير الجدل بين المتابعين الذين يعدّونها «الدائرة العقائدية بالنسبة للإخوان»[١٩] وتقوم على العمل على إحياء دور مُنظمة المؤتمر الإسلامي في قضايا العالم الإسلامي على الساحة الدولية، والتنسيق مع الدول الإسلامية ذات الثقل السياسي والاقتصادي في قيادة نشاط المنظمة بما يدعم موقف الدول ـ الإسلامية كقوة

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٨١ ـ ٢٨٣ (بتصرف).

(١٦) رسالة المؤتمر الخامس، **مجموع رسائل حسن البنا**، ص ١٥٩، وللتوسع في ما يخص مشروع الدولة الإسلامية في رؤية حسن البنا، انظر: عبد الإله بلقزيز، **الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

(١٧) في ذلك انظر: أحمد محمد أبو زيد، **العودة للمستقبل: السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير (رؤية استشرافية)** (القاهرة: دار ميريت، ٢٠١٤).

(١٨) البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي ٢٠١٢ (مشروع النهضة، الريادة الخارجية)، ص ٧٣ ـ ٧٦، <http://goo.gl/0n427h> (آخر زيارة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(١٩) أبو الفضل الإسناوي، «فجوة التطبيق: رصد أولي لاتجاهات السياسة الخارجية للإخوان المسلمين في مصر،» **مجلة السياسة الدولية** (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)، <http://goo.gl/Q439zu> (آخر زيارة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

حقيقية على الساحة الدولية. أيضاً تطوير العلاقات المصرية ـ التركية على مُختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية والشعبية وفتح آفاق التعاون بين البلدين، كذلك تعزيز العلاقات المصرية ـ الماليزية للاستفادة من تجربة النهضة الماليزية في مختلف المجالات».

وقبل الدخول في قراءة السياسات الخارجية نود الإشارة إلى أن تحركات مرسي الخارجية اتسمت بأمرين مُتداخلين: **أولهما**، الوضع الداخلي والصراع الدائر مع ما يُعرف بالدولة العميقة؛ فرغم المقولات الخاصة بتغيير السياسة الخارجية إلا أنها فعلياً كانت مُرتبكة غَير مُخطط لها جيداً. فبعد أن كانت هناك حرية في الحركة أمام مرسي في الشهور الأولى، بدأت تضيق الخيارات أمامه لغياب أي نتائج ملموسة لهذه الجولات، وزيادة المشكلات السياسية والاقتصادية تدريجياً. فضلاً عن الدور السلبي الذي أدته قوى خارجية في المشهد المصري داخلياً وخارجياً في إطار موقف بعض الدول من الإخوان المسلمين. وهذا يدفعنا إلى **الأمر الثاني** وهو ارتباط السياسة الخارجية للدولة بمشروع الإخوان المسلمين بدرجات مختلفة؛ فجزء من المواقف الخارجية كانت بناء على موقف التنظيم من ملفات بعينها؛ وجزء آخر مرتبط بالموقف السلبي لدول خارجية من الجماعة وانعكس على سياساتها تجاه مصر؛ وجزء ثالث مُتحفظ عن فكرة الحراك الثوري وتغيير النظام مما يشكل تهديداً داخلياً في حال تمدد الحالة الثورية. وعليه ففشل السياسات الخارجية كان نتيجة التداخل بين الداخل والخارج، حيث انعكست رؤية ومواقف الأطراف الخارجية على أطراف الصراع الداخلي من أجل تضييق الخناق على الإخوان ومشروعها الأممي. وبالنظر إلى التطبيقات العملية في ضوء سياسات مرسي الخارجية نقرأها في ضوء أمرين: **الأول** علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية؛ **والثاني**، سياساته تجاه «دوائر الانتماء» التي حددها.

(١) الولايات المتحدة الأمريكية: ظلت العلاقات في المجمل جيدة[٢٠] بين البلدين، وإن اقتصرت السياسة الخارجية المصرية على توجيه عدد من الرسائل الرمزية للإدارة الأمريكية، سواء في زيارة الصين، أو زيارة إيران، أو الزيارة المتوقعة لمقر الاتحاد الأوروبي، مع التشديد بين الحين والآخر على أهمية العلاقات المصرية ـ الأمريكية، ولكن ليس بالدرجة نفسها التي قام عليها النظام السابق[٢١]. وتشير تفاعلات عام من الحكم إلى غياب أي رغبة لدى الجماعة في الاصطدام مع الإدارة الأمريكية، بل حرصت على علاقات هادئة معها تخدم أهدافها، وكان المدخل الرئيس العلاقات مع إسرائيل. دفعت رغبة الإخوان في إحكام قبضتهم على السلطة في مصر بمرسي إلى انتهاج سلوك لا يختلف كثيراً عما كان ينتهجه مبارك في ما يتعلق بأمن إسرائيل... وإن بكفاءة أعلى، نظراً إلى نفوذ الإخوان القوي لدى حركة حماس، الأمر الذي أطلق يد مرسي داخلياً، فأصدر

(٢٠) توترت العلاقات في فترات متقطعة وبلغت ذروتها عند اجتياح السفارة الأمريكية من قبل متظاهرين احتجاجاً على الفيلم المسيء وما تبعه من أحداث عنف متفاوتة وكان أحد مؤشرات هذه الانعكاسات السلبية إلغاء أوباما لقاءً كان مُقرراً بينه وبين مرسي على هامش أعمال القمة السنوية للأمم المتحدة في نيويورك.

(٢١) عصام عبد الشافي، «تقييم أولي: السياسة الخارجية للرئيس محمد مرسي،» مجلة **السياسة الدولية** (١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)، <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2695.aspx>، (آخر زيارة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

الإعلان الدستوري الشهير، الذي كان يتناقض بشكل واضح مع مبادئ الممارسة الديمقراطية[٢٢]. فقد حرصت الجماعة/النظام على تأكيد عدم المساس بترتيبات معاهدة السلام، وتبدى ذلك في عدة صور رمزية مثل خطاب مرسي الشهير للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز قائلاً: «عزيزي وصديقي العظيم»[٢٣]، ومادية مثل سياساته تجاه غزة كما سنُفصل.

(٢) سياسات دوائر الانتماء:

(أ) الدائرة العربية: من ضمن ما استهدفه مرسي[٢٤] كان الانفتاح على الدول العربية كافة بمختلف أقطابها، وبخاصة دول الخليج والمغرب العربي. وعند قراءة مواقفه العملية سنركز على ثلاثة ملفات لها أهميتها الاستراتيجية للدولة المصرية، وهي بلدان الخليج، وفلسطين، وسورية، وذلك كما يلي:

ـ **بلدان الخليج:** ارتبطت أوضاع العلاقات المصرية ـ الخليجية بالموقف السياسي والأيديولوجي للدول الخليجية إزاء مكونات التحالفات الحاكمة في مصر، وبغلبة كل مكوّن في كل مرحلة. فبعد أن تميّزت فترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقدر ملحوظ من البرود في علاقة مصر بكل من السعودية والإمارات بسبب الشراكة بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين، تحولت هذه العلاقة من البرودة إلى العداء الصريح، خاصة في حالة الإمارات عقب فوز مرسي بالانتخابات الرئاسية[٢٥].

وفي حين تزايد الدعم القطري المالي لمصر بعد تولي مرسي مقاليد الحكم[٢٦]، ظلت العلاقات باردة مع السعودية لأسباب أيديولوجية تتعلق بسابق موقفها من الجماعة[٢٧]، فضلاً عن أسباب سياسية تخص توازنات داخلية قلقة من إمكان وصول المد الثوري إليها. ورغم حرص مرسي على أن تكون زيارته الأولى كرئيس إليها بكل ما للعلاقات من رمزية دينية «كدول سُنية»، إلا أن التقارب المصري البادي مع إيران كان أحد أسباب تعمق الخلاف نتيجة الصراعات الحدودية بين إيران والإمارات، فضلاً عن المخاوف الأمنية ـ المذهبية في دول الخليج من تغيير خريطة التوازن في

---

(٢٢) بلال عبد الله، «الثورة والسياسة الخارجية المصرية.. الواقع والمحتمل،» معهد العربية للدراسات (١١ آذار/مارس ٢٠١٤)، <http://goo.gl/eULgiK> (آخر زيارة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(٢٣) انظر: معتز أحمد، «صورة خطاب مرسي لبيريز،» بوابة الأهرام (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، <http://goo.gl/d0QYYM>

ولتفاصيل العلاقات انظر: محمد المنشاوي، «كشف حساب ختامي لعلاقات القاهرة وواشنطن،» **الشروق**، ٢٠١٤/٦/٢٩، <http://goo.gl/r6qsPL> (آخر زيارة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(٢٤) انظر: البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي ٢٠١٢، ص ٧٥.

(٢٥) عبد الله، «الثورة والسياسة الخارجية المصرية.. الواقع والمحتمل».

(٢٦) «قطر تحول ٥٠٠ مليون دولار إلى مصر،» موقع الوفد (٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٢)، <http://goo.gl/MdYfaC> (آخر زيارة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(٢٧) في تحولات هذه العلاقة، انظر: «الإخوان والسعودية هل دقت ساعة الفراق؟،» في: تمام، **تحولات الإخوان المسلمين: تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم**، ص ١٠٠ ـ ١٠٨.

المنطقة لصالح إيران الشيعية فضلاً عن الصراع المذهبي الذي يحدث في سورية، مما ينعكس كل هذا على الأوضاع الداخلية فيها، في ضوء مزيد من التوتر مع الشيعة الخليجيين، «رغم أنه لم يكن سوى خطوة بمنطق المخالفة والقطع مع سياسات النظام السابق»[٢٨].

ـ فلسطين: يمكن أن تختصر الرؤية السياسية العملية تجاه فلسطين في قطاع غزة، وبخاصة أن الموقف السياسي منها كان يأخذ بُعداً أيديولوجياً، لأن القطاع يخضع لسيطرة حركة حماس «الإخوانية»، حيث لم يكن مبارك يعترف على المستوى السياسي بأي طرف خلاف منظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني. مشكلة حماس هي وجودها خارج مظلة منظمة التحرير، وظلت هذه المشكلة قائمة بعد فوزها في الانتخابات عام ٢٠٠٦، وسيطرتها على القطاع، وهذا مرتبط بمتغير القيادة ومواقفها[٢٩]، واستخدم سياسة الحدود الدنيا. وقد تُرجم موقفه رسمياً بتقييد حركة أي مساعدات تُقدم إلى حماس، إلا أن الواقع غير الرسمي يشير إلى ترك القاهرة مُتنفساً لأهل غزة تمثل بتغاضي السلطات عن تجارة الأنفاق التي راجت وكانت المتنفس للقطاع، فضلاً عن تهريب الأسلحة من خلالها للمقاومة، وهذه السياسة كانت لتجنب ما حدث سابقاً عندما اقتحم عشرات الفلسطينيين معبر رفح في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ودخلوا إلى مصر للحصول على المواد الغذائية اللازمة بعد نفادها من القطاع نتيجة تشديد الحصار.

لكن من أبرز المواقف التي تشير إلى توترات العلاقة كان لقاء تسيبي ليفني في القاهرة عام ٢٠٠٨ قبل توجيه ضربة عسكرية لغزة وتهديداتها بذلك، مما عُدّ موافقة ضمنية مصرية على العدوان الإسرائيلي على غزة[٣٠]. وعقب تولي مرسي الحكم حدثت نقلة في الموقف المصري من عُدوان إسرائيل على قطاع غزة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ فبالإضافة إلى كلمة شديدة اللهجة وجّهها مرسي في حديثه للجانب الإسرائيلي: «مصر اليوم مختلفة عن مصر الأمس، وأن الثمن سيكون باهظاً في حال استمرار العدوان»[٣١]، تم اتخاذ عدة إجراءات أبرزها[٣٢]:

- سحب السفير المصري لدى إسرائيل.

---

(٢٨) عبد الله، «الثورة والسياسة الخارجية المصرية.. الواقع والمحتمل» (مصدر سابق). وسوف نشير في الصفحات القادمة إلى تداعيات هذا التقارب على العلاقات الإسلامية الإسلامية في الداخل.

(٢٩) ارتبطت السياسات بطبيعة القيادات وتوجهاتها، فعلاقة حماس بمصر قبل اغتيال ياسين والرنتيسي تختلف عما جاء بعده، حيث ارتمت حماس في أحضان محور الممانعة وهي الدول التي تعارض السياسة الأمريكية في الوطن العربي وتؤيد حركات التحرر الوطني العربية. وهذا المحور مؤلف من دول هي سورية وإيران وروسيا والصين، وحركات هي حزب الله من لبنان.

(٣٠) في تفاصيل ذلك انظر: «غزة بين مبارك ومرسي،» الجزيرة.نت (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، <http://goo.gl/teWA8Y>.

انظر أيضاً: جمال نصار، «الانتكاسة: الدور المصري في الحرب الإسرائيلية على غزة،» مركز الجزيرة للدراسات (٢٠ تموز/يوليو ٢٠١٤)، <http://goo.gl/DnlGi3> (آخر زيارة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(٣١) خطاب الرئيس مرسي غزة ليس وحده: <http://goo.gl/C2zazj> (آخر زيارة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(٣٢) «قرار سحب السفير المصري لدى إسرائيل،» الشروق، ٢٠١٢/١١/١٤، <http://goo.gl/88oXDA> (آخر زيارة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

- دعوة مندوب مصر في الأمم المتحدة إلى جلسة طارئة في مجلس الأمن للتباحث بشأن الاعتداء.
- استدعاء السفير الإسرائيلي بمصر وتسليمه رسالة احتجاج.
- الدعوة لعقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب.

كما أرسل بعد ذلك وفداً رفيع المستوى إلى غزة على رأسِهِ رئيس الوزراء هشام قنديل إضافة إلى عدد من مساعدي الرئيس ومستشاريه والوزراء. وإن كانت هناك رؤية مضادة لهذا الموقف تقول بأن «النظام الجديد نجح وبسرعة فائقة في إقناع حماس بضرورة وقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة في مقابل تخفيف الحصار، وهو أقصى ما كانت تطمح إليه إسرائيل»[٣٣].

وإن كُنا نرى أن الأوضاع السياسية المرتبكة في الداخل المصري كانت تحُول دون حدوث تطور مادي في حالة تأزم الموقف في غزة أكثر، ولا سيَّما أن هناك رُؤية سلبية بدأت تتكون تجاه حماس عقب مقتل جنود مصريين برفح في الخامس من آب/أغسطس ٢٠١٢ واتهامها بالمشاركة في هذه المجزرة، لذا لم يكن أمام الأطراف سوى التهدئة لعدم القدرة على تحمل تبعات أي تصعيد.

- **سورية**: من ضمن ما أعلنه محمد مرسي خلال كلمته بمؤتمر «هيئة الحقوق والإصلاح الشرعية لنصرة سورية» - مُنتصف حزيران/يونيو ٢٠١٣ - قطعه العلاقات الدبلوماسية مع سورية، وإغلاق السفارة السورية بالقاهرة، وسحب القائم بالأعمال المصري من دمشق[٣٤] حيث مال ناحية موقف الجماعة تجاه سورية (الإخوان السوريون المشاركون في الثورة السورية). لتتضح جوانب المشهد فيما بعد حيث إن القرار اتُّخذ من غير موافقة جهاز الاستخبارات العامة ووزارة الخارجية اللذين طالباه بضرورة إلغاء المؤتمر، وتقدما بتقارير تُوصي بعدم الاحتداد مع النظام السوري لما يمكن أن يتسبب في الإضرار بالشأن المصري[٣٥]. وإجمالاً، فالمواقف المتباينة في مصر بشأن ما يحدث في سورية كانت مدفوعة بأحد أمرين، إما المصالح الإخوانية ذات النزعة الأممية، أو مصالح الدولة المصرية الثابتة التي تتجاوز قضايا الخلاف بين مؤيد أو معارض للثورة[٣٦]. كذلك هناك صلة «بالموقف الأميركي وبقرار واشنطن تسليح المعارضة السورية قبل بضعة أيام، أيضاً مرتبط بموقف دول الخليج ورفضها إعلان حزب الله اللبناني المشاركة في الحرب ما يعتبر فرصة له لتحسين علاقاته ببعض هذه الدول مثل السعودية بالانضمام إلى موقفها. وقد أثار المؤتمر عدة تداعيات

---

(٣٣) حسن نافعة، «مصر و«حماس» والقضية الفلسطينية،» **الحياة**، ٢٠١٤/٧/١٨، <http://goo.gl/RJMbqY> (آخر زيارة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(٣٤) «مرسي يقطع العلاقات مع سوريا ويتوعد حزب الله،» (فيديو)، <http://goo.gl/Ab3XFp>، انظر: أنجي وحيد فخري، «السياسة الخارجية في الخطاب السياسي للرئيس الجمهورية محمد مرسي،» موقع الحوار المتمدن (٥ آب/أغسطس ٢٠١٣) <http://goo.gl/ZpwpXA> (آخر زيارة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(٣٥) «مرسي خالف رأي المخابرات إبقاء العلاقة بسوريا،» موقع عربي ٢١ (٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)، <http://arabi21.com/Story/777081> (آخر زيارة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(٣٦) عبد الله، «الثورة والسياسة الخارجية المصرية.. الواقع والمحتمل» (مصدر سابق).

أبرزها مُباركة مرسي ذهاب المصريين للجهاد في سورية ضد نظام الرئيس بشار الأسد، حيث دعا اثنين من الشيوخ الحضورَ إلى ذلك بحضور مرسي، وهو ما عُدّ تشجيعاً من الرئيس لهذه الدعوات التي استهدف صرف الأنظار عن دعوات المعارضة للخروج في ٣٠ حزيران/يونيو(٣٧).

(ب) **الدائرة الأفريقية:** شهدت العلاقات المصرية ـ الأفريقية طوال فترة حكم مرسي عدة تحولات ما بين التقارب الحذر والتوتر؛ فما بين محاولة انفتاح ممثلة بالزيارة ذات القيمة الرمزية البالغة التي قام بها «مرسي» لإثيوبيا ـ التي تنبع منها الحصة الأكبر من مياه النيل ـ لحضور القمة الأفريقية بعد انقطاع مصري عنها منذ عام ١٩٩٥ عقب تعرض الرئيس السابق حسني مبارك لمحاولة اغتيال خلال زيارة له لأديس أبابا. وفي كلمته أمام قمة الاتحاد الأفريقي حرص مرسي على تأكيد دور مصر في دعم الأشقاء الأفارقة لضمان الاستقرار والتقدم، ورغبتها في دعم التعاون مع دول القارة من أجل إقامة سوق مشتركة(٣٨).

لكن تتابع الأحداث يشير إلى أن «تولي الإخوان الحكم أدى إلى ترسيخ مشكلات مصر في التعامل مع أفريقيا، نتيجة الاهتمام بملفات المشرق العربي .. كما أن خبرة نظام الإنقاذ في السودان، والمدركات السلبية لدى الدول الأفريقية تجاه تجربة حكم البشير، كلها جعلت من غير المنتظر أن يُحدث الإخوان اختراقاً إيجابياً في علاقة مصر بأفريقيا»(٣٩) ليأتي الاجتماع الشهير لمرسي مع عدد من السياسيين وتحريضهم إياه بتنفيذ عمليات تخريبية ضد بعض دول حوض النيل كي تحسم أي فرص محتملة لوجود علاقات مصرية ـ أفريقية.

(ج) **الدائرة الإسلامية:**

ـ **إيران:** كانت الرغبة متبادلة بين القاهرة وطهران لعودة العلاقات في ظل المشهد السياسي الجديد في مصر رغم التوترات التي كان من المنتظر حدوثها، لكنها ظلت بصورة كبيرة في إطار العلاقات البروتوكولية ولم ترقَ إلى علاقات دبلوماسية رفيعة المستوى. فبعد قطيعة بين البلدين امتدت أربعة عقود غذّتها الخلافات السياسية زار محمد مرسي طهران في إطار دعوة من منظمة دول عدم الانحياز للمشاركة في الجلسة الافتتاحية للقمة الـ ١٦ حيث حرص في كلمته على أن يُقدم نفسه بمظهر المدافع عن المذهب السني الذي يؤكد أن الإسلام لا يؤمن بالطائفية والمذهبية، كما حرص على مساندته الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد حليف إيران، ولم يُلمِّح بأي رغبة في رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين(٤٠) ورغم سُنية الخطاب إلا أن هذه الزيارة ستكون محل جدل داخلياً وتُؤجج الخلاف الإخواني السلفي كما سنُبين لاحقاً. أراد مرسي تخطي الحاجز

---

(٣٧) «جدل حول مباركة مرسي «الجهاد» بسوريا،» موقع سكاي نيوز عربية (١٦ حزيران/يونيو ٢٠١٣)، <http://goo.gl/dOogsb>، (آخر زيارة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(٣٨) «هل تعيد زيارة مرسي الدور المصري بأفريقيا؟،» الجزيرة.نت (١٥ تموز/يوليو ٢٠١٢)، <http://goo.gl/pSrf20> (آخر زيارة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(٣٩) عبد الله، «الثورة والسياسة الخارجية المصرية.. الواقع والمحتمل» (مصدر سابق).

(٤٠) في تفاصيل ذلك انظر: فخري، «السياسة الخارجية في الخطاب السياسي للرئيس الجمهورية محمد مرسي».

النفسي والسياسي والأمني الذي كان يطرحه النظام السابق تجاه إيران، أيضاً التأكيد أن السياسة الخارجية لمصر تقوم على مبدأ التوازن من أجل تحقيق المصلحة الوطنية، بالانفتاح على جميع دول العالم سياسياً واقتصادياً ـ مثل روسيا والصين ـ فضلاً عن دورها الإقليمي بمحاولة إيجاد حل للأزمة السورية، فكانت مبادرته التي لم تُفعل؛ بتأسيس رباعية إقليمية تضم إلى جانب مصر وطهران كلاً من تركيا والسعودية، وحال تعقد المشهد السوري دون إتمامها[٤١]. كذلك سعت طهران لعودة العلاقة مع القاهرة في سياق حرصها على كسر الحصار الدولي عليها والتقليل من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، أيضاً سعيها لترويج مشروع الشرق الأوسط الإسلامي، حيث ترى أن ثورات المنطقة العربية جاءت بإلهام من الثورة الإسلامية وانعكاساً لها.. وهي «هزات ارتدادية للثورة الإسلامية في إيران» حسب ما أكده المرشد الأعلى للثورة آية الله علي خامنئي في خطبته في ٤ شباط/فبراير ٢٠١١[٤٢]. لتظل الرغبة الإيرانية في ترقية العلاقات بين البلدين حاضرة في زيارة بروتوكولية قام بها الرئيس الإيراني أحمدي نجاد للقاهرة ـ شباط/فبراير ٢٠١٣ ـ في إطار مشاركته في فعاليات قمة الدول الإسلامية من دون أن تحدث أي تطورات في العلاقة.

ـ **تركيا**: رغم الإيحاء بأن العلاقات التركية ـ المصرية وليدة عهد مرسي لارتباطات تنظيمية بين الإخوان المسلمين في مصر ونظيرتها بتركيا ممثلة بحزب العدالة والتنمية الحاكم؛ إلا أن العلاقات المتبادلة قد شهدت نمواً إيجابياً مطرداً في السنوات الأخيرة لحكم مبارك على عدة مستويات، منها تأسيس آلية للحوار الاستراتيجي بين وزيري خارجية البلدين، ثم الاتفاق على تأسيس «المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي» بين البلدين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. بَيدَ أنه مع اندلاع الثورة ومشاركة الإخوان في السلطة، دخل العامل الأيديولوجي على خط العلاقات بين البلدين بشكل أضحت معه هذه العلاقات مرهونة بهذا العامل في المقام الأول[٤٣].

* * *

أما عند النظر إلى موقف قواعد الجماعة من هذه الممارسات فنجدهم يؤكدون أن هناك انفصالاً بين أدبيات الجماعة المكتوبة في كُتبها وبين ممارساتها وأدبياتها الشفاهية؛ ففي اللقاءات المُغلقة لا تشغل فكرة «الأمة» حيزاً كبيراً في الخطاب الداخلي، حيث نجحت الجماعة في تحويل التنظيم ذاته إلى وطن وهذا من سمات الجماعات المغلقة، حيث إن أفضل طريقة لتقوية التماسك الداخلي هي أن يصل أفرادها إلى درجة من العزلة الاجتماعية تضمن أن تظل الجماعة الإطار المرجعي الوحيد[٤٤]. ويضربون مثالاً بانفتاح العلاقة مع حماس وسورية حيث إن ذلك

---

(٤١) عبد الله، المصدر نفسه.

(٤٢) «مرسي يزور طهران في بادرة تطبيع بين مصر وإيران،» موقع france24 (٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٢)، <http://goo.gl/F8EEEt> (آخر زيارة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٤٣) عبد الله، المصدر نفسه.

(٤٤) حالة العزلة تبدت في عدة مظاهر، منها خلق حالة من العزلة النفسية والشعورية بالقول بأن «الكل ضدنا ـ بيكرهوا الاسلاميين...»، فضلاً عن العزلة المكانية من طريق اعتصام رابعة حيث إن أي إخواني كان يخرج خارج دائرة رابعة يشعر =

ليس نتاج قناعات بفكرة الأمة؛ بل هو نوع من التصدير الخارجي للأزمة هروباً من الواقع الداخلي. وهذا الخطاب لا ينتبه إليه غير المنتظم في الجماعة من المقربين لها، أو حديث العهد بها الذي ينضم إليها بناءً على قناعته بأفكارهم المكتوبة. وعندما يصبح الفرد جزءاً من التنظيم يبدأ تأثير فكرة السمع والطاعة؛ فالأدبيات المكتوبة تتراجع تماماً في الخلفية الذهنية، ويكون هناك توحيد لمصدر التلقي والمرجعية، حيث يكون المصدر المعرفي والإطار المرجعي الوحيد له هو الأخ المسؤول عنه بالمفهوم الضيق الحرفي للكلمة، بمعنى أن الأخ المسؤول المباشر عنه كلامه مصدق عن مسؤول الحي أو المنطقة. على سبيل المثال، لو صدر تصريح إعلامي من قيادي وأحد الأخوة لديه تساؤلات حول هذا الأمر وسأل، يُقال له هذا «كلام إعلامي للدفاع عنا ضد الهجوم لكن هذا ليس فكرنا أو منهجنا»[٤٥].

٣ ـ منهج التغيير والإصلاح

تبنّت الجماعة فكرة الإصلاح القائم على التدرج من أعلى إلى أسفل، على عكس التيار السلفي الذي يستهدف تهيئة أفراد المجتمع بالتربية ومن ثم يصل بهم إلى قمة الهرم السلطوي يوماً ما عندما يكتمل البناء والتربية. وانعكاساً لعدم «ثورية» الجماعة كان الإخفاق الشديد من نصيبها في فترة حكمها التي كانت تستدعي قرارات ثورية[٤٦]، وإصلاحات هيكلية. وهذا يدفع إلى التساؤل حول طبيعة وملامح منهج التغيير الذي تتبناه الجماعة. والإجابة تكون في ضوء أمرين:

* **الأول** نظري: ويتعلق بما تطرحه الجماعة بشكل رسمي.

* **الثاني** عملي: ويتمثل بممارسات التنظيم، كذلك رُؤية القواعد لفكرة الإصلاح.

أ ـ ما تطرحه الجماعة

حدد البنا ثلاث مراحل تمر بها الدعوة لتحقيق التغيير: **الأولى**، **«تعريف بالدعوة»** حيث غلب عليها الجانب الدعوي من أجل نشر أفكاره، وتعريف الناس بجماعته وتوسيع تنظيمه؛ أما المرحلة

= بالغربة فيعود ليعتصم بإخوانه حيث يكون في بيئته حيث يمارس التمارين ويرتب اللقاءات فتكون «رابعة» أقرب بجنة الله على الأرض والخروج منها يعني الانتحار».. لقاء مع «ش. ت»، «م. ح» أعضاء سابقين بالجماعة، دمنهور ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤.

(٤٥) يشير حسام تمام إلى أن هذه الازدواجية نتاج تداعيات «التريف» الذي لحق بالجماعة حيث إن انتشار هذه الازدواجية الريفية في العلاقة بالسلطة من حيث الخوف والكراهية والسرية وإعلان الرضوخ الشكلي، وتبني خطابين: خطاب للمجتمع وخطاب للسلطة، سواء سلطة النظام الحاكم أو السلطة الشرعية في الجماعة، فيكون هناك تسليم للسلطة نظرياً ولكن تبقى الأمور على الأرض ومع القواعد على حالها وفق المعمول به أو «على قديمه».. وهذا ما يفسر لماذا لا تلقى كثير من الأفكار والأطروحات الجديدة أي اهتمام لدى قواعد الحركة، بل يتم التحكم فيها تضعيفاً وتوثيقاً من قيادات وسطى كثيراً ما تقوم بـ«فلترة» هذه التوجهات والتشويش عليها بوصفها اجتهادات خاصة لقيادات بعينها أو الإيحاء ـ وهذا الأشد خطورة ـ بأنها كلام للناس والمثقفين والصحافة فقط. انظر: حسام تمام، **الإخوان المسلمون: سنوات ما قبل الثورة** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١)، ص ٩٠ ـ ٩١ (بتصرف).

(٤٦) في الصفحات التالية نشير إلى محاولة قطاعات من الجماعة لتثويرها ومدى الفرص المتاحة لذلك.

الثانية فهي «**تكوين تنظيم**»، وتم ذلك من خلال الانتقال من حيز دعوة «العامة» إلى دعوة «الخاصة» وإعداد الجماعة لتكون أداة للتغيير، سواء ببناء هيكل تنظيمي لها، أو بالمضمون الفكري الحركي الذي قامت عليه عملية تنشئة وتربية الأعضاء، وأخيراً القيام بنقد المجتمع وأوضاعه الاجتماعية. لتأتي المرحلة **الثالثة** وهي «مرحلة التنفيذ» بإقامة الحكومة الإسلامية. لكن أفكار التنظيم وخطواته تشير إلى عدم حسمه في تحديد هذه المرحلة ـ نتيجة الأوضاع السياسية آنذاك ـ حيث ظل مُتأرجحاً ما بين فكرة العمل السلمي التدريجي وإصلاح من خلال الأطر الرسمية بالمشاركة في الانتخابات النيابية وما بين العمل الثوري واستخدام القوة كوسيلة للتغيير، ويكون ذلك مُمثلاً بإنشاء النظام الخاص[٤٧]. لكن تأتي تفاعلات التنظيم والدولة بعد ثلاثة عقود من وفاة البنا لتحسم فكرة الإصلاح من داخل الأطر الرسمية، سواء من خلال النقابات والبرلمان في المرحلة من الثمانينيات حتى تولي أحد أبناء التنظيم رئاسة الجمهورية.

وبالنظر إلى «مبادرة الإخوان المسلمين للإصلاح الداخلي في مصر» ـ كمثال ـ نجد أن الجماعة تؤكد عدة نقاط تمثل الثوابت الواجب مُراعاتها في طريق الإصلاح، منها:

- رفض كل أشكال التدخل الأجنبي في شؤون مصر والمنطقة العربية والإسلامية.
- الإصلاح الشامل مطلب وطني وقومي وإسلامي، والشعوب هي المعنية أساساً بأخذ المبادرة لتحقيق الإصلاح.
- يجب أن تكون البداية من الإصلاح السياسي كنقطة الانطلاق لباقي مجالات الحياة.
- ريادة هذا الإصلاح عبء يجب أن يحمله الجميع لا تقوى عليه حكومة ولا أي قوة سياسية منفردة.
- الثالوث المدمر لهذه الأمة هو الجمود السياسي، والفساد والظلم الاجتماعي، والتخلف العلمي والتقني.

وتقدم الجماعة رؤيتها في محاور رئيسة تتضمن ما يلي:

بناء الإنسان المصري ـ مكافحة الفقر ـ الإصلاح السياسي ـ الإصلاح الاجتماعي ـ الإصلاح القضائي ـ المرأة ـ الإصلاح الانتخابي ـ الإخوة الأقباط ـ الإصلاح الاقتصادي ـ المجال الثقافي ـ التعليم والبحث العلمي ـ السياسة الخارجية ـ إصلاح الأزهر الشريف.

ب ـ الممارسات العملية للتنظيم

أدت تطورات المشهد السياسي في مرحلة ما بعد مرسي إلى تغذية جدالات فكرية داخلية بين القواعد حول طبيعة التغيير وأدواته كان الحديث عنها خافتاً نظير أن أولويات اللحظة كانت لملفات أخرى. فإن كان التغيير المفاجئ في المشهد السياسي عقب ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ قد فرض على الجماعة ضرورة التعامل، وهو أمر لم تستوعبه مستويات الجماعة كافة ـ لأن التغيير الثوري لم

---

(٤٧) في تلك المراحل والأدوات التي اتخذها البنا، انظر: غانم، **الفكر السياسي للإمام حسن البنا**، ص ٣١٧ ـ ٣٧٤.

يكن على أجندتها ـ وهذا انعكس في تفاعلات الجماعة سياسياً حيث تصادمت مواقفها مع رغبات جيل الثورة الذي رأى ضرورة القيام بخطوات ثورية واسعة للإصلاح والتغيير لكنها لم تحدث، حيث استمر إيقاع الجماعة البطيء في الحركة الذي كان له أثره في أداء مرسي السياسي طوال فترة حكمه.

دفعت حدة المواجهات التي تزامنت مع فض اعتصام ميدانَي رابعة والنهضة وما بعدها إلى الحديث عن بعض المسكوت عنه في عامين مَضيا، وهو ما يتعلق باستراتيجية التغيير المثلى: هل الأصح التغيير السلمي التدريجي، وهو الأمر الذي أسهم بعد عقود في تحقيق الجماعة لنقلات سياسية ووصولها إلى رئاسة الجمهورية، أم أن الحل الثوري هو الواجب، وبخاصة بعد عدم القدرة على الصمود أمام المشهد السياسي، أو الاستمرار فيه رغم وصولهم إلى هرم السلطة التي أُبعدوا عنها واستبيح التنظيم بعد ذلك؟ هكذا فكرت بعض قواعد التنظيم، ورأت أن الحل في إعادة بعث أفكار قطب حول التغيير والثورة الإسلامية على الأوضاع الحالية. وهذا أمر طبيعي ونتاج للتجربة؛ فقبل ذلك كانت فكرة التغيير في وعيهم عامة ومجردة[٤٨]. هناك أهداف واضحة ولكنّها عامة تفتقر إلى استراتيجيات وآليات ملائمة لتحقيقها. فمثلاً يوجد تداخل بين التغيير الاجتماعي الذي تريده الجماعة، وبين التغيير السياسي، الأول له آليات مختلفة عن الثاني تماماً؛ فالتغيير الاجتماعي يعتمد على التوجيه والتربية والدعوة، بينما التغيير السياسي يعتمد على امتلاك مواقع القوة والنفوذ، والمشاركة السياسية... إلخ. وعلى الرغم من تصاعد الدور السياسي لجماعة خلال السنوات العشر التي سبقت الثورة؛ إلا أنه من السهولة ملاحظة أداء كوادر الجماعة السياسي السلبي بعد الثورة، وهذا نتيجة لحالة التداخل بين أدوار الجماعة المتنوعة. فالجماعة في الأساس دعوية تربوية ـ على الأقل هذا ما يتم ترسيخه في بناء شخصية الفرد من خلال مناهج تربيتها، التي توجه بالأساس إلى الجوانب الروحية والأخلاقية ـ وتظل السياسة هامشاً طارئاً يتم التركيز عليه في مواسم الانتخابات فقط. إضافة إلى ذلك؛ لم يتم إعداد أعضاء الجماعة على «مرحلة الحكم»، أو المنافسة على السلطة، ومن ثم لا توجد أي خطة أو تربية لمرحلة الحكم، ولا يوجد تفسير لكيفية الانتقال من مرحلة «المجتمع»، إلى مرحلة «الحكم/الدولة». لذا فالجدل الذي أُثير حول دعم الجماعة لدعوات الجبهة السلفية والتي أطلق عليها «انتفاضة الشباب المسلم» يشير إلى استمرارية الجدل حول أي مناهج التغيير أصلح؛ فالقيادة والقواعد لم تحسما الأمر رسمياً، وإن كنا نلمس[٤٩] خفوت منهج الإصلاح التدريجي حيث إن اللحظة الآنية تجاوزته وتتطلب ضرورة الحسم في المواجهة، فالوقت

(٤٨) مقابلة مع و.ب، عضو هيئة التدريس بجامعة المنصورة، وأحد المشرفين على النشاط الطلابي للجماعة. نقلاً عن: أحمد زغلول شلاطة وعمار أحمد، «إخوان مصر.. صراع الدولة والتنظيم،» (ورقة بحثية غير منشورة).

(٤٩) لمسنا ذلك من خلال لقاءات متعددة مع عدد من التنظيميين بالجماعة في فترات مختلفة سواء بشكل مباشر عن طريق مقابلات معمقة حول وسيلة التغيير الأمثل، كذلك من طريق تفاعلهم في صفحاتهم الشخصية على موقع الفيسبوك حيث يرون أن النضال السلمي بأشكاله المتنوعة أفضل كثيراً من انتهاج العنف. وفي الفصل الأخير من الكتاب سوف نتوسع أكثر فيما يخص إمكان توجه الجماعة نحو العنف.

لم يعد وقت دعوة بل حركة. وهذا يتوافق مع أفكار سيد قطب الثورية والتي تتمدد بين قطاعات من الجماعة[٥٠]. ومن هنا فالالتفاف الحادث حول أفكار الهوية يتناسب مع الرؤية الفكرية الحالية والتي ترى أن هناك نوعين من الصراع: صراع جزئي ويتعلق بالموقف تجاه الأنظمة الحاكمة فيكون من خلال المشاركة السلمية في الانتخابات المختلفة، أما الصراع الكلي فهو مع النظام العالمي ويقوم على فكرة الهوية؛ لذا فدعم التنظيم لفكرة الهوية الإسلامية وتوافقها مع دعوة الجبهة السلفية خطوة في حسم الصراع الكلي، وهنا تكون الحاجة إلى مرجعيات ثورية تناسب المرحلة وهذا يتوافر في شخص مثل سيد قطب. ومن أجل هذه الحالة الثورية ركزت الجماعة في بيان دعم الجبهة السلفية على توجيه خطابها إلى «جماهير الثوار في كل ربوع مصر»، وتأكيدها «استمرار الحراك الثوري» مع «التزام السلمية كشعار للثورة المصرية، وتجنب التواجد في أماكن تمركز الجيش والشرطة، رفع أعلام مصر والشعارات الثورية المعتادة»[٥١].

وتختصر مقولة لأحد شباب الجماعة[٥٢] هذه الإشكالية الفكرية وموقعها في التنظيم حيث يقول في إطار نقاشاتنا حول دعم الجماعة للجبهة السلفية وضرورة توحد القوى المعارضة للسيسي في حال رغبتها في إنهاء الأزمة السياسية لمصلحتها حيث قال: «التوحيد قبل التوحد».

ثانياً: أزمات التنظيم

تركت حالة الانفتاح الذي شهدته الجماعة «سياسياً» عقب تنحي مبارك ووصولها للحكم فيما بعد تداعياتها على «التنظيم» وكشفت التجربة عن بعض ملامح الأزمة التي تعانيها الجماعة. فالأزمة السياسة الحالية التي تعيشها الجماعة تعكس سلسلة من الأزمات التي دفعت بالتنظيم إلى هذه النتيجة. هنا نُركز على ثلاثة جدليات تختصر أبرز أزمات التنظيم: الأولى: **مركزية التنظيم** في وعي الجماعة، والثانية تتعلق **بالعلاقات الجيلية بالتنظيم، أما الثالثة** فتتعلق **بجدلية العلاقة بين الحزب والجماعة.**

١ ـ مركزية التنظيم

كون مركزية التنظيم[٥٣] بمنزلة رأس المال الأهم للمشروع فقد كان منطق الحفاظ على «التنظيم» حاضراً بقوة في جميع الأوقات، وكان حاكماً لعلاقة الجماعة بالدولة أيضاً؛ فلم يمثل التضييق السياسي تهديداً يستوجب رد فعل أو تصعيد من الجماعة، حيث التزم الإخوان منذ حسن البنا

(٥٠) نشير في الصفحات التالية إلى تفاصيل أوسع حول هذا الجدل وانعكاساته التنظيمية.

(٥١) نص بيان الجماعة يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، <http://goo.gl/QVVfCQ> (آخر زيارة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤). وفي الفصل الرابع من الكتاب سنتوسع أكثر في توجهات ومستويات العنف لدى الجماعة.

(٥٢) مقابلة مع أ. ح، الإسكندرية، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

(٥٣) استفدنا من هذه الجزئية من: شلاطة وأحمد، «إخوان مصر.. صراع الدولة والتنظيم،» (ورقة بحثية غير منشورة)، ص ٢ ـ ٤ (بتصرف).

ببعض الخطوط الحمر في العلاقة مع الدولة، لأن الجماعة كانت تنظر إلى وظيفتها كجماعة دعوية وحركة اجتماعية قبل دورها السياسي، فكانت الأولوية هي استمرار الوظيفة الدعوية الاجتماعية والتأجيل أو المساومة على حجم الحضور السياسي مقابل «التمدد بقوة في المناطق الفارغة». فكان هاجس تجنب «الصدام» للحفاظ على بنية التنظيم الآخذ في النمو يمثل أولوية في مرحلة تعتبر تمهيداً لمراحل أخرى أكثر خطورة. اجتهد «البنا» في تحقيق نمط الجماعة الأولية[٥٤] التي تُوفر السند العاطفي الذي يحتاج إليه الإنسان للاندماج في الحياة الاجتماعية، وكلما اقتربت من ذلك أدت دوراً أكبر في الوساطة بين الإنسان والمجتمع - في صياغته دور جماعة الإخوان في حياة أعضائها. وربما كانت الخطوة الأهم - والأخطر - التي قام بها البنا هي الانتقال من التنظير إلى الحركة، فاهتم ببناء تنظيم قوي متماسك يكون هو القاعدة الصلبة التي ستحمل أفكار الرجل ومشروعه إلى أجيال متتالية، وإذْ ترك الأفغاني ومحمد عبده «أفكاراً» بين صفحات الكتب وفي صدور بعض التلاميذ، فإن حسن البنا ترك مشروعه في عهدة «بناء» تحوطه روابط عاطفية وروحية، بالقدر نفسه الذي تؤدي فيه الروابط الاجتماعية والاقتصادية دوراً محورياً في إبقاء أطراف التنظيم المترامية مشدودة ومنتمية إلى المركز الصلب. وبذلك يكون من الطبيعي أن تجزم كوادر الجماعة بأن «غالبية أعضاء الإخوان لا يمكنهم العيش خارج التنظيم، وأنه سيتم الحفاظ على التنظيم بغض النظر عن المشروعية القانونية[٥٥]، حتى لو فقد قدرته على القيام بدوره الدعوي الاجتماعي لفترة مؤقتة»[٥٦].

وهناك وجه آخر لأزمة التنظيم وهو اقتصار دوره على الترويج لما يصدر عن الرئاسة والحكومة، أي أنهم كانوا أقرب إلى جمهور يتلقى مع عموم الناس، وقد انعكس هذا على مختلف أنشطة الجماعة، حيث استحوذ النشاط الخدمي على جل مجهود التنظيم ووقته، مما كان له أثره في باقي الأنشطة وفي الوجود الدعوي للجماعة، وتمت ترجمة أي عمل تقوم به الجماعة بأنه يستهدف زيادة الرصيد السياسي لها، وكان لهذا تأثير سلبي في الحالة المزاجية لعموم الإخوان، فأوجد قطاعات من داخل الجماعة ترفض أداء الحكومة والرئاسة. لكنّ تتابع الأحداث والقلق من المستقبل حال دون أي محاولة لإحداث أي تغيير أو إصلاح أو التفكير طويل الأجل، كذلك كانت قدرتها ضعيفة على التعامل مع الأحداث المستجدة وانصب الاهتمام على ما هو مُتاح وحاضر (مجلس الشعب،

(٥٤) هنري تيري، **الجماعات كقوة فاعلة**، ترجمة رشدي كامل صالح (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٣)، ص ٤٦ - ٥٢.

(٥٥) في إشارة إلى الحكم القضائي الذي قضى بحل جمعية الإخوان المسلمين وكل ما يتفرع عنها من مؤسسات. والواقع أن أفراد الإخوان تقبلوا هذا الحكم باستخفاف شديد ودون اكتراث، باعتبار أنها عودة إلى الاستثناء الذي يكاد يمثل الأصل بالنسبة لهم، أي فترة الحظر خلال سنوات ما قبل الثورة. وهو ما ألغته محكمة النقض في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

(٥٦) مقابلة مع أحد العاملين السابقين برئاسة الجمهورية أثناء حكم مرسي، وأحد المشرفين على النشاط الطلابي بالجماعة، الخميس ٢٠١٣/١١/١٤ - مدينة نصر، القاهرة، **المصدر**: شلاطة وأحمد، «إخوان مصر.. صراع الدولة والتنظيم» (ورقة بحثية غير منشورة)، ص ٣.

الحكومة، الرئاسة)[٥٧]. كما أن المتابع لقرارات التنظيم يلاحظ بسهولة وجود أزمة انسجام فكري بين بعض قيادات الجماعة على مدار فترات ماضية، فضلاً عن زيادة شريحة المحافظين ـ بغض النظر عن المرحلة العمرية ـ على حساب القطاعات الإصلاحية والثورية نتيجة آليات التجنيد والتصعيد في الجماعة حيث انعكس ذلك على الأداء العملي. على سبيل المثال، تأرجحت قرارات الجماعة ما بين المشاركة إلى المغالبة، وبين الانفتاح المجتمعي إلى التقوقع والانغلاق السياسي، وتبدَّى ذلك في عدة أمور منها، أن بعض القيادات سعت إلى استنساخ أيام التحرير قبل التنحي في اعتصام رابعة، من باب أن نفس المقدمات ستؤدي إلى نفس النتائج دون النظر إلى اختلاف الظروف والأسباب.

وبالنظر إلى هاتين الواقعتين تحديداً نجد أن الواقع التنظيمي فعلياً لم يتغير؛ فالقيادات واحدة في الحالتين، كما أن الدافع في «قرار ٢٥ يناير» هو نفسه الدافع في «قرار ٣ يوليو»، حيث كان الحفاظ على كيان الجماعة هاجساً رئيسياً. لكن رغم الأزمة السياسية وغياب القيادات الكبرى ـ إما داخل السجون أو خارج البلاد ـ إلا أن التنظيم الضخم لم يزل يتحرك وإن كان في أضيق الظروف، ويقوم بأدواره الأساسية في حياة أبنائه[٥٨]، وأنشأ بالتجربة والضغط السياسي قيادات ميدانية بديلة من النمط السائد قبل تفاقم الأحداث السياسية. ورغم ما سبق من أزمات أصابت التنظيم فقد بدت قوته واضحة في مناسبتين متناقضتين:

الأولى، فوز محمد مرسي برئاسة الجمهورية في حزيران/يونيو ٢٠١٢، ورد الفعل على الانقلاب العسكري عليه في ٣ تموز/يوليو ٢٠١٣. في المناسبة الأولى حافظ التنظيم العتيق على تماسكه بصورة لافتة؛ فاستطاع دعم مرشح الجماعة حتى حقق فوزه التاريخي بانتخابات الرئاسة[٥٩] رغم دخوله حلبة السباق في اللحظات الأخيرة، حيث لم يأتِ فوزه بفضل قدراته الشخصية تماماً، ولكن لقدرة الإخوان على التعبئة والحشد[٦٠] حيث أثبت أن الاستثمار لسنوات طويلة في بناء تنظيم تحوطه روابط وأنشطة اجتماعية ودعوية متشابكة آتى ثماره، واستطاع بآلته الانتخابية إدارة حملة رئاسية فاقت سابقتها البرلمانية، ووضعت الجماعة مرشحها في مقدمة السباق وبأصوات الكتلة

(٥٧) وفي الصفحات التالية عند تحليلنا لأزمة الممارسة السياسية مزيد من التفاصيل.

(٥٨) في مقابلة تمت في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤ مع أحد شباب الجماعة بالإسكندرية ـ يتحفظ عن ذكر اسمه ـ أشار إلى أنه على الرغم من الأزمات الطاحنة التي تعيشها الجماعة والضغوط على التنظيم إلا أن الجماعة تتكيف مع المشهد العام؛ فمثلاً يُنفق ٣ ملايين جنيه شهرياً على أسر وأبناء الجماعة من الأيتام والمساجين والمصابين بالإسكندرية وحدها. وفي الصفحات التالية نشير إلى تطور الأوضاع الداخلية في التنظيم وأثرها في الدعم المقدم للقواعد.

(٥٩) لا توجد أدلة ملموسة على تدخل الجيش في إجراءات الانتخابات الرئاسية بنوع من التزوير التقليدي، غير أن تحرك أجهزة الدولة لدعم أحمد شفيق لم يكن يتم من دون رغبة الجيش. وهكذا تظل ترتيبات اللحظات الأخيرة قبيل إعلان النتيجة مثار غموض في ظل أقاويل مضادة باتفاق بين المجلس العسكري والإخوان يتعلق بعدم تعرض أي من أعضاء المجلس لأي محاكمات عن أي قضايا حدثت منذ ٢٠١١.

(٦٠) هشام العوضي، «الإسلاميون في السلطة: حالة مصر،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٦، العدد ٤١٣ (تموز/يوليو ٢٠١٣)، ص ٣٦.

الصلبة (التنظيم وروابطه الأسرية والاجتماعية القريبة)، بالإضافة إلى الصوت السلفي المرتبط برموز السلفية القاهرية التي دعمت مرشح الإخوان تحت مظلة تطبيق الشريعة[٦١].

المناسبة الثانية، كانت في الانقلاب عليها، حيث تلقت الجماعة ضربة سياسية ونفسية مزلزلة، لم تتوقعها، وبالتالي لم تكن هناك أي خطط احتياطية بديلة لمواجهتها. ومع ذلك تماسكت الجماعة بصورة لافتة على مدار أشهر[٦٢] رغم حملة القمع العنيفة ضدها، أمنياً وسياسياً وإعلامياً واجتماعياً. فالتنظيم الذي فقد الأغلبية العظمى من قادته وتعطلت هيئاته العليا سواء التنفيذية (مكتب الإرشاد)، أو المسؤولة عن رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات المؤثرة في مستقبل الجماعة (مجلس الشورى العام)، أثبت أنه يملك دينامية عالية، وقدرة لافتة على التشكل المرن مع معطيات طارئة ومفاجئة مهما كانت قسوتها، استجابة التنظيم حكمتها غريزة البقاء وضرورة الوجود. وهو ما دفع أحد الكوادر الشبابية بالجماعة إلى التعليق ساخراً: «الجماعة قادرة على التكيّف مع كل الأوضاع والظروف ما عدا وجودها في الحكم»[٦٣].

هنا من الضروري الإشارة إلى أن غالبية من تمت مناقشتهم من أعضاء الجماعة خلال الأشهر التي تلت ٣ تموز/يوليو ٢٠١٣، أجمعوا على أن المحرك الرئيسي لموقف الجماعة «الثوري» هو هاجس الحفاظ على الجماعة والخوف من تعرضها لمحنة كبرى تعيدها إلى أجواء العهد الناصري، وهو ما يعني أن استعادة مكتسبات ثورة ٢٥ يناير بات من أولويات الجماعة، إذ تعتبره ضمانة لها بقدر ما هو ضرورة لنهضة مصر. كذلك التأكيد أن غايتهم من تحركهم هو الحفاظ على الإسلام فما يحدث ما هو إلا حرب على الإسلام[٦٤].

٢ ـ العلاقات الجيلية

استطاعت الجماعة تحقيق التواصل الجيلي عبر أكثر من ثمانية عقود ومن ثم الاستمرار كأبرز القوى السياسية والاجتماعية في مراحل مختلفة منذ تأسيسها الأول عام ١٩٢٨، ومنذ التأسيس الثاني لها في السبعينيات بانضمام طلاب الجماعة الإسلامية لها أواسط السبعينيات. ولطبيعة التنظيم الصارم والأوضاع السياسية الراهنة لم يكن هناك مجال للحديث عن تنافر جيلي في الجماعة، حيث تلاقت رغبة الجيل الجديدة وسياسيات الجماعة بالتمدد المجتمعي عبر النقابات المهنية ثم مجلس الشعب، وذلك رغم وجود بعض الأصوات الخافتة المطالبة بالإصلاح وتعديل لوائح

(٦١) عمار فايد، «تأرجح الموازين بين الثورة والنظام القديم،» مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة (تموز/يوليو ٢٠١٢)، <http://goo.gl/uSNn4N>.

(٦٢) كان التنظيم متماسكاً تماماً في الشهور الأولى رغم حدة الصراع، وفي الصفحات التالية نشير إلى الصراع التنظيمي الذي دار منذ ٢٠١٥ ولم ينتهِ إلى وقت كتابة هذه السطور.

(٦٣) لقاء مع أحد أعضاء المكتب التنفيذي لأمانة شباب حزب الحرية والعدالة بمحافظة الدقهلية، وعضو بمجلس إدارة إحدى الشعَب، المنصورة، بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

(٦٤) تفاصيل أكثر حول رؤية الإخوان لطبيعة الصراع في الفصل الرابع.

الجماعة أواخر الثمانينيات[٦٥] لكن ظلت الأمور هادئة وخصوصاً أن الضربات الأمنية التي وجهها نظام مبارك للجماعة في التسعينيات والعشرية الأولى من القرن الجديد حَالت دون خروج مثل هذه الأمور خارج التنظيم وإن بدا يظهر في العقد الماضي اصطلاحا «الإصلاحيون»؛ في الإشارة إلى الأجيال التي احترفت العمل العام، سواء في النقابات أو في البرلمان من أجيال السبعينيات وما بعدها، أما «المحافظون» فهو إشارة إلى الحرس القديم بالجماعة الذي تكوّن في ظروف سياسية مختلفة حيث احترف العمل السري في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات.

هذا التقسيم مرفوض من قبل أعضاء الجماعة[٦٦]، الذين يرونه إحدى السياسات الأمنية التي تهدف إلى خلق الفتنة والتشرذم بين أبناء التنظيم وغذّاه استخدام المصطلح من قبل عدد من الكتّاب اليساريين القريبين للأمن. عملياً نجد أن هناك غياباً لمعيار التقسيم فكيف يُعدّ شخص ما إصلاحياً وهناك قرينٌ له يكون محافظاً؟

هذا التقسيم ارتبط برموز بعينها ـ جيل السبعينيات والثمانينيات، وبخاصة عبد المنعم أبو الفتوح ـ أثبتت تطورات الأحداث في السنوات الأخيرة أن الأمر لم يتعدّاهم رمزياً باتجاه تكوين لوبي داعم لهم داخل الجماعة.

وتأتي عدة خُطوات تنظيمية حاسمةً جدلية الإصلاح والمحافظة داخل الجماعة وخارجها، حيث نجد «القرار النهائي عند المحك وفي المراحل المفصلية هو بيد تيار التنظيم المحافظ»[٦٧]، سواء في الصياغة النهائية للبرنامج السياسي للجماعة عام ٢٠٠٧، وما تلاها من انتخابات داخلية منتصف ٢٠٠٨، وتصعيد خمسة أعضاء جدد لمكتب الإرشاد كانوا جميعاً من التيار التنظيمي المحافظ. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ يخرج عبد المنعم أبو الفتوح أبرز الرموز الإصلاحية من مكتب الإرشاد ومعه محمد حبيب ليُنتخَب محمد بديع مرشداً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وسط حالة من الانتقادات من أجيال مختلفة لعملية الانتخاب بدعوى عدم لائحيتها[٦٨]. وكما سنرى في الفصل التالي، فرغم وجود رافضين لخطوات التنظيم المرتبكة كذلك «أزمة» جيلية لم تحسم أمرها باتجاه «القطيعة» الجيلية وتزايد حجم الرافضين للأداء العام السياسي والتنظيمي من جيلي الشاب والوسط إلا أنهم يرفضون ترك الجماعة كأقرانهم.

---

(٦٥) سنتوسع في هذه النقطة في الفصل الثاني: «الخروج من التنظيم».

(٦٦) لقاءات للباحث متعددة مع عدد من أعضاء الجماعة من أعمار مختلفة ومستويات تنظيمية متفاوته بالقاهرة والإسكندرية طوال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤.

(٦٧) لتفاصيل أكثر، انظر: تمام، **الإخوان المسلمون: سنوات ما قبل الثورة**، ص ٢١ و٢٨.

(٦٨) في تفاصيل هذه الانتخابات انظر: عبد المنعم محمود، «فوضى في انتخابات الإخوان،» مدونة أنا إخوان (١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)، <http://goo.gl/OJnGMl>

انظر أيضاً: إبراهيم الزعفراني، «انتخابات مكتب إرشاد الإخوان باطلة ويجب إلغاء كل ما ترتب عليها من نتائج،» مدونة أنا إخوان (٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١٠)، <http://goo.gl/DhD5uv> (آخر زيارة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

إلا أن سنوات ما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ أنهت مقوله إخوان الدعوة وإخوان السياسة، حيث تم إقصاء كل الوجوه المحسوبة على التيار الإصلاحي تدريجياً من جيل الوسط والشباب ـ على مدار سنوات ـ مقابل تزايد نفوذ التيار التقليدي المُحافِظ داخل الجماعة، وحال دون تطوير الحركة[٦٩]، وهو ما أثر في الأداء العام للتنظيم الذي عانى الارتباك فترات[٧٠]، وتأخر خطواته المفترضة فترات أخرى[٧١]، فضلاً عن غياب رؤيته في التعامل مع الواقع السياسي في أوقات حرجة[٧٢]. ليؤكد الواقع العملي أن التنظيم وحدة متماسكة[٧٣] يعتمد على عدة ركائز أبرزها الجانب الديني القائم على استلهام التراث الديني في إدارة الجماعة، سواء ما يتعلق بمركزية العمل الجماعي والتحذير من فتنة الافتراق عن الجماعة وأهميتها... إلخ، فضلاً عن استخدام الصبغة الدينية غير المباشرة في إحكام السيطرة على أفراد التنظيم. وهنا يبرز الجانب النفسي الذي يسهم في وجود انسيابية بين أبناء الجماعة حيث «تحرص الجماعة على بناء مجتمعها، وتأسيس مؤسساتها، وخلق أنشطتها وفاعلياتها التي تغطي حياة أفرادها بحيث لا يحتاجون الخروج منها.. وإذا فعلها يكون خُروجه كمن يخرج من جلده، فلا يخرج غالباً إلا بقطيعة وصِدام عنيف بقدر العنف الذي يولده إحساس الإنسان بالرفض للمجتمع الذي نشأ به، وهو رفض لا بد أن يكون متبادلاً»[٧٤].

٣ ـ جدلية العلاقة بين الحزب والجماعة

كشفت ممارسات جماعات الإسلام السياسي في المشهد المصري أنها فضّلت تطبيقَ النموذج «الأردني» في إدارة علاقتها بالحزب، حيث مثل الحزب الذراع السياسية للجماعة، ولا يشترط فيه انفصال القيادات مثلما هو الحال في النموذج المغربي. وعليه؛ كان من الطبيعي أن نجد أن أغلب مواقفها نتاج قرار الجماعة وليس الحزب. فالجماعة هي التي تطرح المبادرات، وتُسوقها، وترد على الانتقادات المُثارة، وتكون بمنزلة الحكم لو حدثت أي خروق أو اجتهادات شخصية من بعض أعضاء الحزب خارج الخط العام الذي ترتئيه لتعيد الأمر إلى قبضتها الإدارية والرمزية التي اختارتها. وكان للتفاوت بين رؤية الجماعة للإصلاح التدريجي والتغيير الجذري المتمثل بحدث الثورة

---

(٦٩) العوضي، «الإسلاميون في السلطة: حالة مصر،» ص ٤٣ (بتصرف بسيط).

(٧٠) مثلما حدث في مسألة ترشيح رئيس الجمهورية فقد رفضت الجماعة في البداية ثم طرحت مرشحها بعد ذلك بأغلبية طفيفة.

(٧١) على سبيل المثال موقف الجماعة من بعض الأحداث السياسية المختلفة سواء في الموقف من المجلس العسكري أو موعد الانتخابات، كانت متأخرة خطوات بالمقارنة بقوى سياسية مختلفة.

(٧٢) مثل تصريحات محمود حسين الأمين العام للجماعة كما رأينا سابقاً تجاه الدعوة إلى تظاهرات ٣٠ حزيران/يونيو، أيضاً الأداء العام للتنظيم عقب عزل مرسي والتضارب حول المبادارت التي طرحت من قبل أعضاء بالجماعة أو مقربين منها.

(٧٣) رغم الانقسام الحالي حول القيادة والخط العام لحراك التنظيم تظل فكرة الانقسام في جسد التنظيم أمراً صعب التحقق رغم جزم شباب من الجماعة ـ من الطرفين ـ بأن حل الأزمة الحالية سيدفع بالضرورة نحو وجود جماعتين (لقاءات متنوعة للباحث مع عدد من الشباب في نيسان/أبريل ٢٠١٦).

(٧٤) تمام، **الإخوان المسلمون: سنوات ما قبل الثورة،** ص ٤٨ ـ ٤٩ (بتصرف يسير).

انعكاسه على التنظيم، ويتضح ذلك في عدة أمور، منها: خطواته المتسارعة والمرتبكة في افتتاح المقار للجماعة وللحزب؛ حيث تم التغير في «بيئة العمل» من دون أن يواكبه تغير في «آليات» وأُطر هذا العمل، فلم يتم تحقيق إنجاز حقيقي في ملف تطوير الجماعة، وحتى التغيرات الحادثة ـ مثل تعديل اللوائح ـ كانت في مُجملها شكلية، وتهدف إلى التسكين أكثر من التطوير والتغيير، لذا لم يحدث أي تغيير في أداء الجماعة أو طريق عملها.

بداية، فإن أول مشروع لتجربة حزبية للإخوان المسلمين كان عام ١٩٨٨ باسم حزب الإصلاح، حيث ضبط الأمن أوراق التأسيس وكان الأمر لا يزال فكرة فقط لم تتطور إلى مشروع فعلي، أيضاً لم يكن لمكتب الإرشاد علم بها. بعد ذلك تطورت الأمور وأذن مكتب الإرشاد عقب المحاكمات العسكرية عام ١٩٩٥ ـ في كانون الأول/ديسمبر تحديداً ـ بتأسيس حزب وأصبح حزب الوسط ـ الذي كان اقتراحاً من قسم المهنيين بالجماعة ـ حيث أصر محمد مهدي عاكف على أن يتولى أبو العلا ماضي مسؤولية الحزب وقتها عقب موافقة مكتب الإرشاد، وفيما بعد انفصل المشروع بمُؤسسيه عن الإخوان، حيث لم تعد الجماعة تُقدِم على خطوة تأسيس أي مشروع حزبي بعد ذلك لوجود صفوت الشريف على رأس لجنة شؤون الأحزاب[٧٥].

وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١١ أعلن مرشد الجماعة محمد بديع عن تأسيس الجماعة حزباً سياسياً يُؤمن بفكرة الإخوان المسلمين، وتم تقديم أوراق الحزب رسمياً في ١٨ أيار/مايو ٢٠١١ على أن يبدأ النشاط الفعلي في ١٧ حزيران/يونيو. وبالنظر إلى قرار إنشاء حزب «الحرية والعدالة» ظلت الأولوية حاضرة للجماعة حيث تم الأمر بقرار من مجلس شورى جماعة الإخوان، كذلك حدد هذا المجلس رئيس الحزب ووكيل مؤسسيه، ولاحقاً قامت المكاتب الإدارية ومجالس شورى المحافظات ـ في أغلب الأحيان ـ بتحديد أمين الحزب في المحافظة ومكتبه التنفيذي، وهو ما جعل الحزب حزباً للإخوان المسلمين، وليس حزباً أسسته جماعة الإخوان، وإن كان لا ينفي ذلك وجود أعضاء من خارج الإخوان. ورغم فصل جماعة الإخوان المسلمين هياكل الحزب العليا عنها إدارياً ووجود قيادات منفصلة للحزب، إلا أن واقع الأمر يقول بأن الانفصال لم يحدث في المُستويات الوسطى والدنيا بالحزب عن الجماعة. وظلت الازدواجية في القيادات موجودة حيث يكون مسؤول الجماعة هو مسؤول الحزب، ولا أي فارق فعلي بين ممارسات الحزب والجماعة. وإن كان هذا التصرف نتاج حرص الجماعة على ضمان استقرار عملية تأسيس كيان سياسي جديد من دون أن

(٧٥) لقاء مع مدحت الحداد المسؤول الإداري عن جماعة الإخوان بالإسكندرية ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وإلحاقاً بمصير حزب الوسط نشير إلى أنه بعد انفصال مجموعة مؤسسيه، ومنهم أبو العلا ماضي، عن الجماعة أعادوا تقديم أوراق الحزب أربع مرات، أعوام ١٩٩٦، ١٩٩٨، ٢٠٠٤، و٢٠٠٩، ورغم التعديلات المستمرة يتم رفضه، حيث ظلت خلفية الحزب الإخوانية تُطارد مُؤسسيه بعد انفصالهم عن الإخوان حيث أحيل أبو العلا ماضي وعدد من المؤسسين للمحاكمة العسكرية بتهمة تأسيس حزب سياسي في نيسان/أبريل ١٩٩٦ بعد أن قدموا أوراق الحزب في كانون الثاني/يناير من العام نفسه. وبعد رحلة رفض زادت على الخمسة عشر عاماً لمشروع الحزب الوسط أصدرت دائرة شؤون الأحزاب في مجلس الدولة السبت بتاريخ ١٩ شباط/فبراير ٢٠١١ موافقتها على تأسيسه ليصبح هو أول حزب بمرجعية إسلامية بعد الثورة المصرية.

يؤثر في تماسك الجماعة، ومحاولة منها لضمان التناغم بين قيادة الحزب وقيادة الجماعة، وإن كان للإفراط في الحذر، وغلبة دوافع السيطرة سبباً في الحؤول دون أن يكون الكيان السياسي الجديد مُتنفساً لطاقات الجماعة المعطلة، حيث بات ساحة جديدة للاستقطاب(٧٦).

وبالممارسة الفعلية فإن إشكالية الخلط بين الدعوي والسياسي بالجماعة لم يكن بمثل الحدة التي كان عليها الحال في حزب النور، فنجد مع وجود أزمات متتالية في حزب النور يخرج عدد من قيادات الحزب إضافة إلى بعض الأعضاء ويتجهون لتأسيس حزب هو «الوطن»(٧٧)، وهذا يعود إلى طبيعة التنظيم الحاكم للجماعة على عكس الدعوة السلفية، فهي حالة مشايخية إلى حد بعيد لم تصل بعد إلى مرحلة انصهار الجميع في التنظيم، فضلاً عن استمرار التصعيد في عضوية الحزب العاملة على أساس موقعها من الجماعة، أي على غرار تصعيد العضو بالجماعة يكون تصعيده بالحزب، حيث تشترط لائحة الحزب تسجيل العضوية أولاً كعضو منتسب في مدة تتراوح من ستة أشهر إلى عام يتم فيها تقديم دورات التدريب والتثقيف السياسي، ثم يتم تقييمه بعد ستة أشهر أخرى، فإما يصعد إلى رتبة عضو عامل أو يعاد تقييمه بعد ستة أشهر أخرى. وعندما يجتاز المنتسب هذا التقييم يتحول إلى عضو عامل(٧٨). ومع ذلك ظل لدى قيادات الجماعة هاجس بشأن حدوث انشقاق للحزب عن الجماعة وفي الذهن الخلاف داخل الحركة الإسلامية التركية التي أسسها نجم الدين أربكان. فبعد عام من تولي أربكان رئاسة الوزراء بعد فوز حزبه «الرفاه» في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٦ يحدث انقلاب عسكري ينجُم عنه حل الحزب ومنع رئيسه من العمل السياسي(٧٩) ليؤسس حزباً آخر يُديره من خلف الستار هو «حزب الفضيلة»، الذي يُحظر عام ٢٠٠٠(٨٠). في أثناء ذلك تُحسم الخلافات الداخلية حول استراتيجية العمل بين الشباب والقادة

(٧٦) شلاطة وأحمد، «إخوان مصر.. صراع الدولة والتنظيم،» (ورقة بحثية غير منشورة)، ص ٤.

(٧٧) في تفاصيل تلك الإشكالية وما نتج منها من انقسامات في حزب النور انظر: أحمد زغلول شلاطة، **الإسلاميون والثورة: موقف التيارات الإسلامية من الثورة المصرية وتداعياتها** (القاهرة: أوراق للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص ٩٧ ـ ١٠٤. انظر أيضاً: ««حزب النور».. السلفيون والحزبية من التأسيس إلى الأزمة،» <http://goo.gl/nTeIgc> (آخر زيارة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٧٨) أحمد زغلول شلاطة، **الإسلاميون في مصر أزمات الفكر والتنظيم والسياسة** (الرباط: مؤمنون بلا حدود، ٢٠١٤)، ص ٤.

(٧٩) يقول حسام تمام: «يبدأ الخلاف ومن ثم الانقسام حيث ثار التساؤل: هل نبقى على مشروع النظام العادل أو الأربكانية الذي تسبب في الانقلاب؟ أم نبدأ تفاهماً مع القوى الكبرى الأمريكية والغربية التي بيدها كل أوراق اللعبة بالمفهوم الساداتي؟ لقد دخلت الحركة طريقاً طويلاً للمراجعات تمايز فيه تياران: **الأول** يمثله المقربون من أربكان والقادة التاريخيين للحركة، **والثاني** يمثله الجيل الأصغر سناً والأكثر برغماتية، والذي واجهه أربكان بشدة ظهرت بانحيازه السافر لرجله المقرب رجائي قوطان ضد عبد الله غول في المنافسة على رئاسة حزب «الفضيلة» (فاز قوطان بصعوبة وبدعم من أربكان)». انظر: حسام تمام، **مع الحركات الإسلامية في العالم: رموز وتجارب وأفكار** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩)، ص١٥٧ وما بعدها.

(٨٠) لتفاصيل هذه التجربة الحزبية انظر: «حوار مع رئيس الحزب» برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة الفضائية (٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠١)، <http://goo.gl/216Wly>.

التاريخيين ويتم تقييم التجربة السابقة ليؤسس أربكان «حزب السعادة عام ٢٠٠٣» بعد انتهاء مدة منعه من العمل السياسي والمنشقون عنه حزباً مستقلاً (العدالة والتنمية)[٨١].

ظل الخوف من إعادة تكرار هذه التجربة في صفوفها هاجساً أمام قيادات التنظيم، ويشير إلى ذلك واقعتان **إحداهما** معلنة حظت ببعض الجدل **والأخرى** غير معلنة.

تتعلق **الواقعة الأولى** بانتخابات رئاسة الحزب عقب استقالة رئيسه الأول محمد مرسي بعد إعلان فوزه برئاسة الجمهورية. فقد ترشح لخلافته كل من محمد سعد الكتاتني ـ وكيل مؤسسي الحزب ثم أمينه العام حتى استقالته ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ عقب ترشحه لرئاسة مجلس الشعب دورة ٢٠١٢[٨٢] ثم عودته إلى الحزب بعد حل المجلس ـ الذي يعدّ أبرز الوجوه المحافظة بالجماعة والمقرّب لمكتب الإرشاد في مقابل عصام العريان ـ القائم بأعمال رئيس الحزب ومستشار رئيس الجمهورية وأبرز المحسوبين على التيار الإصلاحي والذي سبق ورفضت الجماعة تصعيده لمكتب الإرشاد في ٢٠١٠ في إشارة إلى عدم التوافق عليه[٨٣] ـ لينتهي الأمر بفوز الكتاتني بحصوله على ٥٨١ صوتاً بنسبة ٦٧,٣ بالمئة من أصوات أعضاء المؤتمر العام، مقابل ٢٨٣ صوتا أي بنسبة ٣٢,٧ بالمئة لمصلحة العريان[٨٤].

أما **الواقعة الثانية** فتتمثل بسعي الجماعة إلى تكوين هيكل حزبي موازٍ بشكل غير معلن داخل الجماعة كي يتم تصدير هذه الكوادر للواجهة فور حدوث انشقاق بين الحزب والجماعة. بدت ملامح هذه الخطوة غير المعلن هدفها عندما نظمت اللجنة السياسية بالجماعة معسكراً مدة ثلاثة أيام بمدينة السادس من أكتوبر في أواخر كانون الأول/يناير ٢٠١٣ تم فيه جمع عدد من القيادات الوسيطة ومسؤولي الأسر والقطاعات بهدف التعرف إلى رؤيتهم لأداء الحزب وتقييمه وطرح أفكار

---

(٨١) وفي تفاصيل أكثر عن هذه التجارب وخلفيات التكوين والصراع، انظر: أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا** (عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ٢٨٣ ـ ٣٩٥، وأنجيل راباسا وإف. ستيفن لارابي، **صعود الإسلام السياسي في تركيا**، ترجمة إبراهيم عوض (الرياض: دار نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٥)، ص ٩٠ ـ ٩٨.

(٨٢) تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية العليا أعلن المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس العسكري الحاكم في مصر ١٦ حزيران/يونيو ٢٠١٢ ـ حل مجلس الشعب رسمياً، وفي حيثيات قرار الحل، انظر: ««الوطن» تنشر حيثيات «الدستورية» في حكم حل مجلس الشعب،» **الوطن** (١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٢)، <http://www.elwatannews.com/news/details/15636>.

(٨٣) أشرنا في الصفحات السابقة إلى تفاصيل انتخابات مكتب الإرشاد في ٢٠١٠.

(٨٤) عن هذه الانتخابات انظر: أحمد إمبابي، «الكتاتني يفوز برئاسة «الحرية والعدالة» على حساب العريان،» **الشرق الأوسط**، ٢٠/١٠/٢٠١٢، <http://goo.gl/ROy8fq> وتعكس هذه النسب حرص الجماعة على إبعاد العريان خاصة بعد العديد من التصريحات والمواقف المثيرة للجدل والبعيدة من التنظيم بصورة ما، وهو ما يشير إلى عدم الثقة والقلق من جانبه جعلته خارج الإطار تماماً، سواء في مكتب الإرشاد بالجماعة أو في الشكل السياسي، ما يشير إلى وجود توجيه للتصويت وهو ما تنفيه جميع الأطراف بتأكيد استقلال القرار بالجماعة والحزب. وفي أبرز المآخذ على العريان انظر: «الأسباب الستة لإبعاد عصام العريان عن مؤسسة الرئاسة،» بوابة الشروق (٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)، <http://goo.gl/pNRHdL>.

جديدة يمكن تنفيذها في ظل الأزمات السياسية في البلاد حينئذ[٨٥]، ثم حالت تطورات المشهد السياسي فيما بعد دون حدوث تطوير/تكرار لمثل هذه الخطوة.

ثالثاً: أزمة الممارسات السياسية

مثّلت إدارة الإخوان المسلمين لحدث ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ إشارة إلى مدى تعمق الأزمة السياسية التي أصبحت فيها الجماعة بعد عام من وصولها الحكم، وهي نتاج أزمات فكرية وتنظيمية سبق الإشارة إليها. ومن أجل قراءة هذه الأزمة السياسية نرى أن يتم ذلك من خلال ثلاثة محاور:

الأول: الأداء السياسي للجماعة/الحزب؛

الثاني: جدلية العلاقة بين النظام الحاكم والإسلاميين؛

الثالث: إدارة الإسلاميين لأزمة ٣٠ يونيو.

١ ـ الأداء السياسي للجماعة/الحزب

على الرغم من تصاعد الدور السياسي للجماعة خلال السنوات العشر التي سبقت الثورة، إلا أنه من السهولة ملاحظة تواضع أداء كوادر الجماعة السياسي السلبي بعد الثورة، وهذا نتيجة لحالة التداخل بين أدوار الجماعة المتنوعة. فالجماعة[٨٦] في الأساس دعوية تربوية ـ على الأقل هذا ما يتم ترسيخه في بناء شخصية الفرد من خلال مناهج تربيتها التي توجه بالأساس للجوانب الروحية والأخلاقية ـ، وتظل السياسة هامشاً طارئاً يتم التركيز عليه في مواسم الانتخابات فقط، حيث تسبب انفتاح ممارسات التنظيم وأدواره السياسية في إبراز أوجه القصور الناجمة عن خطوة المشاركة السياسية في هذه المرحلة[٨٧]. نتيجة تعامل الجماعة بوصف السياسة فرعاً من عملها فنجد أن أي مشكلة «سياسية» يتم تطويعها من منظور قيمي ويعاد إنتاجها في قالب ديني بديلاً من التعامل برؤية سياسية لهذه المشاكل بحيث تقوم بشرحها وتَحليلها. ويشير أحد أعضاء الجماعة التنفيذيين إلى أن السياسة (فُرضت) على الجماعة بعد الثورة؛ حيث جاء التغيير مفاجئاً ولم تستوعبه

---

(٨٥) لقاء مع أحد القيادات الحاضرة في هذا المعسكر ـ يتحفظ عن ذكر أسمه ـ ويقول: «التساؤل غير المعلن والذي دار ـ حينئذ ـ في ذهني وذهن قلة من الحضور هو: لماذا تغيب مسؤولو الحزب عن مثل هذا المعسكر في حين يُناقش ويُقيم أداء مسار الحزب أعضاء الجماعة غير المرتبطين بأي صورة بالحزب؟ ما الهدف الحقيقي الذي يسعى المُنظمون إلى تحقيقه؟ إلا أن ما تأكد لدي من الممارسات هو محاولة تكوين هيكل حزبي موازٍ بكوادر سياسية من أبناء الجماعة» دمنهور، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٦.

(٨٦) شلاطة وأحمد، «إخوان مصر.. صراع الدولة والتنظيم،» (ورقة بحثية غير منشورة)، ص ٦ ـ ٩ (بتصرف).

(٨٧) في هذه النقطة يرى أحمد البيلي أحد شباب الجماعة «أن أزمة الجماعة في عدم قدرتها حتى الآن على تطوير نظمها الإدارية وتحولها ـ كجماعة مدنية نجحت في العمل الجماعي المنظم بشكل كبير ـ من العمل الجماعي البسيط إلى العمل الجماعي المؤسسي المعقد الذي يتناسب مع إدارة الدولة الحديثة» وهذا من القلائل الذين أقروا بهذه الأزمة. انظر: أحمد البيلي، «أزمة الإخوان الداخلية .. رؤية من الداخل،» موقع «معركة الوعي» (٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٤)، <http://goo.gl/Q9SFAv> (آخر زيارة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

كافة مستويات الجماعة كافة، ولم تتقبل بعضها أن يُهمين الدور السياسي عليها، لكنّه كان طبيعة الاستحقاق الذي فرضته الثورة والتي أظهرت أحداثها وما تبعها من تطورات في المشهد السياسي تلك الفجوة والتي انعكست بدورها على أداء الجماعة المرتبك في ما يخص مسألة الترشح للرئاسة مثالاً[٨٨]. وعندما دُفع الإخوان للحكم ـ حسب رُؤى البعض ـ كان التعامل بمنطق العمل المعتاد مع المجتمع وليس إدارة دولة. لذا كان طبيعياً أن يحدث نوع من الصدمة نتيجة حجم المسؤوليات والتحديات التي وجدت الجماعة نفسها أمامها وهي لم تكن مهيأة لها حيث قفزت مراحل كان من المفترض خوضها أولاً.

تاريخياً؛ حدد «البنّا» في رسالة المؤتمر الخامس أهداف العمل وهي: تكوين الفرد المسلم، ثم الأسرة المسلمة، ثم المجتمع المسلم، ثم الحكومة المسلمة، فالدولة، فالخلافة الإسلامية، فأستاذية العالم. كما حدد مسارات التنفيذ على ثلاث مراحل هي: مرحلة الدعاية والتعريف والتبشير بالفكرة، وإيصالها إلى الجماهير، ثم مرحلة التكوين وتخيُّر الأنصار وتعبئة الصفوف من بين هؤلاء المدعوين، وبعد ذلك كله مرحلة التنفيذ والعمل والإنتاج. لكنّ تداخلاً غريباً وقع بين «الأهداف» وبين «مسارات التنفيذ»؛ حيث تعاملت الجماعة ضمناً مع الأهداف بوصفها «مراحل»، فلا يجوز الانتقال إلى «مرحلة» المجتمع مثلاً، قبل إيجاد الفرد المسلم، والأسرة المسلمة، وهو ما جعل عملية التغيير لدى الجماعة لانهائية. وانعكس ذلك على طبيعة مشروع الجماعة بعد «البنّا» الذي تميّز بخطواته البطيئة المتثاقلة. كما أنه زاد من تعقيدات عمل الجماعة وعلاقتها بالحكومات. منحت الممارسة السياسية الفرصة لظهور أزمة الخيال السياسي الضعيف لدى قيادات الجماعة غير القادرة على استشراف المستقبل[٨٩]، ظهر ذلك في عدة أمور منها عدم قدرتها على التعامل مع ٢٥ كانون الثاني/يناير منذ البداية، مما أثر في موقف الجماعة وعلاقتها بالثورة.

ثم أتى اللقاء «السري» لنائب رئيس الجمهورية السابق عمر سليمان مع أعضاء من مكتب الإرشاد أيام الثورة ليثير حفيظة عدد من الأعضاء الذين أعلنوا رفضهم لهذا اللقاء خاصة مع عدم اتخاذ إجراء صارم وحاسم ضدهم، مثل هيثم أبو خليل ـ الذي استقال في إثره[٩٠] ـ كذلك عبد المنعم

(٨٨) شلاطة وأحمد، المصدر نفسه، ص ٨.

(٨٩) في بيان الجماعة بمناسبة الذكرى الثالثة لثورة يناير قالت: «وإذا كان الجميع قد أخطأوا فلا نبرئ أنفسنا من الخطإ الذي وقعنا فيه، حينما أحسنا الظن بالمجلس العسكري، حيث لم يرد على خاطرنا أنه من الممكن أن يكون هناك مصري وطني لديه استعداد لحرق وطنه وقتل أهله من أجل تحقيق حلمه وإشباع طمعه في الوصول إلى السلطة، كما أننا أحسنا الظن في عدالة القضاء وأنه سيقتص للشهداء ويقضي على الفساد، حتى لا نقع نحن في ظلم أحد، ولا نتلوث بدم حرام. انظر: بيان من الإخوان المسلمين بمناسبة الذكرى الثالثة لثورة يناير العظيمة،» موقع «الإخوان المسلمون» (٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، <http://goo.gl/b9zvu6> (آخر زيارة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٩٠) عقب هذا اللقاء أعلن أبو خليل استقالته بعد أكثر من عام من أزمته مع جماعة الإخوان المسلمين، وحالة الغموض في موقفه ما بين الإيقاف والفصل نتيجة اعتراضاته على عدد من المواقف الخاصة بالجماعة. انظر: هيثم أبو خليل، «استقالتي من جماعة الإخوان المسلمين،» <http://goo.gl/8E5Woq> (آخر زيارة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤). وسنشير في الفصل الثاني إلى الخارجين من الإخوان عقب الثورة.

أبو الفتوح، والأخير كانت مواقفه هذه مُعتادة لدى الجماعة[٩١]. وأدى تسارع الأحداث إلى تجاوز ذلك المشهد سريعاً. كما أوحت مثل هذه اللقاءات وتصريحات بعض القيادات بإمكان التفاهم مع النظام، ثم كان التعامل مع المجلس العسكري لتزداد الفجوة بين الجماعة وغيرها من القوى الثورية ليُتوج هذا الارتباك بقرار الترشح للرئاسة من دون الاستعداد الكافي بتجهيز ملف لرئاسة الجمهورية. كذلك لم يكن أداء مجلس الشعب مُرضياً، وهو ما تكرر مع الرئاسة ونجم عن كل ذلك أن تم استهلاك جسد الجماعة في مشروعات اجتماعية متنوعة بصورة مكثفة لكنها لا تجد مردوداً عند الناس؛ لأنهم ينظرون إلى الجماعة بوصفها من يقود الدولة، ومن ثم ينتظرون خدمة على مستوى «دولة» وليس «جمعية». وكمثال وجدت الجماعة العمل الاجتماعي الخدمي شبه مفروض عليهم نتيجة لتطلعات المجتمع المتزايدة، وهو ما زاد من العبء الملقى على الأفراد، حيث استحواذ النشاط الخدمي على جل مجهود التنظيم ووقته، وهو ما كان له آثاره التي أفقدت الجماعة جزءاً كبيراً من رأسمالها الدعوي والاجتماعي نتيجة جوانب الخلل في بعض أدوات الجماعة.

كما ظهرت آثار سلبية للتنظيم مُتمثلة بعدم تحقق استفادة حقيقية من تأسيس الحزب ـ كأن يتم توظيف مزيد من الكوادر في العمل الحزبي خاصة في مستويات الشعب والمناطق ـ فغالباً ما كانت مجالس المناطق والشعب هي من تتحمل عبء العمل الحزبي والانتخابي، وتم توظيف أغلب رموز الجماعة الاجتماعية والدعوية في الشُعب والمناطق في المواسم الانتخابية. ونتيجة حالة الاستقطاب الحاد هذه فقدت تلك الرموز الكثير من قدرتها على توجيه الناس والكثير من قيمتها المعنوية داخل مدنها وقراها، حيث أصبح تقييمها رهناً بتحقيق نجاح في الشأن الاقتصادي مثلاً. ونتيجة لذلك لم تتمكن الجماعة خلال عام من حكم مرسي من بناء تحالفات حقيقية داخل أي من أجهزة الدولة الرئيسية، في ظل حالة من العداء ـ تراها الجماعة ـ من قبل مؤسسات الدولة الرئيسة «الجيش والشرطة والقضاء» ـ كنتيجة لتراث مُمتد من مواجهتها للجماعة بصورة مباشرة[٩٢] ـ، فضلاً عن الجهاز الإداري للدولة الذي كان بمنزلة «صندوق أسود» نتيجة خضوعه سنوات طويلة لعملية «هندسة» دقيقة من قبل الأجهزة الأمنية، بحيث أصبحت هناك مفاتيح للتحكم في مسار العمل، والتحكم في الأفراد أنفسهم. ما دفع إلى الاعتماد على «أفراد» والتحالف معهم بينما المؤسسة نفسها ظلت تعمل بآلياتها ووفق منطقها الخاص الذي يخضع لسيطرة نفوذ آخر معادٍ للثورة. وهذا كان حال مؤسسات الدولة العميقة التي تتمتع بـ «عقل» يختزن قناعات وأفكاراً (مثل موقفها من الإخوان والتيار الإسلامي، وولائها لنفوذ الجهات الأمنية، وعدم حماسها للتغيير والثورة، وغياب قيم النزاهة والشفافية والمساءلة... إلخ) تمثل في مُجملها عائقاً حقيقياً أمام أي محاولات للتغير.

(٩١) يشير إلى ذلك عدد من أعضاء الجماعة ممن التقيناهم؛ فرغم رمزيته ودوره التاريخي إلا أن أبو الفتوح شخصية غير تنظيمية، مستقلة دائماً لها مواقفها المختلفة والمخالفة لقرارات التنظيم، لذا أصبح طبيعياً لديهم مواقفه المضادة لما يتم إقراره تنظيمياً.

(٩٢) مدير مباحث التموين، «كنت بقول للضباط متنفِّذوش الأحكام أيام حكم الإخوان،» <http://goo.gl/Bo5if8> (آخر زيارة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

٢ ـ جدلية العلاقة بين النظام الحاكم والإسلاميين

لفهم هذه العلاقة نرى أهمية التفريق بين ما يتعلق بالشراكة السياسية بين النظام الحاكم والإسلاميين، والثانية ما يتعلق بالدعم السياسي لبعض القرارات التنفيذية. فمن ناحية «الشراكة السياسية» فقد مرت هذه العلاقة بعدة مراحل[٩٣]:

أولها، حالة من **انفتاح الإخوان المسلمين** ومرشحيها الرئاسيين خيرت الشاطر ثم محمد مرسي على القوى الإسلامية في مصر حيث جرت لقاءات مع كل الرموز الإسلامية في مرحلة الدعاية الانتخابية لكسب تأييدهم وتعهدوا أمام الجميع بإقامة المشروع الإسلامي، لذا حصل مرسي على تأييد أغلب الإسلاميين في المرحلة الأولى عدا جماعة الدعوة السلفية التي لم تدعمه مُفضلة عليه المرشح المنافس عبد المنعم أبو الفتوح لتأييده. إلا أن مرسي اعتمد دعائياً على دعم قطاعات سلفية أخرى له مثل سلفية القاهرة والهيئة الشرعية ومجلس شورى العلماء، وفي المرحلة الثانية دعمته الدعوة السلفية كمرشح إسلامي. وبعد نجاح مرسي ووصوله للرئاسة أجرى عدة لقاءات ودية مع القطاعات الإسلامية كافة لتهنئته بالفوز وللتأكيد أن تعهداته سارية.

وتأتي المرحلة **الثانية** وهي **«تجميد العلاقات»** مع الإسلاميين، وتحديداً مع «حزب النور» حيث تجاهلته مؤسسة الرئاسة و«حزب الحرية والعدالة» رغم أنه الحزب الثاني من حيث التمثيل البرلماني في مجلسَي الشعب والشورى، لذا كان من المتوقع أن يكون له نصيب مُؤثر في وزارة قنديل أو في حركة المحافظين ومجالس المدن حسب تعهدات الإخوان لهم من قبل. أيضاً أعلن عماد عبد الغفور[٩٤]، رئيس الحزب حينذاك أن مؤسسة الرئاسة وحزب الحرية والعدالة تجاهلا الحزب حيث لم يحدث أي تشاور أو اتصال معه منذ انتخاب مرسي. ورغم تقدم الحزب بعدة ترشيحات لعدد من الكفاءات وأساتذة الجامعة إلا أنه لم يتم اختيار سوى مُمثل واحد فقط، هو خالد علم الدين لتولي وزارة البيئة ـ وهذا لا يتناسب مع الوزن النسبي للحزب ـ ما تسبب في عدم مشاركة النور في الحكومة لتأتي حكومة قنديل الأولى والثانية والتغييرات الوزارية مخالفةً لما سبق واتُفق عليه بتشكيل حكومة ائتلاف وطني تمثل الأحزاب كافة.

وظل هذا التجاهل وقتاً حتى بدأت المرحلة **الثالثة (احتواء الإسلاميين)** التي قام بها مرسي، حيث تم إشراك عدد من السلفيين في الهيئة الاستشارية للرئيس فضلاً عن وجود ممثل للجماعة الإسلامية بالإضافة إلى وجود عماد عبد الغفور رئيس حزب النور في منصب مساعد الرئيس ـ رغم رفض الدعوة السلفية ذلك مُقترحةً أشرف ثابت وكيل مجلس الشعب بديلاً منه بسبب الصراعات الدائرة آنذاك بين حزب النور والدعوة السلفية. وبعد فترة هدوء سلفي ـ إخواني عاد التوتر للعلاقة

---

(٩٣) نعتمد في ذلك على: أحمد زغلول شلاطة، «الإسلاميون ومرسي.. حصاد عام في الحكم،» موقع إسلاميون.نت ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١٣)، <http://goo.gl/ARSpKD> (آخر زيارة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٩٤) معتز نادي، «"النور": فوجئنا بانقطاع تواصل مؤسسة الرئاسة معنا عقب تنصيب مرسي،» **المصري اليوم**، ٢٠١٢/٨/٣، <http://goo.gl/5JcQE2> (آخر زيارة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

بسبب الصلاحيات التنفيذية الفعلية للمنتمين إلى الإخوان والمناصب الشرفية للإسلاميين، وهذا لم يُرض السلفيين. لذا بدأ الحديث عن ملف الأخونة في الجهاز الإداري للدولة، ثم كان الرد القاسي من الرئاسة بإقالة السلفي خالد علم الدين من الهيئة الاستشارية واتهامه بقضايا فساد لم يُعلن عنها، ثم كانت استقالة السلفي بسام الزرقا احتجاجاً على الأوضاع بالرئاسة وتضامناً مع إقالة علم الدين. هنا تبدأ المواجهات العلنية بين النور ومؤسسة الرئاسة وجماعة الإخوان المسلمين ويزداد الصراع السياسي الذي بدأ منذ مبادرة حزب النور التي نالت استحسان جبهة الإنقاذ فضلاً عن حدة رئيس حزب النور على طريقة إدارة الرئيس في اجتماعه مع القوى السياسية. وأمام خسارة مرسي ـ بطريقة إدارته الحكم ـ لجزء من التيار السلفي لم يبق معه سوى تيار السلفية الثورية وأبرزها «حازمون» و«الجبهة السلفية». هنا بدأ النظام مرحلة التخبط في إدارته العلاقة مع الإسلاميين؛ فأمام التباعد المستمر مع القوى السلفية رافقها تقارب مع الجماعة الإسلامية التي استخدمها كعصى مهددة للقوى المعارضة فكافأها بتعيين أحد أبنائها محافظاً للأقصر[٩٥].

* * *

أما في ما يتعلق بالدعم السياسي لبعض القرارات التنفيذية ـ داخلياً أو خارجياً ـ فقد اتُّبعت عدة محاور:

أ ـ **على المستوى الداخلي**: تم استخدام قطاعات من الإسلاميين كداعم سياسي لبعض قرارات مرسي وتوجهات جماعة الإخوان المسلمين. فعقب أزمة الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي وتراجع عنه فيما بعد، أتت أحداث الاتحادية يومي ٥ و٦ كانون الأول/ديسمبر٢٠١٢ حيث دعت المعارضة أنصارها للخروج إلى الشارع والاعتصام، فتظاهر الآلاف في محيط قصر الاتحادية الرئاسي ورددوا هتافات ضد الرئيس ومشروع الدستور الجديد وتوجه أنصار الرئيس باتجاه الاتحادية حيث وقعت اشتباكات بين الطرفين أسفرت عن وقوع عدد من الضحايا والمصابين. رد حازم صلاح أبو إسماعيل ـ المرشح الرئاسي السابق[٩٦]، على هذه الأحداث بدعوة أنصاره إلى الاعتصام أمام مدينة الإنتاج الإعلامي كوسيلة للضغط على الإعلام الذي يرى أبو إسماعيل أنه السبب في اشتعال أحداث الاتحادية، مؤكداً أن هذه الأحداث مؤامرة لإسقاط الرئيس والمؤسسات الدستورية، وعلى رأسها مجلس الشورى والجمعية التأسيسية للدستور، التي انتهت مُؤخراً من وضع الدستور الجديد. وفي معركة «الدستور» كان الإسلاميون بأغلب أطيافهم من المروِّجين للتصويت بنعم للدستور، فالسلفيون وزعوا آلاف المنشورات تحت عنوان «نعم للدستور»، واستعانوا في جولاتهم برموز الدعوة السلفية وحزب النور للترويج للدستور. وكذلك باقي السلفيات، فرغم اعتراض سلفية القاهرة ومن خرج منها، كالجبهة السلفية، على الدستور إلا أنهم أيّدوا المشروع في النهاية حفاظاً

---

(٩٥) تم التراجع عن هذا القرار فيما بعد نتيجة ردود الأفعال السلبية تجاه ذلك.

(٩٦) كلمة حازم صلاح أبو إسماعيل أمام مدينة الإنتاج الإعلامي، <http://goo.gl/eYWwfe> (آخر زيارة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

على مصلحة البلاد ورغبة في الخروج من حالة الفوضى رغم إبدائهم ملاحظاتهم عليه وإقرارهم بأنه دستور غير إسلامي كما كانوا يأملون لإضعافه من مرجعية الشريعة وإعطائه السيادة للشعب، وأكدوا أن دعمهم من باب ترجيح أدنى المفسدتين على أمل تعديل المخالفات الشرعية واستكمال سيادة الشريعة في المستقبل عملاً بسنة التدرج مع عدم إقرارهم لباطل أو سكوتهم على منكر.

في حين اعتبرت الجماعة الإسلامية أن الاستفتاء على مشروع الدستور سيكون حتمياً، وطالبت المعارضين بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع. ورغم الهجوم الشديد الذي شنّه حزب النور على محاولات «أخونة» الدولة وتجاهل الحزب في الاختيارات الوزارية في حكومتَي قنديل إلا أن من دافع عن الرئيس في اختياراته وقراراته هم شيوخ «سلفية القاهرة» كمحاولة منهم لمواجهة الهجوم الذي يقوده حزب النور والدعوة السلفية؛ فلم يخلُ أي لقاء للشيخ محمد عبد المقصود ـ أو غيره ـ من الهجوم الضاري عليهم ووصفهم بأنهم عملاء أمن دولة(٩٧). وعندما خرجت الدعوات للخروج على الرئيس من قبل حركة «تمرد» حدث تباينات حادة في المكون السلفي بسبب تأكيد الإخوان على الولاية الشرعية لمرسي بكونه «ولي أمر»، وأن الخروج عليه غير مقبول، ما أدى إلى زيادة التشرذم الإسلامي. ثم يأتي موقف القيادي السلفي والنائب الثاني للدعوة السلفية سعيد عبد العظيم مؤكداً أن مرسي ولي أمر شرعي والخروج عليه مُحرَّم(٩٨)، وهذا عكس موقف النائب الأول للدعوة السلفية ياسر برهامي الذي يؤكد أن «مرسي» ليس حاكماً شرعياً أو خليفة للمسلمين، ووصفه بأنه «حاكم دولة مسلمة، نرجو فيه الخير، لكن العقد الذي بيننا والرئيس يختلف عن العقد الذي يكون بين المسلمين والخليفة، فشروط الخلافة أن يختاره أهل الحل والعقد، وأن يحكم مدى حياته»(٩٩).

ب ـ على صعيد «الملفات الخارجية»: نجد أن قطاعات من الإسلاميين ساندوا مرسي داخلياً(١٠٠) ضد الضغوط الخارجية؛ فالقوى الإسلامية دائماً ما تحدثت عن وجود مؤامرة إقليمية ودولية ضد المشروع الإسلامي الوليد لإفشاله، كما أن الدعوات بعودة الجيش لتسلم مقاليد السلطة في مصر حسبما يُؤكد الإسلاميون، تخدم إسرائيل التي تقف في طليعة الدول التي تريد استنزاف الجيش المصري في العمل السياسي، أيضاً هناك بعض البلدان العربية ترفض دعم مصر مالياً وتسهم في حصارها الاقتصادي.

---

(٩٧) «الشيخ محمد عبد المقصود: ياسر برهامي عميل أمن دولة،» <http://goo.gl/ks2Brl> (آخر زيارة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٩٨) الشيخ سعيد عبد العظيم: مرسى ولي أمر شرعي والخروج عليه محرَّم،» حوار أحمد بدراوي، **الشروق**، ٢٠١٣/٦/٨، <http://goo.gl/n84bZn> (آخر زيارة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٩٩) صلاح الدين حسن وسعيد حجازي، «ياسر برهامي: «مرسي» ليس حاكماً شرعياً أو خليفة للمسلمين... وغير قادر على التدخل لوقف الصراع الحالي،» جريدة **الوطن**، ٢٠١٣/٣/١٠، <http://goo.gl/4DfqhI> (آخر زيارة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(١٠٠) شلاطة، «الإسلاميون ومرسي.. حصاد عام في الحكم،» موقع إسلاميون.نت (مصدر سابق).

وفي ملف «مياه النيل» وسد النهضة الذي أعلنت عنه إثيوبيا، كان الإسلاميون الأداة التي تحركت لتخفيف الضغوط على الفشل السياسي للنظام الحاكم في إدارة الملف، حيث جرى الحديث عن نظرية المؤامرة التي تشارك فيها إسرائيل والإمارات لتعجيز النظام. ودعت الجماعة الإسلامية لفتح «باب الجهاد ضد إثيوبيا» في حال فشل المفاوضات والمساعي الدبلوماسية، لوقف بناء سد النهضة. وأعادت الجبهة السلفية ما حدث إلى نظام مبارك الذي ضيّع مصر اقتصادياً واستراتيجياً وسياسياً. ورغم تأكيد السلفية الجهادية أن نظام مرسي فاقد للشرعية لأنه «يحكم بغير ما أنزل الله» إلا أنها أكدت أنها ستحرض المجاهدين الموجودين في شرق أفريقيا على إثيوبيا في حال تعديها على حقوق مصر عند بنائها سد النهضة الإثيوبي.

٣ ـ إدارة الإسلاميين أزمة ٣٠ يونيو

انعكست العلاقات المتوترة بين الإسلاميين على الأزمات السياسية التي واجهها النظام، وبالنظر إلى جماعة الإخوان المسلمين نجد أن تعاطيها مع دعوات الخروج لـ ٣٠ يونيو يشير إلى مدى تعمق الأزمة التي تعانيها الجماعة، ومن خلفها مؤسسة الرئاسة، وهنا في مثل هذه الأزمات[١٠١] تحديداً لا يمكن أن نفصل بين الإثنتين، فالجماعة هي الحاضنة للرئاسة بمشروعاتها وخططها العام ورجالاتها وتشريعاتها، وهي من تدير الحملة الإعلامية المضادة لحملة تمرد. فالجماعة/النظام في إطار تفاعلها مع الأزمة قامت بالتحرك على محورين:

المحور الأول «سياسي»: حيث اتبعت سياسة «الإنكار» بتأكيد أن الأمور طبيعية جداً ولا يوجد ما يقلق بالدعوة للخروج في ٣٠ يونيو، فالأمين العام للجماعة وعضو مكتب الإرشاد محمود حسين[١٠٢] يرى أنه حدثٌ سيمر كما مر غيره، ولن يحدث هناك تغيير كبير، مؤكداً أن حجمه الحقيقي أقل كثيراً جداً مما يُثار في الإعلام، ولا يتجاوز أكثر من ٥ بالمئة مما يثار فعلياً على شاشات الفضائيات ووسائل الإعلام المختلفة، مُوضحاً أن هناك محاولات في وسائل الإعلام تُصور هذا الحدث على أنه تجييش للشعب المصري. ويضيف: «فنحن نعيش في القرى والمدن، ونرى الناس ونتعامل معهم.. والواقع يؤكد أنه لا علاقةَ لهؤلاء الناس بما يثار في وسائل الإعلام بين النخبة المثقفة ولن تنجح هذه المحاولات». أما باكينام الشرقاوي[١٠٣] مساعد الرئيس للشؤون السياسية فدعت إلى الحفاظ على سلمية تظاهرات ٣٠ يونيو، لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وقالت: «قد نختلف حول شرعية ومنطقية المطالب المرفوعة يوم ٣٠ يونيو، ولكن يجب أن يجتمع

(١٠١) أحمد زغلول شلاطة، «٣٠ يونيه ومأزق الإسلاميين في مصر،» موقع إسلاميون.نت (٢٠ حزيران/يونيو٢٠١٣)، <http://goo.gl/qZad8u> (آخر زيارة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(١٠٢) حوار محمود حسين مع جريدة **أخبار اليوم**، ١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٣، <http://goo.gl/JBAiNI>، (آخر زيارة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(١٠٣) «باكينام الشرقاوي: قد نختلف حول شرعية ومنطقية مطالب ٣٠ يونيو لكن يجب أن تكون سلمية،» جريدة **البداية**، ٢٠١٣/٦/١١، <http://www.albedaiah.com/node/38116> (آخر زيارة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

كل المصريين على ضرورة حرية وسلمية التظاهر والتعبير عن الرأس». وهذا امتداد للاستراتيجية التي تتبعها الجماعة في مثل هذه المواقف، القائمة على تجاهل كل الانتقادات الموجهة إليها والتقليل من شأنها، مثلما حدث فيما تردد بـ «أخونة» السلطة وعدم السماح بمشاركة غيرها[١٠٤]. وحتى اللحظات الأخيرة استمرت محاولة الإيحاء أن الأمور مفتعلة في إطار ضغوط الدولة العميقة. ظهر ذلك في تصريحات قيادتها العليا بأن الأمور طبيعية جداً ولا يوجد أي ما يقلق من أي دعوات للخروج[١٠٥] والذي عُدّ جزءاً من المؤامرة التي تُحاك ضد الرئيس من بقايا النظام السابق والقوى العلمانية.

أمّا **المحور الثاني** الذي تتبعه الجماعة فهو «ديني» بالتشديد على أن «الرئيس» هو «ولي الأمر الشرعي» وأن الخروج عليه غير مقبول. ففي حين يؤكد عبد الرحمن البر مفتي الجماعة[١٠٦] أن «حركة تمرد لا تخرج عن الشريعة إذا كانت من أجل توصيل رسالة باعتراضهم على الرئيس، لكن لو تحولت تلك الحركة إلى الدعوة لإسقاط الرئيس فإن هذا «خروج عن الحاكم» ما لم تتوافر الشروط الشرعية من أجل ذلك»، وهذا الموقف تسبب في نوعٍ من البلبلة في صفوف الدعوة السلفية نتيجة خلاف قياديَّيها البارزين برهامي وعبد العظيم حول هذه المسألة كما سبق وأشرنا. ومع استمرار هذه الجدلية تأتي تصريحات السلفي محمد عبد المقصود[١٠٧] في مؤتمر نصرة سورية ـ بحضور الرئيس ـ ليقول عن الداعين إلى الخروج: «أسأل الله أن ينصر الإسلام ويعز المسلمين، ويجعل يوم ٣٠ يونيو يوم عزة للإسلام والمسلمين، وكسر لشوكة الكافرين والمنافقين»، ليُصدر الأزهر بياناً بتوقيع الإمام الأكبر أحمد الطيب، أمراً مُؤكداً فيه أن التظاهرات السلمية ضد ولي الأمر «مباحة وجائزة وليس لها علاقة بالإيمان والكفر».

خلاصة

لا يمكن تقييم الأداء السياسي للإسلاميين عامة والإخوان المسلمين خاصة من خلال المخرجات النهائية للتجربة، فدائماً تكون لهذه النتيجة امتدادات سابقة، تدفع بالمشهد العام إلى مسار بعينه يصعب أن يتم تعديله دون العمل على تعديل المدخلات. تعددت المؤثرات الفكرية والتنظيمية على

---

(١٠٤) نجد أن النظام أخرج التعديل الوزاري ولم يلتفت إلى تمثيل التيار السلفي، كذلك جاءت حركة المحافظين بالمثل مما غذى حملة التصعيد الإعلامية التي يقودها حزب النور ضد الأداء السيسي للرئيس والإخوان، مما دفع البعض للقول بأن حزب النور أصبح الجناح السياسي لحركة تمرد.

(١٠٥) مع اشتداد الصراع السياسي في شهر حزيران/يونيو ٢٠١٣ وأمام تزايد الأصوات المعارضة للجماعة وحالة القلق التي انتابت قواعد الجماعة، سألت بعض القيادات الوسيطة عضو مكتب الإرشاد عما يقال عن انقلاب عسكري وشيك يقوده وزير الدفاع. ونقل عن علي بطيخ ـ عضو مكتب الإرشاد ـ قوله للسائلين: «مفيش شيء من ده حقيقي .. مش لازم أقولكم يعني على الراجل الكبير بتاعنا اللي في المجلس العسكري ووزارة الدفاع ـ يقصد السيسي ـ»، لقاء مع أحد هذه القيادات الوسيطة ـ يتحفظ عن ذكر اسمه ـ دمنهور، آب/أغسطس ٢٠١٦.

(١٠٦) لقاء على الجزيرة مباشر مصر في السابع من حزيران/يونيو ٢٠١٣، واعتمدنا على الرابط التالي: <http://goo.gl/P6U31v> (آخر زيارة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(١٠٧) <http://www.youtube.com/watch?v=NbagxE0QVT4> (آخر زيارة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

الأداء السياسي للجماعة في لحظة وجودها في الحكم، وهو ما انعكس على أدائها السياسي وما أثاره من جدل، سواء بين المتابعين وفي صفوف الجماعة. جزء من أزمة الحكم كان عجز الجماعة عن إدارة التنوع المجتمعي، فبدلاً من الانفتاح على القوى المدنية عامة والإسلامية خاصة نجد أن التنظيم انغلق على نفسه واستعدى أغلب المكونات السياسية إسلامية ومدنية. وكان هذا نتاج فكرتين حكمتا مسارها الفكري عبر العقود الأخيرة وما زالت، وهما: «القطبية» و«السلفية». وكان لهما عدة تأثيرات داخلية في بنية التنظيم وتوازناته الداخلية إضافة إلى استخدامها مركزياً كإحدى أدوات الجماعة لإدارة الأزمات السياسية التي واجهتها عند وصولها إلى الحكم وعقب إخراجها منه.

كما انعكس الجدل الفكري حول الأمة كمدخل للخلافة الإسلامية أم للدولة الوطنية على الممارسة السياسية. بدا ذلك في ارتباط السياسة الخارجية للدولة بمشروع الإخوان المسلمين بدرجات مختلفة. وإن كان الأغلب على الجماعة نظرياً فكرة الأمة كهدف يُراد تحقيقه كمدخل لتحقيق مشروع الخلافة أو الدولة الإسلامية. وإن أشار بعض قواعد الجماعة إلى أن هناك انفصالاً بين أدبيات الجماعة المكتوبة في كُتبها وممارساتها وأدبياتها الشفاهية، ففي اللقاءات المُغلقة لا تشغل فكرة «الأمة» حيزاً كبيراً في الخطاب الداخلي.

لاحقاً دفعت تطورات المشهد السياسي في مرحلة ما بعد مرسي إلى تغذية جدالات فكرية داخلية بين القواعد حول طبيعة التغيير وأدواته. وما بين القول بأن الأصح التغيير السلمي التدريجي، وهو الأمر الذي أسهم بعد عقود في تحقيق الجماعة لنقلات سياسية ووصولها إلى رئاسة الجمهورية، وقول آخر بأن الحل الثوري هو الواجب خاصة بعد عدم القدرة على الصمود أمام المشهد السياسي، ليستمر الصراع غير محسوم.

على الرغم من تصاعد الدور السياسي للجماعة خلال السنوات العشر التي سبقت الثورة، إلا أنه من السهولة ملاحظة تواضع أداء الكوادر السياسي السلبي بعد الثورة، وهذا نتيجة لحالة التداخل بين أدوار الجماعة المتنوعة. فالجماعة في الأساس دعوية تربوية وتظل السياسة موسمية. ونتيجة لذلك كانت أي مشكلة «سياسية» يتم تطويعها من منظور قيمي ويعاد إنتاجها في قالب ديني بدلاً من التعامل برؤية سياسية لهذه المشاكل بحيث تقوم بشرحها وتَحليلها. كان التعامل بمنطق العمل المعتاد مع المجتمع وليس إدارة دولة، لذا كان طبيعياً أن يحدث نوع من الصدمة نتيجة حجم المسؤوليات والتحديات.

وبعد استعراض الأزمات التي أثرت في مجمل الأداء العام للإخوان المسلمين، يسعى الفصلان الثاني والثالث لاستكشاف انعكاسات هذه الأزمات على التنظيم سواء من ناحية مكوناته الداخلية بالتطرق إلى ظاهرة المنشقين عن التنظيم، مع التركيز على مرحلة الثورة، وذلك من خلال قراءة ما كتبوه بهدف التعرف إلى دوافعهم. أيضاً تفاعلات تجربة الإخوان المسلمين وهي في الحكم مع عموم مكونات المشهد الديني سواء التيار السلفي أو المؤسسة الدينية الرسمية، وكذلك طبيعة العلاقة مع الأقباط.

الفصل الثاني

الخروج من التنظيم .. مذكرات الثورة

أولاً: دوافع الخروج

تسببت اللحظة الثورية وتفاعلات التجربة السياسية التي كانت الجماعة طرفاً فيها في كشف بعض عيوب التنظيم الداخلية وتأثيراتها في صنع القرار. وكانت فرصة مناسبة لخروج الكثير من المسكوت عنه رغبة من أصحابها في إحداث ثورة داخل الأُطر التقليدية للجماعة تتماشى مع الثورة الحادثة في مصر، فضلاً عن أن بعض الأوضاع التنظيمية والداخلية المُترهلة بَعيداً من أي محاولات جدية للإصلاح كانت تدفع دائماً باتجاه خروج الانتقادات على أدائها والانشقاقات في صفوفها. ولقراءة الثوابت والمتغيرات في هذه الانشقاقات يتطلب الأمر الرجوع إلى تاريخ الخروج عن الجماعة عبر عقود. بمعنى آخر؛ هل اختلفت أسباب الخروج بعد الثورة عما قبلها؟ فمع ملاحظة أن الجماعة كانت تستبق أحياناً بقرارات فصل هؤلاء المنشقين لحفظ ماء وجهها، وللتأكيد أن الجماعة هي التي تَلفظ ولا تُلفظ. إلا أن هذه الانشقاقات الحادثة عامةً رغم تعددها لم تؤثر في تماسك التنظيم. فالثابت هو البقاء بالتنظيم والمتغير الانشقاق عنه، وذلك لأسباب أهمها طبيعة التنظيم، ومركزية العمل الجماعي، وقوة التأسيس الديني والفكري لهذه الفكرة التي مثلت حماية كبيرة للجماعة.

لقد أنتجت الجماعة تراثاً عريضاً من الأدبيات التي تؤسس للعمل الجماعي وتحافظ على وحدته من الاختلاف أو الانقسام، واستثمرت في ذلك الكثير من النصوص الدينية التي تنتمي إلى مراحل مختلفة من تاريخ الإسلام. لقد أسقطت جماعة الإخوان على نفسها كل النصوص الدينية التي تتعلق بوحدة جماعة المسلمين ورفض فرقتها، وتؤكد مبدأ السمع والطاعة لقيادتها وعدم الخروج عليها، بحيث صارت محمية شرعياً وفكرياً بكل الحمايات الدينية التي كانت لجماعة المسلمين،

وتطفح مناهج الإخوان ومقرراتهم التربوية وأدبياتهم المتواترة بنصوص من مثل الأحاديث النبوية: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»؛ و«يد الله مع الجماعة»؛ و«عليكم بالجماعة»؛ و«من شذّ شذّ في النار، وإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية»؛ و«اسمعوا وأطيعوا ولو تولّى عليكم عَبدٌ حبشي»؛ و«من أطاع أميري فقد أطاعني» ... وتم توظيف ذلك في التأسيس لبناء الجماعة أولاً وفي ضمان استمراريتها دون خروج عنها تالياً. كما صاغت الجماعة عَدداً آخر من الأدبيات التي تُعلي من شأن البقاء فيها، وتنال من فكرة الخروج عليها أو منها، فقيمة الأخ مهما علت في التزامه الجماعة (الجماعة به وبغيره وهو بها وليس بغيرها)، وإذا فكر في الخروج فإن (الجماعة تنفي خبثها)[1].

ورغم الأزمات التنظيمية والسياسية التي تعيشها الجماعة إلا أننا نجد حالة من اليقين المترسخ في وعي قواعدها والداعمين لها بأنه «لا تجد دعوة بعد الإسلام منتشرة ومتماسكة ومستمرة لوقت طويل كدعوة الإخوان المسلمين»[2]. وبالعودة إلى تاريخ الإخوان المسلمين نجد دوافع المنشقين ناجمة عن اختلافات فكرية، سياسية، إدارية، شخصية/إنسانية نتج منها انشقاق عن البنية التنظيمية، ـ وهي في معظمها تأتي من أعلى وليس من أسفل[3]ـ مع ملاحظة وجود تداخل في أسباب الانشقاقات بحيث يجتمع أكثر من دافع لنفس الشخص المنشق ـ أيضاً نجد أن منهم من أعلن أسباب انشقاقه ومنهم من رفض التحدث ـ وذلك حسبما يلي:

١ ـ الدوافع الفكرية

تراوحت هذه الدوافع بين: «تطورات فكرية» لدى البعض سواء بالخروج من الفكرة الإسلامية عامة، أو باختيار فكر إسلامي يخالف الفكرة الإخوانية، أو بالرغبة في الانفتاح على الجميع خارج قيود التنظيم. هناك من تبنى توجهاً يختلف فيه مع الجماعة في الوسائل، فعقب أزمة ١٩٦٥ ثار جدل فكري حول فكرة التكفير في الجماعة نتيجة أفكار قطب التي رأتها الجماعة خروجاً على منهج البنا، لذا كان إصدار كتاب **دعاة لا قضاة** للمستشار حسن الهضيبي. وبعد مناظرات بين القيادات والأعضاء داخل السجون منهم من أيّد ومنهم من استمر في فكرته وخرج عن الجماعة حيث بدأ يكوّن ما يعرف بالتيار القطبي الذي أصّل له في كتابات عبد المجيد الشاذلي خاصة كتابه **حد الإيمان وحقيقة الإسلام**[4].

---

(١) حسام تمام، «لماذا لا يحدث انشقاق ضخم داخل جماعة الإخوان المسلمين؟،» موقع الدستور الأصلي (٣ آذار/مارس ٢٠١٠)، <http://goo.gl/YX4tsB> (آخر زيارة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٢) لقاء مع م. ن، أحد الناشطين في أنشطة الجماعة المختلفة من بعد عزل مرسي، الإسكندرية، ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٣) في ذلك انظر: عبد الله عزت، «انفجار الإخوان: المعركة دوماً من أعلى،» موقع نون بوست (٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٥)، <http://goo.gl/vWtc72>. نشير إلى أنه مع غلبة الخلافات الداخلية العليا إلا أن الأمر لا يقتصر على ذلك مع وجود تنوع في مستويات وأنماط الخروج كما سنرى في سياق هذا الفصل.

(٤) هناك من استمر بالجماعة وقام بالحفاظ على الفكرة القطبية داخلها وأبرزهم ما تبقى من تنظيم ٦٥ واستطاعوا الوصول لأعلى المناصب بالجماعة أبرزهم محمد بديع ومحمود عزت.

وهناك فئة ممن تركوا الإخوان تنظيماً وليس فكراً، رأوا أنهم وصلوا إلى مرحلة يجب فيها أن يكونوا رموزاً للأمة، وأن يكونوا ملكاً لها وحدها، وألا يحصرهم إطار تنظيمي واحد، فهم للأمة أكثر منهم للتنظيم، ومن هؤلاء يوسف القرضاوي، فقد ظل عضواً منتظماً في جماعة الإخوان المسلمين، منذ بداية الأربعينيات من القرن العشرين، إلى ما يقرب من نهاية الثمانينيات، تحديداً في عام ١٩٨٨، حيث طلب من التنظيم العالمي للإخوان المسلمين إعفاءه من العضوية التنظيمية في الجماعة،... لأنه أصبح يمثل الأمة كرمز أكثر منه ممثلاً لجماعة الإخوان المسلمين..[٥].

وهناك من اقتنع بوسيلة أخرى يخدم بها الإسلام، وهي وسيلة التحالف مع السلطة، وعدم الصدام بها، واغتنام الفرصة التي تمنحه إياها من حيث إطلاق يده في وزارة معينة، أو منصب يمارس فيه مهامه التي يخدم فيها الإسلام، ومن أبرز هؤلاء شخصيتان لهما ثقلهما في جماعة الإخوان المسلمين بوجه خاص، وفي الفكر الإسلامي بوجه عام، وهما: الشيخ أحمد حسن الباقوري، وعبد العزيز كامل؛ فكلاهما تولى وزارة الأوقاف في عهد جمال عبد الناصر. أما الشيخ الباقوري، فقد اقتنع بأنه من طريق توليه منصب وزير الأوقاف يستطيع أن يخدم الدعوة والإسلام أكثر من وجوده في تنظيم الإخوان، وحينما طلب عبد الناصر ورجال ثورة يوليو من الإخوان أن يرشحوا لهم أربعة لتولي وزارات في حكومة الثورة، فرشحوا أفراداً ليس منهم الباقوري، ورشحت الثورة الباقوري لوزارة الأوقاف، فقبل الباقوري، ورفض مكتب الإرشاد العرض، فخالف بذلك الباقوري رغبة الإخوان، فقدم استقالته من الجماعة[٦].

---

(٥) عصام تليمة، «الخارجون عن الإخوان... متى وكيف ولماذا؟،» <http://goo.gl/5SiVmR>، في إطار إيراد أسباب الاستعفاء من العمل التنظيمي في الإخوان يشير القرضاوي إلى التحولات الفكرية التي بدأت تدخل على الجماعة ويقول: «بدأت تدخل على الإخوان أفكار جديدة، بعضها من التيار السلفي الذي يغلب على كثير من المنتمين إليه: التشدد والحرفية، حتى أطلقت عليهم لقب: «الظاهرية الجدد» .. وأكثر الذين تأثروا بالتيار السلفي الذين يعيشون في السعودية والكويت، ويظهر ذلك في الموقف من قضايا المرأة والتعددية السياسية والأقليات ونحوها. وبعض الأفكار الأخرى رشحات من أفكار الشهيد سيد قطب رحمه الله، في كتبه: **معالم في الطريق**، و**الظلال** في أجزائه الأخيرة، وفي الطبعة الثانية من أجزائه الأولى، وفي كتبه التي ظهرت في أواخر حياته رحمه الله. وهذه الأفكار تحمل بذور تكفير المجتمع، والعزلة الشعورية، والاستعلاء على الآخرين، ورفض الاجتهاد وتطوير الفقه، إلى آخر هذه الأفكار. وكان المنهج التربوي الذي يوضع للإخوان يتضمن بعض هذه الأفكار وتلك، سلفية وقطبية، ولا سيّما أن المكلفين بوضع المنهج كانوا في فترة من الفترات هم إخوان الأردن، وهم متعلقون تعلقاً شديداً بالأفكار القطبية. ولذلك لم تكن كتبي، أو كتب الشيخ الغزالي، أو محمد فتحي عثمان، وأمثال هؤلاء مما يحسن أن يوضع في صلب المنهج، لأنهم يعتبروننا (عقلانيين) ويسمينا بعضهم (معتزلة العصر). وإن كانوا يدخلون في بعض الأحيان عدداً قليلاً من كتبي، بعضها في المنهج الأساسي، وبعضها في منهج القراءة». انظر: الموقع الرسمي للشيخ يوسف القرضاوي، على الرابط التالي <http://goo.gl/QaXRoR> (آخر زيارة ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤). وحول المزيد من علاقة الشيخ بالجماعة انظر: حسام تمام، «القرضاوي والإخوان: قراءة في جدلية الشيخ والحركة،» <http://www.qaradawi.net/new/Articles-4492>.

(٦) تليمة، المصدر نفسه. انظر أيضاً: محمد حامد أبو النصر، **حقيقة الخلاف بين الإخوان وعبد الناصر**، ط ٢ (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٨٨)، ص ٧٠ ـ ٧١.

٢ ـ الدوافع السياسية

هناك عدة دوافع ذات منحى سياسي حكمت الخروج من الجماعة:

أ ـ التحفظ عن الأداء السياسي للجماعة

على سبيل المثال، انشق عدد من القادة والشباب عن جماعة الإخوان المسلمين وذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٤٠ في ما عرف بـ «شباب محمد»، وعلى رأسهم محمود أبو زيد عثمان، وذلك نتيجة ما أسمته «اعتدال وتساهل الإخوان» الذي كان وراء فسادها، وعزمها دخول المعارك الانتخابية، واعتبرت أن ذلك سعي للرئاسة وشُهرة[٧]. تركز خلافهم مع الإخوان على عدة نقاط، أبرزها عدم أخذ قيادة الإخوان بمبدأ الشورى في اتخاذ القرار في مخالفة لتعاليم السياسة الشرعية الإسلامية، وكذلك عمل جماعة الإخوان المسلمين تحت لواء الحاكمين بغير ما أنزل الله ويقصدون به رضا جماعة الإخوان بالعمل السياسي في إطار القانون الوضعي السائد والذي يحكم العمل الحزبي والنقابي[٨]. يظهر ذلك مما حدث من إيقاف ثم إقالة أحمد السكري ـ عضو الهيئة التأسيسية وأحد أبرز رموز الجماعة ـ حيث أرجع البنا خروج السكري إلى علاقته بالوفد، بينما أوضح السكري أنه يرفض تأييد الجماعة حكومة إسماعيل صدقي... وكان السكري من المطالبين بالتنسيق مع الوفد إذا كان لا بد من التعاطي بالسياسة، وكان البنا يضع شرطاً مستحيلاً وهو تبني الوفد لمبادئ الجماعة[٩]. كما أن محمود أبو زيد عثمان أحد زعماء شباب محمد، كتب في مجلة **النذير** محدداً أوجه الخلاف مع البنا قائلاً إنها: موالاة البنا للقصر وعلي ماهر[١٠].

ب ـ تجنيب الدعوة الصدام مع السلطة

هناك من رأوا بوادر صدام حاد يلوح في الأفق، وينذر بصدام دموي شديد بين جمال عبد الناصر والإخوان، ففكر في أن ينأى بنفسه بعيداً من هذا الخلاف الشديد، ويبحث عن ميدان للعمل، يخدم فيه الإسلام، من غير طريق العمل التنظيمي في الإخوان، ومن هؤلاء: البهي الخولي، وهو من جيل حسن البنا، وأستاذ القرضاوي، فقد رأى العلاقة بين الإخوان وعبد الناصر تصل إلى مرحلة احتقان شديدة، فاقترح خلع المرشد الهضيبي، والاستعاضة عنه بلجنة تدير الجماعة، حتى تختار مرشداً

---

(٧) زكريا سليمان بيومي، **الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في مصر**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩١)، ص ١٣١، ويرى المؤلف أن سبب الخلاف الحقيقي هو رفض «شباب محمد» للتقسيم المرحلي الذي وضعته جماعة الإخوان لدعوتها وأنهم من تعجلوا النتائج، إلى جانب الاعتراض على وسائل الدعوة (ص ١٣٤).

(٨) عبد المنعم منيب، «خريطة الحركات في مصر الإسلامية،» الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان <http://goo.gl/TVXRpX> (آخر زيارة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٩) عبد الرحيم علي، **الإخوان المسلمون: قراءة في الملفات السرية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١)، ص ١١٨.

(١٠) عبد الوهاب خضر، «صفحات مجهولة من تاريخ حسن البنا،» الحوار المتمدن (٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٤)، <http://goo.gl/PvJhvd> (آخر زيارة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

آخر[١١]، وأن على الجماعة أن تكتفي بما قدمت من تاريخ مشرق، وتنسحب من العمل السياسي، حتى لا يُشوَّه تاريخها، وما قدمته، وفعلاً قرر البهي ترك التنظيم [١٢].

ج ـ الرغبة في وجود عمل سياسي حزبي

كانت هذه الرغبة سبباً للانشقاقات، ففي التسعينيات حدث انفصال لجزء كبير من جيل الوسط بالجماعة أبرزهم أبو العلا ماضي حيث تبنوا مشروع حزب الوسط الذي كان تعبيراً عن رغبة هذا الجيل الجدية في الاندماج في الحياة السياسية، بعيداً من سيطرة الجماعة التي ثار جدل في وقتها حول وضعها وأفضل الأشكال لها[١٣].

٣ ـ دوافع إدارية

هناك سبب ينشأ عن الخلاف في كيفية إدارة الجماعة، وتحديداً إدارة الصراع مع عبد الناصر والثورة، ومن هؤلاء المشايخ: عبد المعز عبد الستار، ومحمد الغزالي، وسيد سابق، أما الأول فقد ترك التنظيم، بعدما رأى أن طريقة إدارة الجماعة لا تروقه، ويخالف قرار مكتب الإرشاد. ورُوي عنه أنه قال:

«أنا لم أستقل من الإخوان ولم أفصل، أنا تركتهم، لفساد مكتب الإرشاد، لقد بايعنا جميعاً حسن الهضيبي مرشداً، ولم يجتمع بنا طوال توليه إلا مرات قليلة، كما كان يتقابل ـ مع قلة من المسؤولين ـ مع عبد الناصر، ويتفاوضون معه، دون الرجوع إلينا، أو إعلامنا بما دار، أي أننا ـ أعضاء مكتب الإرشاد ـ كنا مجموعة من (الجرادل)، أي أن أولى مبادئ الشورى لم تكن تطبق، فرأيت فساداً في الفكر عن الشورى، وفساداً في إدارة الجماعة فتركتهم، وكان لي رأي في الصدام مع الثورة، أنه على الجماعة تجنب هذا الصدام»[١٤]. وأثناء الخلافات الدائرة بين المرشد حسن الهضيبي وبين قادة الجهاز الخاص في إثر اغتيال النظام الخاص للمهندس سيد فائز، والتي دفعت المرشد إلى فصل الأربعة الكبار من قادته في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣ ـ رئيس النظام عبد الرحمن السندي، ومحمود الصباغ، وأحمد زكي حسن، وأحمد عادل كمال ـ يقوم بعض شباب النظام الخاص باحتلال المركز العام في٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر انتصاراً للسَّنَدي. ويدعمهم محمد الغزالي وسيد سابق وصالح عشماوي، ومحمد سليمان، وأحمد عبد العزيز جلال، رفضاً للمرشد لخلاف سابق. وفي حين عاد واعتذر سليمان، وأعلن ثقته بالمرشد العام، واكتُفي منه بذلك، أحيل

---

(١١) انظر شهادة القرضاوي على هذه الخلاف على الرابط التالي: <http://www.qaradawi.net/new/Articles-8722>
انظر أيضاً: أبو النصر، **حقيقة الخلاف بين الإخوان وعبد الناصر**، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(١٢) تليمة، «الخارجون عن الإخوان... متى وكيف ولماذا؟».

(١٣) في تفاصيل ذلك، انظر: حوار أبو العلا ماضي لجريدة **الشروق**: «قصة (الوسط) من (شورى الإخوان) إلى ثورة ٢٥ يناير،» <http://www.masress.com/shorouk/399372> (آخر زيارة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(١٤) تليمة، المصدر نفسه.

عشماوي والغزالي وجلال إلى «لجنة العضوية» بالهيئة التأسيسية بصفتهم أعضاء بها، لتنظر في أمرهم، وانتهى الأمر بفصلهم[١٥]، وتم تجميد عضوية السيد سابق حيث قيل إن هؤلاء الشباب اختاروه «مرشداً بدل الهضيبي» [١٦].

وفي سنوات ما قبل الثورة ونتيجة عدة مشكلات في بنية الجماعة، منها غلبة الجانب التنظيمي والتنظيري والسياسي على الجانب الفكري للجماعة حيث أصبح الإنتاج الفكري والفقهي أقل مستوى من المستويات الأخرى للجماعة[١٧]. ومن توابع هذه الأزمة «الفجوة الجيلية» التي تعيشها الجماعة منذ سنوات وبدأنا نستشعرها من خلال كتابات شباب الجماعة وتدويناتهم وإن حدثت تحولات في طبيعتها؛ إذ بعدما كان التدوين الإخواني في بدايته جماعياً نضالياً تطور إلى اتجاه مختلف يجعله أقرب إلى حالة من النقد الذاتي[١٨] وذلك نتيجة حالة التهميش التي أصابتهم في الجماعة، وقد أخذت انشقاقات بعض شبابها إعلامياً نتيجة مشاكل تنظيمية مع مسؤوليهم مثلما حدث مع أسامة درة[١٩].

٤ ـ دوافع شخصية

تتمثل هذه الدوافع بإقالة لأسباب أخلاقية أو لضعف إنساني أو اتهامات بالتلاعب بأموال الجماعة، لكن تظل أغلبها أقاويل تتردد بلا أوراق رسمية لأسباب أهمها الحفاظ على الصورة العامة لجماعة دينية تحرص ـ كغيرها من التنظيمات الدينية ـ على الجانب الأخلاقي المترسب في نظرة العامة إليها وحالة الطهورية التي ترغب في إضفائها على رجالها. ومن أشهر هذه الوقائع ما سببه عبد الحكيم عابدين، زوج أخت البنا ووكيل الجماعة، من إثارة أزمة كبيرة في الأربعينيات بسبب تصرفات وصفت بأنها غير أخلاقية نجم عنها تحقيقات داخلية أدانته، وصدر فيها قرار بالفصل لكن البنا رفض وضغط لمنع تنفيذ هذا القرار، ما أدى إلى استقالة حسن إبراهيم (وكيل الجماعة وعضو مكتب إرشادها) احتجاجاً على مناورات البنا وعدم رضوخه لرأي الأغلبية المطالبة بفصل صهره ـ صوّت مكتب الإرشاد بأغلبية ثمانية أصوات بالفصل مقابل صوت واحد لمصلحة قرار الفصل[٢٠]. فضلاً عن فصل أسامة نصر عضو مكتب الإرشاد من أواخر عام ٢٠١١ تحت دعوى استقالته نتيجة

---

(١٥) في تفاصيل ذلك، انظر ما ذكره القرضاوي في مذكراته تحت عنوان «فتنة احتلال المركز العام للإخوان» على الرابط التالي: <http://www.qaradawi.net/new/Articles-8694>
انظر أيضاً: أبو النصر، **حقيقة الخلاف بين الإخوان وعبد الناصر**، ص ٨٧ ـ ٩٤.

(١٦) تليمة، المصدر نفسه.

(١٧) حوار مع نبيل عبد الفتاح، موقع إسلاميون.نت <http://goo.gl/kCKjoO> (آخر زيارة ١٨ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٤).

(١٨) حسام تمام، **تحولات الإخوان المسلمين: تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٠)، ص ٦٩.

(١٩) انظر كتاب أسامة درة، **من داخل الإخوان.. أتكلم** (القاهرة: دار المصري للنشر، ٢٠١١).

(٢٠) علي، **الإخوان المسلمون: قراءة في الملفات السرية**، ص ١٠٥.

ظروف صحية، وما قيل في أروقة الجماعة أن للأمر علاقة بخلاف حدث حول مبلغ مالي يقدر بمليونَي جنيه نتاج عملية التخارج المالي بين أموال الجماعة التي كان يستثمرها نصر وبين أمواله الخاصة. كذلك ما تردد عن علاقته بالأمن.

ويتبدى الضعف الإنساني في واقعة عبد العزيز كامل الذي كان يسميه حسن البنا: ابن الدعوة (أي دعوة الإخوان) البكر، فقد كان مسؤولاً عن قسم الأسر، ولما حدث الصدام بين عبد الناصر والإخوان في ١٩٥٤ وسجن في السجن الحربي، كان يدوِّن كشوف الأسماء، فقد كان خطه جميلاً، ويتقن إدارة الأمور المعيشية في السجن، فاستخدمه المسؤولون عن السجن الحربي في ترتيب أموره، وكتابة كشوف الأسماء وغيره، ما جعل له مكانة عندهم تقدر في بعض الأحيان. وخفف عن كثير من الإخوان التعذيب، لما له من مكانة عند مسؤولي السجن. ولكنه تأمل في حال الدعوة وهو في السجن الحربي، وطال تفكيره، فانتهى به إلى أن ينهج نهجاً آخر في العمل الدعوي، وصارح بذلك أحد تلامذته، الذي قال عنه: «عبد العزيز كامل لم يكن يحب ـ بعد حبه لله ورسوله ـ أحداً كأمه، فجاءوا بها له في المعتقل، وهددوه بها، فكان هذا سبب انهيار الرجل، وتفكيره في البحث عن وسيلة أخرى يعمَل للإسلام بها، غير التواجد في تنظيم الإخوان المسلمين. وخرج عبد العزيز كامل من السجن، ثم بعد ذلك تولى وزارة الأوقاف في عهد عبد الناصر»[٢١].

* * *

من المهم الإشارة في ختام هذا المحور إلى إحدى صور الاعتراضات الموجودة في الجماعة التي بدأ حضورها اللافت في الجماعة خاصة في فترة ما بعد عزل مرسي نتيجة الإخفاقات المتواصلة في الأداء السياسي لقيادات الجماعة وتسمى «**المُجمَّدون**» وهم غير الذين صدر بحقهم قرار فصل من الجماعة كلٌّ لأسباب مختلفة، ولم يتقدم أي منهم باستقالته من الجماعة[٢٢] وهم قسمان:

(١) قسم تقوم الجماعة باتخاذ القرار به كإحدى أدواتها الجزائية، ويتمثل ذلك بإيقاف عضوية الأخ بعد التحقيق معه بشأن وقائع قام بها العضو، وتكون لمدد مُؤقتة بحرمان العضو من الحضور في اجتماعات الأسر والشعب لمدة محددة، والأمر في حقيقته تمهيد وتجميل لقرار الفصل. ومن أبرز هذه الحالات تجميد مكتب الإرشاد لأربعة أعضاء من شباب الجماعة بمحافظة الجيزة، لمدة ستة أشهر، بعد انضمامهم إلى حزب التيار المصري في ٢٠١١.

وهناك تجميد عضوية دائم، ففي بعض الأحيان ترى الجماعة أن هذا الشخص لا يستحق أن يُصدر تجاهه قرار فصل.

(٢١) تليمة، «الخارجون عن الإخوان... متى وكيف ولماذا؟».

(٢٢) هناك من يرى أن الإخوان فكرة وليس تنظيماً، وبالتالي لا معنى لديهم لفكرة الاستقالة بل يفضلون الابتعاد تنظيمياً وعدم حضور الأسر أو القيام بالتكليفات مجمدين عضويتهم إلى أجل، وقد يصدر فيما بعد قرار فصل من الجماعة أو يتقدم العضو باستقالته أو يعود إلى التنظيم كعضو عامل مرة أخرى في حال انتهاء أسبابه التي دفعته إلى تجميد عضويته. وهناك من الأعضاء من له أدوار لا يمكن إنكارها ولا يقدر التنظيم على التقليل من أدوارهم ورمزيتهم وهؤلاء يجمدون أنفسهم ولا يكون للتنظيم القدرة على إصدار قرار فصل نحوهم.

(٢) القسم الآخر «**تجميد ذاتي**» بمعنى تجميد العضو لنشاطه بالجماعة لتحفظه عن الأداء العام للجماعة، وهذا يكون على إحدى صورتين:

الأولى، أن يُعلن الأخ اعتراضاته ولا يشارك في أي نشاط يكلف به أو يحضر اجتماعات، وهذا الأمر تقابله الجماعة بالتجاهل والاستعلاء فلا يتم تكليف العضو بأي أنشطة أو مطالبته بدفع الاشتراك. وأبرز هذه الحالات بعض الأسماء التاريخية بالجماعة، مثل الراحلين توفيق الشاوي وصالح أبو رقيق وفريد عبد الخالق، كذلك ما فعله عبد المعز عبد الستار كما سبق وأشرنا. وفي الأعوام الأخيرة رغم حرب الدولة على الجماعة وخسائرها المستمرة ـ مادياً ورمزياً ـ في صفوفها إلا أن التنظيمين لا يزالان يرفضان أي صوت مغاير للصوت الرسمي للجماعة ما دفع البعض ممن لهم اعتراض على الخط السياسي الذي تنتهجه بصورة مباشرة من القيادات أو بصورة غير مباشرة من طريق «تحالف دعم الشرعية» بتجميد ذاتي لعضويته خاصة بعد توجيه التنظيم انتقادات للبعض بسبب أدائهم المعارض على صفحاتهم الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي ـ تويتر وفايسبوك[٢٣] ـ التي تُثبط القواعد والرأي العام داخل الجماعة في محيط تحركات العضو بحسب رؤية التنظيم.

أما الصورة **الثانية**، فهي أن يجمِّد الرافض لمواقف التنظيم نشاطه بشكل **غير مُعلن** خَوفاً من حالة الاغتراب التي سوف يجد نفسه فيها، حيث يظل محل شك دائم من قبل التنظيم حتى لو انتهت أسبابه التي جمد نشاطه بسببها. فالمتعارف عليه أن معيار الصدق والقبول ومن ثم طريقة التعامل والاحتضان النفسي والصدقية تكون للتنظيمي فهو دائماً على صواب وإذا خرج من التنظيم يكون غير ذلك، حيث يُنظر إليه نظرة سلبية فهو مفرق للجماعة ومثير للفتنة خاصة في لحظات المحنة الابتلاء التي لا يجوز أثناءها الحديث عن غيرها.

وفي ما يتعلق بإمكانات العودة لمن جمَّد نفسه ذاتياً فالأمر يكون من خلال مبادرات شخصية من قبل البعض حيث يقومون بدور الوسيط ويحاولون تقريب وجهات النظر بين الأطراف، والأمر

---

(٢٣) كان التعبير عن رأي مختلف مع الجماعة على وسائل التواصل الاجتماعي سبباً لتحويل العضو للتحقيق ومن ثم الاستقالة اعتراضاً على هذا التعامل. من ذلك واقعة أحد شباب التنظيم، التي رواها على صفحته الشخصية على facebook أحمد نبيل حسن حيث يقول: «مسئول الشعبة أساسًا عاملين بلوك على الفيس أنه مش مستحمل الكلام بتاعي .. المسؤول بتاعي مش موجود على الفيس ولكن في واحد من المسؤولين في الرمل ربنا يكرمه بياخد البوستات اسكرين شوت ويبعتها للمسؤول على الواتساب .. المسؤول أساسًا ما بيسألش فيا ولا بيكلمني ولا بيتابعني وفجأة لقيته بيتصل بيا وعايز يقابلني ضروري فرحت في الأول وبعدين اكتشفت أنه شبه تحقيق عشان بوست على الفيس كنت بشتم في واحد من القيادات العليا عشان قال قدامي إننا كإخوان مستعدين نضحي بـ٧٠ ألف أخ مقابل تحقيق الأهداف بتاعتنا ولا كأنهم شوية فراخ حيدبحوا في العيد .. المهم أن مسئول الشعبة كان باعت مسئولي عشان يحقق معايا في الشتيمة مش عشان يناقشني أو يعرف مني من القيادي اللي قال كده عشان يتحقق معاه .. عَمّال أتكلم معاه ساعة كاملة إن الأساس هو كلام القيادي وإني معترف إني غلطان في الشتيمة ولكن راسه والف سيف لأ.. إضافة إلى مواقف كثيرة سابقة فقلتله وصل استقالتي رسمياً لمسئول الشعبة وقولّه إن أحمد كان مسح البوست ده بعد ساعة واحدة من كتابته لأنه حس إنه كان غضبان ساعة كتابته بس إنتوا كنتوا صاحيين ولحقتوا تاخدوا الاسكرين شوت عشان مركّزين في شغلكم قوي .. والله على ما أقول شهيد» على الرابط التالي: <http://www.facebook.com/dir.ezzeldeen.dwedar/posts/606842409484538> (آخر زيارة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٦)

يتعلق بشكل كبير بتاريخ هذا الشخص ومُدة التجميد، فلو طالت المدة فالمعتاد أن يرجع إلى درجة تنظيمية أقل مما كان عليها وهذا له أثر سلبي في العائد حيث يعيش حالة عقابية ـ مقصودة ـ من الاغتراب التنظيمي فهو يتعامل مع درجات ليس بينهم أوجه تشابه لا في العمر ولا في التجربة. لكن هناك من يعود إلى درجته نفسها التي كان عليها والأمر في النهاية يختلف من حالة إلى أخرى. وأيّاً يكن فإن كل هذه الأسباب وصور الخروج مؤشر على إحدى أبرز أزمات التنظيم والمتعلقة بانسداد أطر الحوار وتقبل التنوع داخل الجماعة مقابل الرأي/الفكر الأوحد.

ثانياً: زمن الثورة

عقب تنحّي مبارك بدأت تظهر العديد من المشاكل الإدارية في الجماعة والتي أخّر ظهورها العلني الوضع السياسي المتأزم قبل ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حيث أدى انفتاح المشهد إلى تفجّرها، بل ودفع البعض إلى الاستقالة. وعند النظر إلى أسباب الاستقالات أو الإقالات نجدها لا تختلف في عمومها عمّا سبق وعاناه بعض أعضاء الجماعة الذين استقالوا طوال عقود ثمانية؛ فهي امتدادات لتراث الانشقاق عن الجماعة، إلا أنها مثلت نقلة نوعية في مضمونها الكمي والنوعي؛ حيث أخذ الأمر منحىً جيلياً متنوعاً للخارجين في إشارة إلى متغيّرَي «الأزمة الجيلية» و«التمييز الاجتماعي» سواء ضد المرأة أو الشباب، وبدا ذلك أكثر ظهوراً نتيجة حالة الزخم الذي تعيشه البلاد منذ تنحّي مبارك وما سببه من حالة سيولة سياسية انعكست في مشروعات الأحزاب المنبثقة من الجماعة عقب ٢٥ يناير[٢٤] وهي في جوهرها مؤشر على حالة مرتبكة يُعانيها التنظيم تجاوزت «الأزمة» الجيلية لكن لم تحسم أمرها صراحة باتجاه القطيعة الجيلية. فرغم حجم الرافضين الأداء العام السياسي والتنظيمي من جيلَي الشاب والوسط إلا أنهم يرفضون ترك الجماعة كأقرانهم حيث يؤكدون «أنها جماعتهم مهما كانوا رافضين لأداء قياداتها حيث لا يجب أن يتركوها بل الصبر بعض الوقت حتى يأتي وقت التقويم ومحاسبة من زج بهم في الوضع الحالي»[٢٥].

وهذا في جوهره إشارة إلى أبرز سمات الجماعة التي تمتاز بأن التغييرات فيها تكون بطيئة وحذرة، وهذا يعود إلى طبيعة تركيبة الجماعة من أجل الحفاظ على بقائها. ورغم تحفظ بعضهم عن القول بوجود أزمة جيلية لشباب الجماعة حيث رأوا أن أزمات الجماعة انعكاس للأزمات السياسية التي تمر بها مصر بكل مكوناتها السياسية والاجتماعية ـ نرى ضرورة الإشارة إلى واقعتين مكملتين

---

(٢٤) عقب خروج عدد من الرموز من جيلي الوسط والشباب عمدوا إلى تقديم مشروعات حزبية؛ البعض أُسس والآخر قيد التأسيس، منها: حزب «مجتمع السلام والتنمية» لحامد الدفراوي؛ حزب الريادة لخالد داوود؛ حزب النهضة لإبراهيم الزعفراني؛ التيار المصري لشباب الإخوان. عن هذه المشروعات وظروف تكوينها، انظر: خليل العناني، **دور الدين في المجال العام في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير** (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٤١ ـ ٥٠.

(٢٥) لقاءات مختلفة للباحث مع أعضاء بالجماعة في مستويات إدارية مختلفة طوال أعوام ٢٠١٢، ٢٠١٣ و٢٠١٤.

لحديثنا: **الأولى**، «مؤتمر الشباب رؤية من الداخل»، **والثانية**، مشروع حزب «التيار المصري» وهما تُؤكدان الأزمة فعلياً، وعجز آليات مؤسسات الجماعة العتيقة عن مُواكبة الشباب(٢٦).

١ ـ مؤتمر الشباب... رؤية من الداخل

تحفظاً عن عدم فعالية أشكال وآليات الحوار داخل الجماعة وبهدف إحداث حراك حواري فكري داخل الجماعة، وأن يكون النقد البنّاء من خلال قنوات شرعية تحت مظلة الجماعة ورغبة في لمّ الشمل وتوحيد الكلمة(٢٧)، بدأ ثلاثة من شباب الإخوان (محمد ماهر عقل، ومحمد نور، ومحمد شمس) حصلوا على موافقة مبدئية من مكتب الإرشاد، في تنظيم ورش عمل على مدار يومين لإعداد برنامج المؤتمر. وبعد الانتهاء من الترتيبات طلبت الجماعة التأجيل من الأول من آذار/مارس إلى ما بعد انتهاء الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وتم تحديد الموعد يوم ٢١ آذار/مارس، حيث رفضت الجماعة ـ من خلال محمد مرسي عضو مكتب الإرشاد، المتحدث الإعلامي ـ اتفاقاتها السابقة بخصوص مشاركة الإعلام وضيوف من خارج الجماعة وأمرتهم بالتأجيل إلى الرابع من نيسان/أبريل، كشرط لموافقة الجماعة على رعايته رسمياً، بل طلبت منهم قائمة بأسماء الضيوف والمتحدثين في المؤتمر، قبل أن تعود وتطلب منهم قائمة بأسماء الحضور من الشباب، ثم تخرج بتصريحات تنفي فيها موافقة مكتب الإرشاد على المؤتمر. ورغم تحذيرات الجماعة للمكاتب الإدارية والمناطق من الحضور فقد انعقد المؤتمر في السادس والعشرين من آذار/مارس بمشاركة جيدة من الشباب، حيث ناقشوا مستقبل الجماعة في ظل التطورات الحادثة، أيضاً إشكالية العلاقة بين الجماعة والحزب والتجارب الموجودة والاقتراحات التي يرونها مناسبة في ضوء تقديراتهم للمشهد بناء على ورش العمل التي سبقت المؤتمر. ثم يخرج المؤتمر بعدة

---

(٢٦) يشير أحمد البيلي في مقاله، إلى أن ظاهرة «الإكس إخوان» هي إحدى أهم الظواهر الناتجة من عدم التطوير الإداري وتفعيل العمل الجماعي المؤسسي، وهي مجموعات لديها طاقات عالية عجز العمل الجماعي البسيط عن استيعابها. وأشار إلى أن الجيل الجديد يمتلك الأدوات الحديثة التي تكسبه السرعة في التفكير والمعالجة أكثر من الجيل القديم الذي انشغل بالأمور التنظيمية عن تحديث أدواته، وفوجئ بامتلاك الشباب لها، وهذا أمر طبيعي جداً في تطور الأجيال، إلا أنه عمّق الأزمة الإدارية داخل التنظيم، لأنه في النهاية يعتمد التطوير الإداري من شقين: الخبرات المتراكمة وأدوات المعالجة؛ فالكبار يمتلكون الخبرات والشباب يمتلكون الأدوات الحديثة، وهو ما خلق حالة أشبه بالتنازع والصراع من أجل امتلاك القدرة على الخروج من الأزمة الراهنة. وأضاف: «على القيادات التي تربت على «المركزية» في الإدارة ولا تستطيع التخلي عنها، أن تتراجع إلى الوراء وأن تعمل في الصفوف الخلفية مع العناصر الجديدة حديثة العهد بالعمل الجماعي، وأن تتنحى عن مواقعها في القيادة العليا [الأمر] الذي أصبح له أثره الضار على التطوير الإداري والتحول إلى العمل الجماعي المؤسسي». انظر: أحمد البيلي، «أزمة الإخوان الداخلية .. رؤية من الداخل،» موقع «معركة الوعي» (٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٤)، <http://goo.gl/Q9SFAv> (آخر زيارة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٢٧) في تفاصيل الفترة التي شهدت مفاوضات بين المنظمين ومكتب الإرشاد انظر شهادة «محمد شمس الدين» أحد منظمي المؤتمر، التي نشرها في ثماني حلقات على مدونته الشخصية «وعينا» <http://wa3yena.blogspot.com> في شهرَي نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٣ (آخر زيارة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

توصيات تؤكد مدى الأزمة التي يعيشها جيل الشباب في الجماعة، وعجز التنظيم عن احتواء أو سماع هذه الأفكار، وهذه التوصيات هي[٢٨]:

أ ـ عرض ومناقشة كل الأوراق والتوصيات التي خرج بها المؤتمر على كل مؤسسات الجماعة.

ب ـ دراسة الأفكار والتوصيات الخارجة عن هذا المؤتمر ومناقشتها قبل صدور القرارات النهائية لإجراءات الحزب.

ج ـ استشارة المتخصصين وأهل الخبرة، سواء داخل الإخوان أو خارجهم، للتوصل إلى رؤية محددة في موضوع الحزب.

د ـ مراجعة التصريحات الخاصة بعدم السماح لأفراد الإخوان بالمشاركة في أحزاب أخرى وترك الباب مفتوحاً لمشاركة الأفراد في أحزاب أخرى لا تتعارض مع المبادئ الأساسية للإسلام.

هـ ـ أن يتم انتخاب أفراد الهيئة التأسيسية كافة مع مراعاة وجود نسبة معتبرة من خارج الإخوان وهم بدورهم يصيغون لوائح الحزب وبرنامجه وينتخبون رئيساً.

و ـ أن يتكوّن وكلاء مؤسسي الحزب من فردين من خارج مكتب الإرشاد تحقيقاً لاستقلالية الحزب وأن يكون أحدهما من الشباب أقل من ٣٥ سنة.

ز ـ استقلالية النشاط الحزبي إرادة وإدارة عن كل الأنشطة الدعوية والاجتماعية والسياسية الأخرى.

ح ـ المسارعة في التقدم بأوراق إشهار مؤسسة أو جمعية الإخوان المسلمين بوزارة التضامن الاجتماعي والحصول على الترخيص القانوني والعلني لها.

ط ـ فتح حوار مباشر ومفتوح بين أفراد الإخوان من مختلف المستويات في كل المناطق والمحافظات من خلال عقد ندوات ولقاءات مفتوحة.

ي ـ إنشاء قسم للشباب يهتم بقضايا الشباب بعد سن الجامعة لتوفير المعلومات والدراسات لدعم اتخاذ مراكز اتخاذ القرار بالجماعة.

ك ـ تبني عقد مؤتمرات نوعية في المجالات المختلفة كالإعلامية والتربوية والدعوية من داخل الإخوان وخارجها.

ل ـ تشكيل لجنة متابعة وتطوير لكافة المحافظات ومشاركة واسعة وجعل شباب الإخوان تتبنى ملفات آليات تطوير الجامعة وتتابع نتائج المؤتمر.

٢ ـ مشروع حزب «التيار المصري»[٢٩]

وكان من تداعيات قرار الجماعة بعدم جواز انضمام عضو الجماعة إلى حزب غير الحرية والعدالة، فضلاً عن التحفظات عن الأداء السياسي العام لها، أنْ أعلن عدد من شباب الجماعة

(٢٨) صفحة إعلان المؤتمر على الرابط التالي <http://goo.gl/mjtnlM> (آخر زيارة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٢٩) في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ تم إعلان اندماج التيار المصري تحت راية حزب مصر القوية.

بمشاركة آخرين من توجهات سياسية مختلفة في ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١١ تأسيس حزب «التيار المصري»، وكان ردّ فعل الجماعة هو إلغاء عضوية ما يقرب من أربعة آلاف عضو وتجميدها، ومعظمهم من فئة الشّباب؛ وذلك بسبب انضمامهم إلى الحزب. ومن أبرزهم: إسلام لطفي، وأحمد عبد الجواد، ومحمد القصاص، وأحمد نزيلي [٣٠] وبعضهم كان من منظمي مؤتمر الشباب.

وبتحليل ظاهرة الخروج في سنوات ما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ نجدها استمراراً بصورة أو بأخرى لأسباب المنشقين القدامى وهو ما يشير إلى جمود التنظيم وغياب التطوير واستيعاب المخالفين فكانت الدوافع كما يلي:

أ ـ دوافع إدارية

احتجاجاً على بعض الأوضاع التنظيمية داخل الجماعة، سواء اللائحة أو الانتخابات الداخلية بالجماعة أو العلاقة بين الجماعة وحزب الحرية والعدالة. وامتدت هذه الفجوة الجيلية لجيل الوسط بالجماعة وما يُعانيه من تقلبات في أوضاعه التنظيمية التي نتج منها عدة أزمات أدت إلى خروج بعض قياداته من الجماعة، فضلاً عن أزمات في تصعيدهم للمناصب القيادية الكبرى. وأدت تداعيات الأحداث السياسية عقب الثورة إلى خروج كثير من قيادات الجماعة البارزين، أمثال إبراهيم الزعفراني، عضو مجلس شورى الجماعة بالإسكندرية الذي استقال في نيسان/أبريل ٢٠١١ لاعتراضه على اللائحة وطريقة انتخاب المرشد محمد بديع[٣١].

ب ـ دوافع سياسية

حيث وجدنا قيادات بارزة وشباب يخرجون من جماعتهم احتجاجاً على الخط السياسي العام للجماعة نتيجة اختلاف الرؤى بين أفراد الجماعة بسبب مواقف سياسية بعينها سواء مشاركتها في الحوارات مع المجلس العسكري أو مشاركتها في انتخابات رئاسة الجمهورية، مثلما حدث مع مؤسسي وأعضاء «حزب التيار المصري». كما أدى إعلان عبد المنعم أبو الفتوح الترشح إلى الرئاسة مخالفاً لرأي الجماعة إلى صدور قرار بفصله، وبعد إعلان ترشيح الجماعة خيرت الشاطر لرئاسة الجمهورية[٣٢] أعلن كمال الهلباوي المتحدث باسم الإخوان في أوروبا، استقالته معتبراً القرار تخبطاً في قرارات مكتب الإرشاد الذي سبق وفصل أبو الفتوح لإعلانه الترشح.

---

(٣٠) العناني، **دور الدين في المجال العام في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير**، ص ٤٩.

(٣١) انظر نص الاستقالة إبراهيم الزعفراني على الرابط التالي: <http://goo.gl/ZHgtNc> (آخر زيارة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٣٢) في تفسير ترشيح خيرت الشاطر لانتخابات الرئاسة المصريّة انظر: أشرف الشريف، «لماذا قرّرت الجماعة ترشيح الشاطر؟،» صدى (مركز كارنيغي) (١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢)، <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=47837&lang=ar>.

الجدير بالذكر أن قرار الجماعة بالترشح مرّ بأغلبية قليلة تثير الكثير من التساؤل، وبخاصة في غياب تفسير لذلك. حيث انعقد مجلس شورى الإخوان ثلاث مرات من أجل مناقشة قرار المشاركة في انتخابات الرئاسة. رفضت الفكرة في المرة =

وبسبب سلسلة من المواقف السياسية والإدارية للجماعة ومشاكل تنظيمية ممتدة من ٢٠٠٩ ـ سوف نشير إليها في الصفحات التالية ـ استقال النائب الأول للمرشد محمد حبيب والقيادي من جيل الوسط هيثم أبو خليل من الجماعة بعد شهور قليلة من الثورة.

ج ـ دوافع فكرية

كانت الأسباب **الفكرية** حاضرة كذلك؛ فنتيجة للتغيرات في الأفكار المؤسسة للجماعة، التي بدأت تسيطر على الجماعة حصلت عليها تغيرات في بعض المفاهيم التي خرجت عن مدلولاتها مثل السمع والطاعة والثقة والالتزام التنظيمي على حساب الجانب التربوي والثقافي. كذلك تمدد الاتجاه القطبي في فكر الجماعة طوال السنوات الماضية ثم تزايد الحديث العلني عن ذلك بُعيد تولي محمد بديع منصب المرشد، وما نتج منه من تغيرات فكرية في المنهج التربوي الذي يوضع للإخوان، وذلك من طريق «تسرب» مفاهيم الفكرين القطبي والوهابي لأفراد الجماعة، بل وقياداتها في أحوال كثيرة، الأمر الذي يعد انحرافاً واضحاً عن فكر مؤسسها، فكانت استقالة الشيخ محمد سعيد عبد البر في الثامن من آذار/مارس ٢٠١٢[٣٣].

كما مثل وضع «المرأة» إشكالية ـ إدارية وفكرية ـ مكتومة تحت السطح لدى جماعة الإخوان المسلمين لم تظهر إلى العلن مثل غيرها من المشاكل، حيث يعاني ملف الأخوات بعض المشكلات الهيكيلية الناجمة عن عدم وجود معايير واضحة لترقي الأخوات، وغلبة المجاملات على الكفاءات في المناصب الإدارية، واعتبار الأخوات جزءاً مكملاً في الجماعة ليست جزءاً أصيلاً؛ لذا أقامت الجماعة «المؤتمر الأول للأخوات» في تموز/يوليو ٢٠١١ في محاولة منها لتغيير الصورة الذهنية عن وضع المرأة في الإخوان.

ثالثاً: مذكرات الخروج

عرف بعض المنشقين عن الجماعة طريق الكتابة بتوثيق تجربتهم الذاتية في الجماعة ونشرها قبل وبعد الثورة؛ بعضهم في صورة كتاب وآخرون اكتفوا بما ينشر من انتقادات في مدوناتهم الشخصية. على سبيل المثال كتاب عبد الستار المليجي ـ عضو مجلس شورى الجماعة سابقاً ـ **تجربتي مع الإخوان: من الدعوة إلى التنظيم السري** حيث يستعرض فيه المؤلف تاريخ محاولات الإصلاح داخل الجماعة وقصة التنظيم السري. ورغم أهمية مضمون الكتاب إلا أنه مر بهدوء ولم يُثر ضجة مثلما أثارتها كتب شبيهة فيما بعد. أيضاً هناك كتابان لثروت الخرباوي هما: **قلب الإخوان.. محاكم**

= الأولى بنسبة تجاوزت ٨٠ بالمئة ثم أُعيد الاجتماع لتتقلص نسبة الرفض إلى ٦٠ بالمئة، وفي الاجتماع الثالث وبعد ضغوط حتى وصل التصويت إلى ٥٢ بالمئة.

(٣٣) انظر نص استقالة «محمد عبد البر» على الرابط التالي <http://goo.gl/ch9GR> (آخر زيارة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

تفتيش الإخوان الصادر عام ٢٠١٠ حيث تعرض فيه لتجربته في الجماعة وملاحظاته التي عايشها ورغم أنه ترك الجماعة منذ عام ٢٠٠٢ إلا أنه لم يبدأ في نشر تجربته سوى عام ٢٠١٠، وتلا هذا الكتاب جزء ثان سمّاه: **سر المعبد.. الأسرار الخفية لجماعة الإخوان المسلمين** عام ٢٠١٢. وهذا الكتاب تحديداً ـ سوف نستعرض محاوره العامة باختصار ـ أثار ردود أفعال كبيرة نتيجة غياب أي توثيق للأحداث المذكورة بصورة «حكائية»، فلم يتناول الأحداث كتجربة شخصية من واقعه ما حدث في كتابه **قلب الإخوان**.

المحاور الرئيسية في الكتاب، يمكن إجمالها في أربعة محاور، **الأول** عن علاقة الإخوان بالسعودية واستلهامها تجربة جيش الإخوان ومحاولة إعادة إنتاجها؛ **والثاني**: علاقة الإخوان بالماسونية؛ **والثالث**: عن الفكرة القطبية وتمددها في الجماعة؛ **وأخيراً** عن قسم الوحدات الذي عادت الجماعة لإحيائه خاصة في الجيش والقضاء كما يتضح فيما يلي:

«نتيجة لتأثر الشاب المتحمس للإسلام حسن البنا بالنموذج السعودي المتمثل في الملك عبد العزيز وتمكنه من إعلان المملكة السعودية وقدرته على أن يصنع من البدو جيشه وأن يؤلف الرجال ويصنعهم على عينه، هذا الأنموذج كانت في خيال الشاب الذي أنشأ فور تخرجه الجماعة، مستلهماً اسمها من اسم جيش «إخوان آل سعود» حيث كانت فكرة عودة الخلافة مسيطرة عليه ويرى أن الإسلام لم يكن مجرد نظرية بل يمتلك حركة ذاتية، فهو دين الحركة، دين الفاعلية والمبادرة، والفاعلية لا تكون كذلك إلا بالفاعلين، لذلك يجب أن تكون الحركة جيشاً لا مدرسة، والجيش يلزمه السلاح، والسلاح في فترة الاستضعاف يكون شعاراً، لذلك جعل البنّا السيفين شعاراً للجماعة، وكان لا بد من وجود فكرة في الشعار، لذا وضع المصحف، وبين السيفين كتب كلمة قرآنية هي «وأعدوا»» (ص ١٨٢ ـ ١٨٣).

«واستمراراً لحالة العصف الذهني التي يتبعها الخرباوي الذي ينقل عن الغزالي بشأن انتساب عدد من الماسونيين من بينهم الأستاذ حسن الهضيبي نفسه لجماعة الإخوان قوله: «ولكني لا أعرف كيف استطاعت هذه الهيئات الكافرة بالإسلام أن تخنق جماعة كبيرة على هذا النحو الذي فعلته؟» وذلك استناداً إلى ما طرحه في الطبعة الأولى من كتابه «ملامح الحق» ومع بعض القراءات الأخرى في كتب الماسونية يرى الخرباوي أن هناك تطابقاً في الشكل والسلوك بين جماعة الإخوان المسلمين وجماعة الماسون. ويضيف: حرص البنا دائماً على النظر إلى كل الجماعات الأخرى قبل إنشائه للجماعة ومن أهم الأفكار التي نظر إليها البنا وتأثر بها «الماثونية العالمية» والتنظيم السرى الخاص بها» (ص ٢٩).

«ورغم هذا التشابه بين التنظيمين إلا أن المؤلف يرفض أن يُقال أن الإخوان [تنظيم ماسوني] ـ حيث وجد العديد من معتنقي الماسونية قبل أن يطبقها البنا ومنهم جمال الدين الأفغاني وحسن الهضيبي المرشد الثاني للجماعة وسيد قطب قبل السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان يكتب في جريدة التاج المصري وقتها والمنتمية إلى الفكر الماسوني ـ ويرى أن معظم أفراد الإخوان

[ذو] نوايا طيبة ومشاعر دينية حقيقية ويتسائل: كيف لا تخترق الماسونية الإخوان؟ فالماسونية كجمعية دولية تريد ابتلاع العالم في بطنها وثبت أنهم يقومون بتجنيد أفراد من كل الديانات وكل الدول وهدفهم الظاهر التحكم في العالم وجعله قرية واحدة مثلهم مثل الإخوان الجماعة الدولية التي تريد ابتلاع العالم وجعله تحت أستاذيتهم، لذا من المنطقي أن يقوم الماسون أو المخابرات الأمريكية بتجنيد بعض المصريين المسلمين المبتعثين دراسياً في الخارج في الحركة الماسونية ثم تهيئة السبل أمامهم حتى ينضموا للإخوان ثم يُصعدون بها. وبعد ذلك يكون لهم [نوع] من الحماية الأمنية فمثلاً يتم الاعتقال للتغطية الأمنية فقط وتكون مدده قصيرة» (ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤).

«عندما تولى المرشد الحالي محمد بديع أمور الجماعة بدا هناك بعض الأصوات التي تتحفظ عليه باعتبار أن الرجل أفكاره قطبية تميل إلى التكفير وتخالف الفكر العام للجماعة لكن كان يتم دوماً نفي هذا التوجه المسيطر على الجماعة. لكن في **[سر المعبد]** يتتبع المؤلف دخول هذا الفكر التكفيري للجماعة حيث يورد الخرباوي معلومة غاية الأهمية والخطورة عن أحد أساتذته الذي كان معتقلاً على خلفية قضية تنظيم سيد قطب عام ١٩٦٥ وله علاقة جيدة بقطب وبشكري مصطفى أن شكري لم يحب أحداً ممن التقى بهم في السجن قدر حبه «للمحمدين» وهما «محمد ومحمود» حيث يقصد الخرباوي محمد بديع ومحمود عزت [اللذين] كانا على ذمة هذه القضية في ذلك الوقت» (ص ٢٥٣).

«ويستشهد الخرباوي بحوار جرى عام ١٩٧٢ بين خالد الزعفراني والحاج مصطفى مشهور عن «شكري مصطفى» أثنى فيه مشهور على شكري ولم ينكر على الزعفراني أن يأخذ منه، فشكري ـ بحسب مشهور ـ شاب ممتاز ومتديّن حقاً ورغم بعض تشدده وغلوّه في الدين إلا أنه أخ من الإخوان ولم يخرج عن أفكارها (ص ٢٨٩) وأمام هذا الثناء على هذا الفكر وانتشاره بين بعض أعضاء الجماعة دفع ذلك المرشد وقتها «عمر التلمساني» إلى أن يكتب تحذير عام ١٩٧٧ تحت عنوان «احذروا تنظيم العشرات فهم ليسوا من الإخوان» حيث يقول التلمساني: هم تنظيم سيد قطب من أصحاب الفكر التكفيري الذي قضى في السجون عشر سنوات» (ص ٢٩٣).

في حديث صحفي لجريدة **الشرق الأوسط** قال مصطفى مشهور في إحدى فلتات لسانه: «إن الإخوان سيصلون إلى الحكم بعد عشرين عاماً، أي عام ٢٠١٨، وأضاف بأن الإخوان لديهم خطة سيصلون إلى الحكم من خلالها ـ يقصد خطة تمكين التي تقول بأنه عند السيطرة على الجيش والإعلام والقضاء وقتها سيكون الطريق إلى الحكم ميسراً» (ص ٢٨٤).

«تنقسم الجماعة تنظيمياً إلى مناطق وأقسام يعمل الأخ في الإخوان من خلال منطقته، وأيضاً من خلال أي قسم من الأقسام وأشهرها أقسام الطلبة والمهنيين، وأساتذة الجامعات، والدعوة، والتربية، والأخوات الذي تم تفعيله مؤخراً. وظلت بعض الأقسام بعيدة عن عيون أفراد الجماعة وأخطرها وأكثرها أهمية «قسم الوحدات» وهو الخاص بأنشطة الإخوان داخل الجيش والشرطة. يستكمل الخرباوي حديثه عن هذا القسم ويورد معلومة لافتة تقول بأن الصوفية كانت الغطاء

لأنشطة الإخوان في الجيش، فالطرق الصوفية هي الصندوق الذي اختبأ فيه قسم الوحدات فلم تره الأجهزة المخابراتية» (ص ٣٣٥).

لذا بدون «قسم الوحدات» لم تكن لتنجح الثورة فرغم أن أفكار حسن البنا ليست ثورية إلا أنه نظرا لتأثيرات أفكار سيد قطب الثورية على فكر الجماعة فإن الجيش بالتعاون مع الإخوان ناصر الثورة في البداية ثم استوعبها بعد ذلك. ويزيد الكاتب قائلاً: هناك قادة في الجيش أقرب للإخوان من حبل الوريد وإن كانوا في الظاهر من أشد أعداء الجماعة وأن الخلافات التي طفت في بعض الأوقات مع بعض قادة المجلس العسكري كانت لأن لهم طموحات خاصة وصلتهم بالإخوان سيئة» (ص ٢٣٦).

رابعاً: قراءة في مذكرات الثورة

بعد الثورة صدرت العديد من الكتابات حول الجماعة من أعضاء فيها أبرزها ثلاث تجارب كتابية بارزة في موضوعاتها وجدنا التركيز عليها لأنها تتميز بأنها تغطي تجارب ثلاثة أجيال في الجماعة، كل منها يتعرض لأحد الملفات المسكوت عنها لأسباب متعددة، وهذه الكتب هي: **ذكريات عن الحياة والدعوة والسياسة والفكر** لمحمد حبيب؛ **إخوان إصلاحيون** لهيثم أبو خليل؛ **حكايتي مع الإخوان** لانتصار عبد المنعم.

١ ـ ذكريات حبيب... والمسكوت عنه

بسبب إجراءات إدارية اتخذها المرشد محمد مهدي عاكف، ومكتب الإرشاد، لتسمية المرشد الجديد، رآها محمد حبيب مخالفة للوائح الداخلية لجماعة الإخوان المسلمين المنظمة لتلك العملية، هدد حبيب النائب الأول بتقديم استقالته من مناصبه، وباستمرار هذه الإجراءات أعلن استقالته من الإخوان المسلمين. طبقاً للعُرف السابق كان يتم تصعيد النائب الأول لمنصب المرشد تلقائياً، لكن قطاع من مكتب الإرشاد أصرّ على إجراء انتخابات دفع فيها محمد بديع إلى الترشح لخلافة محمد مهدي عاكف الذي قدم استقالته بدوره بسبب أزمة عضوية عصام العريان في مكتب الإرشاد آنذاك. ورفض حبيب الترشح في مقابله، ولم يحضر حفل تنصيب بديع ومبايعته، وقال عن هذه الانتخابات إنها «تمت بالاختيار لا بالانتخاب» وأعقب ذلك بالاستقالة من منصبه كنائب أول للمرشد ومن عضويته في مكتب الإرشاد ومجلس الشورى العالميين، وذلك بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كما طالب بلجنة تقصي حقائق للتحقيق في نتائج انتخابات المرشد العام. استمرت عضويته في الجماعة ولم يكن له أي أنشطة داخلية حتى بعد الثورة، حيث استقال كل من عصام العريان وسعد الكتاتني ومحمد مرسي من عضوية مكتب الإرشاد لتأسيس حزب الحرية والعدالة. وطبقاً للوائح الداخلية كان من المفترض أن يتم تصعيده مباشرة إلى مكتب الإرشاد وذلك لحصوله على ٤٠ بالمئة من الأصوات في انتخابات ٢٠٠٩، لكنه أعلن رفضه لذلك حيث إنه

لم يبايع المرشد. وفي ١٣ تموز/يوليو ٢٠١١ أعلن استقالته نهائياً من الجماعة لأسباب خاصة لم يعلنها؛ ونفى أن تكون بسبب عدم تصعيده، فلو كان ذلك السبب لاستقال من الجماعة عقب انتخابات المرشد[٣٤].

وفي منتصف ٢٠١٢ أصدر حبيب كتابه **ذكريات محمد حبيب عن الحياة والدعوة والسياسة والفكر**[٣٥] الذي يتضمن تجربته في العمل الإسلامي طوال ما يقرب من خمسين عاماً بدأها منذ الميلاد وتوقف في سرد ذكرياته عن الجماعة عند بداية الألفية الجديدة حين خروجه من السجن بعد انتهاء مدة حكمه في قضية ١٩٩٥عام ٢٠٠٠[٣٦]. المذكرات تقليدية فيها الكثير من الاستطراد، حيث فضل أن تخرج بصورة أكثر أماناً له بعيداً من فتح ملفات كبرى تثير الجدل. وفي حين نراه يسهب في ذكر أدق التفصيلات المهمشة في الجزء التاريخي الخاص بتمدد الجماعة في السبعينيات والثمانينيات اجتماعياً ونقابياً ثم سياسياً ـ كما سنرى في عرضنا لمحاور الكتاب ـ لم نجد أي ملاحظات على أداء الجماعة السياسي أو التفاعل مع الانتقادات التي وُجهت إلى الجماعة سواء عن الإصلاح الإداري فيها أو عن الشق التربوي وغيره.

يمكن إجمال هذا الكتاب في ثلاثة محاور أساسية: **أولها، المحور الاجتماعي والنقابي** للإخوان المسلمين ويتضمن توثيقاً لجانب من أنشطة الجماعة؛ **وثانيها، المحور السياسي** ويتعلق بطبيعة العلاقة بين الإخوان والسلطة والبرلمان؛ **وثالثها، المحور التنظيمي** ويشمل أزمة اختيار المرشد حامد أبو النصر على النحو التالي:

«استثمرت الإخوان المسلمين حالة التضييق السياسي التي مارستها الأنظمة الحاكمة إلى استغلال بعض الفضاءات المتاحة لتحقيق بعض الانتشار على الصعيد الاجتماعي، حيث اتجه حبيب وبعض أساتذة جامعة أسيوط إلى إنشاء الجمعية الإسلامية للدعوة وتنمية المجتمع بأسيوط كي يمكن من خلالها إنشاء مدارس إسلامية في أواخر السبعينات بمدينة أسيوط، خاصة وأن بعض أولياء الأمور اشتكى من تصرفات بعض المدرسين في بعض المدارس الخاصة مثل الراهبات الفرنسيسكانيات ومدارس النوتردام ديذابوتر خاصة في المجال العقائدي، حيث تم إنشاء حضانة حراء ثم بعد ذلك بدأ التوسعه تدريجياً بإنشاء عدة مدارس أخرى» (ص ١٣٩، ١٤١ و١٨٣).

«وأسهب حبيب في حديثه عن تجربته في نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط، حيث اضطر إلى الترشح لرئاسة مجلس الإدارة بعد رفض عدد من الأسماء لتلك الخطوة، وكان آخر اسم يسجل قبل قفل باب التسجيل، ودور فترة اعتقاله في أحداث ٨١ في الدعاية له في المجتمع الجامعي الذي عرفه وتعاطف معه، مما تُرجم ذلك فيما بعد بفوزه بأصوات ثلثي الأعضاء في نادي

(٣٤) حديث خاص مع د. محمد حبيب في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

(٣٥) يقع الكتاب في ٥٢٨ صفحة، وصدر عن دار الشروق عام ٢٠١٢.

(٣٦) يتردد حبيب حسبما أخبرنا في نشر الجزء الثاني من مذكراته والتي عنونها بـ **الإخوان المسلمون والحصاد المر** حيث يستكمل فيها حديثه عن العشر سنوات الأخيرة له في الجماعة وحتى كتابة هذه الكلمات لم يحسم بعد موقفه.

أعضاء هيئة التدريس. وكان لتحفظه على توجيه الدعوة لمحافظ أسيوط آنذاك زكي بدر ـ كما هو المعتاد آنذاك ـ آثار سلبية فيما بعد حيث أغضب هذا الأمر بدر، وعندما تم تصعيده لوزارة الداخلية بدأ في مجموعة مضايقات لنادي أسيوط برئاسة حبيب حيث كان للنادي بعض المواقف السياسية التي اتخذها وتفاعل معها مثل موقفه من تمديد مجلس الشعب لقانون الطوارئ عام ٨٦، وموقفه الرافض لاقتحام الأمن المركزي المدينة الجامعية وطرد معظم أعضاء الجماعة الإسلامية وفصل طالبين إثر مصادمات بين الطلاب وحرس الجامعة الذي أصر على منع المنتقبات من دخول الجامعة. أيضاً موقف النادي من اعتداء أحد الضباط على أحد المدرسين بكلية الهندسة. تمثلت هذه المضايقات في منع حبيب من حضور الندوات وغيرها من التضييقات. أيضاً تطرق إلى الهجوم الذي حدث على الجماعة نتيجة فوز التيار الإسلامي بـ ١٦ مقعداً في النقابة ثم ما تبع ذلك من أزمات نتيجة مطالب النقابة بالإفراج عن محامين معتقلين ثم مقتل المحامي حارث مدني يوم القبض عليه باعتراف الداخلية» (ص ٢٥٣ ـ ٢٥٧).

استثمر الإخوان ميزة الانفتاح النسبي ـ حسب حبيب ـ في فترة الثمانينات في الانتشار النقابي واتحادات الطلاب وغيرها من الأنشطة المجتمعية، وفي هذه الفترة بدأت فكرة تكوين الإخوان لحزب سياسي يقول حبيب: «كانت من اقتراح عمر التلمساني عندما مرض ونُقل إلى المستشفى وعندما ناقش معنا مسألة الحزب، وكان له فيها رأي.. ولما وجدنا مختلفين حول هذا الأمر قال: «اذهبوا إلى المنيل ـ الذي أصبح في ما بعد مقر المركز العام للإخوان المسلمين ـ وبيِّتوا فيه ليلةً معاً، وناقشوا موضوع الحزب إلى أن تنتهوا فيه إلى رأي»». لكنه توفى قبل أن يكمل هذه الخطوة العملاقة في تاريخ الجماعة. كما شارك الإخوان في انتخابات مجلس الشعب عام ٨٤ بالتحالف مع حزب الوفد ثم حل المجلس فيما بعد . وعام ٨٧ فاز بالتحالف مع حزبي العمل والأحرار بـ ٣٦ مقعداً يقرأ حبيب هذه التجربة التي شارك فيها ويقول: «سافرت إلى القاهرة، وفي مكتب الإرشاد تقرر أن يكون المستشار مأمون الهضيبي رئيساً لـ «الكتلة البرلمانية» وحبيب نائباً له.. كانت الكتلة تضم شخصيات لها وزنها في العمل السياسي، لكن كانت هناك شخصيات أخرى دعوية أكثر منها سياسية». يضيف حبيب: «نحن للأسف نقوم بترشيح الشخصيات الجماهيرية والتي لها ثقل دعوي على اعتبار أن هذه الشخصيات هي التي يمكن أن تجلب أكبر عدد من الأصوات في دوائرها، بغض النظر عما إذا كانت هذه الشخصيات تصلح للعمل السياسي أم لا.. لقد فاز الإخوان بستة وثلاثين مقعداً، لكن من حيث الأداء البرلماني والرؤية السياسية أستطيع أن أقول إن الإخوان فازوا بعشرة مقاعد فقط، ومن المؤسف أن أقول أيضاً إن هذا الأسلوب تم اتباعه في انتخابات مجلس الشعب عامَي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥.. ولا أظن أن الإخوان سينتهجون ـ في ظل المناخ السياسي السائد ـ نهجاً مختلفاً عن ذلك في أي انتخابات أخرى» (ص ٢٠١ ـ ٢١٣).

وكان النشاط الإخواني يثير الهواجس لدى السلطات فبدأت الأزمات السياسية بما عُرف بقضية سلسبيل عام ١٩٩٢ حيث وضعت مباحث أمن الدولة يدها على مشروعات وخطط وبرامج مرتبطة

بالمسارات التربوية والدعوية والسياسية للجماعة وحاول الإعلام إظهار الجماعة بأنها سرية تعمل وفق ما سمي «خطة التمكين». كما تعرضت الجماعة لأزمة كبرى عام ١٩٩٥ فرغم أنه منذ آخر محاكمة عسكرية طالت الإخوان في عام ١٩٦٥ لم تعقد لهم أي محاكم عسكرية، لكن في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ صدر قرار من رئيس الجمهورية بتحويل ٩٣ إخوانياً إلى محكمة عسكرية بموجب قانون الطوارئ، وبعد التحقيقات ـ الغير جدية حسب حبيب ـ كانت الأحكام كالتالي: «خمس سنوات لكل من: محمد حبيب، خيرت الشاطر، محمود عزت، عبد المنعم أبو الفتوح، عصام العريان. وثلاث سنوات لـ ٥٦ أخاً وبراءة للباقين، وتم التصديق على الحكم بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٩٥ حيث رفضوا تقديم التماس لرئيس الجمهورية. وعندما أجريت انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر ١٩٩٥، لم يفز فيها من الإخوان المسلمين أحد سوى الأستاذ علي فتح الباب، الذي نزل على أساس حزب العمل. وبعد عدة تنقلات في العنابر خرج حبيب في تموز/يوليو ٢٠٠٠» (ص ٣٢٧، ٤٢٨ و٤٨٣).

بعد وفاة المرشد عمر التلمساني كانت هناك أزمة تعلقت بخليفته، كانت هناك الحملة إعلامية شرسة تتخوف من أن يؤول إلى مصطفى مشهور، ابن النظام الخاص، يقول حبيب عن هذه الفترة: «بعد اجتماع مصغر في المكتب استقر رأينا بعد استعراض كثير من الشخصيات على شخص الأستاذ محمد حامد أبو النصر، فالرجل له تاريخه المشرف، وسبْقُه الذي لا ينكره أحد، وجهاده الذي يعرفه الجميع، وكلّفه المكتب مع الحاج حسني عبد الباقي ـ رحمه الله ـ للسفر إلى منفلوط، حيث مقر الأستاذ أبو النصر، وعرض الأمر عليه ووافق. وقد عارض أعضاء «الشورى العام» هذا الترشح لأنهم لا يعرفون من هو محمد حامد أبو النصر.. هم فقط يعرفون الأستاذ مصطفى مشهور. فكان رد أبو النصر: لقد عرضتم عليّ المنصب وأنا وافقت، وأقول لهؤلاء الإخوان إن الثقل الإخواني هنا في مصر وليس في أي مكان آخر، مع تقديرنا وحبنا للإخوان في الأقطار المختلفة ثم قال بحسم: لن يستطيع تحمل هذه المسؤولية سوى إخوان مصر، وبالتالي هم الذين يختارون، وهم الذين يحددون مَن يتولى منصب المرشد.. وختم حديثه قائلاً: واجبكم أن يعرف هؤلاء الإخوان من هو محمد حامد أبو النصر؟ وفي ألمانيا، كان مقرراً أن يجتمع مجلس الشورى العام، وكان الأساتذة: مصطفى مشهور، والدكتور أحمد الملط، ومحمد كمال إبراهيم، وعباس السيسي، وحبيب. يقول حبيب إن مشهور بذل جهداً خارقاً لإقناع أعضاء مجلس الشورى للموافقة على الأستاذ أبو النصر، حيث تكلم إلى المجلس، وإلى الأعضاء فرداً فرداً، لكن دون جدوى ـ عكس ما يشاع عن رفضه لترشح أبو النصر ـ وحين اجتمع المجلس، برئاسة مشهور قدمني وتحدثت عن تجربتي مع الرجل والتي استمرت مدة عشر سنين، من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٥وما استفدته منه علمياً ودعوياً حيث كان عوناً لي ولإخواني في أسيوط على حل كثير من المشكلات «التربوية والدعوية» وبعد انتهاء حديثي بدا التأثر على أعضاء الشورى وتمت الموافقة» (ص ١٨٦ ـ ١٩٠).

* * *

٢ ـ إخوان إصلاحيون... الإصلاح الممنوع

يُمثل هذا الكتاب وثيقة هامة توضح مدى الأزمة التي يُعانيها أغلب جيل السبعينيات المؤسس الثاني للجماعة وأبرزهم عبد المنعم أبو الفتوح، إبراهيم الزعفراني، خالد داوود، حامد الدفراوي، السيد عبد الستار المليجي وغيرهم. حيث يعاني جيل الوسط الكثير من المشكلات التنظيمية والإدارية والفكرية في صفوف الجماعة التي أسهم في إعادة إحيائها في فترة عانت فيها الجماعة، فنتيجة للمحاكمات المتتالية في الخمسينيات والستينيات حدثت فجوة جيلية لديها، حيث وجدت القيادات الخارجة من السجون أجيالاً إسلامية جديدة نشأت بعيداً منهم وأصبح لها تأثير ووجود فعملوا على ضمها إليهم. وفي أواخر ٢٠١٢ أصدر هيثم أبو خليل كتابه الذي يؤرخ فيه لمجموعة الإخوان الإصلاحيين[٣٧] الذين تكونوا لمواجهة انتشار التيار القطبي الذي نجح في السيطرة على مفاصل الجماعة الذين أعلنوا عن مواقفهم أكثر من مرة؛ أشهرها تسجيل اعتراضهم على برنامج الإخوان للحزب وموقف الجماعة من المرأة والأقباط، وكان الظهور الأقوى إبان أزمة تصعيد عصام العريان لمكتب الإرشاد ثم تفاعلات هذه الأزمة فيما بعد. وبعد ٢٢ عاماً قضاها في الجماعة قدم أبو خليل استقالته من جماعة الإخوان في ٣١ آذار/مارس لعام ٢٠١١ وأعلن أسباب استقالته في عده نقاط منها[٣٨]:

«ـ عدم اتخاذ إجراء صارم وحاسم ضد أعضاء من مكتب الإرشاد ذهبوا إلى لقاء سري منفرد مع اللواء عمر سليمان أيام الثورة من أجل إنهاء المشاركة في الثورة مقابل حزب وجمعية، وهو لقاء آخر غير اللقاء المعلن والذي حضره الكثير من القوى الوطنية.

ـ عدم التعليق عما نشر بشأن استئذان صبحي صالح من فتحي سرور قبل أن يترشح ضده ـ على رئاسة المجلس ـ ممثلاً للإخوان والمستقلين ويتعهد له بإعطاء صوته له.

ـ اعتراضاً على تفاوض قيادات الإخوان مع جهاز أمن الدولة في انتخابات ٢٠٠٥ على نسبة معقولة من التزوير تتيح لأفرادهم النجاح.

ـ عدم النظر في ما قدمه إبراهيم الزعفراني من طعن في الانتخابات.

ـ الفرز بين القيادات على أساس الولاء للتنظيم بل ولأفراد وليس الولاء للأمة.

ـ إصرار الجماعة على عدم البحث على الشرعية والتحايل على تقنين شكلها مع الأوضاع الجديدة فشرعت في افتتاح مقار العامة في المحافظات دون أن تبدأ في تأسيس جمعية مشهرة تحت بصر وسمع القانون».

وبالنظر إلى الملامح العامة للكتاب نجدها كالتالي:

---

(٣٧) يقع الكتاب في ٢٦٥. انظر: هيثم أبو خليل، **إخوان إصلاحيون** (القاهرة: دار دوّن، ٢٠١٢).

(٣٨) هيثم أبو خليل، «استقالتي من جماعة الإخوان المسلمين،» إسلاميون.نت (٣١ آذار/مارس ٢٠١١)، <http://goo.gl/FgSQES> (آخر زيارة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

«ـ بدأ يتشكل الاتجاه الإصلاحي داخل الجماعة بسبب الأداء الذي بدأت تظهر به قيادات الجماعة وسبب لها الانتقادات طوال السنوات الماضية، وذلك بسبب القيادات التي اتهمها بأنها ليس لها رؤية وغير قادرة على اتخاذ القرارات الحيوية والمصيرية، فانتماؤها الأول [هو] للتنظيم، ودليل ذلك الأداء الهزيل فيما بين سنوات ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، حيث انتقد هذا التيار افتقاد الجماعة روح المبادرة وذلك في أحداث عدة منها طريقة تعاطيها مع التعديلات الدستورية، أيضاً فشل العمل العمالي الإخواني في التقدم بأي مبادرة لوقف برنامج الخصخصة الذي أفقد الدولة الكثير من الصناعات الإستراتيجية. كذلك غياب أي دور للجماعة يمنع تقسيم السودان حيث ظلوا يلعنون المشروع الأمريكي. كما لم يكن لهم أي دور في مشروع التوريث (ص ٨٣ ـ ٨٤).

ـ تعاني الجماعة من وجود تباين بين مدرستين داخلها؛ مدرسة منفتحة تربت في أجواء منفتحة مارست العمل العام وصقلتها تجربة العمل العام في اتحادات الطلاب والنقابات المهنية والعمالية والعمل البرلماني. ومدرسة التنظيم الخاص التي تربت في أجواء مغلقة ومناخ سياسي مستبد لم تمارس العمل العام أو تلتحم بالمجتمع إلا من خلال دوائر مغلقة. وظهر هذا التضارب بين المدرستين علنياً وقت أزمة تصعيد عصام العريان لمكتب الإرشاد في ٢٠٠٩ بعد وفاة العضو محمد هلال. وقتها بدأ الحديث عن أن اللائحة لا تسمع بذلك وبعد شد وجذب واستقالة مهدي عاكف واعتراض أقطاب في الجماعة على الانتخابات التي أتت بمحمد بديع بدأت الحديث العلني عما يحدث من تباين في الجماعة وصراع الأجيال. فعقب تولي بديع مسؤولية مكتب الإرشاد تقدم الزعفراني بأول مذكرة طعن قانوني على انتخابات مكتب الإرشاد لمجلس شورى الجماعة رصد فيها العيوب الشكلية والزمنية التي توجب بطلان إجراءات العملية الانتخابية ولم يلتفت إليه أحد وقد استقال فيما بعد (ص ٦٧ و٨٢).

ـ اعترض على هذه الانتخابات أيضاً محمد حبيب، النائب الأول وقتها، ورفضها ورفض مبايعة بديع. ورغم كل ذلك الحديث عن الخلل الإداري الحادث في اللائحة الداخلية للجماعة لم يتم الالتفات إلى ما يقدم من الإصلاحيين من مشروعات حيث تم تجاهل الدعوات الداعية لإعادة هيكلة التنظيم حيث يرى الإصلاحيون أن التعديل الحادث في ١٩٧٨ لا توجد به اختلافات جذرية في الهيكل الذي يجمع سلطات كبيرة في يد نخبة قليلة. مثلما تم تجاهل الملاحظات على اللائحة التي قدمها المحامي مختار نوح، أيضاً ما قدمه حامد الدفراوي الذي قدم مذكرة للمرشد طالبه فيها بالتحقيق حول اللائحة وهل هي حقيقة أو وهم. كما طالب بإعادة انتخاب مكاتب المحافظات ومجالس الشورى لأنها تمت حسب لائحة وهمية مثلما قال أبو الفتوح، مع تجميد الأعضاء المنتخبين لمكتب الإرشاد لأنهم اختيروا بنفس اللائحة. وبسبب النظام الانتخابي «الساذج» ـ حسب أبو خليل ـ الذي لا يحوي أي ضمانات للنزاهة كما لا توجد أي مؤسسات حكمية عدلية يسهل الوصول إليها وعدم وجود لوائح منظمة لها أدى ذلك إلى هشاشة التركيب الهيكلي وعدم القدرة على قيامه بوظائفه (ص ٤٠، ٦٥، ٨١ و٨٩).

ـ ونتيجة اعتماد القيادات على فكرة «أصالة الدعوة» أصبح معيار التفاضل داخل التنظيم هو القدرة على التنفيذ وليس الإبداع والابتكار، وقد أدى ذلك لوجود صلاحيات القيادة الواسعة في التعامل مع أي صوت معارض التدخل لاختيار المسئولين حفاظاً على أصالة التأسيس. وأدى ذلك إلى وجود هياكل هشة اختيرت بشكل انطباعي حيث لا توجد أي معايير واضحة للاختيار فضلاً على أن المحاسبة تكاد تكون منعدمة (ص ٣٨ ـ ٣٩).

ـ لم يقتصر حديث الإصلاحيين على المشاكل الإدارية والتنظيمية بل انتقدوا الجانب التربوي في الجماعة المتمثل في المناهج، حيث التركيز على الموقف الفقهي، وفي الصبغة الأخلاقية في التعامل مع المشكلات المختلفة للحياة، وتغيُّب برامج تخدم الشخصية السوية المسلمة وتخدم العقل وتزيده اتساعاً وفقهاً حيث تغيب الدراسات والمناهج التي تعالج مشاكل الواقع، مثل الموقف من الأقباط والقومية والوطنية والتراث والمرأة والتفاوت الطبقي والمشاكل الاقتصادية وتجارب التغيير والثورة في التاريخ القديم والمعاصر، كما يُختزل محتوى البرامج والقضايا وتُبسط بشكل مخل مما يشجع على الانعزال عن المجتمع (ص ٣١)

وأدى ذلك الجمود الفكري إلى حدوث تداخل مغلوط بين التنظيم كجهد بشري والدين كإطار مرجعي ترد إليه الأمور حيث يلاحظ الحرص على إرساء هذا التداخل وتوريثه عند القاعدة، سواء بالخلط في الممارسة أو الخطاب. وبذلك أصبح التنظيم لدى البعض جزءاً لا يتجزأ من الميراث الإسلامي وبالتالي هو مقدس وغير قابل للنقد. وقد نجم عن استخدام الدين في التنظيم [أمر خطير] يحدث عندما تتعرض القيادة للنقد أو النصيحة فتقوم بمواجهة هذه القضايا العقلية والمنطقية المحسوسة عن طريق الرد ـ نصحاً ـ بإحسان العلاقة بالله ومراعاة الإخلاص مما يخنق القضية في مهدها.

ـ فضلاً عن أن استمرار الازدواجية بين السرية والعلنية في العمل بالجماعة، مما يؤدي إلى الاستبداد بالرأي والانفراد بالقرار، تحت دعوى أن القيادة تعرف أكثر فيتحول التنظيم إلى جهاز تواكلي راكد يورث الاستبداد والركود» (ص ٢٣ و٢٥).

٣ ـ حكايتي مع الإخوان... أزمة المرأة

كانت المرأة وما زالت مهمشة في كل التنظيمات الإسلامية وفي القلب منها جماعة الإخوان المسلمين، وأمام حالة الغموض المسيطر على وضع المرأة داخل الإخوان وحقيقة أدوارها وأمام ندرة الكتابات عن المرأة الإخوانية[٣٩] يصلح كتاب: **حكايتي مع الإخوان: مذكرات أخت سابقة**

(٣٩) تعاني الكتابة عن الأخوات نوعاً من الندرة النسبية في الأعمال البحثية، من الكتب التي تكاد تكون الوحيدة في هذه النقطة وتبرز فيها بعض الملامح عن وضعهن: زينب الغزالي، **أيام من حياتي** (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٩)؛ فاطمة عبد الهادي، **رحلتي مع الأخوات المسلمات: من الإمام حسن البنا إلى سجون عبد الناصر**، إعداد وتحرير حسام تمام؛ تقديم فريد عبد الخالق (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١)، وعبده مصطفى دسوقي، **تاريخ قسم الأخوات في جماعة الإخوان المسلمين وتطوره** (القاهرة: مؤسسة اقرأ، ٢٠١١).

للكاتبة انتصار عبد المنعم[٤٠] أن يكون مرشداً لوضع الأخت داخل جماعة الإخوان المسلمين، فرغم محاولات الإخوان طوال أكثر من ثمانية عقود العمل على التوسع والتمدد في مناحي الحياة كافة ومحاولاتها لتغيير الصورة الذهنية عنها في فترات سابقة إلا أن وضع الأخوات كان وما زال محل انتقاد من أطراف داخل الجماعة وأطراف خارجها. أنهت المؤلفة الكتاب في عام٢٠١٠ بعد ثلاث سنوات قضتها في كتابته، ونشر في نهاية ٢٠١١. ويمكن إجمال النقاط التي يركز عليها الكتاب «الأخوات أزمة تربوية وإدارية ـ طبقية الجماعة ـ الاستخدام السياسي للمرأة» كما يلي:

«ـ توجد نظرتان للمرأة بجماعة الإخوان المسلمين .. أحدهما مُتفهم لدورها السياسي والدعوي، حيث يستند في منطلقاته إلى كيفية تعامل الرسول (ﷺ) مع النساء وهي الرؤية الغالبة، لكن هناك اتجاه ذكوري ينظر للمرأة على أنها مجرد ربة منزل هدفها تربية الأولاد تربية إسلامية وقد وصل تسلطهم داخل الجماعة إلى حد منع زوجاتهم من الذهاب للصلاة في المسجد (ص ٦٠).

ـ لذا طبيعي أن تكون هناك أصوات مطالبة بوجود دور أكبر للمرأة خاصة وكل الانتقادات للجماعة جزء كبير منها بسبب الوضع التنظيمي الذي يسبب أزمات من البعض، فاللائحة لا تُتيح الفرصة للجميع خاصة الشباب في المشاركة في اختيار المرشد، بل يستأثر أعضاء مكتب الإرشاد العام بترشيح المرشد، ثم أخذ البيعة له من مجلس شورى الجماعة من الجيل الثاني والثالث في الداخل والخارج. كما أن المرأة لا تصل أبداً لمكتب الإرشاد، فدورها يخدم دور الرجل في صعوده التنظيمي، فقد حصرها التنظيم في دورها في المنزل وتربية الأطفال، وهي أيضاً لا تصلح كي تأخذ قراراً أو تضع خطة العمل الصيفية مع الفئة التي تتعامل معها ومن ثم لا تصلح للولاية (ص ٣٤ و١٣٢).

ـ ورغم محاولات إبراهيم الزعفراني ـ قبل استقالته من الجماعة ـ التي قام بها من أجل إدخال المرأة لمكتب الإرشاد لكن كان الرد عليه دائماً أن الوقت لم يحن بعد بسبب مراعاة تقاليد وعادات المجتمع الذي يتحفظ على المشاركة السياسية للمرأة. فضلاً عن اضطهاد الحكومة للإخوان والتجاوزات التي تحدث في المناسبات السياسية المختلفة للرجال فكيف تتعرض المرأة لذلك؟ (ص ١٨٣ و١٨٤).

ـ في التنظيمات المُحكمة ـ كما هو الحال بالإخوان المسلمين ـ يخلق التواجد بتنظيم نوعاً من الاكتفاء الذاتي والنفسي والمعرفي. هذا حال الأخت فلطبيعة التنظيم تكون شبكة العلاقات بينهن كافية ـ فحسب المؤلفة ـ لا يلتفتن إلى غيرهم وكأنهن بلا وجود حيث هناك صعوبة أن يدخل بينهن أحد اجتماعياً. وهذا ينتج عنه أن تكون فرص الزيجات أسهل وأسرع ـ فالأخوات يحصلن على العرسان خُطاباً وأزواجاً وهن ما زلن يدرسن في الجامعة رغم أن بعض الدكاترة اللائي يُدرِّسنهن غير متزوجات (ص ٩٨).

---

(٤٠) يقع الكتاب في ٢١٥ ص وصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ٢٠١٢.

ـ وبسبب الخلل في التعامل التربوي مع الشباب من الجنسين تكون هناك مشاكل أسرية عند الزواج وتستمر الزيجات قائمة على مفهوم «الصبر» مخافة إغضاب الله. وهذا ما يؤدي الى تعدد الزوجات فيما بعد، ويتم استغلال مبدأ التسليم والطاعة من قبل الرجال في تعدد الزوجات، ليس بغرض الإنجاب في حالة عقم الزوجة أو مرضها بل تم استخدام مبررات براقة مثل إعفاف المسلمة وزواج المروءة، ويتم الضغط على الزوجة الأولى في جلسة مع بعض الأخوات اللائي يذكرنها بلزوم الطاعة والصبر والتسليم لأمر الله تعالى. لذا تتركز دروس الأخوات على الطاعة من سواء من أعلى المستويات وحتى الزوج الذي تُفرض لطاعته دروسٌ تستمر لعدة أسابيع، مع التركيز على الترهيب لبيان عقوبة العصاة الذين لا يتمسكون بالطاعة والتسليم التام الذي يرتكز عليه فكر الجماعة. في حين لا يتم التعرض لسؤال الأزواج المُعَدِدة من أجل وحدة الصف. وتسبب انفتاح الجماعة النسبي في حالات زواج الإخوة من خارج الأخوات إلى خلق حالة تذمر لدى الأخوات نتيجة شعورهن أن فرص الزواج ستقل أمامهن (ص ٢٤، ٤١ و٧٨).

ـ عند النظر لطبيعة أنشطة الأخوات التي يقمن بها نجد أنها تهدف لإلغاء مَلكة الإبداع والتطوير كي تعتاد الأخت على الطاعة العمياء حيث يطلب منهن أنشطة لا تتناسب مع ثقافاتهن أو إمكاناتهن الحقيقية، مثلاً يطلب من الأخت الطبيبة أن تقوم بإعداد ملصقات ورقية بسيطة (ص ١٤٤ ـ ١٤٥).

ـ يعتمد وضع «الأخت» تنظيمياً على أساس وضع الزوج/الأب المادي التنظيمي تكونين، ويكون التعارف الشخصي بينهن «زوجة/ابنة»، حيث تتكفل الجماعة بنشر الكتيبات والمطويات لأسماء بعينها بحكم وضع زوجها تنظيمياً أو انتسابها لشخصية معينة، لا يكتبن فيها غير الأحاديث المنقولة وبعض الشروحات من كتب أخرى، مع التركيز على الجنة العلوية والزوج والإنفاق في سبيل الله خاصة في فترات الإعداد للانتخابات (ص ١١٠ و١٤١).

ـ بعض الأسماء التي يتم تلميعها استفادت من تلك الدعاية المجانية في إقامة مشروعات خاصة تحت مسميات مراكز مختصة بالسعادة الزوجية والاستشارات الأسرية ومراكز التنمية البشرية يتم الترويج لها في صفوف البنات والفتيات لتشمل دورات في كل شيء، من الزواج إلى فنون المكياج والكروشيه. وعلى ذلك تكون الزيجة؛ فحسب مكانة الوالد المالية والإدارية تكون فرص الزواج المميزة والذهبية، حيث تحصل الأخت على أفضل الخيارات وتذلل كافة الصعابات. وبهدف الحصول على مزايا التلميع الإداري والصعود لطبقة جديدة لها مميزات تتمثل في فرصة الاختلاط بمجتمع الحرس القديم، بدأ يظهر نوع من التنافس على تولي قيادة الأسرة (ص ١٤٢ ـ ١٤٣).

ـ في أوقات الانتخابات تختفي مقولات «مكان المرأة الطبيعي هو البيت ورعاية الأطفال والتزين للزوج» حيث تندرج الانتخابات تحت مسمى الجهاد ورفع كلمه الله، وتكوِّن الأخوات دوراً أساسياً على كافة الأصعدة. ومن تجربة المؤلفة تقول إنه يتم الحرص على استقطاب الفتيات في سن الانتخاب واقناعهن بالتصويت للإخوان، وأفضل وسيلة الجانب الروحي فالدين هو الخلاص لكل

المشاكل، ويتم التركيز في الكلمات والدروس الدينية التي يتم إلقاؤها عليهن على الزواج والبيوت السعيدة والمستقبل المضمون وهو حلم كل الفتيات الجامعيات (ص ١٣٤ و١٥٧).

ـ في انتخابات ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ صدرت الأوامر بتعديل شكل الخمار المعتاد وتعدد ألوانه، كما نزعت زوجات بعض رموز الإخوان النقاب وظهرن سافرات الوجه، فضلاً عن الانفتاح على المتبرجات عملاً على هدايتهن ـ تقول المؤلفة ـ فلا بد من الانفتاح للحاجة إلى أصوات المناصرين والمحبين. كما يتم نشر مجموعة من الأخوات أو المحبات في مساجد الجامعات ـ وغيرها من المساجد ـ من أجل التعارف ثم يتم توزيع استبيانات لمعرفة رأيهن عن البرنامج مثلاً ثم هناك الأسئلة المستهدفة من الاستبيان عن مكان سكنهن وهواياتهن وأرقام هواتفهن وغيرها من المعلومات التي يتم تفريغها وتحليلها لمعرفة المجال المناسب لميول الفئة المستهدفة، مع الحرص على حفظ الهواتف حتى يتم دعوتهن للقاءات التواصل الدوري من أجل عدم خروجها عن السيطرة في تلك الفترة التي يتم استخراج بطاقات الانتخاب فيها (ص ٤٠ و١٣٣).

ـ وفي الوقفات الرمزية التي تقيمها الجماعة تكون الأخوات متواجدات حيث يتم دعوتهن بالهاتف على أن يكون التجمع في مكان عام بعدها يتم التحرك في مسيرة يحيط بها كردون من الرجال، وتكون المسيرات في الشوارع الجانبية المكتظة بالسكان، وكن يحرصن على ارتداء الملابس متعددة الطبقات تحسباً للتعرض للتحرش من الشرطة أو البلطجية» (ص ٣١ ـ ٣٢).

خلاصة

تثير طبيعة البناء التنظيمي الذي تمتاز به الجماعة تساؤلات حول الخارجين منه، رغم طبيعته التي تجعل الخروج منه بمنزلة الموت لمن يقوم بذلك، نتيجة آليات التنظيم في إدماج أعضائه كُلياً، حيث يتكوَّن مُجتمع مُغلق على أفراده على جميع المستويات بالصداقات والعمل والزواج... إلخ. وعلى الرغم من قدم ظاهرة المنشقين عن الإخوان المسلمين منذ تأسيسها في بدايات القرن الماضي وعلى مدار عقود، إلا أن استمرارها في لحظة تاريخية فارقة كما هو الحال في سنوات ما بعد ٢٠١١ يشير إلى أنه رغم الانفتاح السياسي الذي وَسم مُجمل المشهد السياسي وممارسات الجماعة إلا أنه عملياً قابله انغلاق تنظيمي حال دون انفتاح مماثل في طبيعة العلاقات الداخلية، بحيث لم يسمح بوجود مساحات اختلاف داخلي حول أي قضايا فقد كان الصوت التنظيمي الواحد هو المسيطر على إدارة الجماعة، وهو ما اصطدم مع الحالة الثورية التي عايشها المجتمع حينئذ. وكانت فرصة مناسبة لخروج الكثير من المسكوت عنه، لمحاولة تركيز النقاش العام عليه رغبة من أصحابه في إحداث ثورة داخل الأُطر التقليدية للجماعة التي أصابها الترهل التنظيمي بعيداً من أي محاولات جدية للإصلاح.

وعموماً؛ فإن الانشقاقات الحادثة رغم تعددها لم تؤثر في تماسك التنظيم، فالثابت هو البقاء بالتنظيم والمتغير الانشقاق التنظيمي، وذلك لأسباب أهمها طبيعة التنظيم، ومركزية العمل

الجماعي، وقوة التأسيس الديني والفكري لهذه الفكرة التي مثلت حماية كبيرة للجماعة، وبتعبير بعض داعميها: «لا تجد دعوة بعد الإسلام منتشرة ومتماسكة ومستمرة لوقت طويل كدعوة الإخوان المسلمين».

وبتحليل ظاهرة الخروج في سنوات ما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ نجدها استمراراً بصورة أو بأخرى لأسباب المنشقين القدامى، وهو ما يشير إلى جمود التنظيم وغياب التطوير واستيعاب المخالفين فكانت الدوافع كما يلي:

١ ـ **إدارية**: احتجاجاً على بعض الأوضاع التنظيمية داخل الجماعة، سواء اللائحة أو الانتخابات الداخلية بالجماعة أو العلاقة بين الجماعة وحزب الحرية والعدالة. وامتدت هذه الفجوة الجيلية إلى جيل الوسط بالجماعة وما يُعانيه من تقلبات في أوضاعه التنظيمية التي نتج منها عدة أزمات أدت إلى خروج بعض قياداته من الجماعة، فضلاً عن أزمات في تصعيدهم للمناصب القيادية الكبرى.

٢ ـ **سياسية**: مع وجود دوافع شخصية لبعضهم نتيجة بعض ما لحق بأشخاصهم: حيث وجدنا قيادات بارزة وشباب يخرجون من جماعتهم احتجاجاً على الخط السياسي العام للجماعة كاختلاف الرؤى بين أفراد الجماعة نتيجة مواقف سياسية بعينها سواء مشاركتها في الحوارات مع المجلس العسكري أو مشاركتها في انتخابات رئاسة الجمهورية. مثلما حدث مع مُؤسسي وأعضاء «حزب التيار المصري». ولاحقاً عبد المنعم أبو الفتوح وكمال الهلباوي المتحدث باسم الإخوان في أوروبا، أيضاً النائب الأول للمرشد محمد حبيب وغيرهم.

٣ ـ **فكرية**: كذلك كانت الأسباب الفكرية حاضرة فنتيجة للتغيرات في الأفكار المؤسسة للجماعة، التي بدأت تسيطر على الجماعة، وهو ما نجم عنه تغيرات في بعض المفاهيم التي خرجت عن مدلولاتها مثل السمع والطاعة والثقة والالتزام التنظيمي على حساب الجانب التربوي والثقافي. كذلك تمدد الاتجاه القطبي في فكر الجماعة طوال السنوات الماضية.

* * *

وبالنظر إلى تنوع المنشقين/الخارجين عن الجماعة (هيراريكياً، وجيلياً، ونوعياً) أننا نجد ندرة ـ كمية ونوعية ـ في الكتابات التي تسرد وتوثق تجاربهم، وتقييمها لأسباب متنوعة بصورة لا تتناسب مع كم ونوع الخارجين عن التنظيم[٤١] لعدة أسباب:

• منها ما يتعلق بالطبيعة الشخصية لهم وغياب القدرة على الكتابة أو التعبير عن الأفكار، وعدم الإيمان بأهمية كتابة وتوثيق التجربة.

---

(٤١) لمسنا هذه الأسباب لدى العديد ممن التقيناهم في السنوات الخمس الماضية سواء من استقال أو فصل أو جُمدت عضويته أو ما يزال يفكر في الابتعاد عن الجماعة.

• ومنها الرغبة في عدم الصدام العلني بوجود وثيقة مكتوبة تجنباً للطعن في شخصه وتدينه وتاريخه بالعمل الإسلامي بتسفيهه واتهامه بالعمالة للأمن أو خلل العقيدة... إلخ بصورة ستمتد تداعياتها إلى أسرته.

• ومنها ما يتعلق بالظروف السياسية التي تتعرض لها الجماعة، سواء في فترة وجودها بالحكم أو بعد إخراجها منه لسان حالهم أنها «جماعة في أزمة وبيننا أخوة سابقة لا يمكن أن نكون معول هدم، وطعن في لحظة ضعف».

• أيضاً هناك من يتضخم لديه هاجس أمنه الشخصي ويرى أن مجرد كتابة تجربته ستجعله إما تحت طائلة القانون، وبخاصة أن ما يكتبه يمكن حسبانه وثيقة ضده يستخدمها الأمن بسهولة كدليل عليه، أو يمكن أن يتعرض لعمل انتقامي من رفاقه القدامى الذين قد يتضررون من سرد وقائع بعينها تنتقص منهم أو تكشف أخطاءهم.

إلا أن هناك جملة عامة من الملاحظات على جودة هذه المذكرات/الذكريات/الشهادات سواء المكتوبة أو المسرودة في اللقاءات الخاصة، سواء لإسلاميين حاليين أو منشقين؛ في ما يخص تجارب/روايات الإسلاميين المنتظمين في جماعاتهم: نجد ـ على ندرتها ـ الطابع الملائكي المُمجد للتنظيم الذي ينتمي إليه والمبرر لكل مواقفه، وإن كان هناك انتقاد أو تقصير حدث فيتم الدفع بالحرب الكونية على الإسلام والإسلاميين... إلخ. إضافة إلى الطابع المركزي المبالغ فيه لأدوار صاحب هذا السرد وهذا قد نتفهمه من زاوية أنه الراوي الرئيسي لنا لهذه الأحداث.

أما كتابات الإسلاميين السابقين فنجد عدة إشكاليات تجعلنا نأخذ هذه التجارب على حذر، في ضوء عدة معايير، منها: مُجمل مواقف صاحب التجربة من جماعته قبل الانشقاق وبعده، وطبيعة موقعه التنظيمي بها، كذلك مبررات خروجه هل كانت لتطور فكري حدث له أم فقط أزمة إدارية/سياسية لاختلاف التقديرات حول قضية ما، أم كانت مواقفه نتاج أزمة شخصية ولَّدت مَوقفاً عدائياً تجاه رفاقه القدامى. هذا النمط الأخير هو الأكثر شيوعاً، خاصة مع تركيز الضوء عليه ـ في أوقات الأزمات السياسية والموقف العام المتحفظ عن التنظيمات الدينية ـ كنوع من إضعاف هذه الجماعات لدى قواعدها الصلبة والسائلة. حيث تأخذ كتابات هؤلاء طابعاً انتقامياً يستهدف تصفية الحسابات القديمة مع تنظيمهم بعد خُذلان حدث للمنشق من مواقف بعينها، وخسائر مادية ومعنوية لحقت به من رفاقه القدامى.

والملاحظ في مضمون هذه الكتابات اعتمادها على اختلاق كثير من المعلومات ودمجها ببعض المعلومات الصحيحة من أجل التلبيس على المتلقي خاصة غير المتخصص. هذا الاختلاق قد يتوجه إلى رموز بعينها من باب أنها أساءت التطبيق العملي للأفكار الدينية التي لا خلاف حولها. أو نجدها تستهدف الطعن في التنظيمات الدينية عامة. لذا لا بديل لدى صاحبها سوى الاستمرارية في هذا الخط من أجل خلق حياة جديدة له في الأوساط المختلط بها، إضافة إلى التمتع ببعض

مزايا هذا النمط مالية ومعنوية من الممارسات كالاستكتاب ومنحه مساحات واسعة من الظهور الفضائي... إلخ.

إلا أننا لا يمكن الركون إلى العامل السياسي المُضخم لبعض السلوكيات ذات الطابع الانتهازي لبعض المنشقين، حيث نرى أنه لطبيعة بعض التنظيمات المغلقة، يدفع الخروج منها إلى ضرورة البحث عن حياة جديدة للمنشق، مُخالفة للمرحلة السابقة سواء من حيث الأفكار أو أنماط العلاقات التي ستحكم مسارهم في طورهم الجديد. هذه الحالة الجديدة تكون مرتبطة بمسار أصحاب المواقف الفكرية المتجاوزة/المتحفظة عن الأفكار التقليدية للتنظيم، حيث يعرضون تجربتهم ويكتفون بتلك الخطوة مع العمل على تجاوز هذه المرحلة في حياتهم والتركيز في أوضاعهم الجديدة.

بهذا الاقتراب من طبيعة التنظيم وما يكوِّنه من علاقات بين أبنائه سيفسر لنا لاحقاً جانباً من الأزمة التي ستعيش فيها الجماعة في سنوات تالية ـ كما سنناقش في الصفحات التالية ـ فمع استمرارية صراع طرفَي الأزمة في التنظيم دون غلبة عملية لطرف على حساب الآخر، لم نجد تشظياً للتنظيم حيث لا يزال الطرفان يتحركان ضمن أُطر الجماعة التقليدية التاريخية ويُعلنان التمسك بأهدافها ومبادئها ومشروعها... إلخ، رغم الواقع العملي الذي يشير إلى وجود كيانين متصارعين لكل منهما مشروع ومرجعية سبق وكانا متعايشين طوال عقود قبل أن يحدث تصادم بينهما وصراع.

وبعرض الفصول السابقة لمجمل الإشكالات الداخلية الفكرية أو التنظيمية التي حكمت السلوك السياسي للجماعة، نجد الحاجة إلى البحث في مدى وجود انعكاس من عدمه لمجمل هذه الإشكالات على إدارة الجماعة لفترة الحكم سواء مكونات الدولة العميقة من جانب أو القوى السياسية الدينية من جانب آخر.

الفصل الثالث

تفاعلات التجربة

أولاً: التيار السلفي

١ ـ الدعوة السلفية السكندرية

رغم الخطاب السلفي الذي استخدمته الجماعة في فترة حكمها واستطاعتها جذب شرائح سلفية كأحد الموارد الداعمة لها بصورة مباشرة، مثلما هو الحال مع حزبي «الفضيلة» و«الأصالة» وشيوخهما الداعمين (محمد عبد المقصود وفوزي السعيد)، فضلاً عن دعم غير مُباشر من قبل مجموعات سلفية ثورية الطابع مثل «حازمون»، إلا أنها دَخلت في صدامات مع أبرز مكوناتها وهي جماعة «الدعوة السلفية السكندرية»، وتجلت هذه العلاقة في مشهد النهاية لرئاسة محمد مرسي بحضور جلال المرة، الأمين العام لحزب النور، بيان الفريق أول عبد الفتاح السيسي الذي يعزله. ولفهم مسارات العلاقة يلزم العودة إلى فترة التأسيس الأولى، حيث نشأت الدعوة السلفية السكندرية احتجاجاً على ما رأوه من تفريط للجماعة الإسلامية في ثوابتها ومنهجها، بعد أن بدأت قطاعات منها في الانضمام إلى الإخوان المسلمين أواخر السبعينيات، بعد تمدد الفكر الإخواني بأوساط الجماعة الإسلامية وحدوث بيعة، وأصبحت المدرسة التي كانت بمنزلة الحارس على المنهج كياناً منفصلاً أغلبها باسم «الدعوة السلفية»[1].

هذا الاستقلال انعكس عليها في أمرين: **الأول**، منحها حالة من «الاستعلاء الديني» فهي ـ كما ترى نفسها ـ الأقوم والأقرب إلى المنهج السليم، مقابل جماعة الإخوان المفرطة في منهجها وعقديتها التي بها دَخَن؛ أما **الأمر الثاني** فيتعلق بأحد مكونات الإخوان المسلمين الفكرية وهو الرافد السلفي بها، وهذا الرافد كان يقوي من رغبة الإخوان في استيعاب الدعوة فكرياً باعتبار

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد زغلول شلاطة، **الدعوة السلفية السكندرية: مسارات التنظيم ومآلات السياسة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦)، ص ٤٩.

المنهج السلفي الذي يشتركان به فضلاً عن تعامل الإخوان بمنطق الجماعة الأم. وهذا كان يدفع دوماً الدعوة إلى الرغبة في التمايز منهجياً وسياسياً بمواقفها عن الإخوان، وإظهار هذا الاختلاف رغبة في الحفاظ على قواعدها كيلا تتسرب إلى الإخوان تأثراً بمواقفها أو بأفكارها، لذا «حرصوا دوماً على الاشتباك عكسياً مع المواقف التي تتخذها الإخوان من أجل ترسيخ فكرة التمايز»[٢]. وهذا رافقها منذ السبعينيات وظهر في الموقف من إيران وحرب الخليج، وبدونه ما الداعي إذاً لأن تظل الدعوة السلفية مُنفصلة عن الإخوان؟ وما دام أنه لا توجد خلافات فلِمَ لا تعود إلى رفاقهم القدامى منذ السبعينيات؟

وباشتباكها مع المشهد السياسي بتأسيس حزب سياسي لها، ظل حزب النور، صاحب الأداء الصاخب سياسياً[٣]، الباحث عن مكان رمزي في مقدمة مشهد المعارضة المصرية، صداعاً كبيراً في رأس الجماعة والنظام الحاكم، حيث يحرص على القيام بخطوات تصعيدية ضد الجماعة. وإضافة إلى ما سبق حرصت الجماعة الحاكمة على عدم إتاحة الفرصة أمامه بوصفه القوة الثانية لمشاركتها في الحكم. وقد مرّت العلاقة بالعديد من موجات المد والجزر المتتالية أثارت حماسة البعض حيناً وتحفظاته حيناً آخر، إلا أنه ظل يتحرك على أرضية إسلامية حتى جاءت مبادرته التي قدمها في شباط/فبراير ٢٠١٣ للخروج من حالة الاحتقان السياسي ـ كمحاولة من الجماعة السلفية لطرح نفسها كبديل للإخوان داخلياً بإثبات وجودها ككيان مغاير وقادر على منافسة الجماعة، وخارجياً كبديل محتمل أمام المجتمع الدولي يمكنه الحلول مكان النظام الحالي ـ وهي ما كانت بداية الأزمة بينه وبين غيره من التيارات الإسلامية التي رأت فيه انسلاخاً عن المشروع السياسي الإسلامي، حيث وُصف حزب النور بأنه أصبح الذراع السياسية لجبهة الإنقاذ ثم لحركة تمرد بعد ذلك. وعلى الرغم من الخلافات بين الدعوة والجماعة، فقد حرصت الدعوة في البداية على أن يكون موقفها متناغماً مع موقف قوى الإسلام السياسي العام، رافضة دعوات الخروج في ٣٠ حزيران/يونيو الذي دعت إليه حركة تمرد ومَن دعَمَها من القوى السياسية، وذلك لاعتبارات دستورية، حيث إن الرئيس محمد مرسي هو الرئيس الشرعي المنتخب. هذا الموقف لا يتعلق بـ «ولي الأمر الشرعي» وهي الأزمة التي تسببت في صدام إعلامي وفكري وتنظيمي بين قُطبَي الدعوة سعيد عبد العظيم وياسر برهامي ـ كما سبق وأشرنا ـ فمسببات رفضها دعوات الخروج في تظاهرات ٣٠ حزيران/يونيو مُقاربة لموقفها من تظاهرات كانون الثاني/يناير كيلا يؤدي النزول إلى الاستنفار وزيادة الحشد المقابل، وتجنباً لوقوع حوادث عنف.

لكن النقطة البارزة هي رفض توصيف الصراع[٤] بأنه «صراع بين معسكرَين إسلامي وغير إسلامي، وأنّ كُل من يعارض سياسات النظام الحاكم فهو ضد الإسلام والمشروع الإسلامي،

(٢) لقاء مع المهندس خالد حمزة رئيس تحرير إخوان ويكي، مدينة المنصورة بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
(٣) اعتمدنا في هذه الجزئية على: شلاطة، المصدر نفسه، ص ١٤٩ ـ ١٦٧.
(٤) بيان من «الدعوة السلفية» بشأن الأزمة السياسية الراهنة (١)، بتاريخ ١٧ حزيران/يونيو ٢٠١٣، <http://www.salafvoice.com/article.php?a=6879> (آخر زيارة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣).

فالشعب المصري في مجموعهِ لا يُزايد أحد على قبوله للشريعة الإسلامية ورغبته فيها، حتى غالب المعارضين للسياسات الحالية»؛ وذلك يناقض محاولات الإخوان المسلمين وحلفائها من الإسلاميين تقديم الصراع الحالي بأنه صراع بين الإيمان والكفر. وعندما بدأ وزير الدفاع ـ آنذاك ـ في الضغط السياسي بطلبه من القوى السياسية والرئاسة ضرورة التوافق قبل الثلاثين من حزيران/يونيو بدأت الدعوة السلفية في تغيير موقفها. أكدت **أولاً** الشرعية الدستورية لمحمد مرسي كرئيس منتخب لمدة أربع سنوات وأن الدستور حدد الحالات التي يُعزل فيها الرئيس ولا ينطبق أيٌّ منها عليه[٥]، وعقب بيان السيسي في الأول من تموز/يوليو دعوا ـ في اليوم الثاني منه ـ إلى إعلان موعد لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وتشكيل حكومة تكنوقراط محايدة، فضلاً عن تشكيل لجنة تبحث اقتراحات تعديل الدستور، مع عدم المساس بمواد الهوية من خلال الآليات المذكورة في الدستور[٦].

هذا التحول يُعَدّ نهاية الارتباط بين المدرسة السلفية السكندرية والتيار الإسلامي بشكل عام، لأنه مثّل ضربةً قاصمةً للمشروع الإسلامي الذي يمثله الرئيس محمد مرسي بحسب ما تراه قوى الإسلام السياسي المختلفة. أعقب ذلك ظهور الأمين العام للحزب جلال المرة مع الفريق السيسي، وشيخ الأزهر وبابا الإسكندرية وعدد من السياسيين في بيان ٣ تموز/يوليو، الذي أُعلن فيه عزل مرسي. وفي كلمته التي أعقبت بيان السيسي قال «المرة» إنهم وافقوا على هذه الإجراءات «حقناً لدماء أبناء شعبنا... وهذا اضطرار لهذه الحالة المصرية التي وصلت إلى حالة ربما تفتح عليها باب الحرب الأهلية، تحركنا من أجل إنقاذ مصر...». فالدافع المعلن للقواعد لتبرير هذا التحول هو أنه من باب الحرص على إعمال الموازنات الشرعية بين المصالح والمفاسد، كما أن قدرة المعارضين على الحشد واستمالتهم للجيش والشرطة كان الدافع إلى تبني خيار الانتخابات المبكرة خوفاً من الوصول إلى نقطة «ارحل» التي تعني سقوط الرئيس، بل ومحاكمته وسقوط الدستور. فالانتخابات المبكرة تقطع الطريق على عودة سيناريو «٥٤»، ومن الممكن أن يفوز بها مرسي لو كانت قدرة الإخوان على الحشد كما هي عليه، أو على الأقل يمكن الدفع برئيس متعاطف مع التيار الإسلامي بدلاً من المواجهات التي حدثت بين مؤيدين ومعارضين[٧]. وعَدّ أحمد فريد ـ عضو مجلس الأمناء ـ «٢٥ يناير انقلاباً عسكرياً ناعماً نتيجة لضغط شعبي صادق، أما ٣٠ يونيو فضغط شعبي مصطنع من الجيش والشرطة والنصارى والفلول والبلطجية» وأضاف: «كل هذه الأجهزة سعت إلى إعادة النظام مرة ثانية بمعونة غربية ومباركة دولية وإقليمية، وأحدثوا موجةً عالية لم يكن للإخوان

---

(٥) المصدر نفسه.

(٦) بيان من «الدعوة السلفية» وحزب النور بخصوص الأزمة السياسية الراهنة (٥) بتاريخ ٢ تموز/يوليو ٢٠١٣، <http://www.salafvoice.com/article.php?a=6907> (آخر زيارة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣)

(٧) توضيح من «مجلس إدارة الدعوة السلفية»: لماذا تغير موقف «الدعوة السلفية» من الانتخابات الرئاسية المبكرة؟ بتاريخ ٢ تموز/يوليو ٢٠١٣ على الرابط التالي: <http://www.salafvoice.com/article.php?a=6908> (آخر زيارة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣).

المسلمين والسلفيين وسائر الفصائل الإسلامية طاقة بها؛ لأن مواجهة هذه الأجهزة مجتمعة مع طوائف من النصارى والعلمانيين والمخدوعين بالإعلام الكاذب من المسلمين يعرّض البلاد والعباد لمخاطر كثيرة تصل إلى حرب أهلية بالأسلحة، ولعل هذه الرؤية هي التي دعت الدعوة السلفية للانسحاب من المشهد ومحاولة تقليل الخسائر بقدر الاستطاعة والتوفيق بين الطائفتين»[8].

تداعيات الحدث

لم يمر الموقف الرسمي للدعوة/حزب النور الداعم لإزاحة مرسي مرور الكرام كمعظم المواقف التي تصدر، بل تعدى تأثيرة السلبي أبناء الدعوة إلى أبناء التيار الإسلامي، كذلك القوى المدنية المنافسة كما يلي:

(١) البنية الداخلية للحزب/الدعوة: لم تفلح قيادات الحزب وشيوخه في تمرير هذا الموقف كأغلب المواقف التي تصدر، بل نال العديد من الانتقادات الشديدة. عقب ذلك أجرى الحزب استطلاعاً داخلياً للرأي لمعرفة موقف القواعد من هذه القرارات، فكانت نتيجته أن هناك ما يزيد على ٦٠ بالمئة من المستطلَع رأيهم رافضين الموقف الرسمي، فضلاً عن أنهم رأوا فيه خيانةً للمشروع الإسلامي، إلا أنهم وجدوا فيه أيضاً تفريطاً في التجربة الديمقراطية ـ وإن كانت لهم ملاحظات حول أداء مرسي في فترة حكمه ـ ودفع وجود جلال المرة في خطاب عزل مرسي في الثالث من تموز/يوليو العديد منهم إلى الاستقالة سواء من بعض القيادات مثل محمد عمارة وعبد السلام راغب عضوي الهيئة العليا للحزب، والشيخ أحمد أبو العينين مسؤول الدعوة السلفية بالدقهلية، فضلاً عن عدد كبير من أعضاء الحزب وذلك احتجاجاً على موقف «المرة» الذي يرون أنه من الأوجب عليه ألّا يقف في مثل هذا المشهد ولو ترتب عليه اعتقاله. وبعد أحداث رابعة العدوية استقال الشيخ علي غلاب من مجلس إدارة الدعوة السلفية عن محافظة مطروح بعد أن أعلن العصيان المدني هناك وردت عليه الدعوة السلفية بتجميد عضوية الفرع كاملاً[9].

أما بالنسبة إلى «الدعوة» فوجدت قواعدها أن ما قيل سابقاً عن تحكم برهامي النائب الأول للدعوة في مقاليدها أمر صحيح، وأن ما يقال عن أن القرارات المصيرية مؤسسية فهذا غير

---

(٨) أحمد فريد، «هل قامت فعلاً ثورة في ٢٥ يناير؟،» موقع أنا السلفي (٢٠ تموز/يوليو ٢٠١٣)، <http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=42013>، (آخر زيارة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣).

(٩) تم التصالح فيما بعد وإنهاء قرار التجميد وعودة الشيخ علي غلاب لإدارة المحافظة. مع إعادة تشكيل مجلس إدارة جديد للمحافظة، طبقاً لقرار مجلس إدارة الدعوة السلفية العام الصادر في ٢٠١٣/١٢/٢٨، على الرابط التالي: <http://goo.gl/jPILTF>، (آخر زيارة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، ليعود التوتر بين الطرفين نتيجة إصرار فرع مطروح على مقاطعته الانتخابات البرلمانية المقبلة، استناداً إلى مواقف الدعوة السابقة بعدم مشاركتها في العملية السياسية قبل ثورة يناير، وأصدروا ذلك في بيان مطول تحت عنوان «لماذا شاركنا ولماذا أحجمنا؟» في تموز/يوليو ٢٠١٤. ونشير إلى أن جوهر الأزمة خلافات حول أداء برهامي وانفراده بالدعوة، فضلاً عن صراعات داخلية حول رغبة البعض في تصدُّر وجوه جديدة أكثر طاعة لبرهامي عما هو موجود حالياً. وفي الانتخابات الداخلية التي أجريت في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٥ تم عزل غلاب من مجلس إدارة الدعوة السلفية وإبعاده كذلك من الجمعية العمومية.

دقيق، وبخاصة أنهم لم يجدوا أي تعليق لمحمد إسماعيل المقدم ـ بكل ما له من ثقل علمي ورمزي ـ حول ما حدث فأيقنوا أنه غير راضٍ عما يحدث، وبخاصة أنه اعتاد الاحتجاب في مثل هذه الحالات عن الجميع. كذلك الحال بالنسبة إلى أغلب الشيوخ المؤسسين، فلم يصدر عن أحمد حطيبة أي تصريح واضح تجاه ما حدث حيث اكتفى مريدوه بترويج حديث له عن حرمة الدماء استدلالاً على رفضه ما يحدث[١٠]. في حين لم تخرج أي تصريحات مؤيدة أو معارضة من قيم الدعوة السلفية محمد عبد المفتاح أبو إدريس. أما سعيد عبد العظيم فموقفه معروف مسبقاً، وتحفظاته عن طريقة إدارة الدعوة ومواقفها الرسمية معلنة، والحملات ضده وصلت إلى الدعوة صراحة لفصله لأن مواقفه تمزق وحدة الصف. وهو وإن كان عضواً في مجلس الأمناء بحكم دوره التاريخي فإن عضويته في مجلس الإدارة مجمدة لغيابه عن الحضور منذ ترشيح الدعوة المرشح الرئاسي عبد المنعم أبو الفتوح بديلاً من دعم مرشح الجماعة محمد مرسي[١١]، لذا شارك في التظاهرات التي خرجت ضد الانقلاب منذ اللحظة الأولى، كما تحدث من فوق منصة اعتصام «رابعة العدوية» عدة مرات. ونتيجة لحالة الغضب أجرى ياسر برهامي اجتماعاً بأئمة المساجد ومسؤولي المناطق التابعين للدعوة السلفية بالإسكندرية[١٢]. ومما جاء في بيان أسباب هذا الموقف:

«الهدف من الإمامة إقامة الدين وسياسة الدنيا بالدين، فلا يوجد أي مظهر من سياسة الدنيا بالدين ولا تعزيز الدين، لا إقامة للدين بأي حال حتى العقيدة انظروا للموقف من الشيعة. هناك مؤامرات ومهمة الرئيس أن يقود البلاد وسط كل شيء. لم نكن نعرف بما يحدث دُعي يونس وقيل له إن حزب الحرية والعدالة سيحضر هذا الاجتماع بمشاركة العديد من القوى السياسية، وقيل إن جدول الأعمال هو مناقشة الوضع الحالي. لم يستطع يونس الحضور للقاهرة حيث أوقفه البلطجية، فأوفد بدلاً منه جلال المرة وطلب منه أن يجعل الاجتماع جلسة ويكون وفد يبحث مع الرئيس الأوضاع. لكنه وجد أن الأمر منتهي فالجيش انتشر فعلاً، وعلمنا أن الرئيس وُضع تحت حراسة الحرس الجمهوري. وطالب الحضور بإلغاء الدستور والعودة لدستور ٧١، رفضنا ذلك خاصة المواد: ٢، ٤، ٢١٩».

ورغم ما قيل عن أسباب هذا القرار فإن الجلسات التي عقدت مع المستقيلين لم تفلح في إرجاعهم إلى الحزب مرة أخرى.

(٢) القوى الداخلية للتيار: وبالنظر إلى ردود أفعال شيوخ التيار السلفي تجاه موقف الدعوة والنور فمنذ ما قبل الثلاثين من حزيران/يونيو وهناك هجوم شديد على الحزب وشيوخه نتيجة

---

(١٠) تعليق الشيخ أحمد حطيبة على الأحداث، ٤ تموز/يوليو ٢٠١٣، على موقع يوتيوب، <http://goo.gl/ZFjX7o> (آخر زيارة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(١١) تم فصله من الدعوة السلفية في الانتخابات الداخلية التي أقيمت في تموز/يوليو ٢٠١٥.

(١٢) تم اللقاء يوم السبت ٢٢ تموز/يوليو ٢٠١٣ بمسجد بن تيمية بمنطقة كليوباترا بالإسكندرية، <http://goo.gl/rCQmya> (آخر زيارة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣).

مواقفهم السياسية المناهضة لمحمد مرسي إلى درجة وصلت بالشيخ محمد عبد المقصود[١٣] أن يصف حزب النور بأنه «مُعسكر المنافقين» وذلك بعد أن انسحبوا من خارطة الطريق احتجاجاً على ما حدث بالحرس الجمهوري. وأضاف عبد المقصود: «يتساوى عندي انسحابهم من عدم انسحابهم، حيث ضيّع الحزب نفسه وساهم في تضييع المشروع الإسلامي وكانوا شوكة في ظهور إخوانهم».

أما باقي شيوخ السلفية فرفضوا ما حدث في ٣٠ يونيو وتداعياته، وذلك من خلال بيان صدر عن مجلس شورى العلماء[١٤] أكدوا فيه ضرورة عودة مرسي كرئيس منتخب للبلاد. ودفعت الأحداث إلى إنشاء ما يسمى «التحالف الوطني لدعم الشرعية» والذي يتكون من جميع القوى الإسلامية وعدد من الأحزاب سياسية بهدف تنسيق الجهود للدفاع عن الشرعية المنتخبة، وأعلن عن رفضهم كل المبادرات التي لا تتضمن عودة الشرعية كاملة غير منقوصة متمثلة بالرئيس ومجلس الشورى والدستور، وكذلك محاكمة القتلة والمجرمين من الذين تجرأوا على الدم المصري.

(٣) القوى المنافسة والدفع نحو «علمنته»: منذ أن طرح الحزب مبادرته للأزمة السياسية في شباط/فبراير ٢٠١٣ واتفق معه فيها جبهة الإنقاذ؛ بدأت محاولات للدفع تجاه «علمنة» الحزب، وذلك بالحديث عن تديُّنه المستنير، فهو الأكثر استنارة من غيره من القوى الإسلامية وذلك في إطار الصراع الحادث في المشهد السياسي بين جبهة الإنقاذ والنظام «الإخواني». لذا ... كانت في مبادرة حزب النور عدة فرص جيدة «سياسياً» رآها التيار المدني مناسبة له منها:

ـ جذب الحليف «الإسلامي» السابق للإخوان المسلمين لقطع الطريق على أي تحالف مستقبلي بين أكبر فصيلين إسلاميين ضدهم.

ـ أيضاً أصبحت فرصة التيار المدني مواتية لتغيير الصورة الذهنية التي طبعها الإسلاميون في وعي الشعب بأن الصراع الحادث صراع سياسي، وليس صراعاً بين الإسلام والعلمانية/الكفر كما حاول الإسلاميون الإيحاء بذلك، وعليه فليس من المعقول أن يتقارب حزب «سلفي» مع جبهة كافرة.

لكن هذا التقارب ومحاولات الاحتواء خفتت، خاصة بعد اللقاء الذي جمع بعض رموز القوى المدنية ـ منهم الكاتب حلمي النمنم والمستشارة تهاني الجبالي ـ للتباحث بشأن الدستور ومواده الخلافية، حيث طالبوا فيها بهوية علمانية لمصر وإلغاء دستور ٢٠١٢، أيضاً بإقصاء التيار الإسلامي

---

(١٣) الشيخ محمد عبد المقصود: حزب النور هم معسكر المنافقون، موقع يوتيوب، ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٣، <http://goo.gl/a0FVAw> (آخر زيارة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣).

(١٤) بيان رقم ٣٤ لمجلس شورى العلماء، ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٣، على الرابط التالي <http://goo.gl/KRzJ28> (آخر زيارة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣).

من المشهد كاملاً، وهو ما تسبب في هجوم من قبل التيارات الإسلامية عامة وحزب النور خاصة والذي وصفهم بـ «العالمانية المستبدة»[١٥].

٢ ـ السلفية الثورية

بعد تنحّي مبارك يوم ١١ شباط/فبراير وحتى نيسان/أبريل ٢٠١١، لم يشارك أي من الكتل الإسلامية الرئيسة في الفعاليات التي استهدفت المجلس الأعلى للقوات المسلحة حيث غلب على الفاعلين في هذه الفعاليات الحركات الشبابية اليسارية أو شباب بلا انتماء أيديولوجي ملحوظ، وإن كانت بعض الفصائل الإسلامية التي بدأت في التشكل بعد ذلك حاضرة[١٦]. بعدها بدأ وجود متزايد لإسلاميين لا ينتمون إلى أي من الجماعات الإسلامية الرئيسية في مسيرات ضد المجلس العسكري، يتمايزون بعدم وجود تنظيم واضح لهم، يشتركون في عدة خصائص منها تأييدهم الصريح للثورة، والتظاهرات ورفض العسكر ورجال النظام السابق في المشهد السياسي. ويعلنون أنهم ينتمون إلى سلفية لا تساوم على تطبيق الشريعة. لم تظهر من العدم هذه الحالة السلفية الثورية بعد ثورة ٢٥ يناير[١٧]؛ سبق الثورة المصرية وجود جماعات وفصائل تنتسب إلى السلفية كأيديولوجيا، إذ ظهر في القاهرة «ائتلاف دعم للمسلمين الجدد» بقيادة طلاب رفاعي سرور (توفي عام ٢٠١١) ورعايته. وفي حين تركزت معظم أنشطتها على الدفاع عن الأقباط الذين أشهروا إسلامهم إلا أن خطابها كان ينتقد النظام لعدم حمايتهم من الكنيسة. وفي المنصورة ستظهر مجموعات منظمة ـ بصورة أو بأخرى ـ ستُعرف بعد الثورة بـ «الجبهة السلفية» من تلامذة الشيوخ محمد عبد مقصود، نشأت أحمد، فوزي السعيد (شيوخ ما يُسمى سلفية القاهرة)، الذين تميزوا بتكفير نظام مبارك علناً، وتمايزوا عن الجهاديين في أنهم لم يطالبوا بالكفاح المسلح.

توافر لدى هذا التيار قبل الثورة شبكات من النشطاء يمتلكون الدراية الحركية والتنظيرية، فكان ائتلاف دعم المسلمين الجدد أول من نظم تظاهرات سلفية في الشوارع، بدءاً من عام ٢٠١٠ وذلك من خلال الوقفات التي نظمها للدفاع عن كاميليا شحاته التي تحولت من المسيحية إلى الإسلام. وإجمالاً توافرت عدة أسباب وراء ضعف هذا التيار أبرزها: تشتت انتشاره الجغرافي والضغط الأمني على الجميع. فلم تلتئم هذه الحالة السلفية الثورية التي ظلت متشرذمة. فلم تحظ بالدعم والانتشار غير المسبوق إلّا بفضل الظهور القوي ـ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ـ لشخصية كاريزمية تمكنت من توحيد هذه الجماعات المختلفة، وهو الشيخ حازم أبو إسماعيل

---

(١٥) عبد المنعم الشحات، «العالمانية المستبدة في ندوة الكنيسة الإنجيلية حول الدستور،» موقع صوت السلف (٢ آب/أغسطس ٢٠١٣)، <http://www.salafvoice.com/article.php?a=6967> (آخر زيارة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣).

(١٦) في هذه الفترة كان الحضور الإسلامي ممثلاً بالجبهة السلفية وإن كان ضئيلاً عدداً إلا أنه كان أعلى صوتاً في المشهد الإسلامي.

(١٧) نعتمد في ذلك بتصرف على: Ahmad Zaghloul and Stéphane Lacroix, «Le Salafisme révolutionnaire dans l'Egypte post-Moubarak,» dans: Bernard Rougier et Stéphane Lacroix, dirs., *L'Egypte en revolutions* (Paris: Presses universitaires de France, 2015).

نجل الشيخ الأزهري صلاح أبو إسماعيل ممثل الإخوان المسلمين في البرلمان المصري في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠، ترشح على قوائم الإخوان في انتخابات ١٩٩٥ و٢٠٠٥ ولم ينجح. وبعد ذلك، يبدأ في الظهور كأحد الدعاة ذات السمت السلفي على القنوات الفضائية الدينية، ورغم بعض مواقفه المضادة لسياسة الدولة استناداً إلى أسس شرعية ـ ولا سيَّما خلال الحرب الإسرائيلية على غزة في شتاء ٢٠٠٨ ـ، لكنه ظل محسوباً آنذاك على دعاة الصف الثاني. وعندما بدأت الثورة ٢٠١١، كان أبو إسماعيل من ضمن المجموعات السلفية القليلة التي انضمت إلى ميدان التحرير منذ البداية وبعد سقوط مبارك، ونتيجة خطاباته المخالفة ـ سواء من الإسلاميين أو من غيرهم ـ بدأ يبرز اسمه بقوة يوماً بعد يوم، وكان أول من حذّر الثوار من مخاطر الاستيلاء على السلطة من قبل الجيش. وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١، أعلن ترشُّحه للانتخابات الرئاسية المصرية، قبل أن يتم تحديد أي موعد لذلك.

ومنذ صيف عام ٢٠١١، بدأت الفصائل السلفية التي كانت موجودة قبل الثورة في الالتفاف حوله تلقائياً واعتباره زعيمهم الطبيعي ـ «لو لم يظهر حازم لظهر غيره»[١٨]ـ ورمزاً للحالة السلفية الثورية، ومشاركين بنشاط في حملته الانتخابية. ونتيجة لهذا التنوع نجده حرص في الموضوعات التي طرحها لتصبح الخطوط الرئيسية لخطابه على أن تتجنب حدوث أي اختلافات أيديولوجية بين داعميه:

ـ **أولاً**، الدعوة إلى التنفيذ الفوري للشريعة كاملة غير منقوصة، حيث يرون أن حل مشاكل مصر ستكون عند تطبيق الشريعة بصورة بديهية، لكن لم يُترجَم هذا المطلب في شكل برنامج سياسي له ملامحه المحددة، ليظل الأمر شعارات عامة؛ حيث كان ذلك أقصى ما يمكنهم فعله من أجل تجييش قطاعات مختلفة حولهم.

ـ **ثانياً**، التركيز على فكرة «الأمة» الإسلامية وفي بعض الأحيان «الأمة المصرية»، في مواجهة «قوى أجنبية» وتحديداً الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث كان أبو إسماعيل ممن أعلنوا معارضتهم اتفاقات كامب دايفيد في عام ١٩٧٨ التي تمت بين مصر وإسرائيل[١٩]. فضلاً عن إشادته على نطاق واسع بأسامة بن لادن بعد وفاته في أيار/مايو ٢٠١١، واصفاً إياه بأنه «مجاهد» مثل «عبد الله عزام وأحمد ياسين»[٢٠].

---

(١٨) يحيى رفاعي سرور أبرز المنظرين السلفيين الشباب، يستمد جزءاً من كاريزمته من نسبه، فهو ابن الشيخ رفاعي سرور المنظّر الجهادي الراحل وأبرز كتبه المؤثرة في الحركة الإسلامية **التصور السياسي للحركة الإسلامية**، **وعندما ترعى الذئب الغنم**، وللإبن العديد من المقالات في تقويم الحركات الإسلامية. لقاء مع يحيى رفاعي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بالقاهرة.

(١٩) ولاء مرسي، «أبو إسماعيل: أعادي معاهدة السلام.. وأدعو إلى ارتداء الحجاب ولا خلاف بيني وبين الإخوان،» جريدة **الأهرام**، ٢٠١١/٨/١٣، <http://goo.gl/SmHy0F> (آخر زيارة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٢٠) حازم أبو إسماعيل، يطالب المسلمين بالثأر لأسامة بن لادن، على موقع يوتيوب، <http://goo.gl/NpeKO1>، (آخر زيارة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

ـ ثالثاً، إعلانه أن ٢٥ يناير ٢٠١١ بداية لعملية ثورية واسعة النطاق، حيث يرى أن الثورة لم تنته في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ خلافاً لباقي الجماعات السياسية حيث دعا إلى استمرار الثورة حتى تحدث قطيعة تامة مع النظام القديم.

وبجانب كاريزمته توافرت عدة أسباب موضوعية تفسر حالة القبول الواضحة لدعوة أبو إسماعيل عند الجمهور بعامة والإسلاميين بخاصة؛ فالتطورات السياسية الحادثة عامي٢٠١١ ـ ٢٠١٢ كان لها أثر سلبي في شعبية القوى الإسلامية الكبيرة (الإخوان والدعوة السلفية)، فكان من انعكاسات التفاعل مع الفترة الانتقالية قبول قواعد اللعبة الجديدة التي فُرضت عليهم، والابتعاد عن المسار الثوري. نجد التنسيق في المواقف مع المجلس العسكري، فضلاً عن ذلك كان لهم موقف غير عدائي لكل المؤسسات الموروثة من عهد مبارك. أيضاً إعلانهما الالتزام بالعملية الديمقراطية، والتطبيق التدريجي للشريعة، فضلاً عن موافقة حزب النور على ترشح النساء على قوائمهم الانتخابية... إلخ، وكل هذا يُناقض رُؤى قطاعات إسلامية كانت مواقفها من هذه القضايا مثل مواقف الدعوة السلفية قبل الثورة.

ومع دخول الإسلاميين إلى البرلمان بدأ المجتمع يُحاسبهم على استمرار المشاكل بالمجتمع بلا أي تغيير يحدث، فهم الآن أصبحوا في البرلمان ويمتلكون سُلطة ولو رمزية، لذا رآهم كثيرين ممن يحكمون وبالتالي مسؤولين جزئياً عن المشاكل والتدهور الاجتماعي والاقتصادي والأمني وغياب بديل لديهم. أمام هذه الحالة الإسلامية «الرخوة» يظهر خطاب أبو إسماعيل الذي رآه مريدوه من الشباب الإسلامي بمختلف توجهاته حاسماً لا يقبل ـ كغيره ـ التنازل والفساد بصورة يتجسد فيها النقاء الإسلامي وصحيح الدين الذي تخلى عنه الآخرون. وهذا يفسر قلق القوى الإسلامية الرئيسة من أبو إسماعيل وحجم مؤيديه المتزايد لترشحه للرئاسة، وبخاصة أن عدداً من داعميه من قواعدهم وكوادرهم، فرغم الانضباط التنظيمي هناك قليل من الإخوان المسلمين من أيَّد حازم، لكن الوضع مختلف عند التيار السلفي[٢١]؛ فلغياب المؤسسية والتنظيم المحكم تحمس كثير من قواعد الحزب للشيخ الكاريزيمي وخطابه؛ كذلك أيده بعض شيوخ الدعوة الكبار مثل أحمد فريد، وأبو إسحق الحويني وعبد الرحمن عبد الخالق، والأخيران وإن كانا غير منتميين تنظيمياً للدعوة السلفية فهما لهما تأثير في قواعدهما. كما منح عشرة أعضاء من نواب حزب النور توكيلات لحازم عندما كان يجمع التوكيلات القانونية للترشح. ورغم هذا التأييد من قبل القواعد إلا أن قيادة الدعوة لحظت استقلالية حازم وعدم قابليته للسيطرة؛ لذا من الصعب تأييده لأنه لن يمتثل لتنبيهاتهم. وكان المخرج أمام الدعوة السلفية تذكية الخلاف السلفي الإخواني بتأكيدها أن حازم إخواني وإن أنكر، وذلك لوجود تخوفات عند الدعوة من حدوث انشقاقات إذا ما استمروا في معارضته بلا أسباب

---

(٢١) حول حراك شباب الدعوة السلفية المؤيد والمعارض لحازم وهواجس قياداتهم، انظر: أحمد زغلول شلاطة، «بعد ترشح خيرت الشاطر... من سيدعمه الإسلاميون؟،»، فايسبوك (١ نيسان/أبريل ٢٠١٢)، <http://www.facebook.com/ahmedzaghloulshalata/posts/843594932393322>.

تقنع قواعدهم. لكن برفض الانتخابية قبول أوراق ترشيح أبو إسماعيل لحصول أمه على الجنسية الأمريكية ـ وهذا مخالف للقانون الانتخابي ـ يخرج من سباق الانتخابات الرئاسية، ويسبب حالة من الهدوء الوقتي لكل من الإخوان المسلمين والدعوة السلفية. ورغم الجدل حول كذبه في ما يخص جنسية والدته إلا أن الأمر لم يغير صورته لدى أنصاره الذين يرون أن هذه المخالفة أمر لا يستحق الجدل، فهم بالأساس رؤيتهم سلبية للقانون الوضعي لأنه يخالف فكرة الشريعة التي يطالبون بها، لذا فما من مانع من مخالفة القانون الوضعي.

وخلال فترة رئاسة مرسي استمر السلفيون الثوريون في دعم المعسكر الإسلامي في صراعاته مع القوى المدنية، وإن كانت لهم خلافات مع مواقف الإخوان المسلمين، إلا أنهم كانوا يحاولون التواؤم معها لإقرار المسار المُتخذ مع الإعلان عن تحفظاتهم. ويبدو ذلك في أربع وقائع تلخص هذه العلاقة.

ـ **الواقعة الأولى**: الاستفتاء على الدستور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ ففي حين رأت أغلبية السلفية التقليدية هذا الدستور علمانياً، رأته السلفية الثورية لا يستجيب لتوقعاتهم وداعماً للعسكر، لكنهم تجنبوا اتخاذ موقف سلبي منه خوفاً من انتصار المعسكر المقابل[٢٢].

ـ **الواقعة الثانية**: تتمثل بالاعتصام في مدينة الإنتاج الإعلامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، فبعد أزمة إصدار مرسي الإعلان الدستوري حدثت صدامات بين المعارضين والمؤيدين أثناء التظاهرات حول الاتحادية[٢٣]، ورأى عدة شيوخ من السلفية الثورية أن «أفضل مكان للدفاع عن قصر الاتحادية هو في التوجه لمدينة الإنتاج الإعلامي والتظاهر أمام بوابة الدخول الرابعة وتوجيه رسالة لإعلام الكذب والضلال...»[٢٤].

ـ **الواقعة الثالثة**: الموقف من القوة المدنية ودعوات ٣٠ يونيو ٢٠١٣؛ ومع رفض أبو إسماعيل استعداد مرسي للاتفاق مع النظام القديم، كانت انتقاداته تتوقف كلما زاد احتمال تقدم تحالف الليبراليين والفلول، وهو التحالف الذي كان مسؤولاً في النهاية عن حشود الـ ٣٠ يونيو ٢٠١٣ حيث حذر من هذه الحشود التي وصفها بـ «الإجرامية» ورفض المسار السياسي الداعين إلى تحقيقه.

---

(٢٢) في مجمل مواقف الإسلاميين تجاه الدستور، انظر: أحمد زغلول شلاطة، «الإسلاميون بين جنة الموافقة ونار الرفض،» <http://www.facebook.com/ahmedzaghloulshalata/posts/844709282281887>.

(٢٣) في هذه الأحداث ومساراتها، انظر: «المتظاهرون المصريون يخترقون حاجزاً أمام القصر الجمهوري،» العربية.نت (١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، <http://www.alarabiya.net/articles/2012/12/11/254410.html> انظر أيضاً: أنس زكي، «ماذا بعد تصعيد المعارضة ضد مرسي؟،» الجزيرة. نت (٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، <https://goo.gl/z4esDQ> .

(٢٤) وفي شهادة أحد المعتصمين، انظر: أحمد العزيزي، «البوابة ٤ .. مدينة أبو إسماعيل،» <http://ebndaqeqel3ed.blogspot.com.eg/2013/03/4.html>.

ـ **الواقعة الرابعة**: «انتفاضة الشباب المسلم» يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤[٢٥] التي أطلقتها الجبهة السلفية دعماً لجماعة الإخوان في تعبئتها ضد «الانقلاب العسكري» في إطار أنشطة تحالف دعم الشرعية، إلا أن الدعوة تفشل الجبهة السلفية الإخوان بالخيانة وغادرت التحالف الوطني لدعم الشرعية بشكل مفاجئ[٢٦].

* * *

وفي الخامس من تموز/يوليو بدا النظام الجديد مُقتنعاً بضرورة تحييد هذه الحالة الإسلامية النشطة سياسياً، ولا سيّما أن لديها قدرة كبيرة على التعبئة المضادة، فكان من أوائل قراراته لتهدئة الأوضاع القبض على أبو إسماعيل بتهمة التزوير، وإنكاره جنسية والدته الأمريكية في الخامس من تموز/يوليو ٢٠١٣[٢٧]، ما أدى إلى ضعف السلفية الثورية ـ بشكل عام باستثناء نوعي لحركة أحرار ـ وهذا انعكاس طبيعي لفكرة المركزية في الحركة التي تعتمد على أبو إسماعيل بشكل مباشر، حيث لا تملك القدرة على التصرف بشكل مستقل عنه. ليبدأ «أولاد أبو إسماعيل» ـ كما يُطلق على مُؤيدي حازم إعلامياً ـ في التشرذم على أربعة مسارات رئيسة:

الأول، احتجب سياسياً بحيث أصبح مجرد مشاهد للأحداث السياسية دون أي تفاعل معها لسببين: **أولهما**، غياب قائد يلتف حوله؛ **وثانيهما**، غياب بديل يستطيع العمل من خلاله خاصة في ظل حالة القمع الأمني لعموم الإسلاميين وذويهم وغلق المجال العام.

الثاني، حاولوا التمايز والاستمرارية ومن أبرزهم حركة «أحـرار»[٢٨]، التي رفضت الانضمام لمؤيدي مرسي حيث حاولوا تكوين «التيار الثالث» المضاد للإخوان والمعادي للعسكر بالتعاون مع أنصار عبد المنعم أبو الفتوح ـ ولكن سوف تنفصل المجموعتان بسرعة بسبب اختلاف المرجعيات

---

(٢٥) في تفاصيل هذه الدعوة وتقييمها وخلفياتها وتفاعلاتها، انظر بيان مُطوَّل أصدرته الجبهة السلفية بعنوان: «عام على انتفاضة الشباب المسلم.. الواقع والرؤية»، <https://goo.gl/FKybRg>

(٢٦) مقابلة مع أحمد مولانا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. انظر: محمد إسماعيل وأحمد عرفة، «بعد فشل مظاهرات ٢٨ نوفمبر: الجبهة السلفية والإخوان يتبادلان الاتهامات بالخذلان،» **اليوم السابع**، ٢٠١٤/١١/٢٩، <https://goo.gl/T65TCg>.

وفي مواقف الإخوان المسلمين من هذه الدعوة، انظر: «الإخوان تضع ضوابط للمشاركة في مظاهرات نوفمبر،» بوابة الحرية والعدالة (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، <http://www.fj-p.com/headline_Details.aspx?News_ID=57418>.

انظر أيضاً: «إخوان مصر يؤيدون دعوة سلفية إلى «ثورة إسلامية»،» **القدس العربي**، ٢٠١٤/١١/٢٤، <http://www.alquds.co.uk/?p=255071>.

(٢٧) بلغت حصيلة الأحكام النهائية على حازم أبو إسماعيل ١٣ عاماً في ضوء ثلاث قضايا اتُّهم فيها.

(٢٨) عن الحركة وأهدافها ومبادئها انظر موقعها الرسمي: <https://ahrarmovement.wordpress.com>.

انظر أيضاً: محمد شعبان، «لغز حركة أحرار.. ترفض عودة مرسي وبقاء العسكر وتتنصل من أبو إسماعيل رغم خروجها من حازمون!،» **الشباب** (٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، <http://shabab.ahram.org.eg/News/14187.aspx>

انظر أيضاً: ««أحرار» تدعو للتحرر من مبدأ الطاعة العمياء.. وتقدس توجهات حازم أبو إسماعيل،» الشروق، <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=21122012&id=1d5db963-c5c4-48ed-8f16-690176279a4b>

انظر أيضاً: ««حركة أحرار».. ألتراس بما لا يخالف شرع الله،» **المصري اليوم**، ٢٠١٢/١١/٣٠، <http://www.almasryalyoum.com/news/details/254137>.

والاستراتيجيات، لتشارك بنشاط في مختلف الاعتصامات والوقفات الاحتجاجية التي تُنظم لتختفي ظاهرتهم فيما بعد.

الثالث، توجه للعنف حيث أسهم العديد من السياقات الفكرية والسياسية في الدفع بأعضاء هذه المجموعة الثورية نحو العنف في ظل وجود ممارسات عنف لبعض مكوناتها الصلبة[٢٩]، كذلك توافر السياقات المحيطة بكتلتها الإسلامية السائلة في الدفع نحو هذا الخيار وبخاصة ممن تعرّض لتجربة الاعتقال وتحديداً عقب عزل مرسي وفض اعتصامي رابعة والنهضة ـ وذلك سواء كانوا سلفيين أو إخوان ـ قُبيل تبني الإخوان المسلمين فكرة اللجان النوعية في مواجهة النظام حيث كان المعتقلون يخضعون بسهولة لمنطق الجهاديين في ظل عدم الفصل بين التيارات الإسلامية في السجون، فكان منطق الجهاديين هو الأقوى تأثيراً في الشباب الإسلامي الذي اعتقل دون أن يدافع عن نفسه وجماعته وزملائه الذين تم قتلهم، دون أن يأخذوا رد فعل في مواجهة ما يحدث لهم[٣٠].

الرابع، دعَّم جماعة الإخوان في تعبئتها ضد «الانقلاب العسكري» في إطار الانضمام إلى تحالف دعم الشرعية، ومن أبرز تحركاتهم الدعوة التي أطلقتها الجبهة السلفية بـ «انتفاضة الشباب المسلم» يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

وبعد فشل دعوة الثورة الإسلامية التي أطلقتها الجبهة السلفية تُعاود ظاهرة السلفية الثورية الاختفاء عن المشهد السياسي الحركي باستثناء بعض المشاركات لرموز الجبهة السلفية وغيرهم من داعمي حازم أبو إسماعيل سواء في بعض الوسائل الإعلامية[٣١] أو وسائل التواصل

---

(٢٩) في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ برزت إعلامياً قضية أحمد عرفة، عضو حركة حازمون، وعضو حركة أحرار، الذي حُكم عليه بالسجن المؤبد بتهمة حيازة سلاح، انظر نص اعترافاته على الرابط التالي: <http://m.mobtada.com/news_details.php?ID=130419> وفي التاسع من تموز/يوليو ٢٠١٣ كشفت تحقيقات أمنية عن تكوين أحد أعضاء حركة «حازمون» تشكيلاً مسلحاً لمناهضة قوات الجيش مع ٦ آخرين وحيازتهم بنادق آلية وذخيرة حية و٧ أجهزة حاسوب وآي باد تحوي مخططاتهم بتفجير وزارة الداخلية والهجوم على السجن المحتجز به أبو إسماعيل، وقيادات الجماعة بعد عزل الفريق السيسي للرئيس المعزول محمد مرسي انظر: شعبان، «لغز حركة أحرار.. ترفض عودة مرسي وبقاء العسكر وتتنصل من أبو إسماعيل رغم خروجها من حازمون!» (مصدر سابق).

(٣٠) مقابلة مع أحمد مولانا المتحدث باسم الجبهة السلفية وأحد المعتقلين عقب الدعوة إلى انتفاضة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ ـ المفرج عنهم منذ شهور قليلة (لقاء في مدينة طلخا ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦) ومن واقع تجربة اعتقاله يضيف: عقب ذلك خفت هذا المنطق والتوجه بين المعتقلين حيث لم يعد هناك تمايز بينهم في النظر إلى فكرة العنف فمن دعم اللجان النوعية مارس العنف مثله مثل المنتمي للجماعات الجهادية. وفي مراحل تالية ولأسباب سياسية وتنظيمية انتقل عدد من أبناء الإخوان المسلمين باتجاه التنظيمات الجهادية سواء داعش أو القاعدة وفي بعض الإشارات إلى ذلك انظر: أسامة الصياد ومحمود العناني، «في الطريق من رابعة إلى سوريا: كيف يذهب شباب الإخوان إلى «الجهاد» ـ «بتصرف بسيط»، موقع إضاءات، ٢٠١٦/٩/١، <http://ida2at.com/on-the-way-from-fourth-to-syria-how-goes-the-brotherhood-youth-jihad>.

(٣١) هناك عزوف من قبل عموم القنوات الفضائية المصرية على استضافة أعضاء فاعلين في التنظيمات الإسلامية اتساقاً مع مواقف الدولة الرسمية من التيار الإسلامي وذلك بهدف منعهم من فرصة قد تستخدم لإعادة تسويق هذه التنظيمات بين عموم المجتمع ويتم الاكتفاء باستضافة أعضاء منشقين عن هذه التنظيمات في حين نجد تعليمات أمنية غير رسمية =

الاجتماعي عقب الجدل الذي يثار بين داعميه بعد ظهوره في جلسات محاكمته من وقت لآخر[٣٢].

ثانياً: المؤسسة الدينية الرسمية

اتسمت مرحلة ما بعد ٣ تموز/يوليو ٢٠١٣ بالصراع على المجال الديني حيث عمد النظام الحاكم إلى اتخاذ عدد من الإجراءات تجاه المؤسسة الدينية (مؤسسة الأزهر الشريف[٣٣]، وزارة الأوقاف[٣٤]، دار الإفتاء)[٣٥] لحسم الصراع الدائر عقب عزل الرئيس محمد مرسي وإعلان الإخوان المسلمين

= لهم بعدم الظهور إضافة إلى غياب فرص عادلة لهم في الحديث. في حين أن القنوات المحسوبة على معارضي النظام مغلقة على داعمي الإخوان المسلمين وفاعليها خاصة قنوات الجزيرة مكملين ومن قبلهما الشرق وإن كان للأزمة التنظيمية بالجماعة تأثير في توجهات بعض هذه الفضائيات في تغطيتها لحراك التنظيم وتفاعلاته الداخلية والخارجية.

(٣٢) في إحدى جلسات محاكمته ظهر حازم أبو إسماعيل في المحكمة في آب/أغسطس ٢٠١٦ بمظهر مُتعب وحذاء وملابس مهترئة، مما أثار غضب الكثير من داعميه؛ يقول أحمد مولانا في تفسير خلفية هذا المشهد أن هناك تفتيشاً داخلياً حدث في زنزانة حازم نتج منه مُصادره متعلقاته الشخصية الموجود في الزنزانة (ساعة، مرتبة، راديو.. إلخ)، وبعد ذلك عرض عليه الأمن أن يُعيد له هذه الأشياء فرفض استلامها بل ورفض أي شيء من جهتهم حتى تبديل الحذاء والملابس وصار يأكل من طعام السجن فقط.

(٣٣) طبقاً للقوانين المنظمة للأزهر الشريف فإن شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر، وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشؤون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام، وله الرياسة والتوجيه في كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية في الأزهر وهيئاته، كما يرأس المجلس الأعلى للأزهر، ويُختار من يشغله بطريق الانتخاب من بين أعضاء هيئة كبار العلماء بالأزهر. **المجلس الأعلى للأزهر**: ويختص بالتخطيط ورسم السياسة العامة لكل ما يحقق الأغراض التي يقوم عليها الأزهر في خدمة الفكرة الإسلامية الشاملة. **هيئة كبار العلماء**: وهي أعلى مرجعية دينية تابعة للأزهر الشريف بمصر حيث تختص بانتخاب شيخ الأزهر عند خلو منصبه، وترشيح مفتي الجمهورية، وبت المسائل الدينية والقوانين والقضايا الاجتماعية ذات الطابع الخلافي التي تواجه العالم والمجتمع المصري. تم إحياؤها في ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٢ بعد أن سبق حلها عندما أصدر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٠ المعروف بقانون تطوير الأزهر، عدل القانون في حزيران/يونيو ٢٠١٢ في عهد الطيب ووافق عليه رئيس الوزراء كمال الجنزوري والمجلس الأعلى للقوات المسلحة القائم بأعمال رئاسة الجمهورية آنذاك. وبذلك حلت هيئة كبار العلماء في التعديل الأخير محل إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية التي استحدثت في ما عرف بقانون تطوير الأزهر. **مجمع البحوث الإسلامية**: وهو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية وتقوم بدراسة كل ما يتصل بهذه البحوث، وتعمل على تجديد الثقافة الإسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وآثار التعصب السياسي والمذهبي. **جامعة الأزهر**: وتختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالي في الأزهر وبالبحوث التي تتصل بهذا التعليم أو تترتب عليه، وتقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته وتجليته ونشره. وتختص بكل ما يخص العمل الجامعي من القبول ووضع خطط الدراسة، ومنح الدرجات العلمية والشهادات، وتنظيم الشؤون الاجتماعية للطلاب، وتعيين أعضاء هيئات التدريس بالجامعة ونقلهم وإيفادهم في المهمات العلمية... إلخ. **قطاع المعاهد الأزهرية**: والغرض منها تزويد تلاميذها بالقدر الكافي من الثقافة الإسلامية، وإلى جانبها المعارف والخبرات التي يتزود بها نظراؤهم في المدارس الأخرى المماثلة.

(٣٤) في الأصل تهدف الوزارة إلى الحفاظ على الوقف الخيري الإسلامي ورعايته: هو نظام إسلامي الغرض منه حبس العين، على ألا تكون مملوكة لأحد من الناس، وجعلها في حكم ملك الله تعالى، والتصدق بريعها على جهات البر والتقوى. والوقف أصله الشرعي هو صدقة جارية المراد منها استدامة الثواب والتقرب من الله، عن طريق دوام الإنفاق في وجوه البر والخيرات والمنافع العامة على اختلاف أنواعها وتعدد مجالاتها. أيضاً تشرف على كل ما يخص المساجد.

(٣٥) تتنوع مهام دار الإفتاء المصرية ما بين: «المهام الدينية» التي تتمثل بـ: استقبال الأسئلة والفتاوى والإجابة عنها باللغات المختلفة؛ استطلاع أوائل الشهور العربية؛ تدريب الطلبة المبعوثين على الإفتاء وتدريب المفتين عن بعد؛ إصدار البيانات الدينية؛ كتابة الأبحاث العلمية المتخصصة؛ الرد على الشبهات الواردة على الإسلام. أما «المهام القانونية» فتتمثل =

جماعة إرهابية. وكان التوجه نحو المؤسسة الدينية من خلال التركيز على الأداة القانونية كي يحسم الأمر.

كانت أبرز هذه المواجهات ـ العملية من وجهة نظر الدولة ـ في وزارة الأوقاف، حيث بدأ الوزير في إصدار عدة قرارات إدارية استهدف منها ضبط الخطاب الديني بهيكلة جميع خطباء المساجد لمنع استغلالها في الاستقطاب السياسي. وإغلاق الزوايا ومنع صلاة الجمعة بـ ١٣ ألف زاوية مساحة كل منها أقل من ٨٠ م٢، وقصر صلاة الجمعة على المساجد الكبرى «قضية أمن قومي». مع وضع المساجد والزوايا كافةً تحت إشراف الوزارة، واعتماد خطبائها وأئمتها. كذلك وقف الدعاة والأئمة من غير خريجي الأزهر تلغي تصاريح الخطابة لغير «الأزهريين». فضلاً عن توحيد خطبة الجمعة في جميع مساجد مصر (أوقاف ـ جمعيات ـ أهالي) ومعاقبة من يخالف، بدعوى «البعد عن التوظيف السياسي أو التحريض الطائفي»[٣٦]. وتزامن مع هذه القرارات إصدار رئيس الجمهورية المؤقت المستشار عدلي منصور في نهاية فترته مشروع قانون تنظيم الخطابة والدروس الدينية بالمساجد كان البداية الفعلية لمواجهة الإسلاميين في المؤسسة الدينية وخارجها، حيث أكد القانون[٣٧] أنه لا يجوز لغير المعينين المتخصصين بوزارة الأوقاف والوعاظ بالأزهر الشريف المصرح لهم ممارسة الخطابة والدروس الدينية بالمساجد وما في حكمها من الساحات والميادين العامة. وبذلك كان التأميم الشامل لكل فعل ديني علني، فلا يملك أي شخص غير مصرح له بالخطابة إلقاء دروس أو كلمات، سواء في المساجد، أو الساحات العامة، بدون تصريح في سابقة لم تحدث من قبل. ولضمان تنفيذ القرارات أعطى القانون للعاملين المتخصصين بوزارة الأوقاف (الذين يصدر قرار بتحديدهم من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الأوقاف) صفة مأموري الضبط القضائي في ما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون. وعند الإخلال بما سبق يعاقب بالحبس مدة لا تقل

= بتقديم الدار المشورة الشرعية للمحاكم المختصة في قضايا الإعدام؛ حيث تحيل محاكم الجنايات وجوباً على المفتي القضايا التي تُرى بالإجماع وبعد إقفال باب المرافعة وبعد المداولة إنزال عقوبة الإعدام بمقترفها، وذلك قبل النطق بالحكم.

(٣٦) «توحيد خطبة الجمعة بكل المساجد.. ومحاسبة من لا يلتزم،» جريدة **المصري اليوم**، ٢٠١٤/١/٢٦، <http://goo.gl/0R9xyN> (آخر زيارة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، وفي مرحلة تالية أصدر الوزير قراراً ـ في ١٢ تموز/يوليو ٢٠١٦ ـ بأن تكون الخطبة موحدة ومكتوبة بعد أن كانت الأوقاف تحدد قضية معينة لتناولها في خطب الجمعة كل أسبوع. وذلك من أجل «إلزام الأئمة بمدة مناسبة للخطبة، مع ضمان ألا تتشتت أفكارهم خلال الخطابة الحرة»... حيث سيتولى كتابتها علماء الدين في الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف بمشاركة لجنة الشؤون الدينية والأوقاف بمجلس النواب الرأي، كذلك علماء النفس والاجتماع والتنمية البشرية. انظر: «خطبة واخدة لجميع مساجد مصر أيام الجمعة،» **هافينغتون بوست عربي** (١٢ تموز/يوليو ٢٠١٦)، <http://www.huffpostarabi.com/2016/07/12/story_n_10943894.html>

لمزيد من التفاصيل حول التوتر الحادث بين الأزهر والأوقاف بسبب مثل هذه القرارات من الأوقاف انظر: أحمد زغلول شلاطة، «النخب الدينية المصرية ممارسات الديني وتفاعلات السياسي،» ورقة قدمت إلى: الندوة الدولية «النخب والانتقال الديمقراطي: التشكل، المهام والأدوار»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس، ١٤ ـ ١٦ تموز/يوليو ٢٠١٦، ص ٨.

(٣٧) للنظر في مواد القانون، انظر: خالد مطر، «نص مشروع قانون تنظيم الخطابة والدوس الدينية بالمساجد،» **الشروق**، ٢٠١٤/٦/٤، <http://goo.gl/Gt239w>.

عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز سنة، وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وتضاعف العقوبة في حالة العودة. بعد ذلك أصدرت الوزارة قراراً يسمح لكل من يحمل درجة الدكتوراه من أي جامعة وليس الأزهر فقط بأن يلقي الدروس والخُطب الدينية بالمساجد[٣٨] وهو ما عُدّ باباً خلفياً لعودة الإسلاميين إلى المنابر. وهنا نشير إلى أن ما نفذه النظام الحالي سبق وحاول القيام به النظام السابق، وكان المستهدف تحجيمه من قبل النظامين هو التيار السلفي الذي رآه الإخوان المسلمون منافساً يهددهم ويملك من طريق دعاته سحب البساط الدّعوي من تحت أرجلهم. أما تخوفات النظام الحالي من قبل السلفيين ـ رغم تأييد أبرز القوى السلفية للنظام الحالي ـ فكان لمواجهة الفكر المتطرف الذي يمثلونه، فضلاً عن منع أي وجود مستقبلي لتيار ينافس الدولة في مجالها الديني[٣٩]. كان أداة النظام السابق مشروع قانون «نقابة الدعاة» وهو من أبرز المشروعات التشريعية التي قدمتها جماعة الإخوان المسلمين في نيسان/أبريل ٢٠١٣ لمجلس الشورى الذي أثار رفضاً شديداً سواء من قِبل الإسلاميين[٤٠] الذين رأوا فيه قانوناً لـ «تأميم» وظيفة الدعوة إلى الله قام كثير من الدعاة الذين يمارسون الدعوة حقيقة وإن لم يتخذوها مهنة، أو من قبل الحقوقيين الذين رأوا فيه «إخلالاً بحرية الدين والمعتقد، وإخلالاً بالحرية النقابية»[٤١].

عند النظر لمشروع القانون نجد المادة الرابعة تشترط فيمن يكون عضواً بالنقابة أن يكون حاصلاً على مؤهل عالٍ في أحد تخصصات علوم الشريعة الإسلامية أو علوم اللغة العربية من إحدى كليات جامعة الأزهر، أو ما يعدها المجلس الأعلى للجامعات كليات وتخصصات معادلة، أو حاصلاً على الدكتوراه أو الماجستير في أحد تخصصات هذه الكليات من إحدى الجامعات المصرية المعترف بها في مصر، وإن كانت الجامعة أجنبية خارج القطر المصري أو داخله فيعتد بدرجتها العلمية بعد معادلتها بنظيراتها في التخصصات المشار إليها في الجامعات المصرية من المجلس الأعلى للجامعات، وبذلك فهي تمنع ما دون ذلك من الانضمام ومن ثم الخطابة.

---

(٣٨) صالح رمضان، ««الأوقاف» تتراجع وتسمح للسلفيين بالعودة للمنابر.. والدعاة: كارثة،» جريدة **الوطن**، ٢٠١٤/٧/٦، <http://goo.gl/OSva3t> (آخر زيارة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٣٩) من أجل إحكام السيطرة على المجال الديني غير الرسمي كان من ضمن مواد القانون الجديد للجمعيات الأهلية الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إنهاء الدور العلمي للجمعيات الإسلامية بتأكيد أنها غير مُخولة بمنح أية شهادات علمية أو مهنية، وبالتالي فلا وجود للمعاهد الشرعية التي أنشأتها بعض هذه الجمعيات في ضوء القانون السابق مثل معاهد الجمعية الشرعية، كذلك معهد الفرقان التابع لجمعية الدعاة/الدعوة السلفية السكندرية. انظر نص القانون على الرابط التالي: <https://goo.gl/egIii6>

(٤٠) عبد المنعم الشحات، «قانون نقابة الدعاة،» موقع أنا السلفي (١٧ أيار/مايو ٢٠١٣)، <http://goo.gl/K6p5En> (آخر زيارة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٤١) تقرير للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية على الرابط التالي <http://goo.gl/3c68CW> (آخر زيارة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

يترتب على ذلك ما فصلته المادة السابعة من عدم جواز غير عضو النقابة القيام بأعمال الخطابة الوعظية أو الدروس الوعظية بالمساجد، أو عبر وسائل الإعلام ـ المسموعة أو المرئية أو المقروءة والإنترنت، وغيرها من الهيئات والجهات والوسائل، أو تدريس علوم الشريعة الإسلامية بالمساجد أو عبر وسائل الإعلام المسموعة أو المرئية المقروءة والإنترنت، وغيرها من الهيئات والجهات والوسائل. أيضاً لا يمكنه ممارسة الإفتاء في أحكام الشريعة الإسلامية من خلال لجان الفتوى التابعة لدار الإفتاء المصرية أو الأزهر الشريف أو بالمساجد أو عبر وسائل الإعلام المسموعة أو المرئية أو المقروءة والإنترنت، وغيرها من الهيئات والجهات والوسائل. فضلاً عن مشروع قرار وزير الأوقاف رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٣ بخصوص مجالس إعمار المساجد، الخاص بتكوين مجالس إعمار منتخبة من جمعيات عمومية من رواد المساجد يحددهم إمام الأوقاف، كذلك بروتوكولات مع جمعيات إسلامية دعوية وفي مقدمها الجمعية الشرعية التي ينتمي إليها الوزير ورئيس القطاع الديني في الوزارة[٤٢].

ولهذه السياسات جذورها التاريخية الممتدة، حيث عمدت الأنظمة الحاكمة للدولة المصرية في إطار إحكام سيطرتها على الدولة، إلى السيطرة الدينية على وعي المواطنين بتأميم الدين وتحجيمه ـ بحيث يظل إحدى أدواتها ـ ومن ثم التوجيه السياسي للمؤسسة الدينية لتشكيل وعي المتلقين بما يتناسب معها وبصورة تمكنها من الاستمرار.

١ ـ الأزهر والإسلاميون

مع أيام الثورة الأولى كان الأزهر كغيره من قوى الإسلام السياسي متحفظاً عن مطالب ٢٥ يناير حتى الثاني من شباط/فبراير، حيث بدأ الأزهر يَخطو أولى خطواته السياسية، من أجل تثبيت أقدامه «كمرجعية» في المشهد الجديد، وتحديداً أمام القوى الصاعدة (الإخوان المسلمين والقوى السلفية) ليس بوصفه إمام «أهل السنة» بل كإمام «لجميع المصريين»[٤٣] للخروج من أي صراع سياسي دائر. وساعدته بعض مواقفه التي كانت الأقرب إلى قبول المشهد الجديد بداية من توجيه الإمام الأكبر دعوة للقاء ممثلي المعتصمين ورفضه قبول استقالة المتحدث الرسمي للأزهر المعتصم بين الشباب[٤٤]. لذا بدأت الخطوات الأزهرية تتصاعد[٤٥] حيث وجدنا سلسلة من المواقف السياسية

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) لقاء مع محمود عزب مستشار شيخ الأزهر، الإسكندرية، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

(٤٤) عن هذه المواقف وتسلسلها انظر: أحمد زغلول شلاطة، **الإسلاميون والثورة: موقف التيارات الإسلامية من الثورة المصرية وتداعياتها** (القاهرة: أوراق للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص ٤١ وما بعدها.

(٤٥) يرى الباحث بلال عبد الله في ورقته: «الدور السياسي للأزهر بعد الثورة: الثابت والمتحول،» (مؤمنون بلا حدود، ص ٨) أن: الأزهر يخوض معركته السياسية على جبهتين: الجبهة الأولى هي المتعلقة بموازنة التيارات الدينية الآتية من خارج المؤسسة الدينية الرسمية مُمثلة بالإخوان والسلفيين بالأساس، بينما يمكن القول إن المعركة الثانية هي تلك المتعلقة باستقلالية الأزهر ووزنه السياسي داخل الدولة كأحد مكونات الدولة الوطنية في مصر. وفي تفسيره للعلاقة بين الدولة والأزهر يُضيف في حوار معنا أن هناك تيارين رئيسيين داخل الدولة المصرية على قدر كبير من التوازن في النفوذ =

في مجملها أثارت التعجب، نتيجة الزخم المرافق لها وما يشبه الإجماع حولها من كل القوى. ورغم ذلك لا جدال في أن هذه المواقف أسهمت في إعادة تشكيل دوره كمرجعية للأمة حيث أعادت الاعتبار لموقفه على المستوى المصري والعربي والإسلامي، نظراً إلى طبيعة مضمونها ورمزيتها حيث اشتبكت مع عدد من القضايا محل الخلاف بين جماعات الإسلام السياسي، مثل الحريات والعلاقة بالحاكم وحقوق الإنسان والمرأة... إلخ. ورغم حالة التهدئة التي انتهجها الأزهر في مقابل جماعات الإسلام السياسي، إلّا أن واقع الحال يشير إلى وجود العديد من حالات التصعيد ضد شخص شيخ الأزهر، سواء عقب تنحي مبارك وحتى ما بعد عزل مرسي، وذلك في إطار محاولات السيطرة والتمدد، وبسبب ما شاب العلاقة من توتر وتجاوزات رمزية في حق المؤسسة كان طبيعياً أن يكون أحد أركان المشهد الختامي في حياة نظام محمد مرسي شيخ الأزهر. فالمتابع للعلاقة بين الطرفين يجد أنها كانت تدفع لمثل هذه الخاتمة. ومن ملامح هذا الصراع:

ـ رغم أن مطلب استقلالية الأزهر الشريف كان أحد مشاريع الإخوان المسلمين في عهد مبارك، إلا أن الأمر تغير في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ عندما أصدر المجلس العسكري مرسوماً بشأن إعادة هيكلة مؤسسة الأزهر، وإعادة تشكيل هيئة كبار العلماء بناء على قيام الطيب بتشكيل لجنة تضم عدداً من علماء الأزهر ورجال القانون، لبحث كيفية تحقيق استقلالية للأزهر، وهو ما أثار الإخوان على الشيخ، وبخاصة أن ذلك القرار جاء قبل انعقاد مجلس الشعب بثلاثة أيام ـ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ ـ وهو ما كان مخيباً لآمال الجماعة ورغبتها في التخلص من الطيب.

ـ استمر هذا التوتر وتزايد؛ ففي عهد الرئيس المعزول محمد مرسي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بدا الأمر كمحاولة لتقليص دور الطيب تمهيداً لعزله من قبل السلطة، أو التضييق عليه لتقديم استقالته، ومن أمثلة ذلك:

• في الاحتفال المُقام بجامعة القاهرة ليؤدي مرسي اليمين الدستورية تم تخصيص مقاعد لشيخ الأزهر وقياداته في الصفوف الخلفية، وهو ما لا يليق بمقام المشيخة وشيخها فهو بدرجة رئيس الوزراء، مما دفعه ومرافقيه للانسحاب. وفي حفل تخريج الدفعة الجديدة بالكلية الجوية

= والتنافس: التيار الأول هو تيار إصلاحي تدريجي شديد المحلية ـ بالمعنى الواسع في العلاقات مع القوى التقليدية في المجتمع ككل والتي تعَدّ قاعدته الأساس ـ حيث يهتم بالارتباطات المحلية كأساس للاستقرار، ليس له أي امتدادات خارج الحدود إلا بصورة مصلحي عابر، ومصلحي هنا بالمعنى الوطني، لذا علاقاته الخارجية علاقات شراكة لا تحالف. ويمثله حكام كالسادات ومبارك. على نقيض الحال في التيار الثاني صاحب ارتباطات أيديولوجية خارج الحدود بالإضافة إلى علاقات مصلحية وعائلية للنخب الحاكمة مع دول خارجية ولديه قابلية لإحداث تغييرات اجتماعية صادمة ولديه القدرة على الدخول في صراعات مع فئات متعددة وتحركه مصالح النخب الحاكمة أكثر من مصالح الدولة، فضلاً «عن التصورات الأيديولوجية اللي النخبة مؤمنة بيها، حتى لو كان إنفاذ تصوراته يضر بالمصلحة الوطنية وبيحمل الدولة بأعباء كبيرة أو يمس ثوابتها»، حيث يحظى هذا التيار بكراهية من مكونات التيار الأول. هذا التيار يمثله حكام كعبد الناصر والسيسي ومرسي. وعليه يرى بلال أن الأزهر قلعة من قلاع التيار الأول، حيث إن هناك تماثلاً بينهما، فالأزهر «مؤسسة تقليدية محافظة بتكره أي تقلبات سياسية. وانحيازاتها السياسية محلية جداً تكره أي سياسي له تحالفات عابرة للحدود على أساس أيديولوجي أو على أساس مصلحي يخص النخب الحاكمة» (لقاء في القاهرة أيار/مايو ٢٠١٦).

يوم ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٢، صافح مرسي عدداً من قيادات القوات المسلحة بينما تجاهل مصافحة الطيب الذي كان يجاورهم.

• وعندما بدأ رئيس الوزراء هشام قنديل في اختيار وزارته أعلن عن ترشيح السلفي محمد إبراهيم يسري لوزارة الأوقاف وكان ذلك تجاوزاً لكون شيخ الأزهر هو من يختار المرشحين لشغل منصبَي المفتي ووزير الأوقاف.

• وفضلاً عن عدم تمثيل الأزهر في الجمعية التأسيسية الأولى للدستور تمثيلاً مناسباً، تطرقت النقاشات إلى المادة الخاصة بعزل الأعضاء السابقين بالحزب الوطني، في إشارة إلى عضوية شيخ الأزهر للجنة السياسات، مما دفع حسن الشافعي (ممثل الأزهر) إلى الانسحاب.

• إضافة إلى عدم موافقة الأزهر على «مشروع الصكوك الإسلامية» ورفضه لمرتين متتاليتين، بل وإصدار بيان يؤكد رفضه أي مشروع يعتمد على ضياع أصول الدولة، لأن رعاية أصولها وتنميتها والحفاظ عليها واجب جميع المصريين. ولكن ما لبثت هيئة كبار الأزهر أن أعلنت موافقتها على مشروع الصكوك مع التحفظ عن طلبها تعديل بعض المواد، التي تتمثل برفض المادة ٢٠ من القانون بشأن تشكيل الهيئة الشرعية للصكوك، وكذلك رفضهم إدخال أملاك الدولة والأموال العامة ضمن القانون، ومنع تملّك الأجانب والهيئات الدولية والإقليمية لممتلكات في مصر.

• أعقب ذلك حوادث تسمم طلاب الأزهر المتكررة بشكل أثار جدلاً واسعاً بين جميع التيارات باختلاف توجهاتها، التي انتهت بقرار عزل رئيس الجامعة الذي لم يُفعّل وقيل بعدها إن قضية تسمم الطلاب بالأزهر تم توظيفها كورقة ضغط على الأزهر للموافقة على مشروع الصكوك.

ـ أتى الموقف من حركة تمرد بعد فتوى السلفي محمد عبد المقصود بـ «تكفير» الخارجين على طاعة مرسي وإهدار دمائهم، لتصدر مشيخة الأزهر بياناً أكدت فيه أن المعارضة السلمية للحاكم جائزة شرعاً، مُحذرةً من العنف وتكفير الخصوم واتهامهم في دينهم. وبعد عزل مرسي وتطورات المشهد السياسي تأتي مبادرة الصلح التي تقدم بها شيخ الأزهر لكن تتمسك الجماعة بموقفها وتصعّد هجومها على الطيب حيث يصف القيادي حمدي حسن الأزهر الشريف بأنه «مختطف على يد شيخ الأزهر، ومن ثم؛ فإن أي مبادرة سيقدمها لن تكون مقبولة»[٤٦].

٢ ـ دار الإفتاء المصرية والإسلاميون

لم يَشذ موقف الإسلاميين من دار الإفتاء عن موقفهم العام تجاه المؤسسة الدينية، حيث ظلت مؤسسة الإفتاء الذراع الرسمية للدولة في مواجهة «فتاوى» الإسلاميين الرافضين للفتاوى الصادرة لرسميتها، وتوجيهها لمصلحة الدولة، ومنذ الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير زادت حدة المواجهة بين الطرفين نتيجة الترسبات الحادثة طوال سنوات ونتيجة مواقفه المحرضة على

(٤٦) «جماعة الإخوان ترفض مبادرة الأزهر للمصالحة،» مجلة البيان (١١ آب/أغسطس ٢٠١٣)، <http://goo.gl/SIXCa4> (آخر زيارة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

الإسلاميين ـ بحسب رؤيتهم لتصرفاته ـ كانت محاولات الإسلاميين للسيطرة على هذه المؤسسة واضحة من تحركاتهم وتصعيدهم السياسي ضد شخص المفتي. فقد تسبب القرار رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١٢ ـ شباط/فبراير ٢٠١٢ ـ والصادر من المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالتجديد للدكتور علي جمعة مفتي الجمهورية لمدة عام لبلوغه سن المعاش، مطالبات جماعة الإخوان المسلمين بأن يكون منصب مفتي الديار المصرية بالانتخاب لا بالتعيين، مع ضم دار الإفتاء المصرية إلى مشيخة الأزهر. ودعا عبد الرحمن البر، عضو مكتب الإرشاد بالجماعة وعميد كلية أصول الدين بجامعة الأزهر فرع المنصورة، إلى وضع لوائح جديدة ضمن تعديل قانون الأزهر رقم ١٠٣ بعد ضم دار الإفتاء للأزهر؛ ليكون منصب مفتي الديار بالانتخاب[٤٧].

هذا التصعيد من قبل الإخوان لم يكن الوحيد، حيث أدت تصريحات ومواقف المفتي من السلفيين إلى تصعيد سلفي آخر مُطالب بإقاله جمعة، سواء عندما كتب مقاله في **الواشنطن بوست** محرضاً فيه الغرب على السلفيين، أو ما رافق أزمته مع الداعية السلفي أبي إسحاق الحويني[٤٨] والتلاسن الذي دار بينهما. وما تبعه من هجوم ملتح على خطبة لجمعة في بورسعيد حيث اتهمه بأنه أحد عناصر النظام السابق، وأنه كان من علماء السلاطين، وهتف الشاب في وجه جمعة قائلاً: «حسبنا الله ونعم الوكيل يا ظالم»، وتزامن ذلك مع كتابه **المتشددون** الذي مارس قدراً ملحوظاً من النفي والإقصاء للسلفيين. وهذا ما دفع أحد أنصار الشيخ الحويني إلى إطلاق حملة لجمع مليون توقيع لإقالته، فضلاً عن تظاهرة آلاف المنقبات والسلفيين أمام مشيخة الأزهر، للمطالبة بإقالة المفتي وشيخ الأزهر والعدول عن فتوى حظر ارتداء النقاب في الامتحانات التي أرسلها المفتي إلى المحكمة الإدارية العليا، والتي أشار فيها إلى أن النقاب «عادة» وطالب المتظاهرون مجمع البحوث الإسلامية بإصدار فتوى مُخالفة تؤكد أن النقاب عبادة، وليس عادة[٤٩]. كما أدت التعديلات الواردة على قانون تنظيم الأزهر الشريف إلى عودة «هيئة كبار العلماء» التي أصبح من اختصاصها ترشيح مفتي الجمهورية، وهو ما أدى إلى تأكيد استقلاليته فهو لا يتبع الحكومة، فحتى لو أقيلت لا يُقال المفتي.

---

(٤٧) ««الإخوان المسلمين» تطالب بضم دار الإفتاء إلى الأزهر وانتخاب المفتي،» جريدة **التحرير**، ٢٠١٢/٢/٢٣، <http://www.masress.com/tahrirnews/146123> (آخر زيارة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٤٨) قال الحويني عقب تصريحات جمعة الرافضة لهدم البعض بعض الأضرحة إن المفتي من الفتة (الثريد) وهو في رأيي ولد ميتاً... هذا الرجل يعرف شيئاً عن أشياء، حتى أصول الفقه التي هو أستاذ فيها نحن فقط من نعرف قدره فيها. اذهب وأسأل عنه زملاءه في الجامعة، هناك يخبروك عن علمه ودينه وأخلاقه». في هذه الأزمة انظر: صلاح الدين حسن، «أزمة جمعة والحويني .. إلى أين تنتهي؟،» موقع إسلام أون لاين، <http://islamonline.net/islamists/1759>، وقد انتهت الأزمة بتنازل جمعة عن جميع الدعاوى التي رفعها ضد أي شخص وذلك بعد وساطة من رئيس حزب النور وقتئذ عماد عبد الغفور.

(٤٩) لمزيد من التفاصيل حول الكتاب، انظر: «علي جمعة: السلفية عائق أمام تجديد الخطاب الديني،» إسلاميون. نت، <http://goo.gl/gFREgA> .

بدأت خطوات استقلال الدار منذ تولي جمعة منصب الإفتاء، حيث عمل على تحويل دار الإفتاء إلى مؤسسة حديثة - بدلاً من ارتباطها السابق بشخص المفتي - تضم بين جدرانها مجلس أمانة الفتوى كنظام داخلي وهيكل تنظيمي وإداري(٥٠) يُتيحان التواصل مع طالبي الفتوى في العالم بتسع لغات. ولها نظام إداري مستقل ولائحة داخلية، وهيكل تنظيمي، وميزانية خاصة تتيح لها العمل في سيولة واستقلال، وكان آخر حلقات هذا الاستقلال هو انتخاب المفتي عن طريق هيئة كبار العلماء. فدار الإفتاء ظلت حتى الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ تابعة للدولة ممثلة بوزارة العدل؛ لكن بعد هذا التاريخ ظلت التبعية لوزارة العدل هيكلياً إلا أنها مستقلة مادياً وإدارياً ولها لائحتها الداخلية والمالية المعتمدتان.(٥١) وعقب انتهاء مدة علي جمعة سعت جماعة الإخوان المسلمين إلى التمدد في الدار من طريق مفتي الجماعة عبد الرحمن البر، عميد كلية أصول الدين بجامعة الأزهر (فرع المنصورة) وعضو مكتب الإرشاد الذي تقدم بأوراقه للمنصب الذي تختاره هيئة كبار العلماء - كان ضمن المرشحين الـ ١٦ للمنصب - التي رأت أن أحد الشروط التي تم الاتفاق عليها مسبقاً هو عدم الانتماء لتيار سياسي بعينه لا تنطبق على البر(٥٢). ليسفر الاقتراع السري الذي تم بين ثلاثة مرشحين(٥٣) عن فوز شوقي جمعة بمنصب الافتاء لينتظم العمل بالدار - نتيجة الوضع المؤسسي الموجود - ولتبدأ صفحة جديدة من العلاقات الهادئة بين الدار والإسلاميين - بعد أن كانت متوترة جداً في عهد سلفه بسبب مواقفه السياسية التي اتخذها وانعكست على أداء الدار(٥٤). كان الهدوء سمة عهد المفتي الجديد فلم تتسبب مواقفه في إثارة غضب الإسلاميين وحدّتهم عليه مثلما حدث

---

(٥٠) يشير عمرو الورداني أمين الفتوى ومدير التدريب في دار الإفتاء - إلى وجود معايير للانضمام إليها وللترقي في داخلها. مؤكداً أن دار الإفتاء تعتمد معايير هيئة كبار العلماء في الأزهر نفسها، جريدة **الوطن**، ٢٠١٣/٢/٢٦، <http://goo.gl/XynWLy> (آخر زيارة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٥١) سمر نصر، «علي جمعة في كشف حساب،» جريدة **الأهرام**، ٢٠١٣/٢/٢٢، <http://goo.gl/j5B8B0> (آخر زيارة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٥٢) نفى «البر» ترشيحه من قبل أي جهة لمنصب المفتي، وقال في تصريحات صحافية إنه «لم يتلق أي دعوة من جهة لترشيحه مفتياً للديار المصرية». لكنه أضاف: «ليس من الموضوعية أن يتم استبعاد أي شخص من الترشح لأي منصب بسبب توجهاته وانتماءاته السياسية والمعيار الأساسي هو الكفاءة»، وتابع: «وفي منصب المفتي تحديداً يجب أن يكون المرشح عالماً وفقيهاً من علماء الأزهر». انظر: <http://goo.gl/mmW7g>. ويؤكد سالم عبد الجليل «أن فتاوى البر لن تكون مشكلة فهو يميل إلى التصوف نوعاً ما، ويتبني رأي الأزهر في ما يخص المسيحيين، فهو لا يكفرهم لكن الخوف يأتي من أن يستغل المنصب للدعاية السياسية للإخوان في عدة صور، منها أن يظهر عالمياً بالصفتين مفتي وعضو مكتب الإرشاد، وأن يعطي صبغة علمية دينية للجماعة من طريق مركزه. كما أن وجوده ينفي فكرة عملهم بالسياسة، القرضاوي قال لا تحب مثقف وتخاف منه لأنه يسأل لم ولماذا لذا سيقولون قدمنا الغزالي والمفتي. أيضاً بالنظر إلى مسيرة البر نجدها كانت وكيل كلية ثم انتخابه عميداً، ثم يختار كمفتي فيكون أمر طبيعي بعد ذلك طبيعي تصعيده للمشيخة وهذا المكسب الأبرز للجماعة».

(٥٣) كان الاسم الرابع هو علي جمعة، وكانت الهيئة ترغب في استمراره لكن لم تتوافر مقدرة لدى الأزهر حينئذ على دعم جمعة أمام الرئيس (لقاء سالم عبد الجليل).

(٥٤) تسببت المواقف والفتاوى التي نسبت إلى جمعة في إثارة غضب الإسلاميين عليه، والقول بأنه يوجه الفتاوى عامة رغم أن الواقع يشير إلى أن فتاوى الدار لا تخرج باسم المفتي بل باسم «أمانة الفتوى» وإن كانت هناك فتاوى خرجت باسمه لكن ظلت نسبتها محدودة بالنسبة لحكم الفتاوى الكلية الصادرة عن الدار.

مع سلفه لأسباب عديدة أهمها الطابع المؤسسي الغالب على أدائه نتيجة النظام الجديد في الدار، فضلاً عن اختلاف المشهد السياسي الذي كان له توازناته المطلوبة، كذلك غياب موقف شخصي متبادل بين المفتي الجديد والإسلاميين. لذا وجدنا نوعاً من التفاهمات بينه وبين السلفيين، في فترة العمل سوياً في لجنة الـ٥٠ لإعداد التعديلات الدستورية، حيث اتفقا على أن التعديلات ليست منافية للشريعة، وأن التصويت على الاستفتاء واجب وطني. ولأول مرة يتم اجتماع بين مفتي الجمهورية ووفد من قيادات حزب النور والدعوة السلفية (عبد المنعم الشحات، المتحدث باسم الدعوة، محمد إبراهيم منصور الأمين المساعد لحزب النور، صلاح عبد المعبود عضو الهيئة العليا للحزب، وعبد الله بدران أمين الحزب بالإسكندرية) قدم فيه الوفد الشكر للمفتي على جهوده المبذولة في الحفاظ على مواد الهوية بالدستور، كما أثنى المفتي على مجهودات مُمثل حزب النور في اللجنة الخمسين ومجهوداته في ضبط صياغة المواد بطريقة جيدة تتفق مع الشريعة، إضافة إلى سعة صدره في النقاشات[٥٥].

٣ ـ وزارة الأوقاف والإسلاميون

تظل وزارة الأوقاف إحدى أبرز العقبات مع الجماعات الإسلامية المختلفة ومساحة للمواجهة معها لا تنتهي، أيضاً إحدى أذرع الدولة في مواجهتها، فالإثنان يرمزان إلى مرجعيات مختلفة، أهدافها مختلفة. مجال الأزمة الدائم هو الصراع على المساجد التي تعدّ منطلقات رئيسة لكليهما، ومساحة يسهل بها التمدد في أفكار المجتمع بكل يسْر، فضلاً عن رمزيتها في التعبئة والتعبئة المضادة بين الطرفين في صراعهما.

عقب تنحي مبارك وتولي المجلس العسكري إدارة شؤون البلاد كان واضحاً أن التيار الإسلامي بتنويعاته المختلفة هو نجم المرحلة، فبدأ الحكام الجدد في التقرب للإسلاميين وكانت المؤسسة الدينية وفي القلب منها وزارة الأوقاف، إحدى أبرز مساحات التقرب. وهنا نشير إلى أن منطق «الصراع» حكم طبيعة العلاقة التاريخية بين الطرفين، ورغم أن مجال الصراع وهو المساجد فنجد غياب الحصر لأعدادها، وهذا يشير إلى جزء من أزمة الوزارة التي تتعلق بعدم قدرتها على الإشراف أو الرقابة على المساجد الموجودة فعلياً. هذا التراجع في دور الوزارة يعود إلى:

- أسباب «كيفية» وتتعلق بضعف التكوين العلمي لأغلب الخطباء والدعاة لعدم توافر إمكانات للتدريب.
- أسباب «كَمية» وتتعلق بقلة عدد الأئمة الكافي للتمدد في هذه المساجد، لغياب المخصصات الكافية لخدمة المساجد ورواتب العاملين فيها.

---

(٥٥) «لقاء بين المفتي و«النور» والدعوة السلفية لمناقشة الدستور،» موقع اليوم السابع، ٢٠١٣/١٢/٢٣، <http://goo.gl/kZVf73>، (آخر زيارة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

• إضافة إلى الدور البارز لأمن الدولة في تعيين الوزارة مجالس إدارات المساجد بعد تزكية أمنية لكل العاملين من عمال المسجد إلى الخطيب.

وهذا ما جعل ما يقرب من نصف مساجد البلاد خارج السيطرة الفعلية للدولة ومجالاً خصباً للتيارات الإسلامية التي استفادت من حالة الترهل التي حكمت دولة مبارك الإدارية وضعف المؤسسات، وخصوصاً أن الوزارة عاجزة فعليّاً عن سد حاجاتها؛ فرغم المحاربة الرسمية لذلك إلا أن الإمكانات غير متاحة للدولة. فهناك ما يقرب من ١٢٠ ألف مسجد وزاوية منها ٥٠ ألفاً خطباء أوقاف معينون والباقي من الإسلاميين وغيرهم، حيث يعملون بنظام خطيب المكافأة الذي قد يكون صوفياً أو سلفيّاً أو إخوانيّاً بل كان هناك خطباء قرآنيون. وأمام عدم وجود إمكانات للتدريب الجيد للأئمة فكان كل شخص منهم يعمل بفكره وثقافته[٥٦].

في هذه الفترة بدأت الجماعة الزحف على المساجد الرسمية الكبرى في إطار محاولة إثبات وجودها في الدولة والسعي لمزاحمة الأزاهرة في المساجد، حيث كانت هناك مهادنة وإرضاء لأطراف صاعدة تحاول السيطرة على مفاصل الدولة، وكانت الواقعة الأبرز خطب محمد حسان وغيره من شيوخ التيار السلفي في عدد من المساجد الكبرى مثل النور وعمرو بن العاص وغيرهما. مقابل منع رموز أزاهرة من اعتلاء المنبر بالقوة مثلما حدث مع حسن الشافعي ـ مستشار شيخ الأزهر ـ بمسجد النور بالعباسية (نيسان/أبريل ٢٠١١) من أجل أن يخطب الداعية السلفي عمر عبد العزيز القرشي. وأتى عهد الرئيس محمد مرسي لتتسع مساحات التمدد في الوزارة بطرح اسم السلفي محمد يسري إبراهيم وزيراً للأوقاف قبل أن يثير ذلك الطرح غضباً شديداً فيتم تغييره. وعندما تولى طلعت عفيفي الوزارة شهدت وزارته تمدداً كبيراً لإسلاميين بها في مناصب قيادية في ما سمي إعلامياً «خطة أخونة وزارة الأوقاف»[٥٧] ولأن بعض المناصب الإدارية يجب أن يكون أصحابها من الوزارة فتم تصعيد من لديه ولاء للجماعة، ومن طريق الانتداب يتم الإتيان بأبناء الجماعة في أي منصب. على سبيل المثال تم انتداب مديري الدعوة من خارج الوزارة كذلك المفتشين، كما صدرت قرارات بنقل بعض أئمة المساجد الكبرى، وتعيين آخرين محسوبين على الجماعة، فضلاً عن مُطالبة نحو ٢٥٠ من أئمة الجماعة الإسلامية ودعاتها بتعيينهم بمساجد الوزارة، وإعادة المفصولين والممنوعين من ممارسة العمل الدعوي بمساجدها[٥٨].

كذلك الحال في مؤسسات الوزارة. على سبيل المثال، كان المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية المساحة الأبرز لتمدد عدد كبير من رموز الإسلاميين، حيث أدرك الإخوان قوة المجلس ـ فهو

---

(٥٦) لقاء سالم عبد الجليل.

(٥٧) في تفاصيل ذلك، انظر: «بالمستندات.. خطة «أخونة الأوقاف» والإطاحة بـ «الأئمة المستقلين»،» **المصري اليوم**، ٢٠١٣/٣/١٦، <http://goo.gl/xqgqig> (آخر زيارة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٥٨) «٢٥٠ من دعاة الجماعة الإسلامية يطالبون «عفيفي» بالتعيين في مساجد «الأوقاف»،» جريدة **المصري اليوم**، ٢٠١٢/٨/٩، <http://goo.gl/Fe2hlQ> (آخر زيارة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

بمنزلة البوق الإعلامي لمصر حيث به ١١ لجنة مختلفة تأثيرها قد يكون أقوى من الأزهر ـ فأتوا بصلاح سلطان ومعه رجاله حيث تمت إقالة عدد من أعضائه، أبرزهم «أحمد عمر هاشم» و«سعاد صالح» وغيرهما، مقابل تعيين عبد الرحمن البر وعدد من أقطاب السلفية بمصر، مثل الشيخين محمد عبد المقصود ونشأت أحمد. هذه المحاولات للتمدد يراها البعض «أمراً طبيعياً بأن يكون معهم رجالهم الذين ينفذون أجندتهم»[٥٩].

وانعكاساً لتداعيات المشهد السياسي في ٣ يوليو بدأت الوزارة الجديدة في مواجهة ما حدث في عهد سابقتها، حيث ألغت على سبيل المثال لجنة «القدس» التابعة للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، التي أقرها الأمين العام السابق للمجلس تحت ذريعة «عملها على خدمة حركة حماس، وليس القضية الفلسطينية». وحسب وكالة «رويترز» قامت الوزارة بمنع ٥٥ ألف إمام وداعية من اعتلاء منابر المساجد. منهم عدد من أبرز الدعاة أمثال أبو إسحق الحويني، محمد حسان، محمد حسين يعقوب في المساجد التابعة للوزارة. وألزم من يرغب في إلقاء الخطب والدروس في المساجد التابعة للأوقاف. وتبع ذلك ضم جميع المساجد والزوايا بمصر إلى وزارة الأوقاف، وكلف الإدارة المركزية لشؤون المساجد بوضع الضوابط والخطة الفنية والزمنية لتنفيذ هذا القرار. وطالب جميع وكلاء الوزارة ومديري المديريات الإقليمية بضم جميع المساجد دعوياً ـ وإنهاء علاقة الجمعيات الدعوية والأهالي به ـ كمرحلة أولى تبدأ بضم كل مسجد يتوافر له إمام وخطيب معين أو خطيب بالمكافأة، وهذا ينطبق على مساجد الجمعيات الدعوية ـ أنصار السنة، والجمعية الشرعية، ودعوة الحق والمساجد الأهلية[٦٠]. والجدير بالذكر أن هذه القرارات لا يمكن تنفيذها فعلياً كما سبقت الإشارة نتيجة أزمات عدة تواجه الوزارة، لكن يبقى القرار سياسياً في إطار محاولات الدولة مواجهة الإسلاميين[٦١].

وكمثال أخير، فرغم قرارات وزارة الأوقاف ورغبتها في تأدية دور رمزي إلا أن الواقع السياسي والأمني حال دون تنفيذ جدي لهذه القرارات. فرغم وجود ما يقرب من أربعة آلاف مسجد وزاوية بالإسكندرية وحدها تعود للسلفيين؛ إلا أن قرارات عدم اعتلاء غير الأزهري لم تنفذ إلا في ثلاثة مساجد كبرى فقط[٦٢]. ورغم توافق وزارة الأوقاف مع الدعوة السلفية على عودة قياداتها مقابل معاونتها في التصدي لخطر الأفكار التكفيرية ومنهج «داعش»، بتنظيم سلسلة محاضرات وخطب

---

(٥٩) لقاء مع د. سالم عبد الجليل.

(٦٠) إسماعيل رفعت، «غداً.. خطبة الأوقاف الأولى في مساجد أنصار السنة والجمعية الشرعية،» **اليوم السابع**، ٢٠١٤/٣/١٣، <http://goo.gl/Qwfk37> (آخر زيارة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٦١) لقاء مع أحد قيادات الوزارة يتحفظ عن ذكر اسمه ـ القاهرة حزيران/يونيو ٢٠١٤.

(٦٢) حوار مع أحد شيوخ الدعوة السلفية بالإسكندرية ـ يتحفظ عن ذكر اسمه ـ في آب/أغسطس ٢٠١٤ وأكد أنه استُدعي إلى الأمن الوطني وأخبروه أنه غير ممنوع من الخطابة، وذلك رغم تعيين إمام أوقاف للمسجد الذي يصلي فيه منذ عقود.

للرد عليه[٦٣] إلا أن الصراع الإعلامي والإداري هو الدائر بين الطرفين ما بين منع التصاريح ومنحها لرموزهم[٦٤].

ثالثاً: الأقباط

ظل الارتباك المتبادل سمة علاقات الإسلاميين بالكنيسة[٦٥] لميراث فقهي لدى بعضهم المُتشدد في الموقف من الأقباط، ولميراث سياسي يرى أن الكنيسة دولة داخل الدولة لها ميزات لا تتوافر لأغلبية الشعب المصري المسلم. فضلاً عن رُؤية سلبية للأقباط من الإسلاميين بوصفهم مواطنين درجة ثانية، فضلاً عن وجود دعوات لفرض الجزية عليهم وتحديد المناصب العامة المتاحة لهم.

جوهر رؤية الإسلاميين للأقباط نابعة من تصورهم لمفهوم دولة الإسلام، فهي «دولة تنشئها جماعة المسلمين بهدف حماية القيم والأفكار والتصورات المشتركة بين تلك الجماعة وحراستها»؛ وعليه فغير المسلمين لا يجب مشاركتهم في سياسة الدولة، لأن الدولة أصلاً ليست من إنشائهم، وليست موجودة لخدمتهم، لأنهم خارج الجماعة المسلمة التي نشأت الدولة كأداة سياسية لهم. فالإسلاميون رؤيتهم مختلفة فيما يخص مسألة «الوطنية» حيث يرون أن ذلك الشعور الجارف تجاه بقعة جغرافية معينة من الأرض، وخصائصها إنما هو نوع من النرجسية، وتتجاوز أيضاً مفهوم «الأمة» التي تتجاوز الحدود الجغرافية... لأن الجماعة المؤمنة التي أنشأت «الدولة الإسلامية» تكونت أصلاً كنوع من التجاوز للروابط العرقية والإقليمية. مؤكدين أن فكرة الدولة المتجاوزة للمكان ليست من اختراعهم، فكل الإمبراطوريات هي متجاوزة للمكان، وكلمة «إمبراطورية» نفسها تعني بسط السيطرة على عدة قوميات، أي دولة داخلها عدة أمم. مُستدلين بأن القول بأن عصر

---

(٦٣) يؤكد الشيخ عادل نصر ـ المتحدث باسم الدعوة السلفية ـ وجود اتفاق مع وزارة الأوقاف بأن يحصل «أزهريو الدعوة» على تراخيص، على أن يلتحق غير الأزهريين بمعاهد إعداد الدعاة التابعة للوزارة، للحصول على «كارنيه» حق إلقاء خطب الجمعة. وقد حصلت الدعوة على تراخيص لعدد من دعاتها لممارسة خطبة الجمعة وهناك تعهدات من وزير الأوقاف لإنهاء الأزمة نهائياً. انظر: «الدعوة السلفية تعود للمنابر مقابل التصدي لـ«داعش»،» **المصري اليوم**، ٢٠١٤/٨/٢٩، <http://goo.gl/W7DEiu> (آخر زيارة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٦٤) بعد أن رفضت الوزارة منح تراخيص الخطابة لشيوخ الدعوة الذين رفضوا حضور الامتحان المقرر بسبب طبيعة الأسئلة التي تتمحور حول مسائل وقضايا فقهية وقع الخلاف فيها بين أكابر العلماء كمشايخ الأزهر الكبار، حيث ترى الدعوة أن امتحانات الأوقاف فرصة ذهبية للجماعات المنحرفة فكرياً حيث خلت من القضايا، التي ستبين موقفهم كقضايا التكفير والعنف وغير ذلك، «الدعوة السلفية» تكشف حقيقة امتحانات «الخطابة» بالأوقاف.. وأسباب رفض برهامي حضورها، جريدة **الفتح**، ٢٠١٤/١٢/١٤، <http://goo.gl/AI36fi> (آخر زيارة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤). بعد ذلك حضر رموزهم وحصلوا على تصريحات مؤقتة مهددة دائماً بعدم تجديدها في كل أزمة تنشأ بين الطرفين.

(٦٥) في الأصل قُدم هذا الجزء قدم إلى مؤتمر «التعددية والتنوع الديني والثقافي في إطار الربيع العربي»، مركز بيروت للأبحاث والابتكار من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

الإمبراطوريات انتهى، ليس أسخف منه إلا القول بأن أمريكا الآن تعيش فقط داخل حدودها، وأن العلمانية ليست قيمة مفروضة بحكم النفوذ الغربي(٦٦).

تشترك تيارات الإسلام السياسي كافة في النظرة الفقهية إلى الأقباط وليس في منظور سياسي ومدني حديث مبني على أساس المواطنة وسيادة القانون، وهو ما يجعل مصيرهم وحقوقهم ملفاً خاضعاً للتفسيرات الدينية(٦٧). هذه العلاقة نقرأها عبر مستويات ثلاثة: **الأول** «عقدي»؛ الثاني «معاملاتي»؛ **والثالث** «سياسي». بالنسبة إلى المستوى الأول ـ «العقدي»: فنتيجة للرافد السلفي في فكر الإسلاميين يرون بكفر المسيحيين كونهم لا يدينون بالإسلام وكل من لا يدين بالإسلام فهو كافر به، ويتحفظ السلفيون عن لفظ «الأقباط/المسيحيين» فيرون أن الأولى استعمال لفظ النصارى، لأن هذا هو اللفظ في القرآن، وإن كان لا يُحرم استعمال لفظ المسيحيين حيث إن شيوع اللفظ في هذه الملة كافٍ في اعتباره مجرد تعريف. وبناء على الموقف العقدي يكون الموقف «المعاملاتي». وهنا يدور خلاف جزئي بين الإسلاميين؛ فالسلفيون يرون أنه لا مجاملات في أعيادهم ومناسباتهم الاجتماعية، حيث إن مشاركة غير المسلمين في أعيادهم سواء أكانت أعياد رأس السنة أو أعياد الميلاد، محرمة، ولا يجوز المشاركة فيها بإظهار الفرح والسرور ولا بالتهنئة ولا بصنع الولائم وبإجابة الدعوات لهذا الغرض. في حين يخالفهم الإخوان المسلمون جزئياً في هذه النقطة ويرون أن التهنئة من الإحسان والبر الذي أمر به الله وحث عليه القرآن، ما دام أن تلك التهنئة لم تشتمل على التلفظ بشعارات أو عبارات دينية تتعارض مع مبادئ الإسلام. فتهنئتهم بعيد الميلاد من الأمور المقبولة والمستحبة، لأن المسلمين يؤمنون بأن المسيح عليه السلام هو رسول من أولي العَزم من الرسل، إلا أن التهنئة بعيد القيامة أمر غير مشروع، لأنها من قبيل الأمور التي تتناقض مع عقائد المسلمين الذين يعتبرون أن المسيح لم يصلب حتى تكون له قيامة، وإنما عصمه الله من اليهود ورفعه إليه.

ورغم أن أعياد المسيحيين لا يجوز حضورها ولا المعاونة عليها لكن ذلك لا يترتب عليه قتل من يحضرها من المعاهدين، ولا حرق كنائسهم ومعابدهم التي وقع العهد على تأمينها، وإذا علمنا أن أحداً من الناس يريد التعدي على المعاهدين والمستأمنين والذميين بغير حق؛ لزم منعه من ذلك طالما كانوا ملتزمين بعهدهم، ولا يحاربون المسلمين في الدين. ويلزم منع الاعتداء أيضاً؛ لمنع مفسدة تنفير الناس عن الإسلام(٦٨). ونتيجة لما سبق نجد عند النظر إلى التعامل مع الأقباط

(٦٦) مقال في تعريف الدولة الإسلامية للمنظِّر السلفي يحيى رفاعي سرور على الرابط التالي: <http://www.facebook.com/TayyarUmmahAlwahidamasir/posts/538029742942445>.

(٦٧) محمد أبو رمان، **السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ١٤٨.

(٦٨) ورغم زواج المسلمين من «النصرانيات» بنص القرآن الكريم ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥] إلا أن الدعوة ترى أن «الزواج من الكتابيات في ديار الإسلام جائز مع الكراهة، وفي ديار الكفر لا يجوز؛ لأنهم يغلبونه على أولاده». وفي سؤال عن جواز ترك المسلم زوجته المسيحية تذهب إلى الكنيسة لتمارس عبادتها قالت «ما ذكره =

على المستوى السياسي أن السلفيين يطالبونهم بدفع الجزية رافضين بعض الاجتهادات التي تقول بسقوط الجزية. يقول برهامي: «ولقد ظهرت بدع جديدة من إنكار وجوب قتال أهل الكتاب حتى يعطوه الجزية بل وتسمية الجزية ضريبة خدمة عسكرية تسقط إذا شاركونا القتال، ويسعى هؤلاء الذين يسمون أنفسهم أصحاب الاتجاه الإسلامي المستنير إلى تعميم هذا المفهوم المنحرف لقضية الجهاد فضلاً عن إنكار جهاد الطلب وهذا خرق للإجماع، بل لو أن طائفة استقر أمرها على ذلك لصارت طائفة ممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة يجب قتالها»(٦٩). وعن كيفية التعامل معهم يضيف قائلاً: «وهناك صور أخرى للتعامل مع الكفار، منها: ما عاهد النبي (ﷺ) يهود المدينة عهداً مطلقاً من غير جزية، ومنها: ما عاهد عليه النبي (ﷺ) قريشاً في الحديبية عهداً مؤقتاً من غير جزية. وهذه الصور من المعاملة ـ على الراجح ـ غير منسوخة، بل يعمل المسلمون بما يرونه الأصلح لحالهم ومجتمعهم، وغير ذلك من الاعتبارات. والذي نراه مناسباً وصالحاً لحالنا ومجتمعنا هو صورة التعامل بين النبي (ﷺ) ويهود المدينة عهداً مطلقاً من غير جزية»(٧٠).

وتشترك قطاعات من الإخوان المسلمين مع رؤية السلفيين، صرح بذلك المرشد السابق مصطفى مشهور ومن شايعه حيث يرون أن لهم الحقوق السياسية نفسها، ما عدا أمور قليلة خاصة بتكاليف شرعية إسلامية لا يقوم بها إلا المسلم، مثل: رئاسة الدولة ومناصب الولاية العامة، حيث إن عليه واجبات دينية تشترط الإسلام للقيام بها، ومنها إمامة المسلمين في الصلاة وحراسة الدين والدعوة إلى نشره، وفي غير ذلك كانت لهم المساواة مع المسلمين في تولي المناصب(٧١) وذلك استنادا إلى رسالة التعليم للبنا(٧٢).

أما الميراث السياسي فيعود جزء منه إلى فترات الصراع التي دارت بين الطرفين، فطوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات لم يخرج صوت قبطي يرفض أي عنف أو تجاوز من قبل الدولة في حق الإسلاميين بسبب الحوادث الطائفية التي انتهجتها الجماعات الإسلامية المسلحة ضد الأقباط، لذا ظل الإسلاميون العدو المشترك للنظام والأقباط وترجم ذلك فيما بعد إلى الدعم الكامل من قبل الكنيسة لنظام مبارك. وهذا ما كان السبب وراء رفض الكنيسة لدعوات المشاركة في تظاهرات

= بعض أهل العلم من أن الزوج يأذن لزوجته النصرانية بالذهاب للكنيسة لا يلزم منه رضاه وموافقته على ممارستها لعبادتها، بل رضا الإنسان بالكفر كفر، لكن يرونه من العشرة الحسنة؛ مع أن في المسألة نزاعاً بين العلماء، والراجح أنه لا يأذن لها في الخروج إلى معصية».

(٦٩) ياسر برهامي، **فقه الجهاد** (نسخة إلكترونية)، ص ٢١.

(٧٠) حول تصريحات المتحدث الرسمي باسم «حزب النور» عن الجزية، موقع صوت السلف (١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢)، <http://www.salafvoice.com/article.aspx?a=5867>.

(٧١) محمد عبد الرحمن ـ عضو مكتب الإرشاد ـ حول موضوع الجزية وأهل الكتاب، <http://goo.gl/TCPkWj> (آخر زيارة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).

(٧٢) يقول حسن البنا في «رسائل التعاليم»: «والحكومة إسلامية ما كان أعضاؤها مسلمين، مؤدين لفرائض الإسلام غير مجاهرين بعصيان، وكانت منفذة لأحكام الإسلام وتعاليمه. ولا بأس بأن تستعين بغير المسلمين عند الضرورة في غير مناصب الولاية العامة، ولا عبرة بالشكل الذي تتخذه ولا بالنوع، ما دام موافقاً للقواعد العامة في نظام الحكم الإسلامي».

٢٥ يناير. فرغم الموقف الرسمي للكنيسة السلبي اختار العديد من الأقباط الخروج مرددين نفس الشعارات المطالبة بإسقاط النظام، من دون أي إشارات وهتافات طائفية. وقد ساند معظم الأقباط مطالب اليوم الأول للتظاهر، حيث إنها استهدفت وزارة الداخلية التي يعتبرها الأقباط المسؤول الأول عما يحدث لهم. مع تطور التظاهرات، واحتلال المتظاهرين ميدان التحرير، اندفعت مجموعات أخرى من الأقباط ومنهم بعض القساوسة للمشاركة في اعتصام ميدان التحرير[٧٣]. وبعد تطورات الأوضاع كان أول بيان للكنيسة يوم ١٥ شباط/فبراير أعلنت فيه إيمانها بضرورة أن تكون مصر دولة ديمقراطية مدنية تختار أعضاء برلمانها بانتخابات حرة نزيهة وتتمثل في جميع فئات الشعب[٧٤].

تجربة الحكم: نشاط سياسي وتحدي السلطة

أدى تراث التشكيك والترقب بين الطرفين إلى تغذية المشاكل، فمنذ البداية لم تكن أغلبية الأقباط مؤيدة للرئيس محمد مرسي نتيجة أجواء الاستقطاب التي اتسمت بها التجربة. ورغم أن مرسي حاول الظهور بمظهر رئيس كل المصريين، فإن التطورات على أرض الواقع كانت تسير في اتجاه مزيد من انتهاك حقوق الأقباط، وتراكم المشكلات التي يعانونها، ومحاصرة الخطابات المتشددة لهم، وإهانة العقيدة المسيحية على يد إسلاميين. وساد اعتقاد متبادل في قصر الاتحادية أن الأقباط لا يريدون مرسي، وليسوا على استعداد للتعاون معه، ويقفون إلى جوار المعارضة. وقد أشارت تصريحات قيادات إخوانية إبان أحداث الاتحادية إلى أن المسيحيين يشكلون أغلبية المتظاهرين. ويرى الأقباط أن حكم الإخوان المسلمين يحمل تراجعاً لهم في الوضع القانوني، والمكانة السياسية، والحضور الثقافي، وبالتالي التيارات المدنية التي تقر بمواطنتهم، وتسعى لإدماجهم في المجتمع على أساس من المشاركة والندية والمساواة، وترى فيهم شركاء أصلاء في المشروعات السياسية والاقتصادية المطروحة، أفضل بالنسبة إليهم من الارتباط بالإخوان المسلمين[٧٥]. ورغم الحراك النشط من جيل جديد من الإسلاميين الشباب في ما يخص ملف الأقباط (قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١١) وبخاصة من يُشهر منهم إسلامه، ونشاط ائتلاف شبابي إسلامي مثل ائتلاف دعم المسلمين الجدد الذي نشأ بغرض دعم قضية المسلمات الأسيرات في الكنائس إلا أنه في عهد مرسي تراجع نشاطهم المباشر في قضايا الأقباط وحدث إجهاض لحراكهم؛ فالوجود الإسلامي رأوه مهدداً فالصراع في وعيهم إسلامي علماني، وهذا أكثر أهمية من مسألة إسلام بعض القبطيات.

---

(٧٣) جورج فهمي، «الأقباط والنشاط السياسي من تظاهرات الكاتدرائية إلى اتحاد شباب ماسبيرو،» ورقة قدمت إلى: **الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب في مصر (قبل وأثناء وبعد الثورة) (أعمال ندوة)** (القاهرة: منتدى البدائل، ٢٠١٢)، ص ١٠٩.

(٧٤) جمال جرجس المزاحم، «البابا شنودة: ثورة ٢٥ يناير بيضاء ونريد دولة ديمقراطية مدنية،» **اليوم السابع**، ٢٠١١/٢/١٥، <http://goo.gl/WECczw> (آخر زيارة ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٥).

(٧٥) سامح فوزي، «مرسي.. والأقباط،» جريدة الوطن، ٢٠١٣/٤/٢٩، <http://goo.gl/u5PCjO> (آخر زيارة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

سبب آخر هو حالة الكمون التي رآها الإسلاميون من قبل الأقباط مقابل منح مساحة للعلمانيين للتحرك بحيث يكون الأقباط جزءاً من الجماعة العلمانية. واختفت الشخصيات القبطية التي عُرفت بتطرفها مثل القس «فلوباتير»، وأصبحت العلاقة صراعات غير مباشرة. وكانت فكرة المظلومية والاضطهاد جواز مرور الأقباط بين العلمانيين بحيث يكتفون فقط بتصدير الفكرة ليبدأ عمل العلماني حسب ما يطرحه الإسلاميون. وأمام هذا المشهد المرتبك بين الطرفين نجد أن العلاقة في ظل حكم مرسي مرت بعدة مراحل، هي:

أ ـ تجاهل السلطة

حدث ذلك وقت تنصيب البابا الجديد (في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) حيث ثار جدل واسع حول حضور مرسي من عدمه ـ رغم عدم وجود سابقة لحاكم مصري حضر حفل تنصيب البابا ـ دفعاه إلى عدم الجزم بالذهاب من عدمه حتى اللحظات الأخيرة نتيجة لتوازنات داخلية مع أطياف التيار الإسلامي وبخاصة السلفيون لأن يروا أن الأمر يتعلق باعتقادات دينية مسيحية، تخالف المعتقدات الإسلامية وحضوره يغضب المسلمين[٧٦].

وبسبب هذه «المواءمات» وانشغال جدول أعماله لم يحضر مرسي، وأوفد رئيس مجلس الوزراء، هشام قنديل، إضافة إلى مندوب عن رئاسة الجمهورية، مما دفع القمص عبد المسيح بسيط، كاهن كنيسة العذراء، لأن يقول «عدم حضور الرئيس لم يفسد فرحة الأقباط بالبطريرك الجديد، ولا سيّما أن وجود الحكام يتوقف على الإرادة الشعبية، أما البطريرك فإنه يجلس على الكرسي البابوي مدى الحياة، حيث عاصر البابا شنودة الراحل ثلاثة رؤساء للجمهورية على مدار أربعين عاماً»[٧٧]. أيضاً كان مشهداً لافتاً أن يؤكد المتحدث الرسمي باسم الرئاسة أن الرئيس مرسي لا ينتظر فتوى من أحد لتهنئة الإخوة الأقباط، فهذا عيدهم ونشاركهم فيه، وسيكون هناك وفد من الرئاسة لتهنئة الأقباط بعيد السعف، وذلك رداً على سؤال حول مدى صحة ما أثير حول انتظار الرئيس لفتوى حول حضوره بنفسه لمقر الكاتدرائية لتقديم التهنئة.

ب ـ تحدي السلطة

ظهر ذلك في عدة مواقف، منها تهديد الكنيسة الأرثوذكسية بالانسحاب من الجمعية التأسيسية للدستور قبل أن يتم التوافق على وضع المادة الثالثة التي تنص على احتكام المسيحيين للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية وشؤونهم الدينية واختيار قياداتهم الروحية. أيضاً إظهار الندية وتم ذلك على مرحلتين: **الأولى**، بتنظيم التظاهرات بعد عدة حوادث عنف في صول وإمبابة نجم عنها

(٧٦) دندراوي الهواري، «السلفيون يحذرون الرئيس مرسي من حضور مراسم تنصيب البابا،» **اليوم السابع**، ٢٠١٢/١١/١٠، <http://goo.gl/Aep9mj> (آخر زيارة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(٧٧) بسام رمضان، «الكنيسة: عدم حضور مرسي لتنصيب البابا «طبيعي»،» **المصري اليوم**، ٢٠١٢/١١/١٩، <http://goo.gl/8G3fHG>، (آخر زيارة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

خروج الأقباط للتظاهر في الشارع، حيث قرروا أن يعتصموا أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون، بماسبيرو حتى تتحقق مطالبهم، ومن هذا الاعتصام تكونت حركتا اتحاد شباب ماسبيرو وأقباط بلا قيود. واختار الاتحاد شعاراً يعكس انتماءً مصرياً خالصاً[٧٨].

والمرحلة **الثانية**، تصريحات البابا تواضروس الثاني[٧٩] التي قال فيها إن المسيحيين يشعرون بالتهميش والتجاهل منذ تولي الإخوان الحكم في مصر، وإن السلطات قصّرت في حمايتهم، فلم يحدث شيء على أرض الواقع لحماية الأقباط وإن الأمر لم يتجاوز الوعود، ولفت إلى أن هناك مؤشرات تفيد بأن الأقباط يتجهون إلى الهجرة خوفاً من النظام الجديد. وأن الرئيس محمد مرسي تحدث معه عبر الهاتف وقدم العزاء في ضحايا «الخصوص» و«الكاتدرائية» ووعده بتقديم كل الإجراءات اللازمة لحماية وتأمين الكاتدرائية ولكن على أرض الواقع لا نجد شيئاً.

ونتيجة للمشهد السياسي السابق للثلاثين من يونيو وافقت الكنيسة على المشاركة في التظاهرات رغم سابق رفضها في المشاركة في تظاهرات ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ فرغم ما تردد عن وجود ضغوط من قبل جماعة الإخوان المسلمين ومؤسسة الرئاسة لمنع نزولهم، وذلك بمحاولة استخدام نفس منهج النظام القديم واختزال الأقباط في الرموز الدينية. أيضاً تصريحات للسفيرة الأمريكية تطالب فيها الكنيسة المصرية بعدم سماحها لشباب الأقباط بالمشاركة، وذلك تحت شعار حماية الأقباط من أحداث عنف محتملة في ذلك اليوم، وهو ما رفضته لا الكنيسة فحسب بل كل الأطياف المسيحية. رغم كل ذلك، حسم البابا تواضروس الأمر مؤكداً أن الأقباط ليسوا قطيعاً يتم توجيههم في التظاهرات، وأن دور الكنيسة روحي، وليس هناك توجيه للأقباط. وقال إنه لا يمانع من نزول الأقباط في هذا اليوم. كما أكدت جميع الحركات القبطية ضرورة نزولها والمشاركة في التظاهرات مع عدم رفع شعارات دينية، أو النزول تحت مسميات طائفية. لينتهي المشهد بوجود البابا تواضروس أثناء بيان عزل الجيش للرئيس.

خلاصة

تنبع أهمية تجربة الحكم من أنها تمثل فرصة لاختبار السرديات النظرية عملياً، وانعكاسات التأطير النظري في الممارسة العملية للأفكار والتصورات، فبوصول جماعة الإخوان للحكم، وما صاحب التجربة من تفاعلات داخل التنظيم، نجد أن التغييرات الحادثة لم تقتصر على تنظيمها

(٧٨) حفني وافي، «تزايد مخاوف الأقباط من صياغة الدستور،» **الأهرام المسائي**، ٢٠١٤/٩/٢٥، http://massai.ahram.org.eg/Inner.aspx?ContentID=58444

(٧٩) منار فكري، «البابا تواضروس يخرج عن صمته ويؤكد: التوترات الطائفية والهجوم علي الكنائس زاد في عهد الإخوان،» جريدة **الموجز**، ٢٠١٣/٤/٢٧ <http://goo.gl/spBpFe> (آخر زيارة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

انظر أيضاً: كرستينا حبيب، «"٣٠ يونيو" البابا تواضروس: الخروج على "الإخوان" عمل وطني.» البوابة (٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦)، <http://www.albawabhnews.com/2001884>، وانتصار سليمان، «أقباط مصر يتحدون تهديدات "عبد الماجد"،» جريدة فيتو، ٢٠١٣/٦/١٢، <http://www.vetogate.com/389903>.

فقط، بل امتدت تداعيات التجربة إلى باقي الفاعلين. وبدا ذلك في أمرين: **الأول**، دخوله في أزمات متعددة مع الدولة العميقة الرافضة لحكم الإخوان؛ **والثاني**، الفشل في الحفاظ على أي داعمين سياسيين له طوال عام في السلطة.

تحولات الجماعة بدت في استخدامها خطاباً سلفياً في فترة حكمها لجذب شرائح سلفية كأحد الموارد الداعمة لها بصورة مباشرة، مثلما هو الحال مع حزبي الفضيلة والأصالة وشيوخها الداعمين (محمد عبد المقصود وفوزي السعيد)، فضلاً عن دعم غير مُباشر من قبل مجموعات سلفية ثورية الطابع مثل أنصار حازم أبو إسماعيل، لتدخل بالتوازيً في صدامات مع أبرز المكونات السلفية وهي جماعة «الدعوة السلفية السكندرية» حيث عكس التعامل بينهما بندّية أمرين: **الأول**، لدى الإخوان المسلمين حالة من «الاستعلاء الديني» حيث ترى نفسها الأقوم والأقرب إلى المنهج السليم مقابل، جماعة الإخوان المُفرطة في منهجها وعقديتها التي بها دخن. أما الأمر **الثاني**، فيتعلق بأحد مكونات الإخوان المسلمين الفكرية وهو الرافد السلفي بها، وهذا الرافد كان يقوي من رغبة الإخوان في استيعاب الدعوة فكرياً نظراً إلى المنهج السلفي الذي يشتركان به، فضلاً عن تعامل الإخوان بمنطق الجماعة الأم. وهذا كان يدفع دوماً الدعوة إلى الرغبة في التمايز منهجياً وسياسياً بمواقفها عن الإخوان، وإظهار هذا الاختلاف رغبة في الحفاظ على قواعدها كيلا تتسرب إلى الإخوان تأثراً بمواقفها أو بأفكارها.

وبالنظر إلى ممارسات جماعات الإسلام السياسي نجد أنه على الرغم من حالة التهدئة التي انتهجها الأزهر فإن واقع الحال في المقابل يشير إلى وجود تصعيد لدى الجماعة ضد شخص شيخ الأزهر، سواء عقب تنحي مبارك أو حتى ما بعد عزل مرسي، وذلك في إطار محاولات السيطرة والتمدد، وبسبب ما شاب العلاقة من توتر وتجاوزات رمزية في حق المؤسسة. بدا الأمر كمحاولة لتقليص دور الطيب تمهيداً لعزله من قبل السلطة، أو التضييق عليه لتقديم استقالته، من أجل مزيد من التمدد لرموز الجماعة في المشهد الديني الرسمي، كما هو الحال في وزارة الأوقاف التي تعتبر إحدى أبرز العقبات مع الجماعات الإسلامية المختلفة ومساحة للمواجهة معها لا تنتهي، أيضاً إحدى أذرع الدولة في مواجهتها. فمجال الأزمة الدائم بين الدولة والإسلاميين هو الصراع على المجال الديني من أجل مزيد من السيطرة والتوجيه، حيث إنه مساحة يسهل بها التمدد في أفكار المجتمع بكل يسر على الرغم من تنوع المرجعات واختلاف الأهداف.

تعكس علاقة الجماعة في الحكم ـ ومجمل الكتلة الإسلامية ـ بالكنيسة اختباراً لمقولات التسامح والدولة المدنية المستهدف تحقيقها، حيث ظلت العلاقة أسيرة الارتباك المتبادل والتشكيك نتيجة ميراث فقهي مُتشدد لدى بعضها في ما يتعلق بالموقف من الأقباط، ولميراث سياسي يرى الكنيسة دولة داخل الدولة لها ميزات لا تتوافر لأغلبية الشعب، هذا التراث أنتج تهديدات للأقباط متمثلة بدعوات البعض بفرض الجزية عليهم وتحديد المناصب العامة المتاحة لهم، بوصفهم مواطنين درجة ثانية. وهذا دفع بالكنيسة إلى أن توافق على المشاركة في التظاهرات رغم سابق

رفضها في المشاركة في تظاهرات ٢٥ يناير ٢٠١١، فرغم ما تردد عن وجود ضغوط من قبل جماعة الإخوان المسلمين ومؤسسة الرئاسة لمنع نزولهم، وذلك بمحاولة استخدام منهج النظام القديم نفسه واختزال الأقباط في الرموز الدينية، حسم البابا تواضروس الأمر بتأكيده أن الأقباط ليسوا قطيعاً يتم توجيههم في التظاهرات، مؤكداً أن دور الكنيسة روحي، وليس هناك توجيه للأقباط.

ونتيجة لتفاعلات الجماعة مع القوى الدينية المختلفة ـ الرسمية وغير الرسمية والإسلامية والمسيحية ـ وما مرت به هذه العلاقات من مد وجزر، أثارت حماسة البعض حيناً وتحفظاته حيناً آخر لتنتهي بوجود رموز هذه القوى المختلفة في خطاب عزل مرسي، وبغض النظر عن أي تبريرات قيلت من عناصره، فإن ذلك الحضور يؤكد إخفاق النظام في إدارة مكونات المشهد السياسي. وتبدأ التساؤلات حول تداعيات هذه اللحظة التاريخية. فواقع الأحوال يشير إلى أن طريقة العزل هذه فجرت الكثير من الأزمات حيث تتجاوز تداعياتها السياسية والاجتماعية والتنظيمية الإخوان المسلمين لتمتد إلى عموم المجتمع وهو ما يناقشه الفصل الرابع.



الفصل الرابع

تداعيات التجربة

بعزل محمد مرسي من الرئاسة تدخل جماعة الإخوان المسلمين في طور «**التراجع**»، نتيجة التغيرات الحادثة في المشهد السياسي التي فجرت الكثير من الأزمات كتداعيات لتجربتها في الحكم، والتي أثرت بشكل رئيس في الجانب الحركي لعموم الكتلة الإسلامية، وامتدت تأثيراتها أيضاً إلى الشبكات الاجتماعية المستفيدة من أنشطتهم.

ومن أجل قراءة دقيقة لهذه التغيرات نرى أن يكون ذلك عبر ثلاثة محاور:

الأول، يتعلق بـ«تنظيم الإخوان المسلمين»، من خلال التطرق إلى أزمة التماسك التنظيمي في ضوء الأزمة الجيلية التي تتعرض لها الجماعة.

الثاني، يتعلق بـ«الكتلة الإسلامية»، وذلك بالتركيز على التيارين السلفي والجهادي كأبرز مكونات المشهد الحالي.

أما **الثالث**، فيتعلق بـ«العمل الإسلامي الاجتماعي»، وسنقرأه في ضوء أزمة العمل الخيري مع الدولة.

أولاً: تنظيم الإخوان المسلمين

انعكس الأداء السياسي للجماعة في مرحلة ما قبل وما بعد عزل مرسي على قواعد التنظيم؛ حيث حدثت عدة تحولات تنظيمية أبرزها صعود الأجيال الشابة في صدارة الحراك، الأمر الذي تسبب في حدوث تصادم جيلي بين قيادات الإخوان المسلمين القدامى والجدد، وتغيير في المرجعية الفكرية، ومن ثم اختلاف حول منهج التغيير الأمثل في هذه المرحلة[1]. عقب عزل محمد مرسي وأثناء الاعتصام بميدان رابعة، عقد مجلس شورى الجماعة اجتماعين لمناقشة وضع

(١) لطبيعة العلاقة بين أجيال الجماعة المختلفة ومطالبات الإصلاح في العقود السابقة ومواقف الجماعة منها انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

الجماعة في حال تعرض الاعتصام للفض وقيادات الجماعة للاعتقال. وانتهوا إلى اختيار لجنة لـ «إدارة الأزمة» والحفاظ على التنظيم وقتها. في هذا الوقت كانت المُناقشات داخل التنظيم تُثار بين بعض دوائر قيادات الإخوان العليا والمتوسطة حول «السلمية» و«العنف»، لكن ظلت هذه النقاشات خافتة ولم ترقَ لتصبح خياراً تنظيمياً بشكل عام[2]، ليأتِي فض اعتصامَي رابعة والنهضة في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣ فيزيد غَضب القواعد من الجيل القديم، وتحميلهم القيادات مسؤولية الأحداث لسوء إداراتها. فيما بعد أُقر العَمل النوعي من مجلس شورى الإخوان عام ٢٠١٤ حيث شكلت لجنة شرعية لضبط العمل النوعي، وأقره أعضاء مكتب الإرشاد السبعة الموجودون حينئذ بمن فيهم عزت، وأقسموا على المضي فيه ـ قبل أن يتراجع عزت عن ذلكَ فيما بعد[3] ـ وأمام حالة الغضب المتزايد بين قواعد الجماعة يُعلَن عن إجراء انتخابات داخلية في شباط/فبراير ٢٠١٤ من أجل احتوائهم حيث جرى فيها:

١ ـ الإبقاء على محمد بديع كمرشد للجماعة، مع تعيين قائم بأعمال المرشد مؤقتاً.

٢ ـ تعيين أمين عام جديد للجماعة.

٣ ـ تعيين رئيس للجنة إدارة الأزمة.

٤ ـ تغيير ما يقرب من ٦٠ بالمئة من القيادات الوسيطة بتصعيد قيادات شابة في هياكل الجماعة المختلفة.

٥ ـ تعيين متحدث إعلامي جديد باسم الجماعة.

٦ ـ أُنشئ فيما بعد مكتب إداري لإدارة شؤون الإخوان المسلمين المصريين في الخارج رئسها محمد عبد الرحمن المرسي.

من المهم هنا الإشارة إلى وجود تمايز بين موقف الشباب في التأسيس الأول في النصف الثاني من السبعينيات وبين الجيل الحالي. فقديماً كان الجيل الأول من الجماعة الإسلامية في الجامعات قد بدأ عمله علنياً بعيداً من سرية التنظيمات، وكانت نشأته تلقائية ارتباطاً بالأوضاع المعاصرة له، ولم يكن هناك أي تصعيد ضدهم من قبل النظام، وكان السياق العام منفتحاً على جميع القوى الإسلامية لتوازنات خاصة برأس النظام. أما الجيل الحالي فنضج تنظيمياً وفكرياً من خلال محنة شاملة يتعرض لها التنظيم؛ فالمساحات السياسية منعدمة، والمواجهات الأمنية صارمة، والصورة الذهنية المجتمعية ضدهم. وهذا نشّط من فكرة التكفير، وأصبح التوجه للعنف بدرجاته له دوافعه القوية لديهم. ورغم الهدوء النسبي الذي ساد الشهور التالية لذلك التغيير، إلا أن الخلافات الإعلامية تفاقمت بين دوائر القيادة العُليا ـ الحالية والسابقة ـ في آذار/مارس ٢٠١٥؛ حيث أصدرت

---

(٢) العالم المجهول لـ «اللجان النوعية (تقرير)»، موقع مدى مصر (٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، <http://goo.gl/T7okdC>.

(٣) شهادة عز الدين دويدار أحد أعضاء الجماعة على صفحته الشخصية على الفيسبوك، <http://www.facebook.com/dir.ezzeldeen.dwedar/posts/568989456603167>

اللجنة الإدارية العليا لجماعة الإخوان المسلمين في مصر بياناً مطولاً داخلياً باسم «تبصرة للصف» أوضحت فيه وجهة نظرها بشأن ما تم خلال الفترة السابقة في الأزمة الداخلية «الكبيرة» التي تمر بها الجماعة[٤].

يعكس هذا الصراع اختلاف مشروع كلا الطرفين واستراتيجيتهما المقترحة لحراك مثالي يناسب الأزمة السياسية الدائرة، هل هي السلمية أم تثوير الجماعة؟ هذا الخلاف الدائر ظل غير معلن إلى فترة قبل ظهوره إلى العلن عند نشر مقالين: **الأول** بعنوان «بمناسبة مرور سبعة وثمانين عاماً على تأسيس الجماعة دعوتنا باقية وثورتنا مستمرة»[٥] لمحمود غزلان، **والثاني** منسوب للقيادي محمود عزت بعنوان «لا تراجع عن الثورة. وللنصر موعد حدده الله»[٦] والذي وقعه بـ «نائب المرشد العام للإخوان المسلمين القائم بأعمال المرشد»، ـ رغم أنه سبق نشره من قبل منسوباً إلى عبد الرحمن البر[٧]. ليصبح هناك عملياً لجنة أخرى منافسة مدعومة من القيادات القديمة هي لجنة إدارة الأزمة في الخارج ـ المكتب الإداري للإخوان المصريين في الخارج ـ رأسها محمد عبد الرحمن ـ عضو مكتب الإرشاد السابق ـ والتي عرفت باللجنة الإدارية الثانية التي تشكلت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وهكذا أصبح هناك كيانان تنظيميان مستمران «لا أحد يملك أن يقيل [أحداً] من الطرف الآخر»[٨].

هذه الازدواجية الإدارية تعيدها بعض القيادات إلى محمد عبد الرحمن[٩] لأنه خرج من لجنة كمال هو وثلاثة أعضاء معه، وتم التحاور معهم أكثر من مرة للرجوع إلى اللجنة فاشترط شرطين: **الأول**، لا تعقيب على قرارات الدكتور محمود عزت، **والثاني**، سحب الطعن الذي قدمه محمد كمال بخصوص مجلس الشورى المنعقد في ٢٠١٥/٦/١٦، ولم يقبل باقي الأعضاء بذلك، لمنافاته العقل والمنطق والشورى والمؤسسية[١٠]. ومن تداعيات الصراع أن أصبح هناك قياديتان متوازيتان وجهازان إعلاميان متعارضان حيث يملك كل فريق موقعاً إلكترونياً وكذلك مُتحدثاً إعلامياً للتعبير عن مشروعه[١١]. ورغم وجود اتفاق بين الجميع على إجراء انتخابات داخلية كوسيلة للإصلاح، وكآلية لتجديد القيادات لكن هناك اختلاف حول طبيعة هذه الانتخابات. تدعم القيادات

(٤) انظر: «اللجنة الإدارية العليا لإخوان مصر تكشف تطورات أزمة الجماعة،» موقع عربي ٢١ (١١ آذار/مارس ٢٠١٦)، <http://goo.gl/FApVy3>

(٥) نشر بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥ على الرابط التالي: <http://www.egyptwindow.net/Article_Details.aspx?Kind=5&News_ID=80417>.

(٦) نشر في الأول من حزيران/يونيو ٢٠١٥ على الرابط التالي: <http://alamatonline.net/l3.php?id=149645>

(٧) نشر بتاريخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، على الرابط التالي: <http://www.ansarportsaid.net/ReadToThem/57959/Default.aspx>

(٨) شهادة القيادي بالجماعة د. أشرف عبد الغفار على الرابط التالي: <https://goo.gl/A9Y1AC>.

(٩) تم القبض عليه في الثالث والعشرين من شباط/فبراير ٢٠١٧ بالقاهرة.

(١٠) شهادة مجدي شنن القيادي بالجماعة على الرابط التالي: <https://goo.gl/ucs7JL> .

(١١) تم تدشين موقع <http://ikhwan.site> للتعبير عن القيادات القديمة قبل تمكنها من استعادة الموقع الأصلي <http://ikhwanonline.com> ـ من معارضيها ـ المتحدث الرسمي لها طلعت فهمي، مقابل موقع <http://ikhwanonline. =

القديمة ـ مجموعة عزت ـ وجود انتخابات تكميلية تهدف إلى «استكمال غير الكامل من الهياكل الإدارية... حيث إن إجراء انتخابات شاملة مخالف للوائح وللأعراف التي تمارسها الجماعة بأن المعتقل يحتفظ بمكانه حتى خروجه، احتراماً وتقديراً له، وفي الوقت نفسه يحل محله مُؤقت يقوم بالدور.. كما أكدوا أن الانتخابات الداخلية لن تشمل كلاً من الأمين العام والمرشد العام ونائبيه[١٢]. في حين يدعم المعارضون لهم وجود انتخابات شاملة وهو ما بدأ تنفيذه عقب استقالة محمد كمال (١٠ أيار/مايو ٢٠١٦) من عضوية مكتب الإرشاد العامّ للجماعة ومن جميع المناصب الإدارية التي تولاها، مع تأكيده عدم التقدم إلى أي موقع تنفيذي في الإدارة القادمة[١٣] حيث دعا في استقالته إلى انتخابات «شاملة» لمؤسسات الجماعة واختيار قيادة جديدة، ليعلن عدد من شباب الجماعة بعد ذلك (في ١٥ أيار/مايو) عما سموه وثيقة «على بصيرة» تضمنت عدة مطالب ومعايير للمرحلة الجديدة توضع على مكتب مجلس الشورى العام الجديد والإدارة العليا بمجرد انتخابهم[١٤]. لتُصدر اللجنة لاحقاً (في ١٦ حزيران/يونيو) بياناً يتعلق بالإجراءات اللازمة للانتخابات الداخلية حيث يتم تأليف لجنة لضبط العضوية والتصعيد، كذلك ضوابط عضوية المناصب القيادية سواء في مجلس الشورى العام واللجنة الإدارية العليا التي تقوم بمهام مكتب الإرشاد «بشكل مؤقت» مروراً بمجلسي شعبة المحافظة والمنطقة وصولاً إلى مجلس شورى الشعبة ومكتبها التنفيذي[١٥]. حيث تنتهي في ٢١ تموز/يوليو خمسة مكاتب إدارية من الانتخابات الداخلية «الشاملة» التي تجريها في مختلف المحافظات، وذلك على كل المستويات بلا استثناء، من مكتب الشعبة إلى اللجنة الإدارية (مكتب الإرشاد المؤقت)، ومن مجلس شورى الشعبة إلى مجلس الشورى العام[١٦]. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ يتم الإعلان عن انعقاد مجلس الشورى العام للإخوان المسلمين بالقاهرة ـ تحت شعار #نحو_النور لتكون القرارات المعلنة هي:

١ ـ فصل المؤسسات الرقابية والتشريعية ـ مجلس الشورى العام ـ بالجماعة عن المؤسسات التنفيذية «مكتب الإرشاد».

٢ ـ احتفاظ محمد بديع بموقعه كمرشد عام للجماعة، كذلك احتفاظ كل أعضاء مكتب الإرشاد المعتقلين حتى خروجهم.

= info> للقيادات الجديدة والمتحدث لها محمد منتصر والذي قدم استقالته للمجلس الجديد في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

(١٢) حوار مع الأمين العام للجماعة د. محمود حسين على الرابط التالي: <http://www.egyrep.com/41659-2>.

(١٣) البيان الصوتي للاستقالة على الرابط التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=wQXtVXDIHos> بتاريخ ٧ أيار/مايو ٢٠١٦.

(١٤) متاحة على الرابط التالي: <http://alabasira.com>.

(١٥) انظر: «بيان من اللجنة الإدارية العليا لجماعة الإخوان المسلمين بخصوص الانتخابات الداخلية،» موقع «الإخوان المسلمون» (١٦ حزيران/يونيو ٢٠١٦)، <https://goo.gl/uehFk4>.

(١٦) انظر: ««إدارية الإخوان» تعلن انتهاء ٥ مكاتب من الانتخابات «الشاملة»،» موقع عربي ٢١ (١٦ تموز/يوليو ٢٠١٦)، <https://goo.gl/5ATfqh>.

٣ ـ انتخاب رئيس ووكيل وأمين عام ـ من الشباب ـ وأمين مساعد، وأمين للصندوق لتتشكل بهم هيئة مكتب الشورى العام.

٤ ـ قبول استقالة اللجنة الإدارية العليا للجماعة، والمكتب التنفيذي للأقسام واللجان الفنية، ومكتب الإخوان بالخارج.

٥ ـ انتخاب مكتب إرشاد مؤقت للجماعة تحت اسم «المكتب العام للإخوان المسلمين».

وحرص البيان الأول(١٧) للمكتب العام على تحديد ملامح استراتيجية الجماعة وتوجهاتها الأساسية بتأكيده الآتي(١٨):

- التزامه بقرار مجلس الشورى العام المنتخب، بالتمسك بقرار «شورى رابعة» والاستمرار في المسار الثوري.
- بناء خريطة تحالفات سياسية جديدة مبنية على أرضيات مشتركة مع القوى الثورية والشبابية، والقوى الفاعلة في المجتمع وحركات التحرر في العالم.
- تطوير اللائحة الداخلية للجماعة.
- رفع كفاءة المنظومة التربوية، وتطوير المسار الدعوي بالجماعة.
- تمكين الشباب المرأة من المشاركة في المراكز القيادية.
- لا تنازل عن الإفراج الشامل عن كل المعتقلين دون استثناءات، كذلك القصاص وردّ الحقوق للمصابين وأسر الشهداء.

ومن سياقات التجربة الانتخابية هذه يبدو حرص القيادات الجديدة على تأكيد طابعها الإصلاحي في ما يتعلق بالجماعة؛ فمن التغييرات الاستراتيجية بالتنظيم كان الفصل بين أدوار كل من مجلس الشورى العام ومكتب الإرشاد، حيث نجد أن أعضاء المكاتب الإدارية ومكتب الإرشاد المؤقت (المكتب العام للإخوان المسلمين) مسؤولون عن الأعمال التنفيذية ومتابعة أداء فرق العمل وتنفيذ الخطط الاستراتيجية والتكتيكية. أما مجلس الشورى العام وشورى المكاتب فموكل لهما وضع الاستراتيجيات العامة وقرارات إنشاء الأقسام المتخصصة، ومتابعة المكتب العام، ومدى قدرته على تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموكلة إليه، وتوجيه ومراقبة المكتب العام لتنفيذ الاستراتيجيات المتفق عليها في مجلس شورى الجماعة إضافة إلى اعتماد الميزانية(١٩). يتسق مع هذا المسار ما سبق وأعلنه عمرو دراج مسؤول الملف السياسي بمكتب جماعة الإخوان المسلمين المصريين

(١٧) بيان مجلس الشورى العام لجماعة الإخوان المسلمين، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، <https://goo.gl/7B3iT4>.

(١٨) البيان الأول للمكتب العام لجماعة الإخوان المسلمين المنتخب، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، <https://goo.gl/lCy1nP>

(١٩) انظر: مصطفى هاشم، «اللجنة الإدارية العليا للإخوان تعلن عن انتخاب مجلس شورى جديد،» موقع أصوات مصرية (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)، <https://goo.gl/zO5IkV>.

في الخارج بأن هناك توافقاً بين صفوف «الإخوان» على ضرورة فصل العمل الحزبي عن الدعوي للحفاظ على الجماعة، واستعادة دورها الدعوي والمجتمعي بشكل أفضل[٢٠].

بالإضافة إلى ذلك حرص المكتب الجديد للجماعة على تأكيد شرعيته الانتخابية ودحض حجج القيادات القديمة التي تدفع بشبهة عدم تمثيلهم الحقيقي للتنظيم بسبب الأوضاع السياسية والأمنية التي يمر بها التنظيم والتي تحول دون وصول هذه القيادات إلى مناصبها المعلن عنها بآلية الانتخاب، لذا كان التأكيد أن الانتخابات «تمت بالطرق المعتادة داخل الجماعة، حيث تم تشكيل لجان الانتخابات وأشرفت على الإجراءات كأصغر وحدة إدارية في الجماعة، ثم المناطق ثم المكاتب الإدارية ومجالس شورى المكاتب، ثم انتخاب مجلس الشورى العام، والذي ينتخب مكتب إرشاد جديد مؤقت تحت اسم المكتب العام»، وعن عدد المكاتب الإدارية التي شاركت في الانتخابات قال إنها تمت في ٥ قطاعات من ضِمن ٧ قطاعات على مستوى الجمهورية الموزعة جغرافياً وفقاً لمكاتبها الإدارية[٢١].

وطبقاً للبيان الصادر من المجلس حصل رئيس المكتب العام المنتخب ـ يتشكل المكتب من ١١ عضواً ـ في جولة الإعادة على ٧٠ بالمئة من الأصوات، مع وجود ثلاثة مقاعد شاغرة: مقعدان للقطاعين اللذين لم يُنهيا الانتخابات القاعدية، ومقعد للإخوان المصريين بالخارج[٢٢]. لتعلن مجموعة عزت في بيان على لسان طلعت فهمي المتحدث الإعلامي باسمها أنه لا صحة للأخبار المتداولة عن انعقاد مجلس شورى الإخوان[٢٣]. وبغض النظر عن المدى غير المنظور لانتهاء هذه الصراعات ـ فكلا الطرفين يرى أن له شرعية قانونية في ما يدعو إليه، فالأمر اللافت للنظر في هذه الأزمة منذ بدايتها هو حرص قيادات الجماعة المعروفين بالصقور/القطبيين، نظراً إلى تاريخهم التنظيمي السري، على فكرة السلمية، وهذا يعود في تفسيرنا إلى أمرين:

أولهما، حرصهم على تقديم أنفسهم كدعاة سلميين تجاه جهات التفاوض ومن ثم الدفع باستمراريتهم في التنظيم.

وثانيهما، أن تاريخهم القديم مع أزمات الجماعة عبر عقود يشير إلى ضرورة اتجاه الدولة للمصالحة ومهما طال أمد قمع الجماعة فإن النظام سيعاود التفاوض معهم، وعليه فلا بديل من السلمية من أجل ضمان الاستمرارية للتنظيم[٢٤].

---

(٢٠) مقابلة مع عمرو دراج، على الرابط التالي: <https://goo.gl/wHdatZ>.

(٢١) انظر: هاشم، المصدر نفسه.

(٢٢) انظر: «مجلس الشورى العام ينتخب مكتب إرشاد مؤقت «المكتب العام للإخوان المسلمين»،» موقع «الإخوان المسلمون» (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)، <https://goo.gl/USnHy3>.

(٢٣) شادي عماد، «طلعت فهمي: لا صحة للأخبار المتداولة عن انعقاد مجلس شورى الإخوان،» <http://rassd.com/198154.htm>.

(٢٤) لدحض شبهة العنف في مراحل تالية سعت القيادات الشابة للجماعة إلى التشديد على سلميتهم أيضاً. ففي التقييمات التي أعلنوا عنها في آذار/مارس ٢٠١٧ أشار المتحدث باسم الملف داخل المكتب العام إلى أن «التقييمات لم =

ليظل هذا التشرذم التنظيمي مُرشحاً للاستمرارية إلى مدى غير منظور طالما استمر الموقف الرسمي من الدولة رافضاً المصالحة مع التنظيم[٢٥].

* * *

وفي تفاصيل هذا الجدل نشير إلى «رؤية داخلية» هامة منشورة لقيادي بقسم الطلاب المركزي بالجماعة ـ يكتب تحت اسم مستعار هو «عبد الله عزت»[٢٦]ـ حيث يقول:

«تمت الانتخابات، ولكن د. محمود عزت ومحمد عبد الرحمن، عضوي مكتب الإرشاد رفضا الاعتراف بها وقررا العمل على تقسيم المجموعة المنتخبة؛ فاستحوذا على قطاعَي الشرقية والدقهلية ثم استمالا قطاعي الصعيد «شمال وجنوب»، ولكنهما لم [يستطيعا]، لاعتبارات تاريخية وثورية، فعل ذلك مع قطاعات القاهرة والإسكندرية ووسط الدلتا رغم محاولاتهما المستميتة، ولمواجهة ذلك، قررا استدعاء مسؤولين سابقين بالجماعة تقاعدوا عقب ارتفاع وتيرة القتل في مجزرتي الفض والسادس من أكتوبر ٢٠١٣، تكون مهمة هؤلاء جذب المجموعات التي لا تعمل في الثورة والحراك، تقريباً ٧٥ بالمئة من صف الإخوان، وعليه فمجموعة عبد الرحمن ـ عزت لا يتعاملون مع الصف المنتظم داخل الحراك الثوري، بل إنهم يتعاملون مباشرة مع المجموعة التي تستطيع جذب الـ ٧٥ بالمئة أو يزيد من الجماعة الذين قلّ حراكهم الثوري أو توقف تقريباً. وبالفعل بدأت المجموعة في تشكيل هيكل إداري جديد للجماعة بعيداً عن المتفق عليه، والتي أُجريت على أساسه الانتخابات[٢٧]، وبدأت هذه المجموعة في منع أفرادها من التواصل مع اللجان المركزية في الوحدة الثورية بالجماعة، وقامت بإنزال أول بريد لها للصف الذي نجح في جذب قيادته الجغرافية.

= تتطرق لقضية العنف، فالإخوان بالأساس جماعة تدين العنف ولا تتبناه، والنظام الانقلابي هو من يمارس العنف والاختفاء القسري والقتل». انظر الرابط التالي: <https://goo.gl/NZA8s1>.

في المزيد حول هذه التقييمات، وفي قراءة: لها انظر الملحق الرقم (٢) في هذا الكتاب. والمفارقة أن هذا التصريح يمثل مفارقة خاصة مع إعلان حركة «حسم» مساء الأول من أيار/مايو ٢٠١٧ ـ المحسوبة على مجموعة القيادات الشابة ـ مسؤوليتها عن الهجوم المسلح الذي استهدف كمين شرطة بالطريق الدائري بمنطقة المقطم بالقاهرة. وفي تفاصيل الهجوم وعلاقة «حسم» بالجماعة انظر: أحمد رحيم، «هجوم مدينة نصر يُرسخ العلاقة بين حركة «حسم» و«الإخوان»،» جريدة **الحياة** اللندنية، ٢٠١٧/٥/٤، <https://goo.gl/ts2P2l>.

(٢٥) في ختام مؤتمر الشباب بمدينة شرم الشيخ (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦) قال الرئيس السيسي في كلمته: «المصالحة مش هقدر آخد فيها قرار لوحدي، دا قرار دولة، وأنا أكتر واحد أتحت ليهم فرصة في ٣ ـ ٧.. والبيان الذي تم إصداره كان متزن للغاية».

(٢٦) عبد الله عزت، «انفجار الإخوان: المعركة دوماً من أعلى،» موقع نون بوست (٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٥)، <http://goo.gl/vWtc72>.

(٢٧) تمت الانتخابات في قطاعي الشرقية والدقهلية بعيداً من الشكل الذي تم الاتفاق عليه مع باقي القطاعات الخمسة بحيث تبدأ الانتخابات بمجمعات انتخابية من الشّعَب ومنها للمناطق ثم المكاتب الإدارية وانتهاء باختيار مسؤول القطاع، وأن القائمين على الانتخابات في هذين القطاعين تجاوزوا الشعب والمناطق واكتفوا بمجموعة معينة من أعضاء مكاتب القطاع. انظر: عبدالله عزت، «انفجار.. ليس في «شبرا الخيمة» بل في «الإخوان»،» موقع الخليج اونلاين (٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥)، <http://klj.onl/Z22aWwk>.

ـ قام محمد عبد الرحمن بإنزال ما أسماه «توضيح رؤية»، يؤكد فيه أن جميع الإجراءات التي تمت عقب جريمة الفض كانت دكتاتورية من محمد كمال وطه وهدان، وكذّب ما قيل عن وجود هيئة شرعية بالجماعة ـ لجنة مكونة من ٧ علماء يرأسها د. عبد الرحمن البر، عضو مكتب إرشاد الجماعة ـ ، كما رفض أي شكل من أشكال المقاومة الثورية وأكد تمسك الجماعة بالسلمية المطلقة.

ـ لم تكتفِ مجموعة عزت ـ عبد الرحمن بهذا الأمر بل عقدوا لقاءً لمجموعة من مجلس شورى الجماعة غير مكتمل النصاب اللائحي يوم ٦ يوليو ٢٠١٥، وأقروا فيه تشكيل إدارة جديدة، أي بعد يومين فقط من اغتيال ٩ من قيادات الصف الأول والثاني بالجماعة في مدينة أكتوبر، وهي الفترة التي صدرت تعليمات تنظيمية من لجنة الفعل الثوري لجميع وحداتها تعليق لقاءاتها لحين هدوء الأوضاع الأمنية، والكشف عن وجود اختراق أمني من عدمه.

ـ بالعودة لبريد الصف الذي أصدرته مجموعة عزت، فإنه تلاقى مع ما صرح به القيادي إبراهيم منير في حوار صحفي، بنفيه إجراء انتخابات داخلية بالجماعة، رغم إعلانه في حوار تلفزيوني سابق إجراء هذه الانتخابات، وكذلك تشبيهه لشباب الجماعة المتبني للنهج الثوري بمجموعة «شباب محمد»، التي انشقت عن الجماعة قديماً، وكذلك رفضه إجراء مراجعات ومحاسبة داخلية في الوقت الراهن... مع تأكيده أنه عيِّن نائباً للمرشد، دون أن يثبت كيف تم اختياره أو من قام باختياره، ومعه قام بإعلان محمود عزت قائماً بأعمال المرشد كمحاولة إثبات حالة، بغض النظر عن تأثير ذلك على الصف وقيادته، كما أن تصريحه عن السلمية المطلقة يثبت أن هناك رغبة ما بالقضاء على الثورة والحراك، ومن ثم فتح باب، من خلال وسطاء، للوصول لحل ما «سيكون وبالاً على الجماعة»».

مسارات الصراع الجيلي

لا يمكن استشراف مسارات الحراك الجيلي الدائر الآن وانعكاساتها المحتملة لمستقبل التنظيم بمعزل عن عدد من المتغيرات والمعايير؛ أبرزها:

- حسم التنظيم للاستراتيجية التي يتبناها في طريقه للخروج من الأزمة.
- مدى قدرة قواعد التنظيم على حسم خلاف القيادات الدائر وفقاً لتوجهاتها.
- قدرة الوساطات الداخلية على التفاوض مع طرفَي الأزمة، كذلك أجندة الموضوعات القابلة للتفاوض.

وفي ضوء رؤية كلا الطرفين لقدراته على الحسم نجد أن:

القيادات القديمة ترى أنها ستتمكن من حسم هذه الخلافات الجيلية لمصلحتها، وإعادة بسط سيطرتها على قيادة التنظيم، كذلك رؤيتها على القواعد. وهذا لا يتسق مع حقيقة الأوضاع التنظيمية بالجماعة للأسباب الآتية:

- غضب القواعد من القيادات بسبب أدائها طوال السنوات الماضية.

- من يقود الحراك فعليا الآن هو جيلا الوسط والشباب اللذان يمثلان الكتلة الأكبر بالتنظيم.

- غياب غالب الجيل القديم عن المشهد سواء بالسجن أو بالخارج.

- صعوبة قبول القواعد لفكرة السلمية مع تزايد ضحاياها، في ظل استمرار النظام في مواجهاته وإصراره على القضاء على الجماعة.

أما القيادات الحالية؛ فترى أن بإمكانها الاستمرارية وبخاصة أنها هي من تدير الحراك فعليا على أرض الواقع، ومدعومة بالقواعد الغاضبة على أداء القيادات السابقة. ويضعف من هذا التوجه:

• صعوبة قبول المجتمع السياسي بانتهاج الإخوان للعنف رسمياً كخيار متقدم لفكرة التصعيد الثوري، وبخاصة أن السياقات التاريخية لنشأة التنظيم الخاص قديماً مغايرة للوضع الحالي.

• صعوبة قبول القوى الثورية المعارضة للنظام تكوين تحالفات مع الإخوان لسابق العلاقات السلبية بين الطرفين.

• غياب مشروع حقيقي واضح تتبناه القيادات الحالية للجماعة كسابقتها للخروج من الأزمة الحالية.

وطبقاً لمعطيات الواقع التنظيمي والسياسي نرى أن المسار الأقرب للتحقيق هو قدرة القيادات القديمة على احتواء الأجيال الغاضبة بالوصول إلى مساحات مشتركة تتجاوز الصراعات الجيلية، ولا سيَّما في ظل صعوبة استمرار تصعيد طرفَي الأزمة بالجماعة في ظل الظروف السياسية الحالية. ويقوي من فرص هذا الطرح **أمران:**

الأول، تجربة التأسيس الثاني للجماعة في منتصف السبعينيات، حيث استطاعت القيادات القديمة احتواء جيل الشباب الذي تم تكوينه خارج أطرها التقليدية وتذويبه في صفوفها، وبه بدأت مرحلة جديدة تلاقت فيها رغبات الأجيال المختلفة بالتنظيم مع سياسات الجماعة بالتمدد المجتمعي عبر النقابات المهنية ثم مجلس الشعب.

والثاني، تمدد الحرس القديم فعلياً في التنظيم منذ عقود، تمكن فيها من إحكام سيطرته عليه. وفي حال تغييره القيادات، مثار الخلاف، سيكون له أيضاً اليد الطولى على التنظيم. كذلك فإن طبيعة التنظيم ومركزية العمل الجماعي وقوة التأسيس الديني والفكري تمثل حماية كبيرة للجماعة ضد الانشقاقات الكبرى.

إلا أن تحقيق ذلك يرتبط بضرورة قيام الجماعة بمراجعات شاملة تضمن محاسبة القيادات المُقصرة. فضلاً عن إصلاحات هيكلية تضمن التمثيل المتنوع لأجيال الجماعة في المستويات التنظيمية كافة. كذلك فإن التوافق على استراتيجيات للحل على المديين القصير والمتوسط

كالاستمرار في النهج الثوري[28] أو خيار السلمية على المدى البعيد في حال اتجاه النظام نحو المصالحة، وفي حال تحقيق ذلك يستفيد التنظيم بعدة فرص سياسية أهمها:

١ ـ ضمان التنظيم الاستفادة من القطاعات الشبابية والمهارات التي اكتسبتها والتي استطاعت قيادة الحراك في الشارع رغم المواجهات الأمنية التي يتعرض لها التنظيم منذ عزل مرسي.

٢ ـ يدفع نحو تحقيق استقرار تنظيمي يساعد على تمرير أي سيناريو للمصالحة في حال رغبة أطراف الصراع في تجاوز الأزمة؛ فضلاً عن الحفاظ على الصورة الذهنية لفكرة التنظيم القوي المتماسك في أحلك الظروف.

لكننا نرى أن أبرز القيود على تحقيق ذلك هو تزايد احتمالية حدوث تنازع فكري بين منهجَي الإصلاح التدريجي الذي قامت عليه الجماعة، وبين الرغبة في تثوير الجماعة، بتبني منهج جيل الشباب لمنهج التغيير الجذري، وهذا قد يطيل زمن المواجهات بين طرفَي الصراع الداخلي من جانب وبين عموم الجماعة والنظام من جانب آخر.

ثانياً: الكتلة الإسلامية

نحاول قراءة هذه التداعيات من خلال التركيز على التيارين السلفي والجهادي كأبرز مكونات المشهد الحالي.

١ ـ التيار السلفي

بحديثنا عن تداعيات تجربة الحكم على التيار السلفي نتطرق إلى ذلك من خلال التعرف إلى رؤية النظام له، كذلك حالة أبرز مكوناته وهو حزب النور. ورغم التنوع الكبير في مكونات التيار السلفي[29] غابت الرؤية السياسية في إدارته مقابل الأداة الأمنية التي ظلت المعنية بالتعامل معه بصورة أساسية لسببين:

الأول، عدم فهم مكونات وقوة التيار السلفي وغياب رؤيته السياسية، كذلك انعدام التنظيم الذي يمكن التفاوض من خلاله كقوة لها ثقل سياسي على غرار الإخوان المسلمين..

الثاني، يعود للرؤية الأمنية للسلفيين بأن السعودية هي التي تحركهم وتمولهم لأهدافها الخاصة بوصفها الأب الروحي لهم.

---

(٢٨) في الثامن من آب/أغسطس ٢٠١٥ خرجت أخبار تشير إلى أنه تم اختيار إبراهيم منير قائماً بأعمال مرشد الجماعة بدلاً من محمود عزت، وأحمد عبد الرحمن مدير المكتب الإداري للإخوان بالخارج، ومحمود عزت نائبين للمرشد، بجانب وقف العمل الثوري، لإتاحة المجال أمام المحاولات الدولية لحل الأزمة السياسية الراهنة في مصر (تقرير على موقع «مصر العربية»، على الرابط التالي: <http://goo.gl/x17bBs>) ليسبب ذلك ارتباكاً للمتابعين وتؤكد الأدوات الإعلامية للجماعة عدم صحة ما تم تداوله، وتشير إلى استمرار الأزمة بلا بوادر حلول وتوافق حول من يحق له القيادة. ولمزيد من التفاصيل حول انعكاس هذه الأزمة على الحياة اليومية للقواعد، انظر الفصل الخامس: «تحديات التنظيم» من هذا الكتاب.

(٢٩) في ذلك انظر: أحمد زغلول شلاطة، «خريطة الجماعات السلفية في مصر،» مجلة **رؤى مصرية**، العدد ١ (شباط/فبراير ٢٠١٥)، <http://www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=2038&Itemid=157>.

طوال عقود استهدفت المقاربات الأمنية تفتيت الكتلة الإسلامية السائلة التي قد تتوجه لدعم أو التعاطف مع مجموعات سياسية التوجه بدرجات مختلفة مثل الإخوان المسلمين والجهاديين والتكفيريين بجذب جمهورها لتيار آخر لا يهتم سوى بالعلوم الشرعية. وفي فترات أخرى تم الدفع بالمداخلة لمواجهة بعض مكونات السلفية العلمية والتضييق عليها، وذلك للأسباب التالية:

أ ـ رفضهم فكرة التنظيم والعمل الجماعي الذي يراه المداخلة بدعة.

ب ـ تشكيك جمهورهم في إنتاجهم العلمي بدعوى ابتعاده عن المنهج السلفي.

ج ـ منافستهم في السيطرة على المساجد.

وكنتيجة غير مباشرة لهذه السياسات الأمنية في فترات مختلفة بالإضافة لأسباب مختلفة ـ اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ـ نشط التيار السلفي في العقدين الأخيرين في مجالات متعددة، من دون أن يخضع هذا التمدد لرؤية أكاديمية تستهدف التعرف إلى مكوناته، أو سياسية تُدير هذا التمدد المتزايد. ولهذا كان الحضور السلفي الطاغي سياسياً في سنوات ما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ مُربكاً للجميع ـ في الداخل والخارج ـ وإن ظل الارتباك إجمالاً في إدارة المشهد السلفي مُسيطراً على أداء الأنظمة المتعاقبة حتى ما بعد عزل مرسي.

ورغم مشاركة مُكوِّن سلفي كالدعوة السلفية في عزل مرسي، فإن واقع الأمر يشير إلى أنها لم تُخيَّر في موافقتها أو رفضها، حيث تم فرض الأمر عليهم بحسب ما رووه عقب ذلك. كانوا آنذاك أمام أمرين: إما الموافقة ومن ثم الاستمرار بدون تضييقات، وإما أن يكونوا في مواجهة مع النظام، ويتعرضوا للاعتقال. هذا الحضور المرحلي يعود إلى أمرين:

• **الأول**، سعي النظام لنفي أطروحة معارضيه من الإسلاميين بأن ما يتعرضون له هو حرب على الإسلام وليس صراعاً سياسياً. لذا كان حضور حزب النور ثاني أكبر قوة برلمانية إسلامية بعد الإخوان ضرورياً آنذاك.

• **الثاني**، سعي الدعوة السلفية طوال فترة حكم مرسي إلى الحرص على الحضور السياسي كممثل ديني في السياسة المصرية بدلاً من الجماعة «المفرطة في شرع الله»، وبإزاحة الإخوان يكون هدفها قد أوشك على التحقق.

ورغم موافقتهم إلا أنهم تعرضوا لمضايقات من قبل بعض مكونات النظام فيما بعد ـ بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة ـ رغم أن ظاهر الأمر من خلال بعض الممارسات قد يشير إلى غير ذلك. ففي إطار مواجهات النظام للإخوان المسلمين قام ضمنياً بالتضييق بطرق مختلفة على مختلف القوى السلفية التي تمتلك حضوراً مجتمعياً بارزاً، رغم الموقف الرسمي الذي لا يزال صامتاً عن نشاط بعض المجموعات السلفية بدرجات متفاوتة، ومن صور ذلك[٣٠]:

---

(٣٠) أحمد زغلول شلاطة، **الدعوة السلفية السكندرية: مسارات التنظيم ومآلات السياسة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦)، ص ١٦٩.

إعلامياً: رغم الحملة الإعلامية ضد الإخوان إلا أننا نجد في مضمونها انتقادات للتيار السلفي، وذلك بتأكيد أن أفكاره المتشددة هي التي تؤمن بها جماعات الإسلام السياسي ومنها الإخوان، وبالتالي التشديد على وجود ارتباطات بين التيار السلفي والإرهاب. لذا يجب على الدولة التعامل معه بحسم ومواجهته، فهو بداية الطريق لتكوين الإرهابي.

إدراياً: شرعت الدولة في إجراءات غلق القنوات الفضائية السلفية المختلفة عقب عزل محمد مرسي في الثالث من تموز/يوليو. وفيما بعد تم تغيير هوية بعضها عبر شرائها من جانب رجال الأعمال المقربين من النظام، مثلما حدث مع قناة الناس السلفية الشهيرة. أيضاً نشطت الدولة في ضم المساجد السلفية لسيطرتها، ومنع من هو غير أزهري من اعتلاء منابرها، بل والتضييق على شيوخها ممن درسوا بالأزهر في الحصول على تصريح الخطابة. بالإضافة إلى ضم المعاهد السلفية المختلفة لإشراف وزارة الأوقاف. وهذا انعكس على التضييق على رموزها بمنعهم من الخطابة والدروس.

اقتصادياً: وفي إطار سعي الدولة لتجفيف منابع التمويل المالي للإخوان المسلمين انعكس ذلك على الأنشطة الاجتماعية التي يقوم بها التيار السلفي التقليدي من خلال جمعيات أنصار السنة المحمدية والجمعية الشرعية، حيث جمَّد أموال هذه الجمعيات بدعوى ارتباطها بالجماعة، ورغم إلغاء التجميد على بعض الفروع فلا يزال التضييق مستمراً على أنشطة هذه الجمعيات.

قانونياً: تتمثل بالدعاوى من حين إلى آخر بدعوات الأحزاب الدينية في الإشارة إلى الأحزاب السلفية وتحديداً حزب النور رغم مواقفه المؤيدة لمرحلة ما بعد الثالث من تموز/يوليو.

وبناء على ذلك؛ فإن مستقبل «التيار السلفي»، يرتبط ببعض التطورات التي ستطرأ ـ إيجاباً أو سلباً ـ على عدة متغيرات، أهمها:

- طبيعة الحل السياسي للأزمة، والموقف السلطوي من التيار الديني إجمالاً.
- قدرة مكونات التيار السلفي الرئيسة على مأسسة عملها التنظيمي وتطوير حركتها.
- موقف الكتلة السلفية السائلة من النظام الحاكم من جهة، وموقفها من فكرة العمل السياسي من جهة أخرى[٣١].

٢ ـ النشاط الجهادي

حسم الخطاب الجهادي منذ عقود نظرته للتغيير بالتركيز على فكرة العمل المسلح والسري كوسيلة رآها أسرع وأفضل من إمكان التغيير بالممارسة السياسية التي كانت له تحفظاته عليها، وبموجات الثورات العربية أصبح المشروع الجهادي في أزمة نتيجة إخفاقاته عن حسمه التغيير طوال عقود في حين أحدثت ثورات سلمية التغيير المنشود في أيام، وهو ما بدا في الأفق أنه بداية

(٣١) لتفاصيل أشمل، انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٢ ـ ١٧٥.

النهاية لأفكار التغيير العسكري. وحاولت أبرز رموز تنظيم القاعدة القيام بعملية «تكيف أيديولوجي» من خلال الالتفاف على اختلافاتها مع الثورات الديمقراطية سواء في طرق التغيير والهدف... إلخ. ورأت القاعدة أن ما حدث خطوة لمصلحتها حيث تم التخلص من أنظمة معادية وحليفة للغرب، وأن الحد الأدنى من المكاسب هو «فرصة» أفضل للعمل والنشاط، وصولاً إلى الهدف الأكبر، ما دام هنالك ترجيح، لقدرة التيارات الجهادية على البروز والعمل[٣٢]. ورغم حالة الانفتاح الثوري وانعكاساته تنظيمياً على مختلف الجماعات والكتل التي بدأت في تكوين أحزاب، إلا أن المزاج الجهادي لم يزل هو المسيطر لدى مجموعات من الإسلاميين، بل وأدت مُمارسات الإسلاميين في سنوات ما بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى تغذية هذا المزاج الجهادي بصورة أو بأخرى. وعند محاولة تفسير هذا المزاج الجهادي المتزايد لدى قطاعات من الإسلاميين نجد الأسباب التالية:

أ ـ تزايد المزاج العام نحو العنف

أدت التوترات السياسة المتتابعة في مصر إلى تغذية مساحة العنف المتزايدة التي بدت لافتة للنظر منذ أحداث محمد محمود، حيث بدأت تظهر لأول مرة أسلحة الخرطوش في أيدي المتظاهرين كرد فعل على عنف الشرطة، ثم استخدام الرصاص الحي في اعتصام وزارة الدفاع وغيرها. رافقت هذه الظاهرة عهد مرسي أيضاً، حيث غذَّت التطورات السياسية جماعات العنف بمرجعيات مختلفة مثل البلاك بلوك أو بعض الجهاديين التقليديين، فضلاً عن خطاب العنف الديني الذي وصلت ذروته في حديث الداعية السلفي محمد عبد المقصود في مؤتمر نصرة سورية في حزيران/يونيو ٢٠١٣، وما تبعه من حالة عنف متبادل في الشارع واعتداء على الهوية في بعض الأمكنة... إلخ. وتسيَّد خطاب العنف هذا فيما بعد في اعتصام رابعة. فضلاً عن أن الأداء السياسي عقب عزل مرسي والموقف الأمني في سيناء أجج حالة العنف المضادة وتسبب في التحول الحادث من قبل أنصار بيت المقدس نحو استهداف مدنيين.

ب ـ الأوضاع السياسية في بعض دول المنطقة

غذَّت التطورات الداخلية في بلدان الربيع العربي حالة التمدد الجهادي بها لأسباب عديدة، أبرزها: اشتباك موقف القاعدة الرسمي مع هذه الثورات وإعلان عدم تناقض المنهجين كما أشرنا سابقاً، كذلك تسببت المواجهات بين الثوار وبعض الأنظمة المتساقطة والدعوات التي انطلقت للجهاد في خلق مناخ يسمح بممارسة فكرة الجهاد بشكل واسع النطاق، وبصورة رسمية نوعاً ما، وهو ما شجع البعض لممارسة أفكاره في ظل المواد التي توثق بشاعة ما يحدث في بلدان مثل ليبيا وسورية فضلاً عن اليمن ومالي. وهذه التفاعلات دفعت كثيراً من الشباب إلى السفر للجهاد؛

(٣٢) محمد أبو رمان، «أيديولوجيا القاعدة ومحاولة «التكيف» مع الثورات العربية،» مجلة السياسة الدولية (١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، <http://goo.gl/YtakoL> (آخر زيارة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) (بتصرف).

منهم من اقتصر على العمل الإغاثي لفترات ومنهم من تقلب بين جماعاتها المسلحة واستقر به المقام في داعش أو النُصرة. كذلك كان من ضمن المسافرين عدد من أبناء «الجماعة الإسلامية»[٣٣] وغيرهم من المتأثرين بالأفكار الجهادية في مصر.

ج ـ الأداء السياسي للإسلاميين

رغم النقلة الحادثة للإسلاميين بأغلب تصنيفاتهم وحالة التمدد السياسي التي قاموا بها إلا أن الأداء العام لهم كان سيئاً، فضلاً عن الممارسات التي انتهجتها كل من جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين، وهو ما أيّد القناعات الجهادية المسبقة بخطأ فكرة الدخول في ساحة السياسة والتفريط الذي كشفته الممارسة. ورغم اتجاه جزء من الجهاديين للعمل السياسي الحزبي، إلا أنه كانت هناك حالة رفض تامة من قبل باقي مكونات الحالة الجهادية. ولم يتسبب وجود رئيس إسلامي في تهدئة هذه المجموعات؛ فلديها انتقادات «شرعية» لجماعة الإخوان المسلمين وحكم محمد مرسي، بل عمدت الجماعات المحلية إلى نشر آرائهم الدينية بخصوص تكفير الإخوان والسلفيين الذين قبلوا بالديمقراطية الإجرائية، كذلك كانت عمليّتا أنصار بيت المقدس في إيلات وأكناف بيت المقدس في صحراء النقب، بعد تولّي محمد مرسي الرئاسة، إظهاراً لتحدّي السلفية الجهادية سلطة إخوان مصر الذين لم يبدوا أيّ اعتراض على استمرار معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل[٣٤].

د ـ الانقلاب على التجربة الإسلامية

أدت التفاعلات الداخلية عقب عزل محمد مرسي إلى منح قبلة الحياة للجماعات الجهادية، وتأكيداتها أن ما حدث حرب ضد الإسلام، وأن الأصل هو الجهاد ضد هذه الأجهزة. فقد أكد عزل مرسي رؤية القاعدة الأساسية منهم بعدم جدوى الدخول في اللعبة الديمقراطية. فرغم رفض فترة حكم مرسي وتكفيره لانتهاجه الديمقراطية وتفريطه في تطبيق الشريعة، وعدم فتح باب الجهاد لتحرير أرض فلسطين... إلخ، إلا أن حضور الجهاديين في اعتصامَي النهضة ورابعة غذى الدوافع إلى القيام بسلسلة من العمليات تجاه قوات الجيش والشرطة كإعلان منهم على رفض عودة الدولة القمعية البوليسية بوصفهم من سكان المنطقة الحدودية أصحاب الثأر مع الشرطة وجهاز مباحث أمن الدولة في المقام الأول، وهو ما دفعهم لإيصال رسالة قوية مفادها أنهم لن يسمحوا بذلك حتّى لو قامت الحرب[٣٥]. وكل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تنشيط المزاج الرافض فكرياً وحركياً سواء بانتشار أفكار العنف المادي والرمزي أو بالمواجهات الحركية والاحتجاجات السلمية أو العنيفة.

---

(٣٣) «استشهاد ٣ مصريين ينتمون إلى الجماعة الإسلامية في سوريا،» جريدة **الوطن** (أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)، <http://goo.gl/kZrvdz> (آخر زيارة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٣٤) إسماعيل الإسكندراني، «الحرب في سيناء: مكافحة إرهاب أم تحولات استراتيجية في التعاون والعداء؟،» سلسلة تحليل السياسات، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات (كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، ص ١٤.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٥.

٣ ـ اتجاهات الجماعات الجهادية

عند قراءة الحالة الجهادية في مصر ما بعد ٢٠١١ نجد أنفسنا أمام قسمين من الجماعات: **الأولى، الجماعات الجهادية الكلاسيكية** ويمثلها الجهاديون التقليديون؛ **الثانية، الجماعات الجهادية الحديثة** وهي مجموعات نشطت بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١١ حيث برزت «عملياتياً» بنشاطها العنيف في سيناء وعدة مناطق بالدلتا والصعيد، كما سنوضح فيما يلي.

أ ـ الجماعات الجهادية الكلاسيكية

عند النظرة إلى جماعات الجهاديين القديمة نجد أننا لسنا أمام كتلة واحدة سواء ما قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ أو ما بعدها، فهي في الأساس «تيار» يتكون من مجموعات متناثرة وليس تنظيماً لديه رؤية ومشروع متكامل. وذلك نتيجة تأثيرات التيارات الإسلامية المختلفة على الجهاديين[٣٦]، فكثير منهم كان متأثراً بالإخوان ويرى الممارسة السياسية، وتيار آخر متأثر بالقطبيين ويرى الانعزال وأن هذه المرحلة مرحلة استضعاف، وتيار آخر يميل إلى الجماعة الإسلامية ويرى الخروج عن الحاكم والتظاهرات والعصيان المدني. وبعد الثورة لم يختلف الأمر.

وبالنظر إلى مكونات التيار الجهادي ويرى الجهاديون أنفسهم منقسمين الى ما يلي[٣٧]:

- مجموعة السلامة والتنمية، وهي المجموعة التي لا تمانع من العمل السياسي، ويرون أنهم التيار الأساسي.
- تيار القاعدة: ومن رموزه: أحمد عشوش ومحمد الظواهري وعادل شحتو، وهي مجموعة تأتي في المرتبة الثانية.
- مجموعات دعوية قد تعمل بالعمل السياسي بحكم أن العمل الدعوي ممارسة سياسية لكنها تقول بكفر الديمقراطية.
- مجموعة قطبية تهتم ببناء الفرد والأسرة وهي متأرجحة بين فكر الممارسة السياسية وما بين القاعدة والعمل الجهادي.

ب ـ الجماعات الجهادية الحديثة

ارتبط النشاط الجهادي عقب الثورة بصورةٍ أساس بسيناء بسبب العمليات التي تمت من قبل جماعات تكفيرية جهادية سيناوية[٣٨] حيث يوجد تياران نشيطان: تيار السلفية الجهادية والتيار

---

(٣٦) مقابلة مع عمرو عبد المنعم، صحفي وجهادي سابق وكان من ضمن مؤسسي مشروع حزب «السلامة والتنمية»، القاهرة في ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠١٢.

(٣٧) مقابلة مع عمرو عبد المنعم. ولخريطة أشمل للتيار الجهادي. انظر: أحمد زغلول شلاطة، **الحالة السلفية المعاصرة في مصر**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٦)، ص ٤٣ ـ ٤٥.

(٣٨) نعتمد بشكل أساس في هذه الجزئية على: الإسكندراني، «الحرب في سيناء: مكافحة إرهاب أم تحولات استراتيجية في التعاون والعداء؟،» ص ١١ ـ ١٢، ومن هذه المحاولات اغتيال وزير الداخلية وتفجير مديرية أمن المنصورة، =

التكفيري. وفي التقاطع بين التيارين يظهر ما يمكن أن نصنّفه بـ «**التكفيريين الجهاديين**» وهم يختلفون عن «**التكفيريين السلميين**» وهم منصرفون إلى مجتمعاتهم المنغلقة الضيّقة والدعوة إلى أفكارهم في انتظار قوّة شوكتهم أو الجهاد (ضدّ اليهود)، وسلاحهم الذي يقتنونه لأسباب قبلية وثقافية، لا يُستخدم إلا في دفع الصائل (ردّ المعتدي).

أمّا **التكفيريون الجهاديون**، فينطلقون من أرضية أيديولوجية تكفّر المجتمع، وليس فقط الدولة أو أجهزة الحكم فيها، ويحملون السلاح في قتالٍ مقدّس (جهاد) اقتصر في مراحله الأولى على «جنود الطاغوت» دون المدنيين. وتتمثل السلفية الجهادية هناك بعدة جماعات هي:

• تنظيم «**أنصار بيت المقدس**»، وهو أقوى التنظيمات وأكثرها احترافية، سواء من حيث نوعية العمليات أو في التوثيق المرئيّ والخطاب الإعلامي.

• يليه من حيث القوّة «**مجلس شورى المجاهدين ـ أكناف بيت المقدس**»، المستقلّ بعملياته وتسجيلاته المرئيّة وبياناته الإعلامية، ويرجح أن تكون الجماعتان قد اندمجتا.

• **السلفية الجهادية**، حيث صدرت بعض البيانات الإعلامية باسمها وهي أضعف من سابقتيها وأقلّ منهما تنظيماً وكفاءةً وعمليات.

• إضافة إلى الجماعات السيناوية النشأة، هناك جماعة **أجناد مصر**، التي تقوم على تكفير الحاكم ومشروعية الخروج عليه بدعوى عدم تطبيقه الشريعة الإسلامية ووجوب قتال أفراد القوات المسلحة والشرطة والاعتداء على منشآتهما، مع التأكيد أنها لا تستهدف المدنيين، وقد تركزت عملياتها في محيط محافظتي القاهرة والجيزة[٣٩].

تاريخياً تُعدّ جماعة «التوحيد والجهاد» باكورة الجماعات التكفيرية الجهادية في سيناء، التي أسسها طبيب الأسنان خالد مساعيد عام ٢٠٠٠ والتي كانت تستهدف السياحة الإسرائيلية. ومن أبرز أنشطتها تفجيرات طابا ودهب شرم الشيخ، وبعدها قبضت السلطات المصرية على أكثر من ٤٠٠ من أفراد الجماعة وقادتها، وقتل المساعيد في إثر المطاردات التي قامت بها أجهزة الأمن في سيناء بعد تفجير شرم الشيخ في ٢٠٠٥. وقد تحلّل التنظيم بصورة كبيرة بعد مقتل مؤسّسه واختفى بسبب الملاحقات الأمنيّة قبل ثورة يناير، وتناثرت فلوله بين الجماعات الأخرى. لم يظهر أيّ أثر لهذه الجماعة أو لغيرها إلا يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في العملية التي استهدفت مقرّ المخابرات الحربية في رفح المصرية، حيث أعلنت جماعة جديدة تدعى «جند الإسلام» مسؤوليتها عن العملية، إضافة إلى فيديو مجمع لعدة عمليات سابقة أصدرته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

= كذلك مقرات المخابرات الحربية في رفح والإسماعيلية، فضلاً عن الهجوم على الجنود في سيناء في عدة عمليات أبرزها ما حدث في رفح ١، ٢ فضلاً عن معبر كرم القواديس.

(٣٩) اعتمد التنظيم في تنفيذ عملياته الـ ١٩ على العبوات الناسفة التي يتم تفجيرها عن بعد بواسطة الاتصال بالهواتف المحمولة المثبتة بالدوائر الكهربائية الخاصة بها. وفي بيانه الأول في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، <http://goo.gl/rdLZzz>. أكد توخي الحذر فيما يخص المدنيين، وانظر للتوسع: محمود نصر، «اعترافات المتهم الأول في «أجناد مصر»،» **اليوم السابع**، ٢٠١٤/٧/٢٨، <http://goo.gl/DgL7ZL> (آخر زيارة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

تشبه «جند الإسلام» سابقتها «التوحيد والجهاد» في أمرين: **أوّلهما**، أنّها رفحاوية بامتياز، إذ يصعب فصل المصري عن الفلسطيني فيها، سواء من حيث الكوادر أو من حيث السلاح والعتاد، كما تعتمد بصورة ملحوظة على الأنفاق، ويمكن القول إنّها محدودة الانتشار خارج رفح، حيث الجماعات المسلحة الأخرى؛ وعلى اتّباع أسلوب التفجيرات الانتحارية العنيفة دون قدرة عالية على المناورة القتالية؛ وذلك لترجيح عدم انتماء أعضائها للقبائل البدوية المسيطرة على الأراضي المحيطة. ويتّضح فارق المستوى بينها وبين «أنصار بيت المقدس» و«أكناف بيت المقدس»، في طول الإعداد للعمليات والاعتناء بالتصوير والتحرير وجودة إخراج البيانات الإعلامية، ما يدلّ على التفاوت في الخبرة والتدريب والكفاءة.

٤ ـ التحولات الحادثة في بنيه التيار الجهادي

أ ـ التجربة الحزبية «السلامة والتنمية»

انكسرت حدة المواجهات بين الجماعات الجهادية والدولة المصرية إلى حدٍ كبير عقب الإعلان عن مراجعات الجماعة الإسلامية في ١٩٩٧، وكتب المراجعات التي أصدرتها قيادات الجماعة بداية من أوائل الألفية الجديدة وتزامن معها خروج العديد من أبناء الجماعة الإسلامية من السجون بعد إقرارهم بنود المراجعات، وتزامن مع ذلك خروج القيادات من الصف الأول. وأعقب تلك المراجعات التي أخذت زخماً كبيراً مراجعات للجهاديين عرفت بـ «وثيقة ترشيد الجهاد في مصر والعالم» من قبل مُنظّر الجهاد سيد إمام الشريف المعروف بـ «الدكتور فضل» في ٢٠٠٧. ومن هذه المجموعات الجهادية التي لا ترفض فكرة العمل السياسي، وقامت بمراجعات على فترات متلاحقة، مجموعة كمال حبيب في أوائل التسعينيات، ونبيل نعيم في بدايات الألفية الثانية قبل أن تخرج إلى النور مراجعات الدكتور فضل. يتكون مشروع «حزب السلامة والتنمية» تحت التأسيس. وكما دفع حدث الثورة السلفيين إلى التوجه نحو العمل الحزبي وإنشاء أحزاب خاصة بهم كان الأمر بالمثل لبعض مكونات التيار الجهادي. وكان مشروعهم، كغيره من مشروعات الأحزاب الكثيرة التي أعلن عنها في ٢٠١١، عانى كثيراً من عقبات مادية وبشرية وفكرية حالت دون خروجه إلى الوجود السياسي حتى اليوم. أيضاً دفعت حالة التشرذم التي دبت بين هذه المجموعات في فترات لاحقة إلى الحيلولة دون التنسيق الجدي وتنظيم العمل في ما يخص جمع توكيلات، وقد حاولوا الاندماج ضمن مشروع حزب الفضيلة لكن فشل الأمر[٤٠]. ويشير إلى هذه العوائق القيادي الجهادي السابق وصاحب فكرة الحزب كمال حبيب في بيان استقالته من مشروع الحزب ويقول[٤١]:

---

(٤٠) رواية د. خالد سعيد أحد أعضاء المكتب التنفيذي لحزب الفضيلة، وردت في: أحمد زغلول شلاطة، **الإسلاميون والثورة: موقف التيارات الإسلامية من الثورة المصرية وتداعياتها** (القاهرة: أوراق للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص ١٠٦.

(٤١) كمال حبيب، «هذه قصتي مع حزب «السلامة والتنمية»،» **اليوم السابع**، ٢٠١٢/٧/١٤، <http://goo.gl/7VvLzL> (آخر زيارة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

«ـ حاولت التأسيس لتصور سياسي للتعامل مع الواقع، فإذا بقيادات الجهاد القديمة ترفض مصطلح «مدني»، كما بدأت تصنف العاملين داخل الحقل السياسي من منطلقات عقدية تستخدم مصطلحات التكفير والتفسيق، حتى بلغ الأمر إلى حد وصف ما أحاول فيه التمييز بين المجال العقدي والمجال السياسي وأن كليهما له مجال مختلف وأدوات مختلفة للتعامل.

ـ غياب الرؤية حول معنى البرنامج واللائحة والتشكيلات الحزبية، وغياب الرؤية حول العمل الجماهيري وتقديرات المواقف السياسية، وغيرها من الأمور جعلت من المستحيل بالنسبة إلى الاستمرار في تأسيس الحزب، وهو ما أدى في الواقع إلى تجميد نشاطي في الحزب.

ـ انفض من الحزب العديد ممن سهرت على دعوتهم للحزب، منهم شباب ممتازون، حين شاهدوا مستوى النقاش والخلاف، فقد قرروا الانسحاب، ومنذ جمدت نشاطي في الحزب فإن الحزب توقف هو الآخر، وظل مكتبه السياسي الذي يمثله مجموعة أفراد لا يزيدون على العشرة هم الحزب في الواقع، الخريطة الإسلامية تشكلت ولم يعد هناك معنى لوجود هذا الحزب.

ـ تشرذم المجموعات وغياب تنظيم محكم انعكست آثاره في التجربة الحزبية التي رغم وجود استعداد لها إلا أن رواسب التاريخ والعلاقات الشخصية انعكست على المشروع».

وأظهر ابتعاد حبيب عن المشهد وجود عدة اتجاهات[٤٢]:

• المضي قدماً في خطوات تأسيس الحزب واستكمال التوكيلات اللازمة لإقراره من جانب لجنة الأحزاب ليصير الحزب المعبِّر عن جماعة الجهاد.

• أو الانخراط في أحزاب سياسية أخرى تحتاج لكوادر قوية يمتلكها الجهاديون رغبة في توفير الجهد الخاص باستكمال التوكيلات والأموال الخاصة باستئجار مقرات للحزب في ظل الأوضاع المالية الدقيقة لـ «أخوة الجهاد» الذين أمضوا ثلاثين عاماً في سجون النظام السابق.

• كما طرح بعض رموز التنظيم إمكان الانضمام إلى حزب «البناء والتنمية»، الذراع السياسية لـ «الجماعة الإسلامية» في ظل الصلات الوثيقة بين الجانبين، التي توجت في الماضي بتحالف أطلق عليه «تنظيم الجهاد».

• ليأتي فيما بعد ذلك القيادي الجهادي صبرة إبراهيم القاسمي ليطرح فكرة الجهاد الديمقراطي[٤٣] بدعم من سعد الدين إبراهيم ـ مدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ـ التي

---

(٤٢) عمر القليوبي، «مصير حزب «السلامة والتنمية» يفجر الخلافات بين الجهاديين،» موقع المصريون (٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٢)، <http://www.masress.com/almesryoon/132618>.

(٤٣) في مواقف وردود الأفعال على ما يسمى «الجهاد الديمقراطي» انظر الروابط التالية: «عبد الماجد: «الجهاد الديمقراطي» ظاهرة مفتعلة ينتهي بانتهاء الانتخابات،» جريدة **أخبار اليوم**، ٢٠١٢/٦/١٦، <http://goo.gl/g1IENy>؛ قيادي بـ«الجهاد»: يجب أن يحل «مرسي» نفسه من بيعة المرشد،» **اليوم السابع**، ٢٠١٢/٦/٢٦، <http://goo.gl/O8nVr9>؛ «إجماع على نبذ العنف المسلح.. وانقسام بين قيادات حزب الجهاد الديمقراطي حول تأييد مرسي وشفيق للرئاسة،» جريدة **الأهرام**، ٢٠١٢/٦/١٦، <http://goo.gl/zacHK1>، و«أعضاء بـ«الجهاد الإسلامي» يعلنون تأييد «شفيق» ويدشنون حزب «الجهاد الديمقراطي»،» جريدة **المصري اليوم**، ٢٠١٢/٦/١٦، <http://goo.gl/c26Rhu> (آخر زيارة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

رفضها جهاديون لصلات كليهما بالأمن. وتؤكد مواقفه المعلنة سواء من تأييده المرشح الرئاسي الفريق أحمد شفيق تخوفات الإسلاميين والتشديد على أنه ما هو إلا ظاهرة مفتعلة وسينتهي.

ورغم مرور سنوات إلا أن الواقع السياسي للجهاديين لم يتغير، وظلت مشاريعهم الحزبية تحت التأسيس متشرذمة لا تحظى بقبول أو دعم سواء من أبناء التيار الإسلامي أو من أبناء التيار الجهادي نفسه، الذي يرفض قيادات منه أن يمثلهم حزب سياسي، «ولا يقبل بذلك ويوم يقبل بذلك فقد وقّع شهادة وفاته لتناقض بذلك بصورة مبدئية وعقائدية مع الثوابت الجهادية»[٤٤].

ب ـ التجربة الحركية: أنصار بيت المقدس والطريق لداعش

كما انتقلت موجات الثورات بين العديد من البلدان العربية في متواليات، الأمر نفسه حدث مع المد الجهادي في أغلب بلدان الربيع العربي مستفيدة من بعض الأوضاع الداخلية سواء في دول الخليج العربي واليمن، أو في دول الشام كالعراق وسورية فضلاً عن دول المغرب العربي كليبيا وتونس، إضافة إلى النشاط الجهادي الموجود في كل من مالي والصومال. فعند النظر إلى تطورات المشهد العراقي ـ السوري ـ كمثال ـ والنقلات النوعية لتنظيم «داعش» ـ دولة الإسلام في العراق والشام ـ أو دولة الخلافة الإسلامية كما تم الإعلان عنها، نرى أن نجاحها وتمددها اعتمد على عدة أسباب، أهمها: الصراع المذهبي والطائفي الذي ميز المشهد السياسي، والصراع الدائر سواء في سورية أو في العراق، حيث تم التحالف مع الكتل السنية الرافضة لـ «الإقصاء الشيعي». والأمر نفسه في سورية. كما أن فشل الحل الديمقراطي والانقلاب على التجربة «الديمقراطية» أرجع الفكرة الجهادية إلى موضعها القديم كحل أصيل لقيام الدولة الإسلامية ووسيلة ناجزة للتغيير في مجتمعاتها بدلاً من الديمقراطية. وبالتطبيق على المشهد المصري نجد تزامن النشاط الجهادي مع بوادر الفشل الظاهر في التجربة السياسية للإسلاميين ممثلاً بالنشاطات الجهادية في سيناء.

في البدء ـ وطبقاً لأيمن الظواهري ـ وصلت جماعة قاعدة الجهاد إلى اجتهادٍ مؤدّاه أنّ «العدو الأمريكي الصهيوني الصائل على ديننا وبلادنا وحرماتنا أولى من غيره بتركيز الجهود عليه وعلى وكلائه المعينين له، فإذا انكسر هذا العدو الصائل فسينكسر معه بإذن الله وُكلاؤه وكل من يستعين به ويتقوّى، فلنركّز جهودنا على هذا العدو الصائل الأمريكي الصهيوني وعلى وكلائه»[٤٥].

فبالنظر إلى حال جماعة أنصار بيت المقدس ـ أقوى المجموعات الجهادية حالياً ـ نجد أنها في البدء كانت قريبة من خط القاعدة الفكري، وإن كانت بعيدة من الارتباط التنظيمي المباشر مع

---

(٤٤) حازم المصري، «حزب السلامة والتنمية لا يمثل المجاهدين،» موقع المقريزي، <http://goo.gl/6OxcQI> (آخر زيارة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٤٥) أيمن الظواهري، «رسالة الأمل والبِشر لأهلنا في مصر،» (الحلقة الثانية)، <http://www.tawhed.ws/c?i=426> (آخر زيارة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

تنظيم القاعدة[٤٦] حيث اختارت مواجهة العدو الصهيوني عبر مرحلتين: **الأولى عندما**[٤٧] وجهت عملياتها ضد إسرائيل منذ التفجير الأول في ٢٠١٠، ثم تكراره ١٣ مرة عقب الثورة. وطبقاً للفيلم التسجيلي الذي أصدرته في آب/أغسطس ٢٠١٢ بعنوان «وإن عدتم عدنا» والذي يصور المراحل المختلفة التي مرت بها عمليات التفجير فقد شهد استشهاداً بكلمات أيمن الظواهري أكثر من مرة في ذلك الفيلم[٤٨]. كذلك لم يخلُ الأمر من ثناء الظواهري عليهم أكثر من مرة في رسائله والتي قال في إحداها: «وإنّي هنا أُحيي الأبطال الذين فجّروا أنبوب الغاز لإسرائيل، وأسأل الله أن يجزيهم عن بطولتهم خير الجزاء»[٤٩].

وعقب هذه المرحلة بدأت مرحلة جديدة تتمثل بانتقال الجماعة إلى تنفيذ عمليات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وداخل «إيلات» (أم الرشراش)، حيث أعلن عن بعض تلك العمليات في إصدارات مرئية بعضها طويل مثل «غزوة التأديب لمن تطاول على النبي الحبيب»، و«سبيل الرحمن وسبيل الشيطان»، وبعضها قصير مثل «إطلاق صاروخين جراد على مدينة أم الرشراش (إيلات)». ومنذ تموز/يوليو ٢٠١٣ بدأوا في استهداف مدرعات الجيش في سيناء دون الإعلان عن ذلك في حينها. وحين أصدروا في أيلول/سبتمبر بعض التسجيلات التوثيقية لبعض عملياتهم السابقة، اتضح لمن يعرف مدينة الشيخ زويد أن جانباً من تلك العمليات قد تم في رمضان دون أن يعرف أحد المسؤول عنها وقت تنفيذها. والسبب المباشر في تطور الجماعة في هذا الاتجاه الخطير هو ما رأوه في مذابح دار الحرس الجمهوري والمنصة وفض اعتصامَي «رابعة» و«النهضة» من حرب على «الإسلام» وليس ضد الإخوان وأنصارهم، حيث تسببت مذابح السلطة ضد معتصمي أنصار الإخوان ومتظاهريهم في تجرؤ «أنصار بيت المقدس» على تكفير الجيش والشرطة، وهو ما فتح فصلاً جديداً في قصة تلك الجماعة المثيرة للجدل.

في هذه الفترة تجاوز تأثيرات أول انقسام في صفوف القاعدة في سورية بين «جبهة النصرة» التابعة لتنظيم القاعدة[٥٠] وتنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) المشهد الخارجي

(٤٦) حسن أبو هنية، «جماعة «أنصار بيت المقدس: عقدة جهاديي سيناء،» موقع عربي ٢١ (٢ شباط/فبراير ٢٠١٤)، <http://arabi21.com/Story/724684>

(٤٧) استفدنا هنا من: إسماعيل الإسكندراني، «أنصار بيت المقدس.. القصة الكاملة ومراحل التطور،» موقع البديل الإلكتروني (٧ شباط/فبراير ٢٠١٤)، <http://goo.gl/3YOgqL>. انظر أيضاً: «من هم أنصار بيت المقدس،» مدونة أحب سيناء (١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، <http://goo.gl/4w92C5>، (آخر زيارة ١ شباط/فبراير ٢٠١٤).

(٤٨) «الإصدار المرئي الرائع وإن عُدتم عُدنا»، موقع يوتيوب، <http://goo.gl/zZuz5R> (آخر زيارة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٤٩) **رسالة الأمل والبِشر لأهلنا في مصر**، الحلقتان السادسة والثامنة، على الرابط التالي: www.tawhed.ws/c?i=426، آخر زيارة (٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٥٠) في أول ظهور علني له أعلن زعيم جبهة النصرة في سورية أبو محمد الجولاني في خطاب مسجل فك ارتباط الجبهة بتنظيم القاعدة بعد نحو ٣ سنوات من القتال تحت رايته. حيث سيكون الاسم الجديد لجماعته «جبهة فتح الشام» وذلك «تلبية لرغبة أهل الشام في درء ذرائع المجتمع الدولي». انظر: كلمة أبو محمد الجولاني، على الرابط التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=oossAtDYbrs> (آخر زيارة ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٦)، وفي تفاصيل ودوافع هذه الخطوة، =

إلى الوضع الداخلي وذلك بالتنافس على ضم تنظيم «أنصار بيت المقدس» حيث دارت حرب إعلامية بين الجبهتين في أول انشقاق في جسد القاعدة[٥١]. وتزامن ذلك مع استهداف المدنيين المصريين واستحلال دماء الجيش والشرطة. وما يشير إلى التوجه الجديد للجماعة صوب داعش وقوى من هذه الاحتمالية الفيديو الصادر في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ ـ في الذكرى السنوية الثالثة للعملية التي تم تنفيذها في ١٨ من رمضان ١٤٣٢هـ (١٨ أغسطس ٢٠١١) ـ عن عملية «أم الرشراش» التي أسماها التنظيم «ملحمة الفرقان»[٥٢] والتي أسفرت عن مقتل العديد من جنود الجيش الإسرائيلي وضباطه حيث حمل الفيديو عدة رسائل أهمها الرسالة الموجهة إلى «أعداء الله اليهود» ليعلن من خلال صيغتها موقف «أنصار بيت المقدس» من الجيش المصري الذي يرونه عميلاً للصهاينة ومرتداً عن الإسلام، ويرون في المعركة معه في سيناء ووادي النيل خُطوة على طريق المعركة الكبرى مع «اليهود». أما الأخطر على الإطلاق فهو الجملة الختامية في الفيديو التي نصت حرفياً على الوعيد بما أسماه «جيوش المجاهدين من مصر والعراق والشام»، وهي صيغة ذات دلالة مهمة تؤكد تحوّل «أنصار بيت المقدس» من ولائها للقاعدة إلى ولائها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف اختصاراً بتنظيم «داعش». فضلاً عن ذلك نشر أحد الحسابات التابعة لما يسمى «جيش محمد» إصداراً مرئياً عن تفجيرات قصر الاتحادية بعنوان «للقصاص حياة»، وقام بإهدائه إلى جماعة «أجناد مصر» وكانت الرسالة الأهم التي تضمنها الفيديو هو إثبات الصلة بين «أجناد مصر» وبين «جيش محمد» الموالي لـ «جبهة النصرة» في سورية، ومن ورائها تنظيم «القاعدة». أخذ الانقسام الحادث بين القاعدة وداعش يلقي بظلاله على الداخل طوال أشهر لم يحسم فيها أمر البيعة[٥٣]، ليأتي إعلان «أنصار بيت المقدس» عن بيعتها التنظيمية للدولة الإسلامية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لتتحول أنصار بيت المقدس إلى «ولاية سيناء»[٥٤].

ويعقب ذلك استمرار المنافسة بين الأجناد والأنصار/ولاية سيناء رغم أن عمليات الأنصار كانت هي الأشرس ومنها ما عرف بمذبحة كرم القواديس ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر٢٠١٤ الذي أسفر عن استشهاد ٣١ وإصابة ٣٠ من قوات الجيش، أعقبها محاولة فاشلة من أجناد مصر لاغتيال وزير الداخلية. ثم اعتداءات مختلفة للأنصار على قوات الجيش سواء في دمياط واختراق القوات

= انظر: «جبهة النصرة تعلن فك ارتباطها بتنظيم القاعدة،» موقع BBC عربي (٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٦)، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160728_syria_nusra_alqaeda>

(٥١) لمزيد من التفاصيل، انظر: «الظواهري يفجّر قنبلته الأخيرة.. لاسترداد زعامته،» جريدة السفير اللبنانية، ٢٠١٤/٥/٣، <http://goo.gl/Oj19Rh> (آخر زيارة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٥٢) «ملحمة الفرقان: توثيق تفاصيل غزوة أم الرشراش الكبرى،» (فيديو)، <http://www.youtube.com/watch?v=B5UyO1P4fyQ> (آخر زيارة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٥٣) للتفاصيل انظر: إسماعيل الإسكندراني، «فيديو يؤكد ولاء «الأنصار» لـ «داعش» وآخر ولاء «الأجناد» لـ «القاعدة»،» <http://goo.gl/gscYsd> (آخر زيارة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٥٤) للتفاصيل انظر: إسماعيل الإسكندراني، «"داعش" في مصر .. مثل سوريا والعراق،» <http://goo.gl/7GVvfI> (آخر زيارة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

البحرية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤[٥٥]، أو المواجهات المفتوحة في سيناء والقاهرة مثل قتل ثلاثة قضاة أعقبها قتل النائب العام وآخرها هجوم على ١٥ كميناً للجيش والشرطة في الشيخ زويد في الأول من تموز/يوليو ٢٠١٥ وليس بآخر إعدام الرهينة الكرواتي في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٥ الذي اختُطف وطُلب مقابل سلامته الإفراج عن «الأسيرات المسلمات» في سجون الداخلية وهو ما لم ينفذ.

ورغم نشاط ولاية سيناء القوي وما يمثله من تمدد للدولة الإسلامية ـ داعش ـ في مصر على حساب تنظيم القاعدة، مما يوحي بأن الصراع بين التنظيمين الكبيرين قد حسم في مصر لمصلحة تنظيم الدولة ـ منذ بيعتها الشهيرة ـ إلا أن تتابع الأحداث يشير إلى غير ذلك. ففي الثاني والعشرين من تموز/يوليو ٢٠١٥ بُثت كلمة صوتية بعنوان «ويومئذ يفرح المؤمنون»[٥٦] لمقدم الصاعقة المفصول هشام علي عشماوي ـ أبو عمر المهاجر المصري ـ، مسؤول الجناح العسكري لولاية سيناء والمنفذ لأبرز عملياتها حيث قدم نفسه أميراً لجماعة جديدة هي «تنظيم المرابطين». استُهل التسجيل بكلمة لزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري في إشارة إلى مرجعية الجماعة الناشئة. أعقبها كلمة لعشماوي ركزت على مهاجمة الرئيس المصري وأركان دولته داعياً إلى الجهاد ضده[٥٧]. تلا ذلك مقطع بثته جماعة «جند الإسلام» الجهادية جاء طويلاً (١٣ دقيقة) و«مرتبكاً» من حيث عشوائية ترتيب اللقطات وتداخل الأفكار وغياب الاحترافية في الربط بين المشاهد والإخراج، حمل رسائل متنوعة وأغراضاً متعددة. أولى الرسائل كانت إعلان هذا التمايز بالاعتماد على مقاطع صوتية طويلة للظواهري، يتحدث فيها لأهالي سيناء منتقداً الجيش المصري، وما يراه «تبعية أو عمالة» لإسرائيل أو أمريكا. أي ما يعني إعلان تبعية «جند الإسلام» لـ «القاعدة» وعدم مبايعتها لـ «داعش»، حتى لو كان هناك تنسيق سابق بينهما[٥٨]. وأياً ما يكن في طبيعة صراع الولاءات هذا فإن التطورات الجهادية الآنية تشير إلى مكمن التهديد الفعلي المتعلق بالتغير النوعي في المشهد الجهادي وطبيعة

(٥٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: «كيف اخترقت «داعش» البحرية المصرية؟،» جريدة المدن الإلكترونية، ٢٠١٤/١١/١٤، <http://goo.gl/lZx7sD>.

(٥٦) الكلمة على الرابط التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=2z1VqdO1400> (آخر زيارة ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٥).

(٥٧) كانت أولى عمليات التنظيم الجديد في واحة سيوة بالصحراء الغربية حيث دار اشتباك بين مسلحين والقوات الجوية والبرية نتج منها سقوط مروحيتين إحداهما أسقطها المسلحون بصاروخ أرض ـ جو أصابها في منطقة الذيل، بينما يكتنف الغموض سبب سقوط المروحية الثانية. ويشير مصدر أمني إلى أن العملية كانت ضربة استباقية لمخطط كان يهدف لتنفيذ عملية كبيرة ينفذها مسلحون تابعون لهشام عشماوي، ولمزيد من التفاصيل انظر: إسماعيل الإسكندراني، «معارك في الصحراء الغربية.. ونجاة المطلوب الأول أمنياً،» جريدة المدن الإلكترونية، ٢٠١٥/٨/١٤، <http://goo.gl/PQwgjR>.

جدير بالذكر أن تنظيم «داعش» في ليبيا أحلّ دمه لأنه انضم إلى «مجلس الصحوات» في مدينة درنة الليبية، ووصفه بأنه من «صحوات الردة» ويقاتل في صفوف المرتدين. ولمزيد من التفاصيل انظر: «"داعش ليبيا" يُهدر دم هشام عشماوي المتهم باغتيال النائب العام .. ويعلن وجوده في درنة،» موقع البداية (١٩ آب/أغسطس ٢٠١٥)، <http://goo.gl/nlw0lh>.

(٥٨) في تحليل هذا الفيديو انظر: عبد الرحمن يوسف، «التمايز بين «القاعديين» و«الدواعش».. مستمر في مصر،» موقع المدن، ٢٠١٥/٨/١٠، <http://goo.gl/ay0ska>.

المنضمين إليه وبخاصة أن منهم من لم يكن له أي خلفية إسلامية[٥٩]، على عكس الأجيال السابقة التي تقلبت بين الجماعات الإسلامية حيث استقر بها الحال في تنظيمات الجهاد المختلفة. وهذا يؤكد أن المسارات السياسية في الداخل والخارج هي أبرز أسباب تغذية هذه الأفكار العنفية في أوساط شبابية لم تكن لها ارتباطات بأي جماعات إسلامية سابقاً. وعليه... يبقى الحل السياسي للأزمات هو الحل الوحيد لتحجيم هذه الأفكار.

ثالثاً: أزمة العمل الإسلامي الاجتماعي

توجهت الأنظار السياسية إلى العمل الخيري في إطار مواجهات النظام الجديد مع الإخوان المسلمين ورغبته في تجميد أصولها من أجل القضاء على نشاطها بناءً على حكم محكمة القاهرة للأمور المستعجلة الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ والخاص بحظر أنشطة تنظيم وجمعية الإخوان المسلمين، وأي مؤسسة متفرعة منها أو تابعة لها، وأي منشأة تم تأسيسها بأموالها أو تتلقى منها دعماً مالياً أو أي نوع من الدعم. كذلك حظر أي جمعية تتلقى التبرعات إذا كان من بين أعضائها أحد المنتمين إلى الجماعة أو الجمعية أو التنظيم. وتبعه إعداد مساعد وزير العدل لـ ٧٢ كشفاً تضم أسماء ١٠٥٥ جمعية مطلوب تجميد أموالها لارتباطها بشكل أو بآخر بالإخوان، وهي القائمة التي تم إخطار البنك المركزي المصري بتجميد حساباتها.

بداية، ينطلق العاملون في المجال الخيري بتوجهاتهم كافة من قاعدة «التكافل الاجتماعي» بين المسلمين كواجب شرعي على القادر مادياً وذلك من خلال فريضة الزكاة التي تفرض على كل مسلم قادر. لذا .. وجدت جمعيات خيرية تقوم على كفالة قطاعات من المجتمع ممن لا يصل إليهم دعم الدولة، حيث ساعدتها الأوضاع الاقتصادية المتردية على أن تمارس دوراً مهماً في الحياة المصرية سواء من النواحي الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية؛ فعلى المستوى الاجتماعي تتمحور أنشطتها ما بين كفالة أيتام ورعاية مرضى ومساعدات فقراء وإغاثات في الكوارث الإنسانية في مصر وغيرها من الدول الإسلامية. وعلى المستوى الاقتصادي فإسهاماتها الاقتصادية من طريق المشروعات التنموية التي تقيمها بعض هذه الجمعيات تؤثر في الاقتصاد القومي بضخ رأسمالها في شرايينها وما يترتب عليه من خلق فرص عمل للشباب، الأمر الذي يسهم في التقليل من نسب البطالة، فضلاً عن التخفيف عن كاهل ميزانية الدولة برعايتها قطاعات خارج إطار الدعم. ويكون ذلك بشكل أساس من التبرعات التي يقدمها القادرون مادياً كمساعدات منهم سواء من مصر أو من الخارج وينظم القانون قبول هذه التبرعات. أيضاً الزكاة التي حدد النص القرآني أوجه إنفاقها

---

(٥٩) في أحد نماذج الداعشيين المصريين، انظر: محمد كساب، «رحلة شاب مصري من الليسيه» وهوس الراب إلى القتال مع داعش،» **المصري اليوم**، ٢٠١٤/٨/٢، <http://www.almasryalyoum.com/news/details/493424>، وفي المزيد من مثل هذه الحالات وسياقات ودوافع التحول انظر: «كيف تشكلت الحاضنة الشعبية لـ«ولاية سيناء»؟،» موقع ساسة بوست (٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦)، <http://www.sasapost.com/how-was-formed-popular-front-for-state-of-sinai>.

ولتعقيدات الحياة المعاصرة يلجأ البعض بزكاة أمواله إلى الجمعيات الخيرية كي تقوم بإنفاقها في الطرق الصحيحة شرعاً. وتكشف القوائم المنشورة[٦٠] في ما يخص الجمعيات المجمد أموالها عن عدة مفارقات، حيث غلب عليها مؤسسات ذات طابع خيري خدمي مثل «مؤسسة بنك الطعام»، «الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنّة» كذلك عدد من فروع كل من «الشبان المسلمين»، «الحفاظ على القرآن الكريم»، «أنصار السنّة المحمدية». كما لم يتطرق قرار التجميد إلى تجميد أموال جمعية «الدعاة الخيرية» التي أنشأتها «الدعوة السلفية» وذلك بسبب الموقف السياسي الداعم لخريطة الطريق المعلنة في الثالث من تموز/يوليو ٢٠١٣، فضلاً عن موقفها المناقض لجماعة الإخوان المسلمين، كذلك الحال بالنسبة إلى الجمعيات القريبة منها، مثل دعوة الحق. أيضاً لم يتطرق القرار إلى أموال الجمعيات والطرق الصوفية لموقفها الواضح المؤيد لمرحلة ما بعد الثالث من تموز/يوليو.

ولفهم هذا القرار يتطلب الأمر الإشارة إلى موقع **العمل الأهلي بين الديني والسياسي**. رغم أن جذور الدور الاجتماعي والخيري والرعائي للجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر تعود إلى الحركة الصوفية، ونظام الوقف الإسلامي، وكلاهما يستند في أدواره وأهدافه إلى التضامن الاجتماعي المؤسس على التجربة الإعانية والروحية لدى التصوف ومريديها أو على رغبات الأغنياء في العمل الخيري... إلخ[٦١]؛ إلا أنها فيما بعد أخذ بعضها منهجاً سلفياً مناسباً لجماعات سلفية تتحرك مجتمعياً من خلالها، حيث نشط الإسلاميون بمختلف فصائلهم في العمل الخيري سواء بشكل فردي أم بشكل جماعي من طريق الانضمام إلى الجمعيات الخيرية المختلفة. فنتيجة الأدوار المهمة التي بدأت تمارسها الجمعيات الاجتماعية واقترابها من طبقات اجتماعية بعيدة من الدولة أصبح لها وجود على أرض الواقع واتصالاً وثيقاً مع الناس وهو ما جعل شبكة علاقاتها تلك مطمعاً من قبل بعض السياسيين الذين يُعانون فقراً شديداً في القاعدة الشعبية لكي يلتمسوا فيها التأييد لطموحاتهم السياسية وللوجاهه الاجتماعية وذلك من طُرق عديدة مثل الترهيب بسيف السلطة وتدخلاتها للحد من نشاط هذه الجمعيات أو بالترغيب بغض النظر عن بعض ما يحدث فيها من تجاوزات أو بالامتيازات والإعانات التي تمنحها لها الدولة.

(٦٠) نعتمد على القوائم التي نشرتها جريدة **المصري اليوم** بداية من الأربعاء الموافق ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. والجدير بالذكر أنه تم التراجع فيما بعد عن تجميد بعضها عبر فترات تالية نتيجة مفاوضات بين القائمين على هذه الجمعيات وبين الجهات المعنية بالدولة كما هو الحال في جمعيتي أنصار السنّة المحمدية والجمعية الشرعية. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ يصدر مجلس النواب النص النهائي لقانون الجمعيات الأهلية حيث حدد فيه المشرع آليات عمل وسبل تمويل الجمعيات الأهلية، وكذلك العقوبات ضد من يتجاوز القانون في تلقي التمويلات من الخارج. وهو في جوهره لا يخرج عن مجمل سياسات الدولة من أجل تجفيف مناطق النفوذ الرمزي للإخوان المسلمين، كذلك تحجيم نشاطات الجمعيات الإسلامية وتمددها الاجتماعي حيث أخضع أنشطتها الاجتماعية مطلقاً للدولة حيث اشترط القانون أن تعمل (وفقاً لخطة الدولة وحاجاتها التنموية وأولوياتها). نص القانون على الرابط التالي: <https://goo.gl/egIii6>

(٦١) نبيل عبد الفتاح، **سياسات الأديان: الصراعات وضرورات الإصلاح** (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥)، ص ٢٤٩.

وبملاحظة أن العمل الاجتماعي ذا السمت الإسلامي هو سابق على إنشاء أغلب ما يُعرف بـ «جماعات الإسلام السياسي»، إلا أن هناك عدة عوامل متداخلة مكنت هذه الجماعات من التمدد المجتمعي، وتوسيع رقعتها وجذب متعاطفين وأنصار لها. فبالنظر إلى العامل السياسي دفعت التضييقات الأمنية في عهد مبارك بتيارات الإسلام السياسي إلى أن تتحرك مجتمعياً ودعوياً من خلال بعض فروع هذه الجمعيات، بحيث كانت هناك دوائر متداخلة بين هذه التيارات وبعضها البعض، أو بينها وبين الجمعيات الإسلامية، تتغير حسب المناخ السياسي الذي يسمح أو لا يسمح بحرية الحركة. فمثلاً بسبب الضغوط على الدعوة السلفية السكندرية في ظل العقود الماضية كانت تتحرك من خلال بعض فروع جماعتي أنصار السنّة المحمدية ودعوة الحق، وكانت مجلة **الهدى النبوي** لسان حال الدعوة السلفية بمقالات شيوخها فيها. كذلك كان للتيار المدخلي بعض الحضور المؤسسي في بعض فروع جمعية أنصار السنّة. أما جماعة الإخوان المسلمين فلها بعض الحضور والعمل من خلال بعض فروع الجمعية الشرعية نتيجة التضييق الأمني عليها[٦٢].

أيضاً كانت الأوضاع الاقتصادية المتردية أحد المداخل التي أفادت الإسلاميين على تنوعهم في حراكهم. فعند تأمل الصحوة الطلابية الإسلامية في حقبة السبعينيات من القرن المنصرم ـ التي كانت بمنزلة التأسيس الثاني لجماعات الإسلام السياسي ـ نجد الاهتمام بالعمل الخيري من جانب هذه التيارات المتباينة التوجهات، إذ لجأت هذه الجماعات كافة إلى تقديم مساعدات مادية وعينية سواء للطلاب غير القادرين أو الأسر الفقيرة وذلك من طريق توزيع الملابس بأسعار رمزية كذلك السلع الغذائية واللحوم فضلاً عن تقديم إعانات مادية وأدوية للمرضى، أيضاً طباعة الكتب الجامعية بأسعار زهيدة جداً مقارنة بالأسعار التي تباع بها مراعاة للطلبة الفقراء... إلخ. وكان الوضع الاقتصادي السيىء لمحافظات الصعيد سبباً في انتشار الجماعة الإسلامية التي اهتمت كثيراً بهذه الأعمال الخيرية فتمكنت من التمدد والسيطرة على مناطق كبيرة[٦٣] .

وكان جزء من الصراع/التنافس بين الجماعات الإسلامية دافعاً نحو الانخراط في العمل الأهلي بصور متباينة طبقاً لقدرتها التنظيمية ومواردها المالية ومناطق انتشارها ونفوذها. وهنا نشير إلى نموذجين رئيسين **الأول** هو جماعة الدعوة السلفية السكندرية؛ **والثاني**، الإخوان المسلمون. ففي عام ١٩٨٤ أرادت «المدرسة السلفية» ـ التي تكونت من الشباب السلفي الرافض للمنهج الإخواني وأول مجلس إدارة لها كان عام ١٩٨٠ ـ أن تتخطى أدوار التدريس والوعظ إلى دور اجتماعي وتثقيفي أوسع تحولت إلى «الدعوة السلفية». فبالإضافة إلى الدروس بالمساجد أسسوا اللجنة الاجتماعية وكانت تشرف على اللجان الاجتماعية الموجودة في كل مسجد والتي بدأت في جمع

(٦٢) شلاطة، الحالة السلفية المعاصرة في مصر، ص ٣٠٤.

(٦٣) لقاءات للباحث متعددة في أوقات متعددة مع عدد من رموز العمل الإسلامي في السبعينيات أمثال ناجح إبراهيم (الإسكندرية، حزيران/يونيو ٢٠١١)، صلاح هاشم (القاهرة، تموز/يوليو ٢٠١١)، أسامة حافظ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، خالد داوود (الإسكندرية، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، ياسر برهامي (الإسكندرية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، عماد عبد الغفور (القاهرة، أيار/مايو ٢٠١٣).

زكاة الفطر، والتبرعات المالية والمادية وتوجهها للأنشطة الخيرية كل حسب المنطقة التي تغطيها أنشطة المساجد، كما اهتموا بالدور الخيري الخاص برعاية الأرامل، وكفالة الأيتام، ومساعدات المرضى. ظلت الدعوة تعمل على شكل خلايا عنقودية متفرقة استفادت من المنهج السلفي الواسع في اجتذاب القادرين من رجال البر من ذوي الميول الدينية والاستفادة منهم؛ فلم تُنشئ مستشفيات أو عيادات طبية وما شابه، بل استفادت من قاعدة المتعاطفين مع منهجهم في تقديم الرعايا الطبية للمحتاجين سواء مجاناً أو بأسعار مخفضة. والأمر كذلك في غيرها من أوجه البِر. وقد أشهرت الدعوة السلفية جمعية لها باسم «جمعية الدعاة» ولديها تقريباً ٢٣ فرعاً في المحافظات. هذه الخطوة إضافة إلى الرغبة التنظيمية في التوسع في أنشطتها فإنها في شق آخر كانت تماشياً مع رغبتها في منافسة الإخوان المسلمين في عملها الاجتماعي الذي تقوم به. أنشئ «قسم البر والخدمة الاجتماعية» عام ١٩٤٥[٦٤]. كما أدت حالة السيولة السياسية والنشاط السياسي لتيارات الإسلام السياسي عامة إلى أمرين:

الأول، الدفع ببعض هذه الجمعيات إلى الظهور السياسي، فلم يكن الأمر محاولة منها لممارسة العمل السياسي، بل فقط لإثبات الوجود، وبخاصة أن الدعوة السلفية السكندرية ـ كمنافس إسلامي بارز ـ بدأت تنشط سياسياً وتقدم نفسها كممثل للسلفية، ما استنفر أبرز وأقدم الجمعيات الإسلامية، مثل الجمعية الشرعية وأنصار السنّة، للتحرك وإن كان هذا التحرك رمزياً أكثر منه واقعياً، وتمثل ذلك بدعم الأولى المرشح الإسلامي «محمد مرسي» في الانتخابات الرئاسية ـ في ٢٠١٢ ـ ونحت الثانية ذات المنحى السياسي بعدما أنشأت مجلس شورى العلماء.

والثاني، تضاعف حجم أعمالها الرعائية، كما هو الحال في جماعة الإخوان المسلمين حيث أصبحت الجماعة مطالبة بتكثيف نشاط «قِسم البر» بها لامتصاص غضب المجتمع نتيجة الوضع الاقتصادي المتأزم والمستمر فترة حكم محمد مرسي، وللحفاظ على كتلتها السائلة ـ إسلامية وغير إسلامية ـ الداعمة لها. وكنموذج نشير إلى الوضع في محافظة الإسكندرية. حيث نجد أن قسم البِر بها[٦٥] يضم ٣٥ ألف أسرة بحوالى ١٤٠ ألف فرد يقوم القسم على خدمتهم وتوفير جميع الحاجات اللازمة لهم. هناك شريحتان يقوم القسم بخدمتهم:

ـ **الشريحة الأولى**، شريحة **شهرية** يقوم القسم بتوفير الحاجات الأساسية بصفة شهرية من أموال وملابس وغذاء وكل ما تحتاج إليه الأسر المكفولة.

ـ **الشريحة الثانية**، **موسمية** كالأعياد أو المواسم أو شهر رمضان الكريم، ويتم الأمر بطريقة منظمة حيث تكون جميع الحالات مدروسة بشكل دقيق، لخدمة المحتاجين بقدر الإمكان. ويشير

---

(٦٤) عن القسم انظر: «دور الإخوان في إصلاح المجتمع ومحاربة الفساد،» (الحلقة ١٤)، الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين (Ikhwan Wiki)، <http://goo.gl/cL2E8k>.

(٦٥) اعتمدنا على حوار أجراه ابراهيم سراج مسؤول ملف البر بالإسكندرية مع موقع أمل الأمة على الرابط التالي: <http://amlalommah.net/new/index.php?mod=article&id=33598>.

مسؤول قسم البِر بمحافظة الإسكندرية أن القسم يضم أكثر من ٧٥ جمعية خيرية على مستوى المحافظة؛ فقبل ثورة ٢٥ يناير كان يضم القسم ٢٨ جمعية فقط وذلك بسبب الضغط الأمني المستمر، ولكن فيما بعد أشهرت باقي الجمعيات بشكل قانوني بوزارة التضامن الاجتماعي. ويضيف أن القسم يضم العديد من اللجان، منها: لجنة التنمية والمشروعات، التي تمنح قروضاً صغيرة لصغار الحرفيين من أجل بناء مشروعات خاصة بدون أي نسب ربحية، كما أن اللجنة تقوم بدراسة مشروع أطفال الشوارع الذي سيكون على مساحة ٢٠٠٠م[٢] لإيواء الأطفال وتعلميهم حِرفاً ليستطيعوا بناء مستقبلهم منها، وهذا المشروع سيكون به تعاون كبير مع وزارة لتضامن الاجتماعي ونقابة المهندسين، وسيخرج للنور خلال ٤ أشهر.

وفي إطار الأنشطة الخيرية ابتكرت الجماعة فكرة الأسواق الخيرية لتقليل العبء المادي على المواطنين من جراء ما يحدث من أرتفاع للأسعار بشكل كبير، حيث توجد هذه الأسواق في كل منطقة على مستوى الإسكندرية وتكون أسبوعية وموسمية وبسعر الجملة. كذلك هناك مشروع جلود الأضاحي الذي ينظمه القسم كل عام، بتجميع جلود الأضحية وبيعها وصرف أموال بيعها على الفقراء والمحتاجين وتوفير جميع حاجاتهم بشكل كبير. على سبيل المثال قام قسم البر بتوزيع لحوم على الفقراء والمحتاجين بما يقدر بحوالى ١٤ مليون جنيه خلال عيد الأضحى (٢٠١٢).

خلاصة

رغم ما يراه البعض من أن الحل الأمثل لإنهاء الأزمات السياسية التي تسببت فيها جماعات الإسلام السياسي، هو عزل الإخوان المسلمين، إلا أن واقع الأحوال يشير إلى أن طريقة العزل هذه أثارت الكثير من الأزمات التي كانت لها تداعيات سياسية واجتماعية لم تقتصر على الجماعة بل امتدت تداعياتها إلى عموم المجتمع.

في ما يخص الداخل التنظيمي للإخوان المسلمين انعكس الأداء السياسي الذي قامت به الجماعة في مرحلة ما قبل وما بعد عزل مرسي على قواعد التنظيم؛ حيث حدثت عدة تحولات تنظيمية أبرزها خلخلة التماسك الإداري للتنظيم. فمع صعود الأجيال الشابة في صدارة الحراك المقاوم لنظام ٣ تموز/يوليو حدث تصادم جيلي بين قيادات الإخوان المسلمين القدامى والجدد، وتغيير في المرجعية الفكرية، ومن ثم اختلاف حول منهج التغيير الأمثل في هذه المرحلة. يعكس هذا الصراع الدائر اختلاف مشروع كلا الطرفين واستراتيجيتهم المقترحة لحراك مثالي يُناسب الأزمة السياسية الدائرة، هل هي السلمية أم تثوير الجماعة؟، ومن تداعياته أن أصبح هناك قيادتان متوازيتان وجهازان إعلاميان متعارضان حيث يملك كل فريق موقعاً إلكترونياً كذلك مُتحدثاً إعلامياً للتعبير عن مشروع كل من الفريقين. ليظل هذا التشرذم التنظيمي مُرشحاً للاستمرارية إلى مدى غير منظور طالما استمر الموقف الرسمي من الدولة رافضاً المصالحة مع التنظيم.

أيضاً لحق بالكتلة الإسلامية عدة تغييرات أنتجتها السياقات السياسية، فرغم مشاركة مُكوِّن سلفي كالدعوة السلفية في عزل مرسي، فإن واقع الأمر يشير إلى أنها لم تُخيَّر في موافقتها أو رفضها، حيث تم فرض الأمر عليهم بحسب ما رووه عقب ذلك. كانوا آنذاك أمام أمرين: إما الموافقة ومن ثم الاستمرار بدون تضييقات، أو أن يكونوا في مواجهه مع النظام، ويتعرضوا للاعتقال. إلا أن مثل هذه المشاركة يتبعها تضييقات غير مباشرة في العمل السياسي والدعوي على جماعة الدعوة السلفية فضلاً عن خسارتها رأسمالها الرمزي الدعوي والأخلاقي الذي انعكس في نتائج التصويت في برلمان ٢٠١٤ وانفضاض عموم الكتلة الاسمية عن دعمها.

وكان لهذا التغيير السياسي تداعياته السوسيولوجية حيث تنامى مزاج العنف الديني في المجتمع، فقد أدى عزل محمد مرسي إلى منح قبلة الحياة للجماعات الجهادية، وتأكيداتها أن ما حدث حرب ضد الإسلام. تكمن خطورة هذا الأمر بالتغير النوعي في المشهد الجهادي وطبيعة المنضمين إليه خاصة أن منهم من لم يكن له أي خلفية إسلامية، على عكس الأجيال السابقة التي تقلبت بين الجماعات الإسلامية حيث استقر بها الحال في تنظيمات الجهاد المختلفة. وهذا يؤكد أن المسارات السياسية في الداخل والخارج هي أبرز أسباب تغذية هذه الأفكار العنفية في أوساط شبابية لم تكن لها ارتباطات بأي جماعات إسلامية سابقاً.

يتعلق جانب آخر لهذه التداعيات بالعمل الخيري الإسلامي؛ في إطار مواجهات النظام الجديد مع الإخوان المسلمين توجهت الأنظار السياسية إلى العمل الخيري رغبة في تجميد أصول الجماعة من أجل القضاء على نشاطها بناءً على حكم محكمة القاهرة للأمور المستعجلة الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ والخاص بحظر أنشطة تنظيم وجمعية الإخوان المسلمين، وأي مؤسسة متفرعة منها أو تابعة لها، وأي منشأة تم تأسيسها بأموالها أو تتلقى منها دعماً مالياً أو أي نوع من الدعم، كذلك حظر أي جمعية تتلقى التبرعات إذا كان بين أعضائها أحد المنتمين إلى الجماعة أو الجمعية أو التنظيم. وتبعه إعداد مساعد وزير العدل لـ ٧٢ كشفاً تضم أسماء ١٠٥٥ جمعية مطلوب تجميد أموالها لارتباطها بشكل أو بآخر بالإخوان، وهي القائمة التي تم إخطار البنك المركزي المصري بتجميد حساباتها وإن تم التفاوض على إخراج بعض الجمعيات من القائمة لاحقاً كجمعية الشريعة وأنصار السنّة.

تدفعنا هذه التداعيات إلى التعرف بصورة أكثر تفصيلاً على واقع نموذج دراسة الحالة التي ناقشها الكتاب بكون الإخوان المسلمين كبرى الجماعات الإسلامية التي يفيدنا في التعرف إلى مسارات الخروج من الأزمة السياسية الدائرة في البلاد، كذلك مستقبل الظاهرة الإسلامية بعد التحولات الكبرى التي لحقت بها عبر السنوات الأخيرة وهو ما نناقشه في الفصل الخامس.

الفصل الخامس

أسئلة التنظيم

أي مستقبل ينتظر جماعة «إرهابية» حسب منطق نظام ٣ يوليو الحاكم، صاحب «شرعية» في منطق داعميه من الإسلاميين، «ضحية» لتآمر الدولة العميقة و«الفلول» في رؤية أبنائها؟ وقائع الأعوام الماضية تشير إلى أن التطورات السياسية المتسارعة منذ ما بعد الثالث من يوليو تسببت في تآكل أدوات ضغط جماعات الإسلام السياسي الواحدة تلو الأخرى. فبينما كانت «الشرعية» العنوان الأساس الذي تتحرك من خلاله نجد تطورات بخصوص التعديلات على الدستور الجديد في استفتاء ١٤ و١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ أدت إلى تأسيس شرعية جديدة لنظام عبد الفتاح السيسي موازية لشرعية نظام محمد مرسي.

ومع استمرار المعركة الصفرية بين طرفَي الأزمة للعام الرابع فإن سؤال المستقبل المتوقع للتنظيم يظل حاضراً ويتوقف تحقق أي من تلك السيناريوهات على التغييرات التي ستطرأ سلباً أو إيجاباً على التنظيم والمرتبطة بعدة محاور رئيسة هي:

الأول، فرص تحول الجماعة نحو العنف.

الثاني، البنى الداخلية للتنظيم.

الثالث، مسارات الحسم المتوقعة.

رابعاً، الوزن السياسي للتنظيم.

خامساً، الإخوان المسلمون وتصعيد الإدارة الأمريكية.

أولاً: فرص تحول الجماعة نحو العنف

امتداداً لحالة المواجهة «السياسية» من قبل النظام للجماعة كانت سياسة الحظر القانوني والتجفيف المالي لها وذلك بحظر أنشطتها، وأي مؤسسة متفرعة منها أو تابعة لها كما أشرنا في الفصل السابق. أتت محاولة المواجهة المجتمعية الشاملة لها وذلك عقب تفجير سيارة مفخخة

استهدفت مبنى مديرية أمن الدقهلية ـ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ـ، الأمر الذي أدى إلى مقتل ١٦ شخصاً بينهم ١٢ من رجال الشرطة، وإصابة ١٣٠ آخرين، وتدمير الواجهة اليمنى لمديرية الأمن وعدد من المباني المجاورة، حيث خرجت التصريحات استباقاً للتحقيقات تدين الجريمة البشعة التي ارتكبتها جماعة «الإخوان المسلمين» ليأتي القرار الحكومي بحظر الجماعة[1] على الرغم من إعلان «أنصار بيت المقدس» مسؤوليتهم عن الحادث، بما يعني إقصاءها التام عن المجال السياسي، وبذلك تصبح الجماعة في وعي المجتمع هي المتهم الرئيس في كل جرائم العنف التي تحدث في الشارع، سواء بالتخطيط أو التنفيذ أو الاستفادة. لذا حرصت أدوات النظام على التأكيد على كون الإخوان المسلمين وأنصار بيت المقدس وجهان لعملة واحدة، فالأخيرة جماعة وهمية لا وجود لها على الإطلاق، وهي مجرد حيلة إخوانية، لإظهار الجماعة بريئة من أعمال العنف والإرهاب التي يقف وراء تنفيذها الجناح العسكري للإخوان، وميليشيات خيرت الشاطر التي تشهدها مصر منذ فض اعتصامي رابعة والنهضة. كما سلكت بعض القوى الإسلامية في هذا الاتجاه، فعلى سبيل المثال يُصرح يونس مخيون رئيس حزب النور بأن[2] «الإخوان جماعة إرهابية لأنها تسلك طريق العنف وتستحق هذا التصنيف، ولو كان الإخوان يُحكِّمون الدين والشرع لما صدرت عنهم هذه التصرفات العنيفة، وأن هناك ربط وتوافق وتناغم بين الإخوان والتكفيريين وهناك علاقة بخصوص التفجيرات». ورغم قرار الحظر أتى قرار محكمة القضاء الإداري في الثاني عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ ببطلان قرار جامعة الأزهر بفصل ١٤ طالبة بتهمة انتمائهن للجماعة ليشير إلى حالة التخبط التي تُحيط بالقرار «السياسي» وإمكانية تنفيذه قانونياً، وهو ما دفع المستشار محمود فوزي المتحدث الرسمي باسم وزارة العدالة الانتقالية للقول إن «الإعلان الحكومي سياسي ولا يرتب وضعاً قانونياً جديداً لأعضاء الإخوان»[3].

ولبيان مدى استفادة/عدم استفادة أطراف المشهد السياسي كافة من ذلك يحتاج هذا المشهد إلى التفكيك ـ وإعادة تجميعه مرة أخرى ـ وهذا يستدعي الحديث عن دوافع كل من: النظام الحاكم، حزب النور وغيره من القوى السياسية. ففي سبيل حرص **«النظام»** على توفير حاضنة شعبية لخطواته، كان الإعلام أداته الأساس في تجييش أدوات الدولة حيث يحرص خطابه الرسمي

---

(١) «الحكومة تعلن «الإخوان» جماعة إرهابية،» جريدة **المصري اليوم**، ٢٠١٣/١٢/٢٤، <http://goo.gl/mGd6J4>، (آخر زيارة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤). لتلغي محكمة النقض في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ هذا القرار حيث أشارت حيثيات الحكم إلى أن قرار النائب العام الراحل، هشام بركات، الذي اتخذ شخصياً قرار الإدراج مخالفاً الإجراءات المنصوص عليها في قانون الكيانات الإرهابية، والذي أصدره الرئيس عبد الفتاح السيسي، انظر الرابط التالي: <https://goo.gl/13Pc6e>

(٢) مداخلة هاتفية مع عمرو أديب، السبت ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، <http://goo.gl/xnMo3y> (آخر زيارة ١ شباط/فبراير ٢٠١٤).

(٣) «محكمة مصرية تقضي ببطلان فصل طالبات بجامعة الأزهر بتهمة الانتماء للإخوان،» جريدة **الشرق الأوسط**، ٢٠١٤/١/١٣، <http://goo.gl/pVHioC> (آخر زيارة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

على تحميل الإخوان المسلمين المسؤولية حول جميع أوجه أي عمليات عنف تحدث في الشارع المصري من دون الحديث عن فرع مستقل لداعش في مصر لعدة أهداف منها:

١ ـ توجيه الصراع السياسي لمصلحته وتأكيد صحة مواقفه بوصفه المنقذ بإخراج الجماعة من الحكم. وعليه.. فالجماعة هي التي دفعته إلى استخدام العنف في مواجهتها فهي جماعة إرهابية وممارساتها فيما بعد تؤكد صحة تعامل النظام معها.

٢ ـ الاعتراف بوجود تنظيم مستقل بايع داعش ولا علاقة له بالإخوان يُفقد النظام مصدر قوة داخلية بوصفه المخلّص/المنقذ. ففي حال اعترافه بولاية سيناء فإن ذلك يمثل فشلاً سياسياً وأمنياً خاصة أنها تكونت في عهده، أيضاً يُخالف الصورة الذهنية التي بناها لنفسه على حساب الإخوان المسلمين مما يدفع باتجاه تقليص مساحات القبول/التأييد التي يحظى بها في الشارع.

٣ ـ قد يكون لاعتراف النظام بداعش المصرية تداعيات أخرى على المستوى الدولي، حيث اقتصرت مشاركة مصر على الشقين السياسي والديني ـ امتد الأمر عسكرياً عندما وجهت ضربة جوية لمعاقل التنظيم بليبيا بعد إعدام داعش ٢١ مسيحياً في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٥ ـ تحت دعوى أن الظروف الداخلية تحول دون إرسال قوات خارج البلاد. لذا فاعترافها حالياً بداعش يدفعها إلى المشاركة بصورة أقوى في التحالف وما يترتب عليه من توسيع معارك الجيش، فضلاً عن توسيع التعاون بصورة قد تدفع باتجاه تحالفات أو ترتيبات ينتج منها تعقيدات داخلية.

أما «**القوى السياسية**»، المدنية منها والدينية ـ حزب النور ـ فتشترك في دوافعها وموقفها السلبي من الإخوان المسلمين فهناك الرغبة في الاستفادة من غياب التنظيم القوي مما سيترجم في مساحات سياسية أوسع لهما. ويزيد على ذلك حزب النور/الدعوة السلفية في سعيه العملي إلى أن يكون الممثل الديني في السياسة المصرية بديلاً من الجماعة «المفرطة في شرع الله». خاصة انها سعت طوال فترة حكم مرسي إلى الحرص على التمايز السياسي وتقديم نفسها كبديل إسلامي في المشهد السياسي.

* * *

جانب رئيس من موقف النظام ـ وداعميه ـ يستند إلى تاريخ الجماعة مع العنف، وعليه؛ فتأكيد فكرة الارتباط من عدمها سواء في توجه الجماعة للعنف أو علاقتها بجماعات العنف المختلفة أمر يحتاج لبعض التفصيل، حيث يجب التفريق ما بين المسؤولية السياسية وبين المسؤولية التنظيمية. أما المسؤولية السياسية للإخوان المسلمين عن جماعات العنف وتصرفاتها فهي حاضرة بقوة في خطاب الاستنكار والرفض الذي تقدمه الجماعة عقب كل حادث عنف، لكن هذا لا يُعفيها من المسؤولية عن هذه الأحداث، حيث نجد مواقفها العملية تؤكد رضاءها «السياسي» عن هذه التيارات وتصرفات رموزها في عدة مواقف، ولم نجد أي اعتذار عنها ومن ذلك:

• تهديدات بعض الإسلاميين باستخدام العنف والسيارات المفخخة خلال اعتصام رابعة[٤]، ولم تتبرأ الجماعة من تصريحاتهم كما لم تأخذ موقفاً من تصريحات القيادي بالجماعة الإسلامية «عاصم عبد الماجد» من على منصة رابعة، الذي أشار فيها إلى أن من يريد النزول في تظاهرات ٣٠ حزيران/يونيو يريد سفك الدماء لأنه يريد أن يتخلص من الرئيس بالعنف وستكون عواقب ذلك بحوراً من الدماء ستسيل[٥] بل أفتى «عبد الرحمن البر» ـ مفتي الجماعة ـ بأن من يترك رابعة كالمتولي يوم الزحف.

• إعلان المنصة الرئيسية لاعتصام ميدان النهضة عن انضمام عناصر إسلامية متباينة، منهم سلفيون من حزب النور، إضافة إلى عناصر السلفية الجهادية وتنظيم القاعدة وذلك «لأن لديهم العديد من الخبرات في مسألة الدفاع عن النفس ضد أي هجوم يتعرض له الميدان»[٦].

ما تقدم يدفع إلى الحديث عما قِيل فيه مخالفة للقوانين قام به مرسي في الإفراج عن عدد من الجهاديين، وهذا الأمر يحتاج إلى بعض التفصيل. فحسب ما تداولته الصحف فإن قرارات العفو عن ١٨ قيادياً إسلامياً التي صدرت في ٢٦ تموز/يوليو ٢٠١٢ لم تكن تتم من دون موافقة الأمن العام، مع الاعتراف بأن «الهدف وراء ٢٠١٢ التقرب للأحزاب الإسلامية وإغلاق بعض ملفات القضايا التي صدرت فيها أحكام مسيسة في عهد حسني مبارك». لذا فجميع من أفرج عنهم تم تحديد أسمائهم من قبل اللجنة المشتركة التي ضمت ممثلين عن الشرطة والسجون والأمن العام وحقوقيين، ولم يتم الإفراج عن أي من الإسلاميين في عهد مرسي بقرار منفرد منه[٧]. رغم أن واقع الأمر يقول بأن أغلبية من تم الإفراج عنهم من الجهاديين قد تم في عهد المجلس العسكري[٨].

---

(٤) «من قلب رابعة العدوية... التهديد بإراقة الدماء: تفجير سيارات مفخخة تفجير بالريموت كنترول، فيديو، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، <http://goo.gl/23Us8o> (آخر زيارة ١ شباط/فبراير ٢٠١٤).

(٥) تصريحات لعاصم عبد الماجد في برنامج العاشرة مساء مع وائل الإبراشي بتاريخ حزيران/يونيو ٢٠١٣ والحلقة موجودة على موقع <http://www.youtube.com> (آخر زيارة ١ شباط/فبراير ٢٠١٤).

(٦) محمد طلعت داود، عمر خالد ووعمرو التهامي، «منصة «النهضة» تعلن انضمام عناصر «القاعدة» والسلفية الجهادية إلى الاعتصام،» جريدة **المصري اليوم**، ٢٠١٣/٧/٢٩، <http://goo.gl/zZJhKg> (آخر زيارة ١ شباط/فبراير ٢٠١٤).

(٧) يؤكد نزار غراب ـ محامي الجماعات الإسلامية ـ أن مرسي يجب أن يتهم بعكس ما يقال الآن، مؤكداً أن قيادات الجهاد والجماعة الذين حصلوا على قرارات بالعفو، وأحكام بإلغاء عقوباتهم في عهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة يفوق كثيراً عدد القيادات الذين تم الإفراج عنهم في عهد مرسي. وللتفاصيل انظر التقارير التالية: محمد بصل: «٦ جهات تراجع قرارات عفو مرسي عن الجهادين،» **الشروق**، ٢٠١٣/١٢/٣٠، <http://goo.gl/6lgtOl>؛ «مسؤول سابق بقصر الرئاسة: «مرسي» لم يفرج عن شخص واحد دون موافقة الأمن العام،» **الشروق**، ٢٠١٣/٨/٣٠، <http://goo.gl/wZ5O35>، و««الشروق» تفتح ملف عفو مرسى عن السجناء الإسلاميين،» **الشروق**، ٢٠١٣/٨/٣٠، <http://goo.gl/NY5iFs>، (آخر زيارة ١ آذار/مارس ٢٠١٤).

(٨) حسام بهجت، «من فك أسر الجهاديين؟،» موقع مدى مصر (١٦ شباط/فبراير ٢٠١٤)، <http://goo.gl/3jacha> (آخر زيارة ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٤).

١ ـ خيار المقاومة

في ما يتعلق بالمسؤولية التنظيمية للجماعة عن العنف؛ فتاريخياً نجد أن الجماعة لم تحسم توجهها الاستراتيجي في قضية العنف إلا عام ١٩٨٤ حيث قررت خوض انتخابات النقابات ثم المشاركة في الانتخابات البرلمانية والتحالف مع حزب الوفد الليبرالي[٩]، وهو ما كان بداية حقيقية للتغير التدريجي باتجاه التجاوز التام للعنف كوسيلة ممكنة ومقبولة للتغيير. وصارت الجماعة «تتورط» بالتدريج في منظومة يصعب أن تنتج عنفاً حتى ولو حمل من يدخلها «جينات» كامنة لهذا العنف في كتب وأدبيات تجاوزتها الجماعة واقعياً بالفعل ولكن لم تملك جرأة مراجعتها ونقدها فكرياً، كما في بعض كتابات سيد قطب التي ما زالت تدرّس ضمن المناهج التربوية داخل الجماعة[١٠]. وبالإشارة إلى أن الأداء السياسي العام ضد جماعة الإخوان المسلمين والتضييق الشديد عليها عبر مراحل زمنية مختلفة أدى إلى حتمية وجود طرق لحماية تحركاتها وفعالياتها. البداية كانت مع إيجاد ما يسمى فرقة «الردع»[١١] وهي جماعات من طلاب الجماعة وتكون حركتها منظمة في إطار تظاهرات الجماعة في «الجامعة» حيث يتم تكليفهم يوم المسيرة بتأمين خط سيرها بحيث لا يتعرض أي من الطلاب للأخوات أو تُخترق صفوفهم من قبل الأمن حيث يسعون إلى حَيده، ويكونون في مقدمة الفعاليات عند اقتحام التظاهرات لبوابات الجامعة المقفلة، بهدف فرض هيبة للتظاهرات ووقايةً من القمع وليس مبادرة إلى العنف[١٢].

أيضاً دفعت الظروف السياسية إلى تكوين ما يُعرف بفرق **«الحماية والتأمين»** وهي مجموعات تكونت من قبل الجماعة في ميدان التحرير لحماية التظاهرات أثناء الثورة، واستمرت فيما بعد

---

(٩) للتفاصيل انظر: حسام تمام، محرر، **عبد المنعم أبو الفتوح.. شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤**، ط ٢ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٢)، ص ٩٧.

(١٠) حسام تمام، **الإخوان المسلمون: سنوات ما قبل الثورة** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١)، ص ١٥١.

(١١) عبد الرحمن يوسف، «"مجموعات الردع" الإخوانية: للدفاع وحماية القصر،» **الأخبار**، ٢٠١٢/١٢/١١، <http://goo.gl/fOZBy5> ونشير هنا إلى انتشار اسم «ردع الإسلامية» ـ وهي غير ردع «الإخوانية» وأحدث منها في النشأة ـ عقب جمعة لا للعنف ـ ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٢ ـ حيث تؤكد المجموعة في صفحتها الشخصية <http://www.facebook.com/RD3EGY> (آخر زيارة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢) ـ على أنهم لا يؤمنون بالعنف أو استحلال الدماء، وهم يرون أن ما يحدث من تطور ميداني على الأرض هو في غاية الخطورة والسكوت عليه جريمة، كما أنه يتم على مستوى عالٍ جداً من التخطيط والتسليح، ولذلك فيجب على الإخوة الاستعداد بكل ما يمكنهم من وسائل وثقافة لردع هذا العدوان. ترى الحركة أسباب ظهورها تكرار الاعتداءات المجرمة بالقتل والاعتداء والتهديدات على كل من له سمت التزامي من لحية ونقاب وعلى ممتلكاتهم ومقارِّهم، وفي ظل تواطؤ أمني وغطاء من الإعلام الفاسد الذي يحرض علنا ويبرر لهذه الجرائم. لهذا، كان لا بد من تحرك إسلامي شعبي فاعل وقوي يدفع هذا العدوان عن أبنائه وعن كل مظلوم بما كفله الشرع والقانون، ويأخذ على أيدي المجرمين بما يردعهم عن التغول في العدوان. وتهدف إلى: الدعم والتنسيق لجهود إنشاء اللجان الشعبية والمجموعات الرادعة للاعتداءات ـ متابعة ورصد الاعتداءات لتحريك الدعم أو لأخذ الحذر ـ التوعية ونشر ثقافة الردع وطرق الدفاع عن النفس ـ «هدفنا ليس الدفاع عن النظام» لكننا سنواجه ظاهرة البلطجة التي تتواطأ الداخلية معها.

(١٢) يؤكد أحد المسؤولين سابقاً عن طلاب الإخوان في إحدى الجامعات الإقليمية عدم وجود أي برامج تثقيفية خاصة بهم لأنهم ببساطة ـ طلاب عاديون ـ وليس ثمة مجموعات ثابتة أصلاً، بل في الأغلب تتغير كل مسيرة حسب ظروف الكليات ومَن مشغول ومَن موجود وهكذا.

في مهمة حماية التجمعات وضبطها وتنظيم الأمور الداخلية بها. على سبيل المثال كانت هذه المجموعات هي المسؤولة عن تنظيم وتسيير اعتصام رابعة ـ الذي كانت إدارته إخوانية عكس اعتصام التحرير ـ حيث كان يتم تحديد مدخل من مداخل الاعتصام لكل قطاع جغرافي (ثلاث أو أربع محافظات) تكون مهمتهم توفير العدد اللازم لتأمينها. يتوقف هذا على من هو موجود، ومن لديه عدد أكبر وهكذا. وبعد ظاهرة الاعتداءات على مقار الجماعة وحزبها ووجود ما اعتبرته الجماعة عدم توافر حماية أمنية لها، فبدأت تقوم بحماية هذه المقار. وعقب عزل مرسي وأثناء الاعتصام بميدان رابعة قام مجلس شورى الجماعة بعقد اجتماعين لمناقشة وضع الجماعة في حال تعرض الاعتصام للفض وقيادات الجماعة للاعتقال. وانتهوا إلى اختيار لجنة لـ «إدارة الأزمة» والحفاظ على التنظيم وقتها. وبعد أحداث الحرس الجمهوري في ٨ تموز/يوليو ٢٠١٣ بدأت مُناقشات تدور داخل التنظيم بين بعض دوائر قيادات الإخوان العليا والمتوسطة حول «السلمية» و«العنف»، لكن ظلت هذه النقاشات خافتة ولم ترقَ لتصبح خياراً تنظيمياً بشكل عام[١٣]. فيما بعد «تم إقرار العمل النوعي من مجلس شورى الإخوان عام ٢٠١٤ حيث تم تشكيل لجنة شرعية ـ لضبط العمل النوعي ـ وأقره أعضاء مكتب الإرشاد السبعة الموجودون حينئذ بمن فيهم د. عزت وأقسموا على المضي فيه» [١٤].

بوجه عام تدفعنا هذه الخطوة للمقارنة بين تناقض موقف الجماعة سواء بمقاومة النظام الحاكم في أزمة ٢٠١٣ مقابل الكمون في أزمة ١٩٥٤؟ والجواب يرتبط بعدة أمور متداخلة أبرزها:

أ ـ موقع الجماعة من الدولة

في أزمة ١٩٥٤ كانت الجماعة قبل ذلك مشاركة في السلطة بصورة غير رسمية نتيجة التقارب الكبير بين الضباط الأحرار وجماعة الإخوان المسلمين منذ الأربعينيات والبيعة التي أداها عدد من أبرز الضباط الأحرار لصالح عشماوي[١٥] كذلك قرب سيِّد قطب، الذي كان المدني الوحيد الذي يحضر مجلس قيادة الثورة واستمر معهم حتى شباط/فبراير سنة ١٩٥٣، بعد خلاف حول هيئة التحرير[١٦]. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤ صدر قرار بحل الجماعة بوصفها حزباً سياسياً بعد

---

(١٣) «العالم المجهول لـ «اللجان النوعية (تقرير)،» موقع مدى مصر (٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، <http://goo.gl/T7okdC>.

(١٤) شهادة عز الدين دويدار على صفحته الشخصية على الفيسبوك. ويدفع قتل مؤسس اللجان النوعية د. محمد كمال من قبل أجهزة الأمن في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى التساؤل حول مساراتها المستقبلية وهو ما نناقشه تفصيلاً في في الملحق الرقم (١) من هذا الكتاب.

(١٥) في مراحل هذه العلاقة انظر: محمد حامد أبو النصر، **حقيقة الخلاف بين الإخوان وعبد الناصر**، ط ٢ (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٨٨)، ص ٥٩ وما بعدها.

(١٦) في تفاصيل هذه العلاقة، انظر: سيد قطب، **لماذا أعدموني؟**، (نسخة إلكترونية): سرد تاريخي لنشاطي في حركة الإخوان المسلمين، موقع جريدة البديل الإلكترونية، <http://goo.gl/i0d54W>.

عام من حل الأحزاب السياسية، وتم اعتقال عدد من قادة الإخوان بمن فيهم المرشد العام لتكون الجماعة معارضة. في حين تم إخراج الجماعة من الحكم قسراً ٢٠١٣.

ب ـ المستهدف من الحراك

لم يكن المستهدف في أزمة ١٩٥٤ حينئذ الدفاع عن التجربة الديمقراطية التي ترفعها الجماعة حالياً شعاراً في وجه الانقلاب عليها فحينئذ لم يكن هناك غير العداء لفكرة الديمقراطية التي رسختها تجربة ١٩٥٢. وبناء على هذا العداء تم حل الأحزاب السياسية وإقالة محمد نجيب وداعميه الرافضين لخطوات مجلس قيادة الثورة في ما يتعلق بالحياة السياسية[١٧]، لذا لم يكن هناك جاذبية أو مصداقية للحديث عن فكرة الانقلاب على الديمقراطية التي رفعوها في النصف الأخير من عام ٢٠١٣ كشعار مدني أمام الحكم العسكري داخلياً وخارجياً لتنويع مواردهم الداعمة وهو ما حدث فعلياً وإن تم تناقص هذه الموارد فيما بعد نتيجة ممارسات التنظيم.

ج ـ **مُغذيات الحراك:** رغم الصدام بين الجماعة والنظام في التجربتين إلا أن هناك تفاوتاً كبيراً بين مصير التنظيم وخسائره البشرية، فقد اقتصر الأمر عام ١٩٥٤ على الاعتقالات الموسعة والتعذيب في السجون بحسب شهادات المنتمين للجماعة مع تنفيذ حكم الإعدام في ستة من أعضاء الجماعة عقب محاولة اغتيال جمال عبد الناصر في المنشية. وبوجه عام ففكرة العنف في مواجهة عبد الناصر لم تكن مطروحة إلا في حدود رد الفعل على أي عنف يستخدمه النظام من جهة، وهي انحصرت في فكر مجموعة أفراد من هذا الجهاز غلبت عليهم طبيعتهم العسكرية أو الحماسية[١٨]، أما في ٢٠١٣ فقد تزايدت العوامل الرمزية الدافعة للمقاومة كفض اعتصام رابعة والاعتقالات المتزايدة في صفوفهم فضلاً عن قتلى التنظيم في المواجهات مع النظام وفي السجون. ومع الانقسام الإداري وأزمات التنظيم تجاه استراتيجية المقاومة المفترضة كان الحل السماح بدرجات عنف ما دون الدم وهو ما لم تنجح القيادات في ضبطه كثيراً كما سنرى في السياق.

د ـ التماسك التنظيمي

عام ١٩٥٤ لم يكن هناك صوتان داخل التنظيم لكل منهما كتلة متنافسين كما هو حال التنظيم مؤخراً ـ باستثناء الخلافات التي أثيرت حول التنظيم الخاص وسبق رفض قواعد الجماعة له نتيجة ممارساته وتجاوزاته السابقة فإن الأمر انتهى بعد تغيير قياداته وولائها للهضيبي. كما لم يكن هناك منهجان فكريان تستمد كل كتلة مواقفها منهما **أولهما** بنّائي ـ نسبة إلى حسن البنا ـ **والثاني** قُطبي ـ نسبة إلى سيد قطب. أصبحت أفكار قطب مؤثرة في شباب التنظيم حالياً حيث يستمدون منها

(١٧) في ذلك انظر: **مذكرات خالد محيي الدين .. والآن أتكلم** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٢٥٠ وما بعدها.

(١٨) في ذلك انظر: زكريا سليمان بيومي، **الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة ١٩٥٢ ـ ١٩٨١** (نسخة إلكترونية)، <http://goo.gl/gOwH7Q>

زخماً فكرياً ينشِّط حراكهم الثوري. فقد استطاعت أفكاره أن تجمع قطاعات منهوكة ومنتهكة من الجماعة، حيث مثلت رمزية للمستضعفين من جهة وضمانة لتماسك التنظيم في مرحلة حرجة، وهو ما حدث ودفع فيما بعد إلى الصدام بين منهجه المسيطر على قطاعات الشباب المقاوم والمغذي للحراك الاحتجاجي مادياً ومعنوياً، وما بين منهج البنا بعدم الصدام والمسيطر ببراغماتية على القيادات القديمة رغم قطبيتها التاريخية. فأمام رغبتها في التمايز واستمرار سيطرتها وتوجيهها للأحداث وضمان استمرارها كوسيط بين الجماعة والنظام رفضت منهج الثورة «القطبي» مقابل تبني الشباب له، حيث هاجمتهم وابتزت القطاعات الرافضة لها مالياً ومعنوياً.

٢ ـ مسارات المقاومة

رغم حسم «التنظيم» مسألة العنف كما سبق وأشرنا؛ تبدو جماعة الإخوان الآن أقلّ نفوراً من المُجازفة. وربما يكون حجم القمع هو الذي يجعل الأعضاء يشعرون بأنه ليس لديهم الكثير ليخسروه[١٩]. فمع استمرار المواجهات ظهر الجدل بين شباب التنظيم حول إلى أي مدى ستظل مقولة «سلميتنا أقوى من الرصاص» حاضرة؟ في ظل حرص التنظيمات الجهادية على توجيه دعوات لشباب الإخوان للحاق بهم[٢٠] وهذا دفع بالعديد من الشباب إلى تلبية النداءات المتكررة بعد اعتقادهم بفشل هذه الاستراتيجية على مر الشهور التي تلت فض اعتصامَي رابعة العدوية والنهضة[٢١].

وفي ظل لامركزية في العمل وعدم وجود إمكانية للسيطرة على حركة الشباب، خاصة مع رفض قطاعات منهم حالة «السلمية السلبية» وتزايد الدور السلبي لأذرع النظام «الداخلية، الفلول، الإعلام» في تشويه الصورة الإسلامية عامة والإخوانية خاصة؛ وسط كل هذا تمت «هيكلة» الحراك بتقسيمه إلى قسمين: **الأول**، وهو المسؤول عن المسيرات والفعاليات السلمية؛ **والآخر**، هو العمل النوعي ـ شبه المسلح ـ حيث يُستقطب إلى هذا القسم أبناء الجماعة الثُّقات، المعروفون بولائهم التام للتنظيم. وهو على صورتين:

---

(١٩) ناثان ج. براون وميشيل دن، «جماعة الإخوان المسلمين في مصر: ضغوط غير مسبوقة ومسار مجهول،» (مركز كارنيغي الشرق الأوسط، تموز/يوليو ٢٠١٥)، <http://carnegie-mec.org/2015/07/29/ar-pub-60984>.

(٢٠) يبدو ذلك في إصدار ولاية سيناء المعنوَن «رسائل من أرض سيناء ٢» بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ ـ حيث يقول «أبو أسامة المصري» المسؤول الشرعي للتنظيم والمتحدث باسمه: «إن الله عز وجل سبحانه وتعالى اختار للناس القصاص وجعل فيه الحياة، واختار الناس السلمية ولم تقتل إلا أهلها. هل واقع الإخوان في أي مكان أقام ديناً أو حكّم شرعاً؟ فأين الاستفادة من التجارب وفهم الواقع؟ ها هم الإخوان مرة أخرى وحالهم لا يخفى على أحد أين فهم الواقع؟ ندعوكم للقصاص إلى أبنائكم واسترداد أموالكم التي سلبت، ندعوكم لرفع السلاح في وجه الطاغوت والرد والذب عن أعراضكم. وها هم أبناؤكم قد أثبتوا لكم ويثبتون لكم في كل يوم ضعف هذا الطاغوت الكافر ووهنه. انظر الكلمة على الرابط التالي: <https://ia800207.us.archive.org/6/items/rasa2el_201603/rasa2el.mp4>

(٢١) أسامة الصياد ومحمود العناني، «في الطريق من رابعة إلى سوريا: كيف يذهب شباب الإخوان إلى «الجهاد» ـ «بتصرف بسيط»، موقع إضاءات، ٢٠١٦/٩/١، <http://ida2at.com/on-the-way-from-fourth-to-syria-how-goes-the-brotherhood-youth-jihad>.

أ ـ عمل نوعي عام يعنى بتأمين المسيرات، وقطع الطرق، وأحياناً إشعال النيران في أكشاك الكهرباء، يكون تسليح أفراده في أقصى حالاته «فرد خرطوش».

ب ـ عمل نوعي خاص، فهو المنوط به إشعال سيارات الشرطة، وتأديب أمناء الشرطة أو المتعاونين معهم الذين يتصدون للتظاهرات، في تعامل وصفه «بما هو دون الدم» ما لم يثبت عليهم القتل[٢٢].

يعَدّ هذا التوجه من قبل بعض أعضاء الجماعة لممارسة العنف بدرجات متفاوتة كرد فعل منهم على سياسة «الخنق» التي تتم ضدهم، والمعركة الصفرية المستمرة منذ فض رابعة. وهو يأتي بالتزامن مع تزايد المتضررين من ممارسات الدولة الأمنية وبخاصة من التيار الإسلامي بتنوعه الهائل. لذا ظهرت عدة حركات شبابية حديثة خلال الأعوام الأخيرة بعضها مستمر وبعضها اختفى. ومن أبرزها: ولع، مولوتوف ضد الانقلاب، المقاومة الشعبية، إعدام، كتائب حلوان، سواعد مصر، حسم[٢٣]، وهي أسسها إسلاميون سواء من أعضاء الجماعة وداعميها مع وجود حضور بعض الشباب اليساري المتبني لفكرة العنف الانتقامي من الدولة خاصة من عاصروا أحداث ٢٥ يناير ودعموها ووجدوا المناخ العام ينقلب عليها[٢٤]. ويؤكد بعض المعاصرين ممن تركوا الجماعة أن نهج العنف المنظم أمر حاضر في سلوكيات الجماعة واستدلوا ببعض الوقائع على استخدام الإخوان العنف في درجتيه الأولى والثانية، حتى وهم في السلطة[٢٥]. والمؤكد أن مثل هذه الظاهرة لا تنفصل عن مساحة العنف السابقة في الشارع المصري التي بدأت تتزايد وبدت لافتة للنظر منذ أحداث محمد محمود، حيث بدأت تظهر لأول مرة أسلحة الخرطوش في أيدي المتظاهرين كرد فعل على عنف الشرطة، ثم استخدام الرصاص الحي في اعتصام وزارة الدفاع وغيرها.

---

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) عن مثل هذه الحركات وسياقاتها، انظر: مختار عوض ومصطفى هاشم، «تصاعد التمرّد الإسلامي في مصر،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط (٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، <http://carnegie-mec.org/2015/10/21/ar-61778/iKl8>، ومصطفى هاشم وأحمد عويس، ««مولوتوف» «إعدام» «ولع» «أجناد مصر».. أبرز حركات «العنف» الجديد،» جريدة **الشروق**، ٢٠١٤/٤/٨، <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=08042014&id=48f24c97-d0ec-465a-a9ba-56d08bfbafbe>

تعَد حركة «حمس» آخر الحركات المعلن عنها، حيث أعلنت بيانها الأول في تموز/يوليو ٢٠١٦ اغتيال رئيس مباحث طامية بالفيوم، كذلك محاولة اغتيال مفتي الجمهورية الأسبق علي جمعة في آب/أغسطس٢٠١٦.

(٢٤) يشير علي الرجّال ـ ناشط يساري سكندري ـ إلى حرص التنظيمات اليسارية كافة على الابتعاد عن أعمال العنف، وبعد ٢٠١٣ بدأت الملاحظات بخصوص بعض الشباب الذي يشارك في أعمال عنف مع الجماعات المختلفة بصورة فردية التي بدأت تظهر عقب فض رابعة لكن كان هناك حرص من الأكبر سناً على إحكام السيطرة على مثل هذه التوجهات خاصة في ظل إيمان اليسار بعدم جدوى العنف كوسيلة للتغيير (لقاء بالقاهرة ـ ٣ آب/أغسطس ٢٠١٦).

(٢٥) كامل رحومة، «شهادتي كـ«إخواني سابق»: نعم التنظيم لجأ إلى العنف والإرهاب،» جريدة **الوطن**، ٢٠١٣/١٢/٣١، <http://goo.gl/Cs1011> (آخر زيارة ١ شباط/فبراير ٢٠١٤).

وبالنظر إلى حال «اللجان النوعية»[٢٦] ـ التي لم تكن أمراً علنياً ـ نجد أنها لم تَحُز القبول الكامل أو الرفض الكامل من الجماعة خشية تطورها لأمر قد يخرج عن السيطرة. وهو ما تحقق جزئياً، الأمر الذي دفع كثيرين إلى التراجع عنها[٢٧] بعدما كانوا يجدون فيها الملاذ لرد ما يعتبرونه إجراماً وتوحشاً في الظلم. وباستمرار التضييق انفرط عقد هذه المجموعات بعيداً عن يد التنظيم نتيجة لسياسة «الجهاد بلا جهاد»[٢٨] عدا مجموعات رأت أن يمتد الاستهداف للقصاص ممن اغتصب فتاة أو سيدة أو تورط في قتل أو تعذيب شخص، وهذا دفع باتجاه تطور هذه العمليات النوعية لتصبح ما عرف «العقاب الثوري»[٢٩]، وليلتحق آخرون منهم بالحركات المسلحة سواء في سيناء والصحراء الغربية أو حتى في سورية كملاذ يحقق لهم رغبتهم في الانتقام أو المواجهة المباشرة مع الأمن، فيما انفصل بعضهم ليشكل مجموعات مستقلة تتلاقى مع القاعديين والدواعش ـ سواء في داخل البلاد أو خارجها ـ أو عند الحد الأدنى تنسيقاً بينهم[٣٠] كما سوف نشير لاحقاً.

وبوجه عام من المناسب الإشارة هنا ـ كمثال ـ إلى دعوة «الجبهة السلفية» للقيام بما سمته «انتفاضة الشباب المسلم» في الثامن والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وذلك لما أثارته من نقاش بشكل علني بين القواعد حول العنف بعد عام ونصف العام تقريباً من عزل مرسي. بالتزامن مع المشاكل الداخلية بالتنظيم وانقسامه عملياً إلى جبهتين متصارعتين. ففي حين تركزت التغطية

(٢٦) في تفاصيل ذلك انظر: عبد الرحمن يوسف، «حادثة الهرم: «عقاب ثوري» أم داعشي،» جريدة **البديل** (٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)، <http://goo.gl/PuyJxI>. انظر أيضاً: مي شمس الدين، «جماعات العقاب الثوري.. بين الدولة والجماعة،» موقع مدى مصر (٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٥)، <http://goo.gl/KIUyY2>.

(٢٧) طبقاً لإحدى الشهادات المنشورة لأحد أعضاء هذه اللجان يقول: «كانت المناهج التربوية لعمل هذه المجموعات مناهج تحفيزية على الجهاد، واعتباره الفريضة الغائبة، دون تطبيق ما في تلك المناهج في الواقع العملي، ما أحدث تناقضاً نفسياً وفكرياً لكثير من الشباب المنضمين تحت لواء هذه اللجان الذين شُحنوا تربوياً في هذه الفترات بأكثر مما تريده القيادة منهم. وهُنا حدثت إشكالية بين القيادة التي أقحمت الشباب في مسار العنف، بفكر ومعلومات قاصرين، وبين هؤلاء الشباب، فبدأ هؤلاء الشباب في البحث عن تطبيق لما درسوه وتعلموه خارج نطاق الجماعة، أو خارج القيد المفروض عليهم الذي يمنعهم من الولوج أكثر في الدموية أمام انتهاكات النظام المتزايدة. كان رد القيادة على هذه التحركات هو إعادة فرز هؤلاء الشباب وتصنيفهم؛ فمن حدثته نفسه بأكثر مما يُطلب منه ويقتضيه الواقع ـ بحسب رأي القيادة ـ كان يتم إبعاده عن العمل بأشكال كثيرة.. في إحدى المرات، حصلت مجموعته على صندوقين للسلاح، «غنيمة» من إحدى سيارات الأمن المركزي، فقام «الإخوة» بمصادرة هذه القطع، ومنعوها عن الشباب؛ الأمر الذي دفع عدداً كبيراً من أعضاء هذه المجموعة إلى ترك «العمل» نتيجة التدخل المُقيد لتحركاتهم. أيضاً، حدثت اختراقات أمنية أوقعت بكثير من العاملين في هذه المجموعات، وهو ما دفع البعض الآخر إلى الابتعاد عن «العمل» لسلامته وأمنه الشخصيين. دفع هذا الأمر صاحب الرواية ومجموعته إلى خوض غمار التجربة بعيداً من الجماعة حيث تعرّف إلى أحد تجار السلاح لتأجير قطعة سلاح منه لتنفيذ عملية ما لم يكُن لها أي صدى ولا أية نتيجة، لكنها عوّضته «حرمان» الانتقام، حتى وإن كان هذا الانتقام غير مُجدٍ. تاجر السلاح هذا هددته قيادات من الجماعة، وحذرته من التعامل مع هذه المجموعة لأنهم سيودون به إلى السجن في نهاية المطاف نتيجة «طيش الشباب»، حسب وصف القيادات. انظر: الصياد والعناني، «في الطريق من رابعة إلى سوريا: كيف يذهب شباب الإخوان إلى «الجهاد»» (بتصرف بسيط).

(٢٨) المصدر نفسه (بتصرف بسيط).

(٢٩) يوسف، «حادثة الهرم: «عقاب ثوري» أم داعشي».

(٣٠) المصدر نفسه.

الإعلامية والتصريحات الأمنية على أن هذا اليوم سيكون دموياً، مع الحديث عن المُخططات الدموية المنتظر تنفيذها في مصر، وبيان مدى استعداد الجهاز الأمني للتصدي للأمر. نجد ما يشير إلى غلبة نزعة الاتجاه للعنف في قطاع لا بأس به داخل الصف الإخواني ويبدو ذلك ـ كمثال ـ في كتابات «عمرو فرّاج» مدير شبكة رصد الإخبارية وأحد أبرز الكوادر الإخوانية ـ الذي استطاع الخروج من مصر إلى تركيا ـ ما يشير إلى ذلك حيث قال[٣١]:

«غداً من المفترض أن تطلق الرصاصة الأخيرة على مقولة سلميتنا أقوى من الرصاص... للأسف هذه سنة التدافع الطبيعية... الرصاص للأسف لن تظل الجماهير تستقبله بصدر رحب... بل ستحمل أيضاً السلاح... هذا موثق في كل كتب التاريخ وتحليلات سلوك البشر... غداً للأسف يوم أحمر».

ومن ضمن التعليقات عليه نجد أحدهم يقول:

«لقد تأخر كثيراً قرار حمل السلاح حتى أصبح الآن يُنظر إليه على أنه إرهاب، لو تم ذلك مباشرة بعد الانقلاب لما اختلف عليه أحد».

وفي حوارات بعض شباب الجماعة تفصيل نود عرضه كنوع من إكمال الصورة في النظر إلى فكرة تحول النضال من السلمية إلى العنف. يقول أحدهم في تدوينة له قبل يوم من دعوة «عمرو فراج» السابقة الإشارة إليها[٣٢]:

«١ ـ الغالبية العظمى من شباب التيار الإسلامي لا تمانع في الانتقال إلى العنف بسبب بشاعة الانتهاكات ضدهم.

٢ ـ الجماعة تتكون من أفراد .. إذا انتهج عدد كبير منهم منهج معين ستتغير الجماعة تلقائياً إلى هذا المنهج.

٣ ـ العنف ٣ درجات .. الأولي هو رد الفعل السريع والثاني هو عنف الحسم النهائي، والثالث هو الثورة المسلحة.

٤ ـ العنف طريق سريع للأخذ بالثأر ولكن تأثيره كارثي على الوطن والثورة والجماعة.

٥ ـ النضال السلمي يكسبك أرضاً جديدة يوماً بعد الآخر من طريق التوعية والتواصل المباشر والعنف يجعلك تخسرها.

٦ ـ يمكن هزيمة القوة المسلحة فإذا تكاتف الجميع وأصبحوا على قلب رجل واحد فلن يكون أمام قيادات الجيش إلا الرضوخ لمطالب الشعب».

ويخلص في النهاية إلى أن النضال السلمي بأشكاله المتنوعة أفضل كثيراً من تبني العنف.

---

(٣١) الصفحة الشخصية لعمرو فراج، بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، <http://goo.gl/vtxxMr> (آخر زيارة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٣٢) أحمد نبيل، <http://goo.gl/7XH5IS> (آخر زيارة ٨ الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

وباستمرار الانقسام حول فكرة العنف وعدم حسمها بين أفراد التنظيم مع تأزم علاقة الجماعة والنظام والمعركة الصفرية ـ المتبادلة ـ نجد لكل ذلك انعكاساته على فرص زيادة دوافع العنف، ونرى أن فكرة تطوير العنف وتمدد مساحاته حاضرة في فكر التيار الإسلامي عامة ـ وفي القلب منه الإخوان المسلمون ـ حيث إن مساحات العنف المحتملة ـ نظرياً أو عملياً ـ ترتبط فرصها عكسياً بالمساحات السياسية والمجتمعية المفتوحة أمام التنظيم، فكلما انغلق المجال أمام التنظيم وضاقت الخيارات التي بين يديه زادت فرص انفلات القبضة التنظيمية على الأعضاء. وبالتالي تزداد فرص التوجه للعنف خاصة من المعتلقين ودوائرهم الشخصية المتأثرة بهم[٣٣]ـ ونرى أن العنف سيكون قراراً فردياً ـ حتى ولو تزايد هؤلاء الأفراد ـ وليس تنظيمياً بمعنى عودة التنظيم إلى ما كان عليه حتى الستينيات من القرن المنصرم وإعادة إحياء التنظيم الخاص، وبخاصة أن المجال السياسي تجاوز هذه الفكرة عما كان الأمر عليه سابقاً[٣٤]. فبالنظر إلى فترة تأسيس التظيم الخاص أوائل الأربعينيات نلحظ حضور الفكرة في أكثر من اتجاه سياسي ولأسباب مختلفة، فنجد جماعة «مصر الفتاة» التي أنشأت جماعات شبه عسكرية عرفت بـ«تشكيلات القمصان الخضراء». وأدت الشعبية المتزايدة لمصر الفتاة إلى إثارة قلق حزب الوفد الذي أنشأ تشكيلات شبه عسكرية عرفت بـ«القمصان الزرقاء»[٣٥] ليأتي حسن البنا في هذا المناخ، ويبدأ في تكوين النظام الخاص رغم حظر الحكومة المصرية أواخر ١٩٣٧ عمل وإنشاء التشكيلات شبه العسكرية في مصر.

لذا فالأسرع والأكثر منطقية توجه هؤلاء المتفلتين من التنظيم صوب جماعات جهادية مثل أنصار الدولة الإسلامية بسيناء أو غيرها من جماعات الداخل إضافة إلى جماعات الخارج في ظل توافر السياقات الداعمة لذلك.

---

(٣٣) تمثل تجارب الاعتقال دخلاً تاريخياً مهماً متعارفاً عليه في زيادة فرص التحول إلى العنف. يصف أحد أعضاء اللجان النوعية التجربة بأنها «مفرمة فكرية ونفسية لهم ـ اعتقل المصدر أكثر من مرة ـ ففي السجن يلتقون بالجهاديين ويسمعون منهم، وتسنح لهم الفرصة بلقاء قيادات الإخوان ويسمعون منهم أيضاً، ونتيجة التعذيب والمعاملة السيئة والتحقيقات التي لا تخلو من الإهانة، يتولّد لدى المعتقل طلب للثأر والانتقام، وفي الأغلب لا يجد طرق هذا الانتقام إلا عند مروجي الأفكار الجهادية داخل السجن، ثم يتحوّل رويداً رويداً إلى مؤمن بها، بل عامل تحت مظلتها أيضاً. انظر: الصياد والعناني، «في الطريق من رابعة إلى سوريا: كيف يذهب شباب الإخوان إلى «الجهاد»» (بتصرف بسيط).

(٣٤) في لقاءات متعددة مع عدد من شباب التنظيم أشاروا ـ على اختلافهم ـ إلى توافر التأويلات الدينية والتاريخية والمعاصرة التي تدعم فكرة مقاومتهم وضرورة مقاومة التنظيم أيضاً للنظام؛ فالنبي (ﷺ) كان قائد جيش كذلك من تبعه من الرموز كخالد بن الوليد ومحمد الفاتح، أيضاً كانت قريش ترى النبي (ﷺ) في بداية دعوته مجنوناً وساحراً وعندما أصبح معه جيش تغير الأمر، وقالوا عنه أخ كريم وابن أخ كريم. أيضاً يستندون إلى مقولة منسوبة للقيادي الفلسطيني الراحل عبد العزيز الرنتيسي الذي أشار إلى أنهم ـ أي حماس ـ لن يدخلوا مجال السياسة إلا عندما يتوافر لديهم السلاح لحمايتها. وعليه فالوسائل التي يقوم بها القيادات بهدف إسقاط النظام تحت مسمى «إسقاط الانقلاب بالسلمية» سواء بالأغاني أو بإنشاء قنوات فضائية أشياء فاشلة لن تحقق شيء، ومثل هذه المسميات أشياء «مائعة» يُسوقها بعض القيادات المتخاذلة. وعليه فليس الأمر دعوة مطلقة لحمل السلاح بل ضرورة السعي لأن يكون هناك إبداع والتطوير في العمل النوعي تنظيمياً بتبني التنظيم هذا الأمر رسمياً.

(٣٥) في تفاصيل هذه المرحلة انظر: يونان لبيب رزق، «أصحاب القمصان الملونة،» جريدة الأهرام، ٢٠٠٥/٦/١٦، <http://goo.gl/nG5xAV> (آخر زيارة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

٣ ـ التنظيم والمسارات الجهادية المحتملة

استناداً إلى تصريحات مبتورة لبعض قياديي الإخوان المسلمين[٣٦] يدور الحديث عن رابطة تنظيمية بين الجماعة والجماعات الجهادية ـ سواء في سيناء أو غيرها ـ بوصفها أدوات من أدواتها. وهذا يستدعي التعرف إلى طبيعة العلاقة المتبادلة بين الإخوان المسلمين والجماعات الجهادية، وكذلك إلى انعكاس السياق الجهادي الإقليمي على التنظيم.

لدى جماعات العنف دائماً انتقادات «شرعية» لجماعة الإخوان المسلمين وحكم محمد مرسي، تبدّى ذلك في عدة ممارسات، منها «تنفيذ عمليات داخل الأرض الفلسطينية المحتلّة أو بنشر آرائهم الدينية بخصوص تكفير الإخوان والسلفيين الذين قبلوا بالديمقراطية الإجرائية؛ ففي عمليّتي أنصار بيت المقدس في إيلات وأكناف بيت المقدس في صحراء النقب، بعد تولّي محمد مرسي الرئاسة، إظهار لتحدّي السلفية الجهادية سلطة إخوان مصر الذين لم يُبدوا أيّ اعتراض على استمرار معاهدة السلام. وهو ما يعدّ رسالة تضامن مع تيّار السلفية الجهادية في غزة الواقع تحت السيطرة الفعلية لسلطة حماس التي توجّه لها سهام النقد لاحتكارها زناد المقاومة/الجهاد»[٣٧].

لذا فالاحتمال المرجّح هو استقلال إرادة هذه التنظيمات السياسية والعسكرية عن كل من الإخوان وحليفتها حماس... ويقود هذا الاحتمال الأخير إلى أحد تفسيرين محتملين؛ **أوّلهما** وقائي، **والثاني** دفاعي وتضامني. كلا الاحتمالين مُنطلق من تصديق موقف هذه الجماعات المعلن محلياً إزاء سلطة الإخوان المسلمين، إذ رأوا محمد مرسي رئيساً لحكم طاغوتي لم يطبّق الشريعة، ولم يُعلن الجهاد لتحرير أرض فلسطين ومقدّساتها. وعليه، فإنّ احتمال كون العمليات ضدّ الجيش والشرطة بعد الانقلاب وقائيّة، لا يعني التنسيق مع الإخوان المسلمين، ولكن يعني أنّ الجماعات المسلّحة أرادت إعلان رفضها الشديد عودة الدولة القمعية البوليسية بوصفهم من سكان المنطقة الحدودية أصحاب الثأر مع الشرطة وجهاز مباحث أمن الدولة في المقام الأول، والذي أعيد ضُباطه إلى مواقعهم القديمة.. فالمبادرة إلى العمليات قبل إعلان الجيش الحرب عليهم قد فُهمت في هذا السياق، ولا سيّما أنّ المستهدف منها لم يكن سوى أفراد القوات النظامية ومركباتها دون المدنيين. ويحتمل أن يكون المنحى الوقائي احترازياً بعد عزل الرئيس المنتخب ديمقراطياً (الكافر في نظر بعضهم)، والإجراءات التي رافقت عزله؛ ما رأوه مؤشراً لعودة تعامل السلطات معهم كما كان الأمر

---

(٣٦) أثناء اعتصام رابعة صدرت تصريحات للقيادي البارز محمد البلتاجي يقول فيها إن العمليات الجهادية في سيناء لن تتوقف حتى يرجع الدكتور «محمد مرسي» إلى الحكم. لكن اتضح فيما بعد أن الفيديو الشهير أجريت له عملية مونتاج حيث أكد الجزء المحذوف أن «الجميع يعلم أن الإخوان المسلمين لم ولن يقوموا باستخدام العنف في يوم من الأيام» وأضاف أيضاً «أن حالة الغضب الموجودة في محافظات مصر الآن أنها فقط رد فعل لهذا الانقلاب العسكري».

(٣٧) إسماعيل الإسكندراني، «الحرب في سيناء: مكافحة إرهاب أم تحولات استراتيجية في التعاون والعداء؟،» سلسلة تحليل السياسات، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات (كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، ص ١٤.

قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الأمر الذي دفعهم إلى إيصال رسالة قوية مفادها أنهم لن يسمحوا بذلك حتّى لو قامت الحرب[٣٨].

وإذا نظرنا إلى السياق الجهادي الإقليمي نجد له انعكاسات على الداخل التنظيمي، حيث تظل للثورة السورية رمزية كبيرة كباب للجهاد بين عموم الشباب الإسلامي الذي سعى إلى الانخراط في صفوفها سواء في أعمال الإغاثة ومنها يتقلب بين الفصائل المسلحة المختلفة أو الجهاد المسلح منذ البداية. وهذا انعكس على شباب الإخوان الذين بدأ بعضهم في الاقتراب من هذه التنظيمات وبخاصة من اضطرتهم الملاحقات الأمنية إلى الخروج من مصر. فمع استمرار المواجهات بين الجماعة والنظام وأمام السياسات الأمنية المتصاعدة تجاه قواعدها وقياداتها كان قرار البعض بالخروج من مصر هرباً من الملاحقات الأمنية، وكانت وجهاتهم إلى السودان، تركيا، قطر، ماليزيا، وبخاصة في ظل دعم هذه الدول للجماعة وعدم حاجتها إلى تأشيرة دخول، الأمر الذي يسهل فكرة السفر[٣٩].

ومع تضاؤل الاهتمام بالهاربين بمرور الوقت لتزايدهم وللخلافات التنظيمية التي تعانيها الجماعة تبدأ إشكاليات عديدة متزايدة، منها[٤٠]:

- الإهمال الفكري والتربوي الذي يُلاقونه[٤١] مع غياب الاحتواء الفكري والفشل في تقديم بديل يحتوي طاقتهم، وهو ما سهل على أصحاب التوجهات المختلفة استغلال هذه الجزئية في استقطاب شباب الجماعة وإعادة تشكيل فكرهم.

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٣٩) قامت وزارة الداخلية المصرية بتشديد إجراءات السفر إلى مثل هذه الدول، إضافة إلى دول أخرى للحد من هروب أعضاء الجماعة. انظر: محمد إبراهيم، «دول يشترط السفر إليها موافقات أمنية،» **اليوم السابع**، ٢٠١٥/٨/٢٥، <http://goo.gl/Trh0Jj>.

(٤٠) تظل هذه النقطة مثار جدل وتعتيم وعدم توافر جهود حقيقية من الجماعة في التعامل مع هذه الحالات نتيجة الخلافات التنظيمية. وأمام ندرة التناول البحثي لمثل هذه الحالات نعتمد في هذه الجزئية بصورة أساس على: في الطريق من رابعة إلى سورية: كيف يذهب شباب الإخوان إلى «الجهاد»، م س. حيث تناول هذا التحقيق الاستقصائي الكثير من الحالات لمتحولين فعلياً انضموا إلى جبهة فتح الشام ـ النصرة سابقاً أو الدولة الإسلامية سواء في سورية أو ليبيا. أيضاً نشرت صفحات شخصية على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك أخباراً مختلفة حول مقتل شباب من الإخوان المسلمين في اشتباكات مسلحة في سورية وليبيا منهم «عمر» أحد شباب الجماعة بالفيوم والملقب بـ «القعقاع بن عمرو التميمي» والذي ذكر أنه قتل في سرت علي يد إخوان فجر ليبيا، انظر الرابط التالي: <http://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=322573581420076&id=100010023108733>

انظر أيضاً البراء حسن الجمل أحد شباب الإخوان بالمنصورة والده ممن ماتوا في المعتقل أوائل ٢٠١٦ ـ كان من ضمن من سافر إلى السودان وبعدها إلى سورية حيث كان يقاتل في صفوف جبهة النصرة. انظر الرابط التالي: <https://www.facebook.com/elmasry.ibrahim/posts/10207354394250108> إضافة إلى ما يتردد عن العديد من الشباب الذين اعتقلهم الأمن السوداني بتهمة الانتماء إلى داعش أو التواصل معهم.

(٤١) في تموز/يوليو ٢٠١٦ دشن شباب الإخوان، هاشتاجات متنوعة أبرزها: (#يسقط_كل_كفيل و#يسقط_مرشدين_الاسكرينات و #تسقط_مجالس_التحقيق) حيث تُشير إلى معاناتهم مع قياداتهم بالخارج خاصة في السودان نتيجة الخلافات بين القيادات والشباب المخالف ومن نماذج هذه الشكاوى قول أحدهم: «نتكلم على اتهام الشباب إنهم بيجابوا =

- شعور بعضهم بعدم التقدير، خاصة أنهم يرون أنفسهم أنهم كانوا في مصاف القيادة في مصر يقودون حراك الجماعة قبل خروجهم الاضطراري.
- عدم وضوح الرؤية، كما أن أغلب الشباب يشعر أنه يأكل ويشرب وينام فقط، كما أن لديهم شعوراً آخر، وهو أن مصيرهم حين خرجوا من مصر لم يكن يتوقعوه بهذه الصورة.
- ربط الفكرة والمنهج بالأشخاص القائمين بمسؤولياتهم عن بعض الأمور، وحين فشلت القيادة أدى ذلك إلى كفرهم بالمشروع؛ ما دفعهم للبحث عن مشاريع أخرى.
- الشعور بالتفريّط في حق المعتقلين في مصر حيث يرون أنه لا سبيل لتحريرهم غير القوة، لذا كان الطريق إلى سورية من أجل إجراء عملية إعداد نفسية وعسكرية، منتظرين دخول الصراع مع النظام في مصر إلى منحنى عنيف يمكّنهم من العودة إلى ما يسمونه «جهاد الطاغوت».

... ويظل سؤال الجماعة والعنف مادة متجددة للبحث وبخاصة في ظل تنوع العوامل المؤثرة التي تشكل من ضمن عناصر أخرى تحديات للتنظيم يتوقف عليها ملامح مستقبل.

ثانياً: البنى الداخلية للتنظيم

أدى صراع «الدولة» و«التنظيم» بمراحله المختلفة ـ منذ ٢٠١١ إلى اليوم ـ إلى الكثير من التغييرات في بنية التنظيم فكرياً وتنظيمياً، وسياسياً، حيث لم تستطع الجماعة الاستفادة من شعبيتها

= بنات في الشقق. ولا نتكلم على المسئول اللي بلغ الأمن السوادني عن مجموعة شباب عشان كانوا بيهزروا مع بعض فصوتهم عالي شوية، فقرر يعملوهم الأدب. ولا نتكلم عن سحب جوازات سفر الشباب لمنعهم من السفر أي بلد تاني. ولا نتكلم عن تعجيز الشباب في بداية أي مشروع حياتي يكسب منه، عشان يفضل يمد ايده»، على الرابط التالي: <http://www.facebook.com/almesry/posts/10210012152798173>. كذلك شهادة شاب آخر يقول فيها: «عمري ما هنسى ونا في السودان الأخ الي قلي احمد ربنا إن إحنا بنأكلك وبنشرّبك. ولا عمري هانسى الأخ اللي قال قدامي لواحد إنتا ملكش رائي مش بنديك ٥٠٠ جنيه في الشهر تسكت خالص واحمد ربنا. ولا هانسى الأخ إلي مد ايده عليه ومعرفتش اخد حقي منه. ولا هانسى الأخ الي قال خدو شنطكم ونامو جمب الزباله. ولاهانسى الأخ الي قالي بيع عطور قدام الجوامع ومتسفرش في حتا أنا عارف مصلحتك. ولا هانسى لما جيت اشتكيت لأخ صاحب ولدي وقلتله دا حرام وأنا عاوز حقي قلي معلش لازم نسمع كلام الأخ عشان ما ينفعش نكسر كلامه. ولسّه التصرفات دي بتتعمل مع شباب كتير وبيعيّروهم وبيتحكّمو فيهم بسبب ظروفهم وظروف أهليهم. وأعدوا ما استطعتم من قوة لترهبوا أعداء الله مش ترهبو شبابكم. والله في إخوه عملو فينا كده والله ما أخطاء فرديه والكلام ده ع الفيس والله بيحل مشاكل كتير.وبتجربة. مع التحفظ على كلمة أخ»،على الرابط التالي: <http://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1716702875260485&id=100007623668951>.

وحول مزيد من التفاصيل حول أوضاع الشباب بالسودان انظر: عبد الله عزت، «طلاب الإخوان في السودان: «يسقط الكفيل،» موقع نون بوست (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، <http://goo.gl/rUzC80>، وهناك زاوية أخرى لمثل هذه القضايا يُعبر عنها محمد حسني (باحث بالحركات الإسلامية)، وأحد المقربين سابقاً من الجماعة ـ في ضوء إقامته السابقة بالسودان ـ حيث يؤكد أن مثل هذه الأشياء ليس لها علاقة بما يدور بالتنظيم بل استغلها طرفا الأزمة لمزيد من السيطرة والترويض، وبتعبيره «دبح القطة للناس اللي في مظلة ورعاية الإخوان». ويضيف: «لو إنت ساكن بسكن الإخوان موفرينه لك عليك إنك تخطرهم بأي حد جاي يزورك ولاحقاً بقى ممنوع أن ضيف من بره السكن يبات فيه ولاحقاً بقى ممنوع أصلاً الزيارات» انظر باقي شهادته على صفحته الشخصية على الفيسبوك، ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧ <http://www.facebook.com/hosny8/posts/1626097107418763>.

بعد الثورة والبناء عليها، وحدثت فجوة ما بين تطورات المشهد السياسي والتطور الحادث بالتوزاي في الجماعة، مما أعاقها عن بناء خطاب سياسي. نحاول في قراءتنا هذه تفكيك المشهد وقراءته عبر مستويي الفكر والتنظيم كما يلي:

١ ـ الجانب الفكري

دفعت تجربة الجماعة وفشلها في الحكم نحو الحديث حول عدة ركائز فكرية تؤطر تصرفاتها، منها: طبيعة الجماعة؛ فهل تبقى «هيئة إسلامية جامعة» وبخاصة أنَّ هذه الطبيعة الشاملة هي مصدر قوة هامة للجماعة، أم ستكون مضطرة إلى الفصل بين أدوارها السياسية والدعوية الاجتماعية ولا سيَّما بعد تعقيدات النمط «الشامل»؛ فبعد أن باتت الجماعة أكثر تسيّساً وهو ما يرجح أن دورها الدعوي والاجتماعي بات مهدداً وأنه في سبيله إلى التراجع، ففي ظل هيمنة الدولة الحديثة يظل العمل الاجتماعي المدني محاصراً ومكبلاً بصورة لافتة. وفي الوقت نفسه لا يمكنها التخلي عن دورها الاجتماعي والدعوي بكونه الخطوة الأولى للإصلاح كما تراه، ووفقاً لرؤية البنَّا، وثانياً لأنه يمثل رأس المال المعنوي الذي ضمن لها البقاء والتأثير لعقود طويلة. وتبقى الإشكالية في انتظار اعتماد الجماعة صيغاً خلّاقة وغير تقليدية، تفرّق بين «شمول المشروع» وتعدد مساراته، وبين «شمولية التنظيم» لكل تلك المسارات. فليست الجماعة مطالبة بالتخلي عن رؤيتها الشاملة والمهيمنة للإسلام ولشريعته، ولكنّها في المقابل ليست مضطرة إلى اعتماد صيغة واحدة تنظيمية تعبر عن هذا الشمول وتمارسه[٤٢]. أيضاً حسم الأمر بين فكرتي الأمة والدولة الوطنية ـ التي أشرنا إليها سابقاً ـ وعليه ستبدأ الخطوات في الإعداد للتربية لمرحلة الحكم للانتقال من مرحلة «المجتمع»، إلى مرحلة «الحكم/الدولة». ويترتب على ذلك ضرورة إعلاء التنوع المعرفي وتعدد الآراء بديلاً من فكرة السمع والطاعة التقليدية الحاكمة للجماعة وحزبها. كما دفعت الأيام الأخيرة في عهد نظام مرسي إلى التساؤل حول التقارب الحادث بين الإخوان المسلمين والتيارات الجهادية بدرجات متفاوتة التي أرجعها البعض إلى فكرة القطبية التي بدأت تسيطر على الجماعة بشدة في عهد القيادات الحالية. أيضاً فكرة الخطابات السلفية التي انتشرت بشكل كبير كما أشرنا سابقاً. فهل يكون لمثل هذه الأفكار الغلبة على الرؤية التوفيقية الجامعة، التي ميزت الجماعة منذ تأسيسها؟

٢ ـ الجانب التنظيمي

سيظل السؤال الأساس الذي ستبحث «الجماعة» عن إجابة له أمام «قواعدها» هو: ماذا تم من أجل القصاص لضحايا المواجهات الحالية؟ وهذا يستدعي التطرق إلى نتيجة الحراك الحادثة في الشارع؟ فضلاً عن فكرة «المراجعة» وإحداث تغييرات جيلية في التنظيم؟ تتشعب الأسئلة والإجابات لكن بغض النظر عن خروج الجماعة مهزومة أو منتصرة فإنه لا بديل أمامها سوى

(٤٢) أحمد زغلول وعمار أحمد، «إخوان مصر.. صراع الدولة والتنظيم» (ورقة بحثية غير منشورة) ص ١٥.

الاستمرار في فعالياتها المناهضة للانقلاب؛ فمن دون ذلك سيتضرر التنظيم بصورة كبيرة بوصفه «فشل»، وهذا تحديداً أحد أسباب إبقاء المواجهات مستمرة رغم تفاوتها. واللافت للنظر أنه رغم الخلل في بنية الجماعة القيادية (مكتب الإرشاد ومجلس الشورى العام)، إلا أنها بصورة عامة لم تتأثر، وما زالت تعمل، وهرميتها التنظيمية لم تتضرر كثيراً، وتمت الاستعاضة عنها بوحدات بديلة موازية تعمل أغلبها في الخارج بصورة موقتة. واستطاعت إجراء تغييرات/انتخابات في هيكل الجماعة رغم الأوضاع السياسية الحالية. فقد أثبتت الملاحقات الأمنية والسياسية أن تنظيم الإخوان يتمتع بمرونة عالية ويجيد التكيف مع المتغيرات المختلفة. فالحكم على قدرة جهاز الجماعة على العمل متصل بقيامه بالدور المنوط به؛ وهذا يتضح في دور التنظيم الراهن بحيث حدثت حالة من الشلل التام في باقي أنشطة الجماعة، باستثناء ما يتعلق بمواجهة «الانقلاب» الذي يتمثل بـ: «رعاية أسر الشهداء والمصابين؛ رعاية المعتقلين وأسرهم؛ الصمود في الشارع». وهو وإن كان مستمراً لكنه يضعف بمرور الوقت نتيجة أزمة التمويل والاعتقالات المستمرة[٤٣]، إلا أن أبرز تحدٍّ تنظيمي هو المتعلق بالحراك الجيلي الحادث، الذي أشرنا إليه في الصفحات السابقة؛ ففي حال تمكن القيادات القديمة من احتواء الأجيال الغاضبة بالوصول إلى مساحات مشتركة تتجاوز الصراعات الجيلية فإن ذلك يفرض تحدياً على التنظيم حيث إنه يعني استمراراً مرحلياً لـ:

- الأفكار القطبية والتكفيرية وما يترتب عليها من استمرار بعض الممارسات العنيفة التي تم التغاضي عنها لأسباب نفسية عقب فض اعتصاميّ رابعة والنهضة تحت شعار «ما دون الدم فهو مباح». وإن أثبتت بعض الوقائع وجود مشاركات فردية في العمليات الانتقامية كما سبق وأشرنا.
- التوتر تجاه القيادات الجديدة ـ القديمة نتيجة إخفاق حالة الإحلال الجيلي، حيث قد يترتب عليه حالات خروج جزئي من الجماعة وزيادة نسبة المجمَّدين.
- إطالة أمد الصراع، وخاصة في ظل تصعيد الدولة تجاه جيلَي الأزمة في الإخوان.

وهذا يدفع نحو ضرورة سعي الجماعة لتفعيل العمل المؤسساتي الفعّال بدلاً من العصبية التي لا تزال تسيطر فعلياً على توجهاتها، ونموذج الأزمة الأخيرة مؤشر على تغلغلها. وهذا يتطلب ثورة إدارية في الجماعة بصورة تضمن تفعيل مختلف الأجيال في هياكلها لتجاوز تكرار هذه الأزمات الجيلية من حين لآخر.

كما تثير ظاهرة «نشاط الأخوات» ـ عُضوات الجماعة ـ ونشاطهن البارز في فعالياتها «الرافضة للانقلاب» أمراً جديراً بالتأمل ويطرح التساؤل عن أثر تلك التجربة ومواجهة النظام لهن بدرجة

(٤٣) في العامين الأخيرين تغيّر الكثير من هذه الممارسات كما أشرنا في سياقات الكتاب نتيجة الخلافات الإدارية والاستقطابات الحادث بين أقطاب الجماعة وامتداد تداعياتها إلى القواعد.

مكثفة لأول مرة، هل سيقبلن مستقبلاً بسهولة نمط العلاقة الإدارية نفسها؟ والدور السياسي المحدود نفسه؟[٤٤].

أ ـ إشكالات بناء خطاب سياسي

يظل أبرز تحدٍّ يتعلق بمستقبل التنظيم القريب والبعيد هو مدى استطاعة التنظيم بناء خطاب سياسي في هذه المرحلة تتجاوز خطاب «المحنة» الذي تتعايش عليه الجماعة التي مرّت بعدة أحداث «مفصلية» سابقة (الأعوام ١٩٥٤ و١٩٦٥ و١٩٨١ و١٩٩٥) اختلفت في حدتها وتأثيرها، وهو ما يدفع إلى تماسكها الحالي وشحذ أبنائها على الصمود والاستمرارية أمام الخسائر اليومية في رموزها الاجتماعية والدعوية، فضلاً عن الأخطاء السياسية المتمثلة بغياب معيار الكفاءة في اختيار المسؤولين التي ما زالت تدفع ثمنها حتى اليوم، لكن يرجح بعض الشباب أن ذلك «خسارة يمكن تداركها لأنها ارتبطت بغياب الوعي لدى عموم المصريين وعدم اهتمام بمعالجته في الفترة السابقة». وتتبدى أزمة التنظيم في إنتاج خطابه السياسي عند تحليل علاقته بـ «القوى الثورية» كما سنرى. وتظل دعوة الجبهة السلفية بـ «انتفاضة الشباب المسلم» يوم ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ ـ والتي تبنتها جماعة الإخوان المسلمين بصورة ما[٤٥] ـ صالحة كمدخل لقراءة المشهد السياسي. فمع دعم الإخوان للجبهة ورفض عدد من ممثلي الحركات الشبابية والتكتلات الثورية دعوات النزول التي وصف محمود بدر، منسق عام حركة تمرد[٤٦]، الداعين إلى تظاهرات

---

(٤٤) ذهبت بعض أصوات الأخوات الناشطات في الفعاليات ـ تأثراً بحالة الزخم الحادثة في المشهد السياسي الآني ـ إلى التأكيد أن هناك أمرين تصر عليهما المرأة على مستوى الجماعة وهما أن تمثّلن بقوة في الشورى ومكتب الإرشاد. انظر: لين نويهض، «الأخوات المسلمات في طليعة المشهد فيما تكافح جماعة الإخوان المسلمين من أجل البقاء،» رويترز (١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، <http://goo.gl/oKhJmd>.

لكن من واقع ممارسات الجماعة وتراثها الفقهي في ما يتعلق بالمرأة وولايتها... إلخ، يشير إلى احتمالية تحسن تنظيمي طفيف في وضع الأخوات بعد استقرار الأوضاع، لكن ليس بهذه الصورة التي قد يتوقعها بعضهن. وفي حوارات مع أعضاء الجماعة حول مستقبل الأخوات استبعدوا تماماً فكرة وجود امرأة في مناصب الجماعة العليا لأسباب دينية، وانتابهم التعجب عندما علموا بوجود السيدة «فاطمة النجار» كنائبة ثانية بالانتخاب لعبد الرحيم شيخي الرئيس الجديد لحركة التوحيد والإصلاح المغربية. وفي تفاصيل ذلك انظر: محمد لغروس، «نائبة للرئيس لأول مرة بتاريخ الإسلاميين بالمغرب،» موقع عربي ٢١ (١٠ آب/أغسطس ٢٠١٤)، <http://goo.gl/5aOTIB> (آخر زيارة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤). وفي السياق نفسه أكد لنا أحد أعضاء مجلس الشعب المنحل عن حزب الحرية والعدالة وأحد مسؤولي الحوار مع الغرب ـ يتحفظ عن ذكر اسمه ـ صعوبة أي تطوير لوضع المرأة بالجماعة، مشيراً إلى أن نشاط الأخوات مرحلياً نتيجة ما يتعرض له الإخوة بالجماعة ووجود معتقلين كثر، وحراك لا بد من استمراره. وأضاف أن وضع المرأة في الحركة الإسلامية في تونس والمغرب مُتطور لسياقات التجربة هناك، وهو ما لم يتوافر لدى إخوان مصر (مقابلة أجراها الباحث في مدينة «إكس بروفانس» ـ فرنسا، ١١ أيار/مايو ٢٠١٥). وفي مزيد من أدوارهن ومساراتهم الحركية. انظر: عبد الرحمن يوسف، «رغم الضربات المتلاحقة: الأخوات المسلمات يحفظن بقاء الجماعة،» مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط (٥ حزيران/يونيو ٢٠١٧)، <https://goo.gl/TYPyK4>.

(٤٥) في تفاصيل، ذلك انظر: «عام على انتفاضة الشباب المسلم.. الواقع والرؤية،» <https://goo.gl/FKybRg>.

(٤٦) انظر تعليقات محمود بدر على الرابط التالي: <http://goo.gl/H7caUf> (آخر زيارة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

لها بـ«الأراجوزات» منعدمي التأثير والباحثين عن الظهور أو أي دور، ودعا وزارة الداخلية إلى تطبيق سيف القانون على كل من يخالفه. مؤكداً أن المشاركين في التظاهرات ما هم إلا حفنة من الجماعات الإرهابية التي يجب مواجهتها بكل قوة وحزم. تعيد الواقعة فتح الحديث عن العلاقة بين الجماعة والقوى الثورية سواء الداعمة للنظام أو المعارضة له. فما هي شبكة العلاقات الحالية بين الإخوان وداعميها والقوى الثورية؟ وإلى أين تتجه الجماعة في ظل تفكك القوى الداعمة لها؟ وما هي إمكانات حدوث تغيرات في أجندة الجماعة بحيث تتجه نحو المصالحة أم أنه ليس بحاجة إلى التوافق مع المعارضة؟

ب ـ طبيعة الصراع

للإلمام بطبيعة المشهد ودوافع تحركات القوى السياسية المعارضة لنظام ٣ يوليو وشبكة العلاقات الحالية والمستقبلية نرى أولاً ضرورة الإشارة إلى رؤيتهم لطبيعة الصراع الدائر حالياً؛ فرغم رفع قيادات الإخوان المسلمين شعار الثورة والمسار الديمقراطي الذي انقلب عليه العسكر إلا أن واقع الأمر أنهم يقرون بأن الأمر حرب على الإسلام، وليس على جماعة أو تيار سياسي؛ مستشهدين بسقوط أبرياء بالاعتصامات المضادة للنظام «الانقلابي» في ميدانَي رابعة والنهضة وغيرهما، فضلاً عن الاعتقالات التي يستباح فيها الجميع من مختلف الأعمار بحماية قانونية وتواطؤ إعلامي[٤٧]. وفي ممارساتها العملية تؤكد أن الصراع الدائر صراع هوية ويبرز ذلك في بيانها بخصوص «**انتفاضة الشباب المسلم**» حيث تقول الجماعة «إن هذه الدعوة حفاظاً على هوية الأمة [...] ولن يقبل الشعب المصري بطمس هويته والحرب على مقدساته وتدمير المساجد وحرق المصاحف وقتل شبابه وسحل نسائه»، رغم تشديدها على فكرة الثورية، وتركيز بيان تالي وجهته إلى ما أسمته «الصف الثوري المصري»[٤٨].

في حين تؤكد القوى الإسلامية الداعمة لتحالف دعم الشرعية أن الصراع في جوهره صراع ضد المشروع الإسلامي ككل؛ فقرار إطاحة مرسي كان متخذاً منذ فترة طويلة بعد التأكد من صعود التيار الإسلامي وتوليه للحكم أياً كان الشخص، وأن الإطاحة كانت للمشروع الإسلامي ككل وليس لشخص مرسي. كما أن انشغال مرسي والتيار الإسلامي بمعايش الناس ودنياهم بدلاً من عقائدهم وقيمهم كان خطأً كبيراً، كان ينبغي أن يدرك المواطنون أن دينهم وشريعة ربهم أهم من معايشهم

(٤٧) لقاءات مختلفة مع عدد من شباب الإخوان، وعدد من شباب الكتلة الإسلامية السائلة غير الحزبية، ومن نماذج التجييش الديني في هذا الاتجاه: محمد حسين يعقوب، السيسي يعلن الحرب على الإسلام (كلمة صوتية)، <http://goo.gl/1m3giC> (آخر زيارة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٤٨) انظر: «بيان الإخوان المسلمين حول تظاهرات «٢٨ نوفمبر»،» على الرابط التالي: <http://goo.gl/QWT5j4>، نص بيان الإخوان المسلمين إلى الصف الثوري المصري، على الرابط التالي: <http://goo.gl/T1s82A> (آخر زيارة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

وأرزاقهم[٤٩]. أما القوى المدنية المعارضة للنظام فتنطلق من رفضها التام لكل من فكرة عودة مرسي إلى السلطة، والحكم العسكري فضلاً عن أداء النظام القائم والرغبة في استعادة مَسار ثورة ٢٥ يناير الذي بدأ يختفي بعودة نظام مبارك للمشهد السياسي.

ج ـ التكتلات «الثورية» المعارضة والمؤيدة

أعادت «انتفاضة الشباب المسلم» ترسيم العلاقة بين القوى الإسلامية بعد الشرخ الذي حدث بين داعمي الإخوان من جانب[٥٠]، فضلاً عن أنها أعادت تأكيد التمايزات الموجودة بين القوى الثورية من جانب آخر. هنا نود الإشارة إلى خريطة مبسطة لطرفَي المشهد. هناك مجموعتان رئيستان منقسمتان تجاه المشهد: **الأولى** داعمة للنظام؛ فبالإضافة إلى الأحزاب التقليدية كالوفد والتجمع وغيرهما من القوى التقليدية والأحزاب المنبثقة من الحزب الوطني المنحل وائتلافاتها المختلفة، كذلك هناك تجمعات شبابية محسوبة على القوى «الثورية» مثل حركة «تمرد» و«تكتل القوى الثورية الوطنية»، وهما تأييدهما مطلق للنظام الحالي ومعارض لأي وجود إسلامي في اتساق مع بعض أجنحة النظام الداعي إلى إزاحة الإسلاميين من المشهد السياسي، حيث نجد تمرد تشن هجوماً عنيفاً على الوجود الإسلامي في المشهد سواء تحالف دعم الشرعية أو حزب النور. وقطاع كبير من هؤلاء يرى أن استمرارية تحالفهم ودعمهم للسلطة الحالية هو السبيل الوحيد لانحسار القوى الإسلامية سياسياً ومن ثم سيعود عليهم بمساحة أكبر في المجال السياسي تترجم في أصوات أكثر في البرلمان.

أما الطرف **الثاني** فيضم الرافضين للنظام الحالي وهم قسمان: **الأول**، قوى ثورية ترفض الحُكم العسكري لا من أجل عودة الرئيس المعزول محمد مرسي، وإنما في محاولة لاستعادة مَسار ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، أبرزها:

---

(٤٩) حوار مع رئيس حزب الفضيلة، موقع المصريون (٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)، <http://goo.gl/SBsG28> (آخر زيارة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٥٠) نشير إلى تفكك هذا التحالف فعلياً نتيجة الممارسات السياسية للجماعة تجاه حلفائها، أيضاً الاختلافات الداخلية فيها دفعت إلى خروج أغلب هذه المكونات عبر مراحل مختلفة. لمزيد من التفاصيل، انظر: رغم تفكك التحالف.. الإخوان تصر على الاستمرار والانشقاقات لم تؤثر على الشارع،» موقع صزت الأمة الحر (٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، <http://goo.gl/WcpQZJ> (آخر زيارة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤). جدير بالذكر أن الجبهة السلفية انسحبت من تحالف دعم الإخوان في الخامس من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بعد اتهامات بالخذلان لضعف المشاركة في التظاهرات مبررة ذلك بأنها ـ أي الجبهة ـ تحتاج إلى سقف سياسي أوسع، وأنها ستسع للتنسيق مع القوى الثورية، بيان الاستقالة على الرابط التالي: <http://www.elwatannews.com/news/details/612396>

وحول هذه الاتهامات المتبادلة انظر: محمد إسماعيل وأحمد عرفة، «بعد فشل مظاهرات ٢٨ نوفمبر: الجبهة السلفية والإخوان يتبادلان الاتهامات بالخذلان،» **اليوم السابع**، ٢٠١٤/١١/٢٩، <https://goo.gl/T65TCg>.

وحول هذا الحراك انظر: عبد الرحمن يوسف، «"انتفاضة" نوفمبر.. وإعادة تموضع شباب الإسلاميين،» موقع جريدة **المدن**، ٢٠١٤/١١/١٧، <http://goo.gl/Jfbc72>.

(١) «جبهة طريق الثورة ـ ثوار»[٥١] التي تضم عدة حركات ثورية وهي شباب ٦ أبريل التي أسسها أحمد ماهر؛ و٦ أبريل الجبهة الديمقراطية؛ والاشتراكيين الثوريين.

(٢) العديد من الحركات الطلابية ذات النشاط البارز في العمل الميداني مثل: «طلاب حركة مقاومة»[٥٢] وهي حركة طلابية مستقلة بدأت النشاط الطلابي في أواخر ٢٠٠٥ وكانت تسمى في ذلك الوقت «طلاب من أجل التغيير» تهتم بالدفاع عن حقوق الطلبة ومصالحهم، فضلاً عن شباب من أجل العدالة والحرية (هنغيّر)[٥٣]، وطلاب حزب الدستور[٥٤]، وشباب مصر القوية[٥٥]، وجبهة الشباب الليبرالي[٥٦]. والجدير بالذكر هو وجود مبادرة «فردية» طلابية بتكوين ما سمي «ائتلاف طلاب مصر من أجل التنسيق داخل الحراك الطلابي»[٥٧] بين طلاب حركة مقاومة، وطلاب الاشتراكيين الثوريين، وطلاب حزب الدستور، وطلاب الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وطلاب حزب التيار الشعبي المصري، وحركة طلاب مصر القوية، وطلاب جبهتي ٦ إبريل، وحملة الحرية للطلاب، وحملة الجامعة للطلاب»، لكن لم يتطور الأمر بعد ذلك.

٣ ـ إضافة إلى ما سبق هناك حركات مُكملة أهدافها قانونية مثل «الحرية للجدعان»، التي تم تدشينها من أجل بحث الإفراج عن النشطاء السياسيين المحبوسين، وتم تشكيل فريق عمل من المحامين بالحركة ليعمل على الجانب الحقوقي القانوني من خلال المحاكم والنيابات وما إلى ذلك للإفراج عن النشطاء، كذلك مجموعة «لا للمحاكمات العسكرية» وغيرها.

ـ هذا فضلاً عن «حركة المقاومة الشعبية» وهي «مُبهمة» نوعاً ما حيث لا يعرف عنها كثير من المعلومات سوى أنها حركة شبابية تمثل نشاطها في قطع الطرق والتصدي لقوات الأمن واختراق بث إذاعات وفضائيات، وإحراق حافلات نقل عام ومبانٍ حكومية مختلفة وشبكات الهاتف المحمول، والمسؤولية عن اختراق عدة إذاعات، حيث أكدت وزارة الداخلية وقوف جماعة الإخوان

---

(٥١) جبهة طريق الثورة ـ ثوار، الصفحة الرسمية، على الرابط التالي: <http://www.facebook.com/thuwar.eg>..

(٥٢) طلاب حركة مقاومة بجامعات مصر، الصفحة الرسمية، على الرابط التالي: <http://www.facebook.com/Tolabmkwma>.

(٥٣) شباب من أجل العدالة والحرية هنغيّر، الصفحة الرسمية، على الرابط التالي: <http://www.facebook.com/hanghyr>.

(٥٤) طلاب حزب الدستور، الصفحة الرسمية، على الرابط التالي: <http://www.facebook.com/Tolab.Aldostour>.

(٥٥) شباب مصر القوية، الصفحة الرسمية، على الرابط التالي: <http://www.facebook.com/SHababMisr Al Qawia>.

(٥٦) جبهة الشباب الليبرالي، الصفحة الرسمية، على الرابط التالي: <http://www.facebook.com/fly.egypt>.

(٥٧) «التيار الشعبي ومقاومة و٦ أبريل ومصر القوية والدستور يدشنون ائتلاف طلاب مصر،» موقع يوتيوب (١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)، <http://goo.gl/kbZYCB> (آخر زيارة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

المسلمين خلف تلك العمليات[٥٨]. لذا فمواقفها السياسية تجاه الإخوان أو القوى الثورية غير واضحة تحديداً[٥٩].

أما القسم **الثاني** فهو: «التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب»[٦٠] الذي تم تكوينه بعد أيام من عزل مرسي، فضلاً عن «المجلس الثوري المصري» وهو كيانٌ للقوى والأفرادِ المصريين في الخارج ـ جزء منهم ربما عملوا تحت لافتة التحالف ـ على اختلاف اتجاهاتهم السياسية وانتماءاتهم الفكرية، المتمسكين بمبادئ ثورة ٢٥ يناير، والعاملين على تحقيق أهدافها، والمناهضين لكل صور الفساد والاستبداد والانقلاب العسكري وما ترتب عليه، والرافضين لتدخل المؤسسة العسكرية في السياسة، والمؤمنينَ بالشرعية الدستورية[٦١].

ويظل التحدي أمام الجماعة في قدرتها على جذب هذه القوى المعارضة، والتعاون معها مرتبطاً بأمرين: **الأول**، استطاعة الجماعة الصمود في الداخل مع تحالفات مرحلية من قوى ثورية حالية أو جديدة مرتبطة بدعم خارجي سياسي أو اقتصادي يضغط على النظام من أجل انسحابه من المشهد، وبالتالي تكون الجماعة هي الأقدر بطبيعة التنظيم والداعمين على تصدر المشهد من جديد سواء بواسطة مرسي أو بآخر من التنظيم. **والثاني**: قيام بمراجعة ذاتية للتجربة والاعتراف بأخطائها وينتج من هذا التصرف عادة بناء تحالفات جديدة مع غيرهم من الإسلاميين والقوى الثورية ويكون الهدف

---

(٥٨) ««المقاومة الشعبية» بمصر عنف أم حق مشروع؟،» موقع الجزيرة.نت (١٨ آب/أغسطس ٢٠١٤)، <http://goo.gl/ZDgzjU>، (آخر زيارة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤). وتشير بعض المصادر الى ارتباط المقاومة الشعبية بالإخوان المسلمين بصورة غير مباشرة.

(٥٩) يظل هناك تنسيق بين مختلف القوى المعارضة للنظام على اختلاف تنويعاتها، حيث تشير بعض المصادر ـ تتحفظ عن ذكر اسمها ـ إلى وجود تنسيق بين بعض أعضاء الإخوان المسلمين وبين جماعات مدنية مقاومة في مصر منها والتي تكون بهدف الانتقام من ممارسات الداخلية. وهناك واقعة هامة تم الإعلان عنها وتخص حركة العقاب الثوري حيث أصدرت فيديو يتعلق بإعدام أحد المتخابرين مع وزارة الداخلية على الرابط التالي: <https://vimeo.com/131664792> (آخر زيارة ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١٤).

(٦٠) يتكون من تحالف أحزاب الحرية والعدالة المنبثق من جماعة الإخوان المسلمين، والبناء والتنمية، العمل الجديد «الاستقلال»، والفضيلة، والإصلاح، والتوحيد العربي، والحزب الإسلامي، والوطن، والوسط، والأصالة، والشعب، وائتلاف اتحاد القبائل العربية بمصر، ومجلس أمناء الثورة، واتحاد النقابات المهنية الذي يضم ٢٤ نقابة مهنية، منها نقابة الدعاة، والنقابة العامة لفلاحي مصر، واتحاد طلاب جامعة الأزهر، ومركز السواعد العمالية، والرابطة العامة للباعة الجائلين، وضباط متقاعدون ومحاربون قدماء، الصفحة الرسمية لتحالف دعم الشرعية على الرابط التالي: <http://goo.gl/hWe0TG>

انظر أيضاً: «حظر تحالف الشرعية.. تحصيل حاصل أم ضربة للإخوان؟،» الجزيرة.نت (٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، <http://goo.gl/GDxZwx>، و«التحالف الوطني لدعم الشرعية، الجزيرة.نت (٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)، <http://goo.gl/2L2C8h>.

في التحولات المختلفة، انظر: أحمد تهامي عبد الحي، «تقلبات القوى الثورية والشبابية بعد الانقلاب العسكري بمصر،» مركز الجزيرة للدراسات (١ أيار/مايو ٢٠١٤)، <http://goo.gl/ccbyQw> (آخر زيارة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

(٦١) المجلس الثوري المصري (الصفحة الرسمية) <http://www.facebook.com/ercegypt1> (آخر زيارة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

هو إسقاط النظام العسكري[٦٢]، مع ضمانات لداعميها بمشاركتها في التجربة والتمثيل السياسي وقد يكون هذا الحراك إما لمصلحة الإخوان ومرشحها سواء محمد مرسي أو غيره من أبناء الجماعة أو لمصلحة مرشح مدني.

وهذا يدفع نحو التساؤل حول المسارات المتوقعة والمتبادلة لحل الأزمة بين الدولة والإخوان وهذا ما سوف يوضحه المبحث الثالث.

ثالثاً: مسارات الحسم

يمكن استشراف السيناريوهات المحتملة لمستقبل التنظيم، وفقاً للتطورات التي ستطرأ إيجاباً أو سلباً على عدد من المتغيرات والمعايير، أهمها:

- انتهاء الأزمة الإدارية بالجماعة.
- قابلية النظام الحاكم للتفاوض، فضلاً عن مساحة التفاوض الممنوحة.
- قابلية الجماعة للتفاوض، كذلك أجندة الموضوعات القابلة للتفاوض.
- مساحات التدخل الذي تمارسها دول الجوار، والمجتمع الدولي على الطرفين ومدى تقبل طرفي الأزمة لهذا التدخل.

ووفقاً لهذه المعايير، يمكن الإشارة إلى السيناريوهات المحتملة التالية:

---

(٦٢) في هذا الاتجاه خطت المجموعة المتمردة على القيادات القديمة في إخوان الداخل خطوة عقب التغييرات الداخلية في القيادة والسابق الإشارة إليها في الفصل الرابع من هذا الكتاب في تأكيد سعيها لإجراء مثل هذه الخطوة؛ فالبيان الأول للمكتب العام لجماعة الإخوان المسلمين المنتخب والصادر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ورد فيه: «نؤكد أن بناء خريطة تحالفات سياسية جديدة مبنية على أرضيات مشتركة مع القوى الثورية والشبابية، والقوى الفاعلة في المجتمع وحركات التحرر في العالم والتكتلات المدافعة عن الحريات والحقوق ـ هو إحدى ركائز العمل في الفترة المقبلة». (نص البيان على الرابط التالي: <https://goo.gl/lCy1nP>) وهو ما لم يتبعه أي اشتباك مقابل من القوى المُخاطبة في البيان بـ ـ سلباً أو إيجاباً ـ بحسب ما رصدناه كذلك لم تأخذ الجماعة خطوة جديدة تجاههم بعد هذا البيان.

جدير بالذكر أنه في أعقاب الذكرى الرابعة لـ «٣٠ يونيو» ثار جدل كبير بين القوى السياسية وكنموذج حول هذه الجدالات بعد التطورات التي لحقت بالمشهد الداخلي - كمثال لهذا الجدل، انظر: مائدة مستديرة: «٣٠ يونيو» بعد أربع سنوات عقدتها مجلة بالأحمر اليسارية متاحة على الرابط التالي: <http://bel-ahmar.net/?p=1361> - نجد د. عبد الموجود الدرديري ـ المتحدث باسم لجنة العلاقات الخارجية بحزب الحرية العدالة، وعضو مجلس الشعب السابق ـ يكتب قائلاً: «إلى شباب «تمرد» سابقاً وغيره من الشباب المصري لا يكفي الندم أو ضرب أنفسكم بالبيادة، فيمكنكم إصلاح ما أفسدتموه بالعودة إلى الشباب الحر في كل بقاع مصر والقيام بتمرد حقيقي ضد حكم العسكر حتى يعود حلمكم بالعيش والحرية والكرامةإلى واقعكم ومستقبلكم». انظر الرابط التالي: <http://www.facebook.com/drabdulmawgoud.dardery/videos/1618711474829143>، مع ملاحظة شخصية للباحث حول غياب أي محاولة نقد التجربة من داخل الإخوان المسلمين والاعتراف بأخطاء الجماعة التي دفعت إلى التكتل المضاد من باقي القوى ضدها.

١ ـ القضاء على الإخوان

حيث تستمر الفعاليات التي تقودها الجماعة ضد النظام رغم سقوط ضحايا في صفوفها، ويستمر النظام في مواجهاته المستمرة ضدها حتى يدفعها جبراً إلى الاختفاء من المشهد. دوافع الإخوان واضحة تجاه هذا التوجه منذ عزل مرسي في موقفها السياسي الذي اختصرته في ما يعرف بـ «اللاءات الثلاث» وهي: لا اعتراف بالانقلاب؛ لا تراجع عن الثورة؛ ولا تفاوض على الدماء. وعليه، فالمعركة لديها حتى نهاية النظام الحالي أو نهاية الجماعة. وهذا يعكس في حقيقته أزمات داخلية تتعرض لها الجماعة حيث سيظل السؤال الأساس الذي ستبحث عن إجابة له أمام «قواعدها» هو: ماذا تم من أجل القصاص لضحايا المواجهات الحالية؟ فمن دون ذلك سيتضرر التنظيم بصورة كبيرة بكونه «فشل»، وهذا تحديداً أحد أسباب إبقاء المواجهات مستمرة. وفي ما يخص النظام نشير في البداية إلى أن الرؤية السلطوية للإسلاميين بين خيارين: إما احتواؤهم والسماح لهم بدرجات مختلفة للحضور، وهو ما حاوله النظام من قبْل بترك قناة حوار مفتوحة من خلال التفاوض ومبادرات من قبل سياسيين ـ أبرزها مبادرات محمد سليم العوا، والنائب البرلماني السابق محمد العمدة ـ وهذا باء بالفشل نتيجة تمسكها بعودة مرسي، وكان رد فعل النظام القبض على حلقة الوصل مع الإخوان وهو القيادي محمد علي بشر. وأصبح قرار الجماعة هو الخيار الثوري. وتعكس هذه الواقعة الرؤية الثانية للسلطة تجاه الإسلاميين التي تتعلق بضرورة الإجهاز عليهم تحت دعوى حماية الدولة المدنية. وتبدو هذه الرؤية هي المسيطرة حالياً حيث يُدفع بالنظام باتجاه التصعيد ضد الجماعة بإيعاز ودعم متنوع من بعض النخب الرافضة للإسلاميين الذين يرون أن السيسي هو الوحيد الذي يمكن أن يستأصل هذه الجماعة، وتكرار ما فعله الرئيس السابق جمال عبد الناصر ضد الإخوان في الخمسينيات والستينيات.

يلاحظ على هذا السيناريو أن ثبات هذه الرؤية أدى إلى تأزم في الجانب المعارض للنظام الحالي سواء إسلاميين أو غير إسلاميين، وهذا تسبب في عدة نتائج.

أولاها، انشقاقات تدريجية في صفوف مكونات التحالف، فقد رأت القوى المعارضة أن التحالف لا يملك ذراعاً فعالة في الخارج، فضلاً عن عجزه عن توسيع دائره داعميه من قوى ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ولها مواقف معارضه لحكم السيسي وسياساته. أما **ثانيتها**، فتشير إلى أن استمرار تصعيد النظام ضد الجماعة سيؤدي إلى تآكل قوته الشعبية لأسباب مختلفة أبرزها الأداء الضعيف في الملفات الاقتصادية والاجتماعية التي بشر بها، فضلاً عن أن استمرار السياسات الأمنية القمعية ستفسر تدريجياً لمصلحة الإسلاميين تحديداً حيث سيقوي من طرحهم بأنه نظام معادٍ للإسلام، ولا سيَّما بعد فشله في استمرار إدماجه لقطاعات إسلامية ممثلة بجماعة الدعوة السلفية، والتضييقات عليها في الدعوة. وهذا سيصب مباشرة في اتجاه التيارات الجهادية كونها المستفيد الأول من ضيق الأفق السياسي. مع ملاحظة أن فكرة القضاء التام على تيار إسلامي لم

تنجح تاريخياً، فرغم القبضة الأمنية الصارمة لنظام عبد الناصر في مواجهته للإخوان استطاعت الجماعة إعادة انتشارها في السبعينيات باستراتيجيات مختلفة عما كانت عليه سابقاً.

٢ ـ دوافع وأدوات الجماعة للصمود

أ ـ **قوة التنظيم**؛ فالأحداث السياسية أثبتت قدرة التنظيم على الصمود، خاصة مع استمرار الفعاليات الاحتجاجية كذلك استمرار العمل اليومي بالجماعة[٦٣].

ب ـ **خطاب المحنة والابتلاء**؛ فطوال تاريخ الجماعة تعرضت للقمع من قبل الأنظمة واستطاعت الابتعاث من جديد، لذا فالجانب التربوي أدى إلى التعايش مع فكرة المحنة والصبر على الابتلاء؛ فخلف كل ابتلاء منحة وخطوة متقدمة جديدة للتنظيم.

ج ـ **عقلية الأخذ بالثأر**؛ تدفع رغبة القواعد في القصاص، وقيادات الجماعة تعرف الوضع جيداً، نحو الاستمرار وبخاصة أن أغلب التنظيم يعاني نفسياً جراء فقدان رفاقهم في المواجهات وغياب القصاص لهم فضلاً عن استمرار الانتهاكات الحادثة ضدهم، وهذا يغذي فكرة الثأر حيث لن يقبل الشباب بأي تنازل، ولو حدث ذلك فسوف يدفعهم ذلك إلى الاقتصاص بنفسه ولن يلتزم أحد بأي قرار تنظيمي.

د ـ **اللامركزية في العمل**؛ أدت الأزمة وغياب القيادات، سواء بالخارج أو بالسجون، إلى توجه التنظيم نحو اللامركزية حيث خلقت التجربة قيادات شبابية جديدة فرضت نفسها فاستطاعت تسيير أمور الجماعة في ظل الأزمة، وأصبح للشباب مطلق الحرية في جوانب الفعاليات المختلفة في حين أن للقيادات اليد الطولى في وضع الاستراتيجيات[٦٤].

هـ ـ **التنوع في المشاركات ونشاط الأخوات والطلاب**؛ حيث يُعد النشاط الكبير للأخوات في الجماعة ـ عبر مراحل مختلفة وفي أدوار متعددة ـ بمثابة إعادة بث روح المقاومة فيها، كذلك النشاط الطلابي في الجامعات الذي تراهن عليه الجماعة وتراه يدفع نحو استمرارها في المشهد.

٣ ـ عودة الجماعة إلى الحكم

وهذا على صورتين: **الأولى**، تمكن الجماعة من الصمود. ووفق هذا السيناريو تعتمد الجماعة على توسيع دائرة داعميها في الداخل بتكوين تحالفات مرحلية من قوى ثورية حالية أو جديدة مع خلق خطاب جديد يجمع هذا التنوع، ويحركه باتجاه عودتها إلى الحكم مقابل ضمانات بامتيازات محددة لهم في المرحلة التالية عقب إزاحة النظام. ويستند هذا السيناريو إلى وجود دعم

(٦٣) تدفع الخلافات التنظيمية الدائرة مع استمرار المواجهات والاعتقالات إلى ضعف نشاط التنظيم، ويتبدى ذلك في انخفاض عدد الفعاليات التي تقوم بها الجماعة في العام الأخير عما كانت عليه الأوضاع من قبل؛ أيضاً يعاني التنظيم أزمات مالية كبيرة في العام الأخير يعوق استمرار دعمه لقواعده المتضررين من المواجهات، ويتمثل ذلك بانخفاض قيمة الدعم المقدم للقواعد.

(٦٤) اختلف الأمر في العام الأخير نتيجة رفض القواعد استراتيجيات القيادات وهو ما أشرنا إليه في صفحات سابقة.

خارجي يتمثل بالتصعيد الدبلوماسي والقانوني لإخفاقات النظام في الملفات السياسية والاقتصادية للمجتمع الدولي من أجل دفعه إلى القيام بضغوط على النظام الحالي من أجل انسحابه من المشهد لتحسين الأوضاع، وتدفع إدارة هذا المشهد باتجاه الجماعة حيث تكون هي الأقدر بطبيعة التنظيم والداعمين على تصدر المشهد من جديد، مع التوافق على مرشح للجماعة، سواءٌ مرسي أو غيره، من التنظيم بمشاركات نسبية لقوى سياسية أخرى.

الثانية، إجراء مراجعة ذاتية للتجربة والاعتراف بأخطائها بلا أي شروط مسبقة أو اتفاقات مع النظام، وينتج من هذا التصرف سيناريوهان:

أ ـ إعادة بناء الجماعة تحالفات جديدة

وهذا يرتبط بتوجه مماثل من القوى الثورية ومراجعة لتجربتها، ويكون الهدف هو إسقاط النظام العسكري لمصلحة الإخوان مع ضمانات لداعميها بمشاركتها في التجربة. جدير بالذكر أن جزءاً رئيساً من التوتر الحادث بين الإخوان المسلمين والقوى الثورية ليس مطلب «عودة مرسي» فقط بل هو تراث طويل من العلاقات السابق بينهما؛ فالقوى الثورية ترى أن الإخوان انفردوا بالمشهد السياسي عقب تنحي حسني مبارك عن الحكم في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١، حيث بدأ التقارب بين المجلس العسكري والإخوان على حساب القوى الثورية، مع الالتفاف على مطالب الشباب بالتغييرات الجذرية مقابل التهدئة بدرجات متفاوتة من مرحلة إلى أخرى. في حين أن للإخوان المسلمين ـ شباباً وكباراً ـ تحفظات عن المشاركة مع القوى الثورية نتيجة تراث من الخذلان؛ حيث تأخذ الجماعة عليهم مشاركتهم في الانقلاب، والقول بأن ٣٠ يونيو غير ٣ يوليو، حيث تؤكد الجماعة أن لديها معلومات أن القوى الثورية كلها قبل ٣٠ يونيو كانت تعرف بما سيحدث حيث اجتمعوا مع قيادات الجيش وقيل لهم في هذه الاجتماعات بأنهم ـ أي الجيش ـ سينزلون الشارع بشرط وجود دماء لإعطاء سبب للنزول فضلاً عن ضرورة وجود غطاء سياسي لذلك النزول، وتم التوافق على أن تكون الدماء مسؤولية الفلول في حين يكون على الشباب توفير غطاء سياسي. وقد اعترف مؤخراً أحمد ماهر مؤسس حركة ٦ أبريل بجزء من هذه الاتفاقات في مقال له عقب سجنه بعنوان «للأسف كنت أعلم»[٦٥]، فضلاً عن سكوت القوى الثورية عما حدث في رابعة، وما يحدث من اعتقالات وانتهاكات للإخوان في السجون.

وفي ما يخص هذا السيناريو فالعائق هو إحساس كل طرف بأن الآخر يريد أن يفرض عليه شروطاً للتفاوض من دون أن يقبل بأي شروط وهذا ما يحول دون جلوس الطرفين للتفاوض حتى الآن، فلكي يكون هناك تنازل يجب أن يجلس الطرفان مع بعض ويتناقشا، وهذا لم يحدث. ويرى

---

(٦٥) أحمد ماهر، «للأسف كنت أعلم،» (مقال) (موقع مصر العربية)، <http://goo.gl/rhV7PL> (آخر زيارة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

شباب الجماعة أن الإشكالية ليست في مطلبهم بتنازل الجماعة عن فكرة «عودة مرسي» حيث إن المشكلة الحقيقية هي خوف هذه القوى من ضريبة النزول سواء القتل أو الاعتقال.

ب ـ الانسحاب من المشهد السياسي

وفق هذا السيناريو تستمر الجماعة في إعلان رفضها الأوضاع الحالية، مع محاولات إعادة تكوين الصورة الذهنية لها في المجتمع بالتركيز مرحلياً على العمل الدعوي حتى تكون قادرة على إعادة تكوين التنظيم فكرياً وتربوياً والإعداد لمرحلة الحكم كي لا تُعيد سلبيات التجربة، مع الحرص على وجود توافق مع القوى الثورية حول مرشحيها الذين يتم إعدادهم وفق برنامج محترف قبل أن تعيد تبنّي العمل السياسي وتصدُّر المشهد السياسي.

وترتبط مدة تجميد الجماعة نشاطها السياسي لحساب نشاطها الدعوي على معطيات الواقع وقدراتها الذاتية وطبيعة العلاقات المتولدة من مراجعتها الذاتية وانعكاس ذلك على المجتمع ومدى تقبله لهذه الخطوة، فضلاً عن ردود أفعال النظام الحالي تجاه هذه الخطوة، كذلك التالي في حال تغير شخص الرئيس في فترة تجميد الجماعة عملها السياسي.

٤ ـ التصالح مع النظام

وهذا التصالح يكون من خلال عدة صور:

أ ـ انقلاب داخلي

ووفق هذا السيناريو ـ الذي يراهن عليه الإخوان كثيراً ـ يحدث انقلاب داخلي على الرئيس عبد الفتاح السيسي من قبل الجيش الذي يسعى إلى التضحية به للحفاظ على الصورة الذهنية للمؤسسة، التي أدت المواقف السياسية المختلفة، خاصة التسريبات المنسوبة إلى قيادات عسكرية رفيعة المستوى في ما يخص قضية مرسي، إلى التأثير السلبي فيها، فضلاً عن مصالحالها الاقتصادية المختلفة ورغبتها في امتصاص غضب الشارع الذي قد ينفجر في أي وقت نتيجة الإخفاقات المتتالية في الملفات الاقتصادية. وبذلك تؤدي هذه الخطوة إلى تأخير هذا الانفجار فضلاً عن تهدئة حدة المواجهات مع رافضي السيسي إلى حين الوصول إلى اتفاق نهائي. ووفق هذا الطرح يتم الدفع بقيادة عسكرية جديدة خارج الأسماء الموجودة في الساحة أو تنصيب رئيس مدني يكون واجهة للعسكر لفترة قبل حدوث انتخابات؛ ويتزامن مع ذلك منح النظام الجديد مزايا مختلفة للإخوان وإنهاء قضاياهم بصورة تدريجية سواء بمحاكمات لعدد من القيادات المسؤولة عن تصعيد المواجهات في العامين الماضيين ضد الجماعة، خاصة ما يتعلق بفض اعتصام رابعة وميدان النهضة، وبالإفراج عن المعتقلين ممن لم يثبت عليهم مشاركتهم في جرائم فعلية، وبالتوافق على مساحة لحركة الجماعة بصورة غير رسمية مع عدم التضييق الأمني عليها مثلما كان عليه الوضع في

عهد مبارك، مع التوافق على نسبة تمثيل للجماعة في البرلمان وفي بعض المناصب العليا سواء في الوزارات أو المحافظين. بالإضافة إلى الوصول إلى حل في ما يخص الموقف القانوني لمحمد مرسي سواء بإنهاء موقفه القانوني أو تحديد إقامته فترة مع صدور قرار بعزله سياسياً مع غيره من بعض القيادات العسكرية.

وما يقلل من احتمالات قبول الإخوان لهذا المشهد ـ في حال حدوثه ـ إصرارها على أن موقفها هو رفض الانقلاب العسكري وليس السيسي فقط ـ حيث لو غادر الحكم يجب محاكمته والاقتصاص للثوار ـ فضلاً عن ضرورة عودة الجيش إلى ثكناته بحيث يكون الحكم مدنياً، كما أن استمرار مرسي ليس شرطاً، فانكسار الانقلاب يكون بعودة النظام ثم عرض الأمر على الشعب سواء انتخابات أو استفتاء.

ب ـ توافق باستمرار السيسي حتى نهاية فترته

وفق هذا السيناريو يتم التوافق حول إكمال المدة القانونية للسيسي بشرط إجراء انتخابات حرة بعدها من دون مشاركة السيسي أو مرسي، مع ابتعاد الجماعة عن المشاركة فيها إلى ما بعد انتهاء المدة الانتقالية مقابل منحها بعض المزايا كما سبق وأشرنا في السيناريو السابق، ويتم هذا السيناريو برعاية إقليمية ودولية تدفع في اتجاه تنفيذ ذلك.

ج ـ اعتذار السيسي لظروف صحية عن إكمال مدته

وفق هذا السيناريو يعتذر السيسي عن إكمال مدته مع التوافق بين الجيش والجماعة والقوى الثورية حول مرشح مدني كمرحلة انتقالية مع احتفاظ الجيش برئاسة الوزراء، وابتعاد الجماعة عن المشاركة في أول انتخابات رئاسية عقب انتهاء المدة الانتقالية مقابل منحها بعض المزايا كما سبق وأفردنا في بنودها، ويتم هذا السيناريو برعاية إقليمية ودولية تدفع باتجاه تنفيذ ذلك.

* * *

بالعرض السابق للمسارات التي يتوقع أن تُحسم بأي منها حالة الصراع الحالية، نرى من واقع تحركات الإخوان المسلمين أن النموذج الأقرب إليها وفق معطيات الواقع هو النموذج الأول المتعلق برغبة النظام في القضاء على الإخوان، وقطع سبل التواصل مع الجماعة، ما يدفعها إلى حسم أمرها وإعلان الخيار الثوري بعد فشل المفاوضات، واقتراب مدة الرئيس السيسي الأولى على الانتهاء ـ في ضوء مؤشرات أولية تؤكد استمراره في الحكم والترشح لمدة تالية ـ حيث ستستمر

المعركة الصفرية بين الطرفين[٦٦]. ومن خلال ممارسات الجماعة ـ بطرفَي أزمتها ـ نرى أن استمرار تمسكها بلاءاتها الثلاث، وتحديداً ما يتعلق بعودة مرسي للحكم، يشير إلى أمرين:

الأول: يؤكد أنها ليست بحاجة فعلية إلى قوى داعمة وترى قوة تنظيمها كافية للاستمرار، لذلك ظلت الجماعة المسيطرة على تحالف الشرعية واتخذته واجهة سياسية لها لظروف المرحلة[٦٧].

والثاني: أنها ستؤدي بالتحالف نحو مزيد من الخسارة سواء المادية ـ باستمرار المواجهات الأمنية ضدها وحملات الاعتقالات والضحايا التي تسقط في تظاهراتها ـ أو السياسية المتعلقة بتناقص القوة السائلة الداعمة لها ـ إسلامية أو غير إسلامية ـ نتيجة فقدان أي تقدم حيث يكاد أن يحل مطلب عودة مرسي محل شعار عودة الشرعية، فضلاً عن أن داعميها لن يظلوا وقوداً لمعارك تنظيم يبحث عن استعادة المشهد السياسي بكل تفاصيله حيث يرون أن تجاوز عودة مرسي هو باب تجاوز الأزمة[٦٨].

وسوف تؤدي هذه المعركة الصفرية إلى الآتي:

أولاً، لجهة شباب التنظيم: نجد أن بعضهم قد بدأ يفقد الثقة بالقيادات والأداء السياسي الحالي، فبدأ هؤلاء في تجميد نشاطهم في الجماعة سراً ولم يشاركوا في فعالياتها بحجج مختلفة كي لا يتعرض لأزمات تنظيمية تستمر معه فيما بعد حتى لو انتهت اعتراضاته ذات يوم. أيضاً دفعت الأوضاع الآنية بعضهم إلى انتقاد الجماعة علناً والقول بأنها «لا تعرف ما هو هدفها أصلاً، ولا تعرف حجمها وأدواتها لتحدد أهدافها بالأساس؟ وطالب بأن يكون حل الجماعة ورقة يتم التلويح بها للتفاوض مع النظام للإفراج عن المسجونين ووقف الأحكام الصادرة في حقهم كذلك، لتُعيد الجماعة ترتيب أوراقها داخلياً وتحدد أهدافها بوضوح وتخلق كوادر ونخبة وقيادة جديدة تقود الجماعة في ظرف إقليمي وتاريخي حساس»[٦٩].

---

(٦٦) في ختام مؤتمر الشباب بشرم الشيخ، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قال الرئيس السيسي في كلمته: «المصالحة مش هقدر آخد فيها قرار لوحدي، دا قرار دولة، وأنا أكتر واحد أتحت ليهم فرصة في ٣ ـ ٧... والبيان الذي تم إصداره كان متزناً للغاية». انظر: <https://goo.gl/4GqXlb>.

(٦٧) يمثل هذا الاتجاه القيادات القديمة ومسارات الجماعة بجبهتيها حتى الانتخابات الحادثة في الجبهة الداخلية الرافضة للقيادات القديمة، التي حرصت على أن تأخذ موقفاً إيجابياً ـ لم يتطور ـ كما سبق وأشرنا في الصفحات الماضية.

(٦٨) في مثل هذه المحاولات، انظر ما سمي مبادرة المبادئ العشرة أو وثيقة بروكسل التي أعلنها معارضون مصريون في أيار/مايو ٢٠١٤، من دون أن تتضمن تلك التعديلات عودة الرئيس المعزول محمد مرسي، واكتفت بالتشديد على «ضرورة إسقاط الانقلاب»، و«عودة الجيش إلى ثكناته»، و«مشاركة الجميع في إدارة مرحلة انتقالية ناجحة»، و«القصاص للشهداء والمصابين والمعتقلين» انظر: «ننشر التعديلات على مبادئ «وثيقة بروكسل»،» جريدة **المصريون**، ٢٠١٤/٥/١٩، <http://goo.gl/UfIpE4>، وفي بيان أصدرته الجماعة تعليقاً على الأمر قالت: «يؤكد الإخوان المسلمون أن استعادة المسار الديمقراطي تعني بوضوح احترام إرادة الشعب المصري والتي عبّر عنها في استحقاقات انتخابية عديدة شهد العالم بنزاهتها وفي القلب من ذلك عودة أول رئيس مدني منتخب»، على الرابط التالي: <http://goo.gl/uCVRic>.

(٦٩) حذيفة زوبع، «حلّوها يرحمكم الله،» موقع «سياسة بوست» (٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، <http://goo.gl/c08xwF>.

الجدير بالذكر أن حذيفة هو نجل حمزة زوبع، المتحدث الإعلامي لحزب الحرية والعدالة المنحل.

ثانياً، حرمان الجماعة من قطع الطريق مع أي تقارب مع القوى الثورية المعارضة للنظام الحاكم، ـ رغم أن الأكثر انفتاحاً على الإخوان جبهتا ٦ أبريل والاشتراكيين الثوريين، أما باقي الحركات فتفضل مسار الطريق الثالث[٧٠] ـ كذلك دعم قطاعات شبابية متجددة ولها قوة في المشهد السياسي بدرجات متفاوتة، مثل الحركة الطلابية في الجامعات[٧١] وغيرها من الحركات الفئوية المختلفة المتضررة من استمرار سياسات عبد الفتاح السيسي، وتقاربه مع رموز عصر مبارك.

يتوقف تحقق أي من هذه المسارات من عدمه على موقع الإخوان المسلمين من المعادلة السياسية في ضوء الإجراءات الشاملة التي تقوم بها الدولة تجاه «التنظيم»، إضافة إلى الموقف الدولي ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية في ظل الإدارة الجديدة واختلاف مواقفها عن سابقتها تجاه الإسلام السياسي، كما سيتضح في المبحثين الرابع والخامس التاليين.

رابعاً: الوزن السياسي للتنظيم

مع استمرار المواجهات المتعددة المستويات التي تقوم بها الدولة تجاه الجماعة، ومع الصراعات التنظيمية المستمرة، يظل تساؤل مهم حول تقدير وزن الإخوان المسلمين في اللحظة الراهنة وما يرتبط به من احتمالات عودته إلى المشهد الراهن.

١ ـ الإخوان المسلمون ما بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣: نقاط الضعف ونقاط القوة

يَظل تقييم حراك الإخوان المسلمين وبيان مكاسب التنظيم وخسائره في سنوات ما بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ مدخلاً رئيساً للتعرف إلى موقع التنظيم في اللحظة الحالية من المشهد السياسي ومن ثم مسارات التنظيم المستقبلية. **أما خسائر التنظيم فنجد أبرزها كالتالي:**

أ ـ نقاط الضعف

(١) على المستوى السياسي: يُعاني التنظيم ما يلي:

---

(٧٠) يرفض أنصار الطريق الثالث فكرة الاستقطاب ولا يعترفون إلا بثورة ٢٥ يناير، ولديهم تحفظات على خارطة الطريق، انظر: عبد الحي، «تقلبات القوى الثورية والشبابية بعد الانقلاب العسكري بمصر،» مركز الجزيرة للدراسات (مصدر سابق).

(٧١) استبعد محمد كمال، المتحدث باسم حركة ٦ أبريل، وجود أي تنسيق بين طلاب جماعة الإخوان مع الحركة بشأن التظاهرات والفعاليات داخل الجامعة، إلا أنه أشار في الوقت نفسه إلى أنهم لا يستطيعون منع أي طالب من الانضمام إلى فعالياتهم الطلابية. من ناحيته قال خالد داود المتحدث باسم حزب الدستور إن شباب الحزب لن يشارك في أي تحرك مع الإخوان. انظر: أحمد عويس ومصطفى هاشم، «الإخوان تدشن كيانًا موحدًا لطلاب الجامعات.. و٦ أبريل: «الجماعة كل ما تتزنق تكذب»،» **الشروق**، ٢٠١٤/١٠/٢١، <http://goo.gl/EE93In>.

(أ) فقدان الشرعية السياسية والقانونية: وتبدى ذلك في إعلان الحكومة المصرية «الإخوان» جماعة إرهابية (٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣) ثم حظر أنشطة التنظيم، وأي مؤسسة متفرعة منها أو تابعة لها.

(ب) ابتعاده عن الجماعة الوطنية: حالت ممارسات التنظيم باستخدامه حلفاءه من أجل مصالحه دون استمرار تنوُّع داعمي الجماعة، حيث وجدنا الانسحابات المتتالية من قوى مدنية دعَّمتها عقب ٣ يوليو ٢٠١٣، حيث عمقت هذه الممارسات التحفظات عن أداء الجماعة ـ والموجودة منذ ما قبل وُجودها في الحكم ـ التي تم التغاضي عنها جُزئياً في أزمة عزلهم تحت دعاوى حماية التجربة الديمقراطية.

(ج) تراجع مكانته داخل تيار الإسلام السياسي: ويتبدى ذلك في تفكك الدعم الإسلامي للإخوان الذي تكون عقب عزل مرسي من أغلب الكتلة الإسلامية ـ باستثناء الدعوة السلفية وحزبها «النور» والتيار المدخلي ـ والممثل بـ «التحالف الوطني لدعم الشرعية» بسبب عدم تفاعل الجماعة مع غيرها من الأصوات الإسلامية وسيادة الصوت التنظيمي وفرضه على حلفائهم بغضّ النظر عن مواقفهم.

(٢) على المستوى التنظيمي: يُعاني التنظيم فقدان التماسك الداخلي المعروف عنه بدرجة كبيرة، فللعام الثالث تستمر أزمة القيادة بالجماعة بلا حل مع مزيد من الصراعات الإعلامية بين جانبَي الأزمة سواء من الجيل القديم أو جيلَي الوسط والشباب، وذلك حول:

(أ) من الأحق بالقيادة: هل هم الشباب الذين حمَوا التنظيم في الداخل وقادوا حراكه عبر السنوات الماضية أم القيادة التي أوصلت التنظيم إلى الأزمات الحالية؟

(ب) استراتيجية الحراك المثلى في مواجهة النظام الحاكم: هل يتم تبني الخيار الثوري حتى سقوط النظام أم تبني التهدئة من أجل دفع الظلم لإعادة التعاون مع الجماعة؟

(٣) على المستوى الإقليمي: تُمثل التحولات الحادثة في علاقات الدول الإقليمية ضغطاً كبيراً على حراك التنظيم، الذي يعيش في هواجس مستمرة خشية تغيير قواعد اللعبة والتوازنات وبخاصة في ظل الارتباطية مع دول كقطر[٧٢] وتركيا بما له من تداعياتها على حراكه في ظل وجود أدوات ضغط دولية على هذه الدول، إذ لا تزال الجماعة تذكر موقف دول مجلس التعاون الخليجي سابقاً مع قطر وسحب سفراء عدة دول منها في ٢٠١٤ مقابل اشتراطات تخص التنظيم ـ رغم محدوديتها ـ وهي تعي إمكان تكرار ذلك مستقبلاً. الأمر نفسه يتعلق بتركيا حيث كان التنظيم ـ قيادات وقواعد ـ في حالة من الارتباك الشديد في ظل وجود مؤشرات باحتمال فشل حزب العدالة

---

(٧٢) في الخامس من حزيران/يونيو ٢٠١٧ تدهورت العلاقات بين قطر من جانب والسعودية والإمارات والبحرين، ومصر من جانب آخر إلى مستوى غير مسبوق وصل إلى قطع العلاقات الدبلوماسية معها لعدة أسباب، أبرزها موقف قطر الداعم للإسلام السياسي وبالقلب منه الإخوان المسلمون. وفي هذه الأزمة، انظر: «دول عربية تقطع العلاقات مع قطر لـ «دعمها الإرهاب»، موقع BBC عربي (٥ حزيران/يونيو ٢٠١٧)، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40155690>.

والتنمية الحاكم في حيازة الأغلبية البرلمانية في الانتخابات الأخيرة، أيضاً خشيته من إمكان تكرار انقلاب بتركيا.

ب ـ نقاط القوة

أما في ما يتعلق بمكاسب التنظيم، فتتمثل بعدة ممارسات ـ تعكس في مضمونها فشل النظام الحاكم ـ تستغلها الجماعة كإحدى أدواتها لنزع الشرعية على النظام ومن أبرزها:

(١) على المستوى السياسي:

(أ) عدم اتفاق أركان النظام على القضاء على الإخوان: فرغم المواجهات القوية المتعددة المستويات التي تقوم بها الدولة تجاه التنظيم إلا أنها لا تقضي على التنظيم حيث تستهدف أساساً إنهاكه من دون القضاء التام عليه. على سبيل المثال، رغم قرار الحكومة بحظر الإخوان إلا أن هذا القرار أُلغي بقرار من محكمة النقض في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، حيث أشارت حيثيات الحكم أن قرار النائب العام الراحل هشام بركات، الذي اتخذ شخصياً قرار الإدراج، مخالف للإجراءات المنصوص عليها في قانون الكيانات الإرهابية.

(ب) تفكك تحالف ٣٠ يونيو: في النظر إلى مكونات التحالف نجده عملياً أبعد ما يكون عن قوة سياسية أو اجتماعية لديها مشروع عملي، فما هو إلا قطاعات مختلفة ـ بينها تناقضات متعددة ـ من مؤسسات الدولة والقوى السياسية تكونت وفقاً لسياقات سياسية محددة حيث يتجاذبها رؤيتان: الأولى، القيام بإنقاذ التجارب الديمقراطية من مُمارسات الإخوان المسلمين بإجراء انتخابات رئاسية؛ والثانية، محاولة القضاء على قوى الإسلام السياسي المُهددة للدولة المدنية، والمُغذية لحالة العنف التي تضرب البلاد.

وبمرور الوقت بدأ هذا التحالف في التفكك والاختفاء ـ لأسباب سياسية في مجملها[٧٣]ـ مثل: حركة ٦ أبريل، الاشتراكيين الثوريين، الميدان الثالث، وغيرها من القوى اليسارية والليبرالية. كذلك حركة تمرد الظاهرة الأساسية في تظاهرات ٣٠ يونيو.

(ج) ضعف القوى الديمقراطية: فغياب نماذج سياسية ديمقراطية مدنية يمكن أن تقود المشهد السياسي يُقوّي التنظيم، وبخاصة أن من أبرز الانتقادات الموجهة للإسلاميين هو اعتمادهم

---

(٧٣) العامل المشترك في تفكك التحالف يتمثل برفضها ممارسات النظام والدخول في صراعات قانونية نجم عنها سجن أغلب رموز «٦ أبريل» مثلاً، وكذلك اعتذار بعض أعضاء «تمرد» عن مشاركتهم في الحشد. وهذا لا ينفي وجود بعض المكافآت السياسية لأعضاء آخرين، مثل محمود بدر مؤسس «تمرد» وعضويته في البرلمان وحصوله على امتيازات مالية وعينية من الدولة؛ إلا أنه أصبح بعيداً بدرجة كبيرة عن المشهد السياسي فيما بعد، مقابل مساحات أخرى لحزب «مستقبل وطن» ورئيسه محمد بدران الذي يُقدَّم كمقرب من النظام.

على الدعم العيني للفقراء واستغلالهم في الاستحقاقات السياسية المختلفة من دون تبني عموم الإسلاميين مشروعاً ديمقراطياً واضحاً، وهو ما لم ينجح أيُّهم في تحقيقه حتى الآن.

(٢) **على المستوى الاقتصادي:** يُمثل ضَعف الأداء الاقتصادي للدولة عاملاً إيجابياً للجماعة حيث يعكس ذلك أمرين: الأول، تزايد الغضب المكتوم للقواعد الشعبية على النظام من الحالة الاقتصادية غير المستقرة، ومعدلات التضخم والبطالة المتزايدة، وما يترتب عن انخفاض قيمة العملة الوطنية أمام الدولار من أزمات في بعض السلع الاستراتيجية، كالأدوية والمواد الخام للصناعات المختلفة. الثاني، احتقان بين رجال الأعمال والنظام الحاكم بسبب: (أ) مطالبات الرئيس المستمرة بالتبرع ودعم المشروعات القومية في غياب مُحفزات الاستثمار، وزيادة نسبة التضخم وما نتج من ذلك من ركود؛ و(ب) دخول القوات المسلحة كمنافس لهم في السوق المحلي كما هو الحال في جهاز الخدمة العامة والهيئة الهندسية، وهو ما يقلل من حجم أعمالهم المعتادة سابقاً مع الدولة.

(٣) **على المستوى المجتمعي:** يمثل الإغلاق المتزايد للمجال العام عنصراً مغذياً لعدد الرافضين للنظام ونوعهم، فإعلامياً يتم التضييق على بعض الإعلاميين والصحافيين ومنع بعضهم من العمل، كذلك احتكار الدولة للمجال الديني ومنع بعض الخطباء غير الإسلاميين من صعود المنابر وتوحيد خطب الجمعة، أيضاً التضييق على بعض السياسيين ممن اختلفوا مع النظام بعد سابق[٧٤].

(٤) **على المستوى التنظيمي:** احتفاظ الجماعة بعدة أدوات تُمكنها من إعادة إحياء صُفوفها وتنشيط حراكها منها: (أ) وجود قطاعات من أعضائها في مناطق مختلفة خارج مصر يمكن أن تُشكل ـ في حال تنظيمها وحل الخلافات الداخلية حول القيادة ـ أدوات ضغط كبيرة في الخارج يمكن استغلالها، و(ب) صمود أُسر معتقليها في الداخل ضد النظام رغم أزماتهم الذاتية الناجمة عن هذا الاعتقال[٧٥] يمثل قوة ناعمة يمكن استخدامهم في الضغط والتفاوض.

٢ ـ تقدير وزن وقوة تحركات الإخوان في اللحظة الراهنة

تتطلب قراءة قوة الإخوان في اللحظة الراهنة التعرف إلى وضع التنظيم ومن ثم التعرف إلى مدى فعاليته، في ضوء تحليل عدة عوامل تعكس بمحدداتها مدى فعالية التنظيم.

---

(٧٤) كنموذج البرلماني السابق عمرو حمزاوي.

(٧٥) يظل ملف المعتقلين إحدى أدوات النظام والجماعة في التفاوض، وهو ما لم يحدث حوله أي مفاوضات حتى لحظة كتابة هذه السطور، وإن كانت هناك تسريبات تتعلق بهذه الورقة من حين إلى آخر، وبخاصة في ظل استمرار الأزمة الإدارية بالجماعة، وهو ما دفع معتقلي الجماعة في طرة إلى إصدار بيان خاطبوا قادة الجماعة ومسؤوليها في الداخل والخارج، مؤكدين استعدادهم البقاء في السجن على الخروج في «صفقة مشبوهة»، تحدثت بها بعض الأصوات. انظر: معتقلو طرة لقيادة الإخوان: السجن أحب إلينا من صفقة مشبوهة، موقع نون بوست (٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥)، <http:// goo.gl/TZUTou>.

أ ـ واقع الداخل التنظيمي

(١) التماسك الداخلي: يتسم تنظيم الإخوان المسلمين حالياً بوجود كتلتين رئيستين[٧٦] ذات منحى جيلي وإداري وسياسي، متنازعتين تمثلان عملياً جماعتين متنافستين؛ فمن حيث الأعمار: هناك جيلا الشباب والوسط مقابل جيل الشيوخ[٧٧]، ومن حيث التراتبية الإدارية هناك القيادات الوسطى والدنيا الممثلة بفئة مسؤولين في القطاعات المركزية والأسر مقابل القيادات العليا في مجلس الشورى العام ومكتب الإرشاد. أما من حيث المنحى السياسي: فهناك أنصار السلمية والنفَس الطويل وضبط النفس أمام ممارسات النظام مهما فعل. مقابل أنصار المد الثوري ومقاومة النظام والانتقام لضحايا التنظيم حتى إجبار النظام الحاكم على الرحيل. وهذا دفع العديد من القواعد إلى اعتزال هذا الصراع التنظيمي بتجميد نشاطهم ذاتياً والدخول في مرحلة كمون[٧٨] .

(٢) جغرافية الحراك الإخواني: على الرغم من أن للجماعة حضوراً شبكياً كبيراً في جميع المناطق المصرية إلا أننا نرى حالياً تَركز فعالياتها ـ إن وجدت ـ على مناطق الدلتا الداخلية والأطراف البعيدة من الدولة المركزية، كالشرقية والغربية والبحيرة والدقهلية وبعض قرى الجيزة والفيوم، مع غياب كبير عن المناطق المركزية الكبرى كالقاهرة والإسكندرية[٧٩].

---

(٧٦) في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٦ نشر القيادي الشاب «عز الدين دويدار» عبر صفحته الشخصية على موقع الفيسبوك توزيع مواقف السبعة من الأزمة الحالية وذلك كالتالي: (١) قطاع الشرقية استكمال هياكل (عزت)؛ (٢) قطاع الدقهلية استكمال (عزت)؛ (٣) قطاع إسكندرية (إسكندرية وبرج العرب مطروح بدون البحيرة): انتخابات شاملة (اللجنة العليا) وبدأت الانتخابات؛ (٤) قطاع شمال الصعيد = شاملة (لجنة)؛ (٥) قطاع جنوب الصعيد: شاملة (لجنة) عدا سوهاج؛ (٦) قطاع وسط الدلتا: نصف شاملة، ونصف استكمال .. التدافع في كل المحافظات، بعضها لجنة عليا وبعضها د. عزت وغالباً المناطق واللجان في جانب اللجنة والمكتب في جانب د. عزت؛ (٧) قطاع القاهرة الكبرى: (أ) الجيزة: استكمال (عزت) عدا قطاع وسط (المهندسين والدقي وبولاق) وبعض شعب الهرم وبعض شعب جنوب واللجان كلها مع اللجنة العليا؛ (ب) مكتب أكتوبر ٣ مناطق: شاملة (لجنة) ومنطقة واحدة مع د.عزت فيها تدافع؛ (ج) مكتب شمال شرق: انتخابات شاملة .. مع وضع بعض الشروط وطلب مقابله الدكتور عزت ولم يتم الرد عليهم حتى الآن. (د) مكتب وسط وجنوب: شاملة (وتأجيل القرار للشورى المنتخب)؛ (هـ) كل مكاتب اللجان المركزية: انحازت للجنة عليا وترفع تقاريرها وتأخذ توجيهاتها من اللجنة العليا. ويقصد بـ «استكمال»: استكمال الهياكل القائمة بدون انتخابات من القاعدة أما «لجنة» فتعني: اللجنة الإدارية العليا. انظر الرابط التالي: <http://www.facebook.com/dir.ezzeldeen.dwedar/posts/562011183967661>

(٧٧) كما أشرنا سابقاً في هذا الكتاب فإن معيار الفصل على أساس العمر هو معيار استرشادي تقديري وليس معياراً فاصلاً، حيث نجد من أجيال الشباب من يدعم القيادات القديمة، وهناك من الأجيال الكبيرة في الجماعة من يدعم موقف الشباب ويرفض موقف القيادة القديمة.

(٧٨) بدأ هذا الانسحاب عقب فض اعتصام رابعة باعتزال قيادات وسيطة العمل التنظيمي وتجميد عضويتها احتجاجاً، وعقب الأزمة التنظيمية عادت هذه الظاهرة للمشهد التنظيمي. والمثير للدهشة أن جبهة عزت بدأت في محاولة التواصل مع المنسحبين القدامى من أجل إحكام القبضة على التنظيم الذي يسيطر عليه الشباب وإعادة التوازن الهيكلي للجماعة.

(٧٩) جزء كبير يعود إلى طبيعة المحركين التنظيميين لمثل هذه الحراكات ومدى قربهم أو بُعدهم عن مجلس الشورى العام. ويفسر حسام تمام في أطروحته **ترييف الإخوان** ذلك قائلاً: بمبادرات من مكتب الإرشاد، شهد تنظيم الإخوان في السنوات الأخيرة تمدداً لنفوذ محافظات ذات طابع ريفي كان لها دور تقليدي كبير في ترييف المدن المصرية، ولقد تزايد نفوذ محافظات مثل الدقهلية والشرقية والغربية وأسيوط والمنيا فسيطرت على معظم المواقع في الجماعة، وخاصة في القيادات الوسطى، كما تم التوسع بشكل مبالغ فيه في التجنيد منها... ففي انتخابات مكتب الإرشاد في أيار/مايو ٢٠٠٨ مثلاً بإعادة تقدير الأوزان النسبية للمحافظات بحيث أصبح لثلاث محافظات في ريف الدلتا فقط، وهي الدقهلية والشرقية =

(٣) النشاط العملياتي: دفع غياب التماسك التنظيمي وانشغال القيادات بالصراعات الداخلية إلى ضعف الحراك الاحتجاجي للتنظيم، وخاصة مع إطالة أمد الصراع السياسي، وهو ما أصاب قطاعات بالتململ في ظل استمرار الخسائر البشرية والسياسية، وما تبعه من ضعف القدرة على الحشد وغياب التمويل والدعم الوجستي. فبعد أن كانت الفعاليات دورية لفرض الوجود في غالباً والإيحاء بالاستمرارية في المقاومة أصبحت ـ خاصة في العام الأخير ـ تقتصر على مجرد الإعلان عن فعاليات دون تنفيذها، كما حدث في بعض المناسبات الكبرى «للتنظيم» كعزل مرسي في ٣٠ يونيو وعلى هامش صلاة العيدين.

(٤) الكتلة السائلة الداعمة: انعكس التماسك التنظيمي الداخلي على الأداء العام للجماعة ومن ثم على داعميها ـ الكتلة السائلة من عموم التيار الإسلامي ـ فنجد تناقصها نتيجة: (أ) عدم الرضاء عن عموم ممارسات الجماعة في إدارة المشهد السياسي، وفي التخلي عنهم في بعض المواجهات[٨٠]، و(ب) القبضة الأمنية، فاستمرار الاعتقالات ضد المعارضين، وما يتعرضون له من ممارسات تدفعهم نحو الانزواء بعيداً من المشهد، وخاصة في غياب البعد الشخصي الانتقامي لدى بعضهم[٨١]، مع غياب تصور جدي لتجاوز الأزمة السياسية الدائرة.

(٥) التمويل: يُعاني التنظيم أزمات مالية كبيرة في العام الأخير بصورة تُعيق استمرارية دعمه لقواعده المُتضررين من المواجهات، سواء من التنظيميين أو الداعمين للتنظيم، ويتمثل ذلك بانخفاض قيمة الدعم المقدم وبخاصة في ظل تجفيف الدولة لمنابع تمويل الجماعة في الداخل. على سبيل المثال هناك أماكن تحتاج شهرياً إلى أكثر من نصف مليون جنيه، في حين أن دخلها من الاشتراكات والتبرعات لا يزيد على ١٠٠ ألف جنيه، أيضاً ما يقرب من ٧٠ بالمئة من الأعضاء لا يَملك القدرة على دفع اشتراكه الشهري لسوء الحالة الاقتصادية عامة. ونتيجة الانقسامات في التنظيم أصبح الدعم الخارجي لا يذهب سوى للقواعد الداعمة للقيادات القديمة. هنا نشير إلى أن أغلب إخوان الخارج ـ وهم مصدر التمويل الأساس للجماعة حالياً ـ يدعمون «جبهة عزت»

= والغربية، ٢٣ عضواً في مجلس الشورى من أصل ٧٥ عضواً هم أعضاء المجلس بينما لا يزيد مجموع عدد أعضاء القاهرة والإسكندرية عن ١١عضواً. وفي تفاصيل هذه التغييرات وتداعياتها على التنظيم انظر: تمام، **الإخوان المسلمون: سنوات ما قبل الثورة**، ص ٨٣ ـ ٨٦. وعليه كان لا بد من إرضاء وتصعيد قيادات بعينها ومن ثم للحفاظ على تماسك كتلة انتخابية صلبة مهمة لحراك للتنظيم.

(٨٠) كما هو الحال في حلفاء الجماعة كما سبق وأشرنا، حيث يرون أن الجماعة تخلت عنهم وتركوهم في مواجهاتهم مع النظام.

(٨١) تزداد دوافع الحراك في حال وجود جانب شخصي لدى الداعم، خاصة من الكتلة السائلة، كاعتقال والد أو أخ وصديق أو زوج حيث تمثل هذه الحالة دافعاً للاستمرارية كوسيلة للتنفيس عن الاحباط الذي يعانونه، أيضاً أملاً في أن تسهم مثل هذه الحراكات في الإفراج عن ذويهم أو تحسين المعاملة.

في حين يرفضه إخوان الداخل، وهذا يؤدي إلى الضغط المالي[٨٢] على «الأسر» الرافضين لعزت فيصبح دعمهم له ضمانة لانتظام الدعم المقدم لهم شهرياً[٨٣].

ب ـ الدولة والتنظيم

رغم الموقف الرسمي من الجماعة إلا أن الممارسات اليومية للدولة المصرية تجاه التنظيم تشير إلى غياب موقف نهائي لشكل العلاقة بينهما، وهذا نتاج صراعات الأجنحة في كلا الطرفين. فالنظام يتنازعه اتجاهان: القضاء التام على التنظيم أو إجهاده، كما يتبدى ذلك في تصريحات مختلفة لكل من رئيس الجمهورية ووزير الدفاع، كذلك مواقف الدرجات القضائية المختلفة من أحكام الإعدام الصادرة بحق قيادات الجماعة[٨٤]، وما يقال بشأن مبادرات المصالحة والمراجعات الفكرية[٨٥] .

(٨٢) حسب شهادة أحد شباب التنظيم ـ الذي يتحفظ عن ذكر اسمه ـ من المقيمين بالخارج: «الناس هنا ـ أي قيادات الخارج ـ بتبعدنا عن الواقع خالص بتقولنا بالنص: «إحنا مالناش دعوة بمصر، ولا أي حاجة تحصل فيها» قاصد يبعد الناس عن الواقع .. من الآخر هو قاصد يعيش الناس هنا في غيبوبة وجدل حول ضرورة احترام القيادة، ومع كل هذا الخطر المحيط بالتنظيم وأبنائه لا نجد حديث المسئولين سوى عن أهمية الدعوة الفردية وإصلاح المجتمع» (لقاءات متفرقة بالقاهرة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٦).

(٨٣) يشير بعض من التقيناهم أنه على الرغم من الأزمة الإدارية وما يترتب عليها من أزمات تمويل فإن بعض المناطق يحصل مسؤولوها الرافضين للقيادات القديمة على التمويل المقدم منهم نتيجة الكثير من الأخطاء الإدارية الحادثة. ففي النظر إلى مسار الدعم المالي نجد أنه يأتي من الخارج لمسؤول القطر الذي يقوم بتوزيعه على مسؤولي المناطق والذين يوزعونه بدورهم على باقي المستويات الأخرى ونتيجة رغبة البعض في عدم الدخول في تصادمات بشأن التمويل يقوم بتوزيعه على الجميع سواء كان داعماً لعزت أو معارضاً له (لقاءات متفرقة بالإسكندرية آب/أغسطس ٢٠١٦).

(٨٤) في الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قضت محكمة النقض بقبول طعون الرئيس المصري المعزول محمد مرسي و٢٦ من قيادات الإخوان، وإلغاء أحكام الإعدام والمؤبد الصادرة ضدهم بقضية «اقتحام السجون» في وادي النطرون، وإعادة محاكمتهم أمام دائرة جنايات مغايرة. انظر: أشرف عبد الحميد، «النقض تلغي إعدام مرسي وقيادات الإخوان بـ «اقتحام السجون،» العربية.نت (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، <https://goo.gl/nZwzvt>، والمثير للانتباه أننا لم نعثر على أي بيانات من الجماعة بجناحيها المتصارعين في التعليق على هذا الحكم كالمعتاد في التعليق على الأحداث اليومية سوى تصريحات تليفزيونية من قبل جبهة عزت قام بها المتحدث باسمها د. طلعت فهمي والذي قال» قضيتنا عادلة ... ولا ننتظر البراءة من قضاء مسيس» وذلك على الرابط التالي: <http://www.facebook.com/MBSMOfficial/videos/1716284612031698>.

وفي تعليقات الإخوان على الحكم، انظر التغطية الصحافية: أحمد عرفة، «الإخوان يعلقون على إلغاء «إعدام مرسي».. ماذا قالوا؟،» اليوم السابع، ٢٠١٦/١١/١٥، <https://goo.gl/1j33P1> .

(٨٥) رغم كل ما قيل عن مراجعات فكرية للإخوان سواء في السجون أو ممن هم خارجها إلا أن واقع ما رصدناه يشير إلى أن كل ما يقال عن ذلك ما هو إلا بالون اختبار ولا سيّما في غياب أي تحسين في أوضاع المعتلقين وأسرهم، بالمقارنة بما كان عليه الحال في مراجعات الجماعة الإسلامية في بدايات الألفية الثانية ثم مراجعات الجهاد، وما هو موجود هو مبادرات فردية من قبل أعضاء بتقديم إقرارات بالتوبة ـ يتم تسجيلها في الشهر العقاري برعاية الأجهزة الأمنية ـ تشير لخطأ مسلكهم وتؤكد الابتعاد عن الجماعة/الحزب مقابل عدم التعرض الأمني لهم، أو تحسين شروط احتجازهم، وهي موجودة منذ إعلان الدولة أن الجماعة إرهابية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وما زالت ممارسات فردية أكثر منها توجهاً تنظيمياً. وآخر المحاولات ما نسب إلى إبراهيم منير «نائب مرشد الجماعة» الجبهة القديمة في حواره الصحافي له. انظر: طه =

تتنازع التنظيم كذلك رؤيتان تجاه النظام الحاكم، هما تبني المد الثوري ضده أو التمسك بالسلمية. وما يَخرج من تصريحات متضاربة في شأن إمكان المصالحة ومن ثم المشاركة السياسية من عدمها. وعلى الرغم من الانقسام الدائر في صفوف الجماعة إلا أن مُحددات موقفها تجاه فكرة الممارسة السياسية الداخلية ثابتة ومرتبطة بإعلانها الالتزام بعودة المسار الديمقراطي والشرعية الدستورية المنقلب عليها في يوليو ٢٠١٣. وعليه فأي اشتباك إيجابي مع أي استحقاق سياسي داخلي يعني الاعتراف بالنظام القائم، وهو أمر متوافق على رفضه بين الجميع.

ج ـ التنظيم والمُمارسة السياسية الداخلية

تتسم علاقات الجماعة بالقوى الداخلية المختلفة إجمالاً بالتوتر وغياب الثقة المتبادلة نتيجة التجارب المشتركة بين الطرفين منذ ٢٠١١ وحتى عزل مرسي، وفي ما يخص:

- **الأحـزاب**: نجد غياب أي مساحات محتملة ـ متبادلة ـ للتعاون مع الإخوان، فالأحزاب ـ مدنية وإسلامية (حزب النور) ـ ترفض سابق انفراد الإخوان بالمشهد السياسي وتهميشهم لغيرها. كما أن الجماعة لا تنسى دعمهم الانقلاب عليها وتأييدهم لكل المواجهات التي قامت بها الدولة ضدهم وبخاصة دعمهم لفض رابعة؛ وعليه فالجماعة تراهم شريكاً في الدماء التي أسيلت منهم، وتربط أي تعاون/تنسيق مشترك بضرورة وجود اعترافات بالأخطاء وضوابط لأي تعاون، في حين ترى الأحزاب غياب أي صفة قانونية للجماعة وكذلك عدم وجود حزب لها يمكن التعامل معه حول مشروع ما مشترك.

- أما **الحراكات الاحتجاجية**، سواء النقابات أو منظمات المجتمع المدني: فلا يزال حضور الجماعة فيها خافتاً ـ على الرغم من سابق حضورها بمختلف النقابات المهنية ـ حيث يمثل الموقف القانوني لها عائقاً أمام تطوير سبل التواصل؛ فأي ارتباط بين الجماعة وغيرها من المنظمات يضعها تحت طائلة التحول إلى جماعة إرهابية، وعليه تفضل غالب هذه الكيانات التحرك منفردة من أجل الحفاظ على الكتلة السائلة من داعمي حراكها الرافضين للوجود الإخواني في أي حراك سواء كان نقابياً أو حقوقياً.

= العيسوي، «"عربي ٢١" تحاور نائب مرشد الإخوان حول قضايا المشهد الراهن،» موقع عربي ٢١ (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)، <https://goo.gl/v3kPhr> والذي قال فيه: «ونقول ونحن جادون فليأتنا من حكماء شعبنا أو من حكماء الدنيا من يرسم لنا صورة واضحة للمصالحة. وتنفي الجماعة ذلك وتؤكد أنها لم ولن تطلب المصالحة من النظام. انظر الرابط التالي: <https://goo.gl/Ec47Zm>.

للمزيد عن خلفيات وتداعيات هذه التصريحات، انظر: عبد الرحمن يوسف، «أحاديث المصالحة المتجددة: ماذا أراد إبراهيم منير أن يقول،» موقع إضاءات (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)، <https://goo.gl/bFkWek>. ويعقب ذلك أخبار عن طرح الجماعة «اتفاق تسوية» برعاية سعودية، انظر التفاصيل في: محمد خيّال، «قيادات إخوانية تكشف لـ «الشروق» تفاصيل عرض التهدئة مع الدولة برعاية سعودية،» **الشروق**، ٢٠١٦/١١/٢٢، <https://goo.gl/RsVJxU>، لكن الجماعة نفت هذه الأخبار و«شددت على موقفها الثابت من الانقلاب وهو: **لا مصالحة مع القتلة، ولا تنازل عن الشرعية، ولا تنازل عن حقوق الشهداء والجرحى والمعتقلين**» على الرابط التالي: <https://goo.gl/9Z5xV9>.

• **العمل الأهلي:** يظل أحد جوانب قوة التنظيم في مصر هو تغلغله في العمل الاجتماعي من خلال الجمعيات الأهلية؛ لذا عمد النظام إلى تجميد أموال عدد من الجمعيات (١٠٥٥ جمعية من إجمالي ٤٥٢٩١ جمعية مشهرة)[٨٦] لارتباطها بالإخوان، حيث تم إخطار البنك المركزي المصري بتجميد حساباتها.. ومع افتراض وجود أعداد أخرى من الجمعيات تنتمي للجماعة لم يُصبها التجميد ـ لا يمكن الجزم بعددها ـ إلا أنها واقعياً في طور التجميد الذاتي وبخاصة أن تمويلها مرتبط بالخلافات الداخلية للجماعة حيث أصبح التمويل عموماً بناء على الولاء للقيادة[٨٧] ومع أزمة الجماعة في الإنفاق اليومي فهناك تراجع كبير بالتأكيد في أجندتها الخيرية للعام الثاني.

د ـ علاقات التنظيم الخارجية والتأثيرات الإقليمية

تظل العلاقات المتبادلة بين الدول الإقليمية الفاعلة في المنطقة والمرتبطة بملف الإخوان المسلمين (السعودية، تركيا، قطر، الإمارات) ـ الداعمة أو غير الداعمة ـ قائمة على أسلوب الملفات المتوازية دون الدفع بها نحو القاطع تجنباً للموقف الخلافي من الجماعة. فنجد توافقاً سعودياً تركياً في بعض الملفات، كذلك اتفاقات وتعاوناً إماراتياً ـ تركياً، وسعودياً ـ قطرياً، وقطرياً ـ إماراتياً، إضافة إلى علاقات ومساحات مشتركة بين كل هذه الدول والنظام المصري بدرجات متفاوتة، وملفات محددة.

وبناء عليه، فاستمرار هذه السياسات الإقليمية دون تغيير تمثل:

• مكسباً سياسياً قصيراً ومتوسط الأمد للتنظيمات الإخوانية غير المصرية كما في اليمن وسورية، إضافة إلى وجود فرص للتنظيم المصري لاستخدام بعض حلفائه في الضغط في مراحل بعينها لتحقيق مكاسب آنية لأعضائه.

• أزمة للتنظيم على المدى البعيد؛ فإطالة أمد الصراع السياسي في مصر وما يرافقه من مواجهات تُنهك التنظيم، مما يدفع نحو تفلت خلايا عنف غير معروفة تهدد المصالح الاستراتيجية للدول الأساسية في الأزمة سواء في الداخل أو الخارج.

٣ ـ السيناريوهات المحتملة

يمكن استشراف مسارات تنظيم الإخوان المسلمين واحتمالات عودته إلى المشهد الراهن وفقاً للتطورات التي ستطرأ ـ إيجاباً أو سلباً ـ على بعض المتغيرات، أبرزها:

---

(٨٦) الرقم ذكرته المهندسة عبير الحلو، مستشارة وزيرة التضامن الاجتماعي لتكنولوجيا المعلومات في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مضيفة أن عدد الجمعيات الأهلية المتوقفة عن العمل يبلغ أكثر من ١٠ آلاف جمعية. انظر: هبة السيد وهاني الحوتي، «التضامن»: وقف أكثر من ألف جمعية أهلية معظمها تابعة لجماعة الإخوان،» **اليوم السابع**، ٢٠١٥/١٢/١٥، <http://goo.gl/lDX3sQ>.

(٨٧) أي أن أنصار مجموعة محمود عزت تتمتع بدعم مالي كالمعتاد في حين يحرم منه الرافضون له.

- كيفية إدارة الجماعة لصراعاتها الداخلية.
- قدرة الجماعة على إدارة تفاوضاتها مع النظام.
- طبيعة تفاعل الجماعة مع المجتمع المحلي ومدى تقبله لحراكها وموقعها من العمل السياسي/المجتمعي.
- مواقع تمدد الجماعة مجتمعياً ومراكز ثقلها التنظيمي.

ووفقاً لهذه المعايير، يمكن الإشارة إلى السيناريوهات المحتملة التالية:

السيناريو الأول: تفكك التنظيم وغيابه عن المشهد السياسي، ويتحقق هذا السيناريو في حال وجود اتفاق فعلي لدى أركان النظام المختلفة على ضرورة تفكيك التنظيم، كذلك تأييد مجتمعي وسياسي للنظام للدفع به نحو التفكيك. أيضاً توافر بدائل سياسية رسمية وغير رسمية لاستيعاب أعضاء الجماعة سياسياً ومجتمعياً. مع استمرار الأزمة التنظيمية والفكرية في الجماعة في ظل حدوث انقسامات متعددة داخل التنظيم تدفع للحل، وحدوث تطور فكري لدى أعضاء الجماعة يدفع باتجاه تجاوز فكرة الإخوان/الإسلام السياسي إلى فكرة أخرى أوسع وأشمل. ومن أبرز القيود على تحقق هذا السيناريو صعوبة قُبول جميع أعضاء التنظيم فكرة الحل، ويغذي مثل هذا القرار من دافعية التيار المتبني لفكرة النهج الثوري ما يترجم في تعميق مستويات العنف لدى الجماعة، ويدفع قطاعات متزايدة منها للتحول نحو تبني فكرة الذئاب المنفردة في مواجهة النظام، أيضاً تزايد فرص الدعم للجماعات الجهادية النشطة في مصر. كما أن تاريخ التنظيم وممارساته لم يشهدا من قبل ما يشير إلى إمكان اتخاذ قرار داخلي بالحل نتيجة أزمة يتعرض لها، رغم تنوع مُستويات المنشقين عنه وتعمق الصراع مع النظام الحاكم.

لذا قد يكون هذا السيناريو وارداً على المدى البعيد، في ضوء الخبرة التاريخية التي عاشتها أفكار إسلامية مختلفة تجاوزتها مُجتمعاتها بمرور الوقت كما هو الحال في الفرق الإسلامية قديماً، كذلك تنظيمات تكفيرية وجهادية برزت في مصر في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الفائت ثم تفككت ـ لأسباب مختلفة ـ كالشوقيين والسماويين وحزب الله وغيرهم، لكنه على المديين القصير والمتوسط صعب التحقق.

السيناريو الثاني: إحياء قوة ونشاط التنظيم والتحامه بالمشهد السياسي؛ وترتبط شروط تحققه بتحقق الغلبة التنظيمية لمجموعة محمود عزت الراغبة في العمل السياسي. أيضاً اعتراف التنظيم صراحة بأخطائه في تجربة الحكم وما بعدها. مع وجود رغبة من النظام في إعادة إدماج الجماعة سياسياً. إضافة إلى توافر حواضن مجتمعية ـ إسلامية ومدنية ـ تدعم الجماعة احتجاجاً على تزايد تأزم الأوضاع الراهنة، إضافة إلى نجاح الضغوط الإقليمية على النظام في تحقيق مكاسب للتنظيم.

أما ما قد يترتب على تحقق هذا السيناريو، فاستقرار نوعي في المجتمع السياسي في حال حدوث مصالحة؛ وتحجيم ممارسات العنف الانتقامي بتقليل حجم الكتلة السائلة الداعمة للعنف

بدرجة كبيرة؛ أيضاً قد يكون الدعم الإقليمي الدافع لعودة الجماعة مرتبطاً بمكاسب اقتصادية متنوعة للنظام، في حين أنه يحمل بعض المخاطر ممثلة بتعميق حالة الاستقطاب السياسي بين داعمي عودة الجماعة ورافضيها من القوى المدنية. وانعدام أي فرصة لتكوين بديل مدني في المدى المنظور؛ أيضاً إعادة تمدد التيارات الدينية المختلفة ومن ضمنها الأفكار الجهادية[٨٨]؛ كذلك تأزم العلاقات الاقتصادية في حال قطع المدول المتحفظة على عودة الجماعة دعمها الاقتصادي لمصر ـ الدول الخليجية كمثال. كما قد يكون هذا السيناريو مدخلاً لعزلة مصر عن محيطها الإقليمي بما يؤثر سلباً في مجمل الأوضاع السياسية داخلياً.

وتعد فرص هذا السيناريو في التحقق محدودة نسبياً، واحتمالات تحققه ستكون على مدى غير منظور، وأقرب بديل لهذا السيناريو ـ وفقاً لمعطيات الواقع السياسي ـ هو: «كمون التنظيم وتجميد حضوره السياسي» حيث يرتبط تحقق هذا السيناريو باستمرار الأزمات التنظيمية بالجماعة دون حل، وكذلك الخلافات بين أركان النظام في النظرة إلى الجماعة، فضلاً عن استمرار إدارة الجماعة لحراكها السياسي منفرداً من دون اعتذار عن أخطاء تجربتها السياسية وغياب داعمين لها، وبقاء الأزمة المالية بالجماعة دون حل. يمثل بقاء الأوضاع التنظيمية كما هي عليه ورقة قوة للنظام وذلك:

- لجذب مزيد من الدعم الدولي والإقليمي تحت بند مكافحة الإرهاب الذي ترعاه وتمثله الجماعة.
- استخدام ورقة الإخوان في تبرير تفاعله/عدم تفاعله مع بعض الملفات الإقليمية كما في سورية وليبيا وأي قضايا مستجدة يكون الفاعل الإخواني الداخلي حاضراً بها.
- تخفيف الضغط الدولي عليه نتيجة المطالبات بتوسيع دائرة الحريات وممارسات الديمقراطية.
- مزيد من الفرص لبناء بديل مدني ديمقراطي يحقق التوازن أمام قوى الإسلام السياسي.

ويرتبط تحقق هذا السيناريو بعدة مخاطر مرتبطة به، أبرزها: زيادة حجم الضغوط الاقتصادية التي يواجهها النظام والمجتمع نتيجة عدم الاستقرار السياسي غير المُهيأ لأي نمو أو تطور اقتصادي. إضافة إلى استمرار الكتلة السائلة الداعمة للعنف وجماعاته، وبخاصة من يتحرك بصورة انتقامية لما لحق به من ممارسات سلبية من قِبل الدولة. أيضا عدم الاستقرار السياسي الداخلي واستمرار الفرص الدافعة لحياة حزبية غير مستقرة. ومن المرجح أن يكون هذا السيناريو الأقرب إلى التحقق على المدى القريب، وبخاصة في ظل المعركة الصفرية التي تدور بين النظام ومُعارضيه مع غياب رُؤية سياسية تُدير المشهد، إضافة إلى أخطاء ميدانية تستفيد منها الجماعات الجهادية في محاولة تبرير موقفها أمام المجتمع كمدافع عنه.

(٨٨) تشير تجربة الانفتاح السياسي للإسلاميين منذ ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ إلى انفتاح مماثل في الأفكار الجهادية نتيجة حالة السيولة السياسية الحادثة، إلا أن التطبيق العملي لهذه الأفكار سيكون مرتبطاً طردياً ـ في وعيهم ـ بحالة العنف السياسي القائم تجاههم.

خامساً: الإخوان المسلمون وتصعيد الإدارة الأمريكية

أثارت موافقة اللجنة القضائية بمجلس النواب الأمريكي في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥ على مشروع قانون يُصنِّف جماعة الإخوان منظمة إرهابية الكثير من التساؤلات حول طبيعة العلاقات الأمريكية المتوقعة مع الإخوان المسلمين، وبخاصة في ظل سعي الجماعة نحو إيجاد مظلة دولية سياسية وقانونية وحقوقية لحراكها المناهض للنظام الحاكم المصري. ومع رفض البرلمان هذا المشروع فيما بعد يظل التساؤل مطروحاً حول المسارات المتوقعة مُستقبلاً للعلاقات الأمريكية مع جماعة الإخوان المسلمين.

١ ـ الإخوان جماعة إرهابية: الرؤية الأمريكية

في الرابع والعشرين من شباط/فبراير ٢٠١٦ صوتت اللجنة القضائية بمجلس النواب الأمريكي بموافقة ١٧ مقابل ١٠ لمصلحة مشروع قانون يدعو وزارة الخارجية إلى اعتبار الإخوان المسلمين منظمة إرهابية أجنبية من أجل توفير حماية أفضل للأمن القومي[٨٩]، وذلك بناء على مشروع قدمه السيناتور ماريو دياز بالارت (Mario Diaz-Balart)[٩٠] في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥ بمشاركة تيد كروز (Ted Cruz)[٩١] عضو مجلس الشّيوخ ـ والمرشح الجمهوري المحتمل للانتخابات الرئاسية الأمريكية ـ وجاء في المبررات التي ساقتها اللجنة لهذه المشروع:

- هدف الجماعة الاستراتيجي في الولايات المتحدة نوع من الجهاد الكبير الذي يسعى لهدم الحضارة الغربية من الداخل.
- دعمت الإرهاب الإسلامي بصورة مباشرة من خلال جمع الأموال والابتزاز.
- سبق وتم تصنيفها على أنها منظمة إرهابية من قبل العديد من حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

كما طالبت اللجنة الإدارة الأمريكية بـ:

---

(٨٩) «Judiciary Committee Calls on Administration to List Muslim Brotherhood as a Terrorist Organization,» Press Release (14 February 2016), <http://judiciary.house.gov/index.cfm/press-releases?ID=AD1B235F-D501-4289-9B29-EC75FF1908F9>.

(٩٠) <https://www.congress.gov/bill/114th-congress/house-bill/3892/text>.

(٩١) <https://www.congress.gov/bill/114th-congress/senate-bill/2230/text>.

وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ أعاد كروز وآخرون ـ (Mr. Hatch, Mr. Inhofe, and Mr. Roberts) ـ تقديم هذا المشروع لمجلس الشيوخ. تقديم مشروعي قرار جديد للكونجرس على الرابط التالي: <http://www.congress.gov/bill/115th-congress/senate-bill/68/text> .

الجدير بالذكر أن مشروعاً مماثلاً لمشروع «كروز» سبق وقدمته النائبة الجمهورية السابقة ميشيل بشمان (Michele Bachmann) في الرابع العشرين من تموز/يوليو ٢٠١٤ <https://www.congress.gov/bill/113th-congress/house-bill/5194/text> لكن لم ينجح الجمهوريون في تمريره آنذاك. ولا يختلف المشروع الأخير عن سابقه ـ سواء مضموناً أم لغةً ـ سوى أنه ذهب باتجاه تحديد الدول التي أعلنت الإخوان جماعة إرهابية لكن اللجنة قررت إزالة هذه الإشارات تفصيلاً من قرارها.

- منع دخول الأجانب المرتبطين بالجماعة.
- إخضاع الداعمين الماديين لها للعقوبات الجنائية.
- إلزام المؤسسات المالية الأمريكية بمنع جميع المعاملات المالية المتعلقة بأي من أصول الجماعة.

وفقاً للقانون الأمريكي يتوجب على وزارة الخارجية تقديم تقريرها إلى اللجنة خلال ٦٠ يوماً محددة فيه ما إذا كانت الإخوان المسلمين تنطبق عليها المعايير المصنفة لها كتنظيم إرهابي من عدمه مع بيان أسبابه في ذلك الموقف. وفي حال موافقة الخارجية على هذا المشروع فإنه يتطلب التصديق عليه من مجلسَي الكونغرس (النواب والشيوخ) وهذا يكون عقب سلسلة طويلة من جلسات الاستماع، قبل أن يتم إرساله للرئيس لإقراره. وعقب الإعلان عن القرار أعلن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري عن قرار وزارته عدم إدراج جماعة الإخوان المسلمين المصرية على قائمة المنظمات الإرهابية، وقال إن الإدارة الأمريكية تجري تقييمات مستمرة لوضع الجماعة[٩٢]. وفي الرابع عشر من نيسان/أبريل ٢٠١٦ تؤكد «آن باترسون»[٩٣] مساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط أمام إحدى اللجان الفرعية بمجلس النواب، أن موقف الإدارة الأمريكية ووزارة الخارجية لعدة سنوات يتمثل بأن جماعة الإخوان المسلمين ليست منظمة إرهابية. وأضافت باترسون أن الجماعة رفضت العنف قبل أعوام عديدة، كما أنهم يمثلون حزباً سياسياً يحظى بالشرعية في الكثير من دول الشرق الأوسط.

ورغم رفض مشروع هذا القانون في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، حيث أشارت آن باترسون، مساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، خلال إفادة أمام إحدى اللجان الفرعية بمجلس النواب، أن موقف الإدارة الأمريكية ووزارة الخارجية لعدة سنوات يتمثل بأن جماعة الإخوان المسلمين ليست منظمة إرهابية. لأن الجماعة رفضت العنف قبل أعوام عديدة، كما أنهم يمثلون حزباً سياسياً يحظى بالشرعية في العديد من دول الشرق الأوسط[٩٤] إلا أن الأمر يتطلب قراءة هذا الحراك في إطار السياقات السياسية الداخلية والخارجية التي أنتجته.

على «**الصعيد الداخلي**»، نجد هذا الحراك يعكس عدة أمور:

أولها، أزمة تتعلق **بارتباك الرؤية الأكاديمية تجاه الإسلاميين** عامة في ظل التهديد الذي يُسببه «تنظيم الدولة الإسلامية» للمجتمع الدولي، مع اتجاه عدة دول عربية إلى إعلان الإخوان المسلمين جماعة إرهابية. لذا لم يتحدد إجمالاً حجم الدور المنتظر من الجماعة، والمساحات المخطط

---

(٩٢) «كيري يرفض تصنيف «الإخوان» جماعة إرهابية،» الجزيرة.نت (٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦)، <http://goo.gl/QP92dw>.

(٩٣) «واشنطن تجدد رفضها اعتبار الإخوان جماعة إرهابية،» الجزيرة.نت (١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦)، <http://goo.gl/BktBCU>

(٩٤) المصدر نفسه.

لشغلها في المشهد السياسي المنتظر، وبخاصة أن التجربة السياسية المصرية للجماعة بيَّنت عدم صحة أطروحة الاعتدال والتطرف التي ظلت على مدى عقدٍ أطروحة بحثية وسياسية أمريكية في التعامل مع الجماعة عامة ـ كبديل محتمل للأنظمة السلطوية ـ استناداً إلى تجارب جزئية عربية، وخطابات بعض رموزها في الدوائر البحثية الغربية، حيث أثبتت ممارستها الواقعية فشل الأطروحة. وبدا ذلك في:

أ ـ عدم إقصاء/تهذيب الجماعة لخطابات التطرف عندما أصبحت في الحكم، حيث سعت إلى استخدامه «ترهيباً» كإحدى أدوات إدارتها للصراعات السياسية داخلياً سواء مع قوى إسلامية أو قوى مدنية.

ب ـ استخدام قطاعات من الجماعة للعنف بدرجاته المختلفة ـ مع وجود تبريرات لذلك فكرياً وتنظيمياً ـ في مواجهة ممارسات النظام الحاكم ضدها.

ثانيها، التنافس السياسي الداخلي، وبخاصة في ظل الانتخابات الرئاسية المنتظرة، والمنافسة القائمة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي؛ حيث يسعى خطاب الجمهوريين عبر مراحل مختلفة إلى انتقاد إدارة أوباما حول موقفها من الإخوان المسلمين وسياساته في منطقة الشرق الأوسط. وقد عانت سياسات إدارة أوباما الارتباك تجاه ملف الحكم في مصر، وبخاصة بعد ضعف رهانها على فرص عودة مرسي بعد موقفها الرافض لعزله في الثالث من تموز/يوليو ٢٠١٣. إضافة إلى لقاءات النائبة الجمهورية «بشمان» بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وانتقادها تضييق إدارة أوباما عليه بدعوى انتهاك حقوق الإنسان[٩٥]. أيضاً ما أُثير من جدل أمريكي داخلي حول اختراق الإخوان للإدارة الأمريكية، ووجود «صديق الإخوان المسلمين في الكونغرس» في شباط/فبراير ٢٠١٥[٩٦].

ثالثها، اليمين المسيحي النشط، وفي قبول اللجنة القضائية للمشروع الأخير إشارة إلى المزاج اليميني المتصاعد في الأعوام الأخيرة[٩٧]ـ والذي فشل من قبلُ في دعم مشروع النائبة «ميشيل بشمان» ـ وبدا ذلك النشاط في تصدر المرشح «دونالد ترامب» الذي عُرف عنه تصريحاته الرافضة للمسلمين والأجانب عامةً، وبعد انسحاب منافسه الحزبي السيناتور «تيد كروز» بعد خسارته الانتخابات التمهيدية تكون فرص ترامب شبه مؤكدة من الحصول على ترشيح الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية، وهو ما سيكون له انعكاسات على السياسة الخارجية الأمريكية خاصة في الشرق الأوسط.

---

(٩٥) في ذلك انظر: «تقارير دوليّة: الإخوان المُسلمون اخترقوا الاستخبارات الأمريكيّة والكونغرس وإدارة باراك أوباما؟،» السفير التونسية <http://goo.gl/jwxdiq>

(٩٦) Frank J. Gaffney Jr., «The Muslim Brotherhood's Friend in Congress,» *Washington Times*, 25/5/2015, <http://www.washingtontimes.com/news/2015/feb/25/frank-gaffney-muslim-brotherhoods-friend-congress/>.

(٩٧) في ما يخص رؤية الأمريكيين للإسلام والمسلمين، انظر: تقرير واشنطن (٢٠٠٩) الذي يشير إلى أن ارتفاع نسبة من يرون أن الإسلام أكثر الديانات تحفيزاً على العنف من أي معتقد ديني آخر بين الجمهوريين المحافظين (٥٥ بالمئة). على الرغم من ارتفاعها إلا أنها منخفضة ١٣ نقطة عن نسبتها خلال العامين الماضيين. <http://goo.gl/GimlgH>.

أما على «**الصعيد الخارجي**» فنجد عند تحليل خلفيات مشروع هذا القرار ما يشير إلى:

أ ـ فشل الإخوان المسلمين في تكوين لوبي سياسي محلي موازٍ يدعم حراكها في الداخل الأمريكي، وهو ما انعكس عملياً ضعفاً سياسياً في المشهد الأمريكي الداخلي، رغم الزخم الإعلامي الذي تثيره أدواتها الإعلامية في الخارج الأمريكي، وهو ما استفاد منه جيداً مُناهضوها.

ب ـ محاولات لإيجاد لوبي عربي جديد مُؤثر يتشكل في الساحة الأمريكية الداخلية مُعارضاً للجماعة اتساقاً مع مصالحه الاستراتيجية[98] خاصة اللوبي الإماراتي الناشئ[99] الذي يتشابه في نقاط كثيرة مع «اللوبي الصهيوني»[100] خاصة في موقفهم الداعم للنظام الحالي والرافض للإخوان المسلمين ـ والإسلام السياسي عامةً ـ كل لتوازناته الإقليمية وأمنه الداخلي.

---

(٩٨) تتمثل فرص نجاح مثل هذا اللوبي في حال استمرار حراكه وفق استراتيجية مُحددة تُغطي مجمل القضايا العامة المشتركة دون اقتصار ممارستها على الضغط بشكل تكتيكي، وذلك لحاجات معينة ولقضايا ضيقة. في ذلك انظر: دانية قليلات الخطيب، **اللوبي الخليجي ـ العربي في أمريكا: بين الطموح والواقع**، ترجمة محمد شيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١١٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦)، ص ٩٥ ـ ١٠٨.

(٩٩) من واقع بعض اللقاءات التي قمنا بها مع دبلوماسيين وصحافيين مقيمين بالولايات المتحدة أشاروا إلى الحضور القوي لدولة الإمارات العربية المتحدة ـ بصورة غير رسمية ـ بشأن إعلان الإخوان كجماعة إرهابية خاصة في ظل التمويل الكبير المتاح للسفير يوسف العتيبي إضافة إلى مهاراته الشخصية في التواصل والتمدد في المجتمع الأمريكي، حيث أصبحت دولته واحدة من أكبر الجهات الداعمة للأنشطة الخيرية، كما استطاع تحقيق نجاح جزئي باتجاه تكوين لوبي، خاصة أن السياسة الخارجية الإماراتية تسعى إلى لعدم تكرار أزمة موانى دبي العالمية في ٢٠٠٩ حيث عانت صورة متخيلة لها تربطها بالإرهاب؛ لذا سعت منذ ذلك الحين إلى تقديم نفسها كحليف للولايات المتحدة في الخليج. وقد دفعت جماعات الضغط التي تمولها إلى تصنيف قطر بوصفها داعماً للحركات الإسلامية وعلى أساس كونها حليفاً غير مؤكد لواشنطن. واستثمرت مليارات الدولارات في الصناعات الأمريكية حيث زادت من استثماراتها التقليدية في أنشطة الضغط مثل رعاية سباقات الفورميولا ١ في أبو ظبي، من أجل تصدير انطباع لصناع القرار الرئيسيين حول كونها بلداً عصرياً جذاباً، وكي تضفي صدقية على ادعاءاتها بأن جماعة الإخوان المسلمين تمثل خطراً. ولمزيد من التوسع حول الدور الاماراتي في خلفية هذا القرار، انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٩، و«المسجد والدولة: السياسة الخارجية العلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة،» موقع شؤون إماراتية (٢١ آذار/مارس ٢٠١٦)، <http://emirati-affairs.com/news/view/683>، و«يوسف العتيبة هو الرجل الأكثر سحراً وتأثيراً في واشنطن،» **هافينغتون بوست عربي** (١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، <http://highline.huffingtonpost.com/articles/ar/his-town>

انظر أيضاً: جوليان بيكيه، «من يقف وراء التّصويت لتصنيف الإخوان المسلمين كمجموعة إرهابيّة؟،» موقع المونيتور (٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦)، <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/02/congress-muslim-brotherhood-vote-label-terror-group.html>.

(١٠٠) انعكس التعاون غير المسبوق بين إسرائيل ومصر على حراك اللوبي الصهيوني بأمريكا الداعم للنظام الحاكم خاصة بعد اتفاقية بيع الغاز الإسرائيلي لمصر، وتأكيد الرئيس المصري لصحيفة **واشنطن بوست** الأمريكية بأن العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية هي في أحسن حالاتها اليوم، وخاصة في ظل موافقة تل أبيب على دخول القوات المصرية إلى مناطق حدودية كانت محظورة في السابق على الجيش المصري بموجب اتفاقية كامب ديفيد للسلام ولا سيّما في ظل إعلان مصر الحرب على الارهاب في سيناء، والمواجهات التي تقوم بها القوات المسلحة المصرية ضد الجماعات الجهادية هناك، حيث يسعى اللوبي الصهيوني بالولايات المتحدة لحمل واشنطن على عدم إطالة أمد تجميد المساعدات لنظام السيسي بعد ٣ يوليو ٢٠١٣. وفي ذلك انظر: «دور اللوبي الصهيوني في دعم نظام السيسي بأميركا،» برنامج حديث الثورة، قناة الجزيرة (١٩ آذار/مارس ٢٠١٥)، <http://goo.gl/L6ovn0>، مع الإشارة إلى التفاوت الكبير بين قدرات ومساحات حركة ودوافع وآليات اللوبي الصهيوني عن مثيله العربي ـ الخليجي ولتفاصيل أكثر حول هذا التفاوت انظر: الخطيب، **اللوبي الخليجي ـ العربي في أمريكا: بين الطموح والواقع**، ص ١١٣ ـ ١٣٠.

ج ـ نجاح جزئي للنظام المصري في تسويق رؤية واضحة تؤكد أن مواقفه تجاه الجماعة في جوهرها هو لمواجهة التطرف الذي تمثله الجماعة وترعاه، ويبدو من استناد مشاريع القوانين الأمريكية إلى تجارب عربية حظرت الجماعة. كما بدا ذلك من برامج زيارات وزير الخارجية المصري المختلفة للولايات المتحدة حيث يكون محور مكافحة الإرهاب والتطرف حاضراً على جدول الأعمال سواء في اللقاءات الدبلوماسية أو الإعلامية والبحثية.

٢ ـ الإخوان والحراك الدولي

حرصت جماعة الإخوان المسلمين على خلق رأي عام دولي يدعم حراكها السياسي، سواء قبل توليها الحكم، أو أثناء وجودها في الحكم، أو عقب عزل مرسي في تموز/يوليو ٢٠١٣. حيث سعت منذ البداية للاستفادة من حالة التوتر الحادث في العلاقة المصرية ـ الأمريكية عقب عزل مرسي وفض اعتصامَي رابعة والنهضة، الذي ترجم ـ حينئذ ـ في عدة قرارات لإدارة أوباما [١٠١] منها:

- إلغاء مناورات النجم الساطع، والتعليق الجزئي للمساعدات العسكرية، وتأجيل تسليم طائرات (٣ طائرات إف ١٦) ومعدات عسكرية كان قد جرى الاتفاق عليها مسبقاً[١٠٢].
- ربطت الإدارة الأمريكية إعادة تقديم المساعدات والمعدات العسكرية إلى القاهرة بحدوث تقدم واضح في العملية السياسية.
- الدعوة إلى تَعليق العمل بقانون الطوارئ في مصر، وتَفادي العنف بين المعتصمين والجيش المصري، واحترام إرادة الشعب.

سعت الجماعة وداعموها إلى تنظيم لقاءات مع مسؤولين من الإدارة الأمريكية، إلى جانب زيارة للكونغرس الأمريكي لاستثمار الموقف الرسمي لإدارة أوباما تجاههم، وبدا ذلك في العديد من الزيارات التي قامت بها رموز من الجماعة سواء المقيمون بأوروبا أو بأمريكا أو بتركيا. حيث تتم بناء على صورتين:

- **زيارات «رسمية»:** ويكون معداً لها سابقاً ـ كأمر روتيني حسب تصريحات المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ـ، كما حدث في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ومقابلة وفد من الجماعة لممثل عن البيت الأبيض، وثلاثة لقاءات مع مسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية، إضافة إلى عدة لقاءات أخرى مع أعضاء من الكونغرس الأمريكي وعدد كبير من مراكز البحث والفكر الأمريكية مثل: مركز «الإسلام والديمقراطية»، منظمة «هيومان رايتس ووتش»، ومركز «كارتر» .

---

(١٠١) إبراهيم منشاوي، «العلاقات المصرية ـ الأمريكية: لغة بدأت تتقارب،» المركز العربي للبحوث والدراسات، <http://www.acrseg.org/2438>.

(١٠٢) في نيسان/أبريل ٢٠١٥ أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أبلغ الرئيس السيسي في اتصال هاتفي قراره رفع الحظر عن توريد الأسلحة لمصر.

• **زيارات مرتجلة**: بناءً على دعوات «محلية»، سواء من مراكز بحثية للقاء باحثين أمريكيين، أو المشاركة في مؤتمرات داعمة لحراك الجماعة في المناسبات المختلفة[١٠٣].

اتَّبعت جماعة الإخوان المسلمين في حراكها الدولي استراتيجيتين ساهمت التفاعلات المحلية والإقليمية في بنائهما:

• **الأولى**، تتعلق بـ«**الخطاب الحقوقي**»: حيث حرصت الجماعة على التواصل مع الدوائر الحقوقية والبرلمانية المختلفة في أنحاء متفرقة من العالم، كذلك دوائر صنع القرار والاستفادة من تنظيمها الدولي في هذه الدول للضغط في هذه الاتجاهات. حيث حرص خطابها على إعلاء قيم إنسانية وحقوقية غائبة عن مصر ـ كالديمقراطية وحقوق الإنسان والانقلاب العسكري على الشرعية المنتخبة، وعدم وجود ضمانات في المحاكمات للمعارضين... إلخ ـ والاستفادة من مُمارسات النظام الحاكم في تقوية المخاوف الدولية تجاه ما يحدث الداخل المصري والتدليل على مظلومياتها.

• أما الاستراتيجية **الثانية** فتتعلق **بتعظيم الهاجس الأمني** الناجم عن غياب نموذج إسلامي «معتدل»: فرغم التحفظات المثارة حول بعض سلوكيات الجماعة العنيفة كما سبق وأشرنا، إلا أن قيادات الجماعة والمقربين منها يحرصان على التأكيد أن مثل هذه السلوكيات ما هي إلا نتاج أزمة سياسية أضرت بالتنظيم ككل نتيجة ما تعرضوا له من انتهاكات. لذا هو أمر طارئ ينتهي بانتهاء الأزمة، لتظل الجماعة هي النموذج الإسلامي الوسطي ـ وفقاً لسابق تجربتها مع المجتمع الدولي ـ في ظل التمدد الاستراتيجي لـ «تنظيم الدولة (داعش)» وما يمثله من تهديد للداخل الأوروبي، وللمصالح الأمريكية عامة. وهذه الاستراتيجية تتوافق مع جوهر الرؤية الأمريكية المرتبطة بالمنظور الأمني تجاه التنظيمات المتطرفة أكثر مما يرتبط بفكرة الديمقراطية. حيث تسعى الجماعة إلى:

ـ الاستفادة من شبكة العلاقات التي كونتها عبر العقود الثلاثة الأخيرة مع خلايا التفكير (Think Tanks) الأوروبية والأمريكية على السواء من أجل استمرارية تأكيدها على سلمية خطابها وأفكارها.

ـ التأكيد أن القمع والاضطهاد الدولي الحادث لجماعات الإسلام السياسي «المعتدل» لا يؤدي في نهاية المطاف إلا إلى الدفع بالمنتمين لها نحو العنف.

وبدت نتائج ذلك الحراك في موقف الاتحاد الأوروبي الرافض لإدراج جماعة الإخوان المسلمين بلائحة «الجماعات الإرهابية» في أوروبا لغياب وجود دليل ضده[١٠٤]. أيضاً التقرير الذي

---

(١٠٣) حول هذه الزيارات، انظر: أحمد عرفة، «بعد زيارة الإخوان لشيكاغو ٦ زيارات إخوانية لأمريكا،» اليوم السابع ٢٠١٦/١/٤، <http://goo.gl/ecTyVn>.

انظر أيضاً: <http://goo.gl/3C5AJD> .

(١٠٤) «أوروبا: لا مبرر لإدراج الإخوان بلائحة الإرهاب،» الجزيرة.نت (٢ تموز/يوليو ٢٠١٥)، <http://goo.gl/i0F6xY>.

أعدته الحكومة البريطانية حول نشاط الإخوان المسلمين والذي أشار إلى أن عضويتها مؤشر ممكن للتطرف إلا أنه لا ينبغي تصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية ولا ينبغي حظرها.

٣ ـ مسارات علاقة الإخوان المسلمين بالولايات المتحدة

يمكن استشراف مسارات العلاقة بين الإخوان والولايات المتحدة وفقاً للتطورات التي ستطرأ ـ إيجاباً أو سلباً ـ على بعض المتغيرات، أبرزها:

- كيفية إدارة الجماعة لصراعاتها الداخلية وانعكاسات ذلك على حراكها الدولي.
- قدرة الجماعة على إدارة العملية الإعلامية في الداخل والخارج الأمريكي.
- طبيعة الحراك الإسلامي الداخلي ومدى قدرته على دعم موقف الإخوان المسلمين.

ووفقاً لهذه المعايير، يمكن الإشارة إلى ثلاثة سيناريوهات متوقعة لشكل العلاقة المنتظرة بين الإخوان وأمريكا.

فعلى المدى القصير؛ نجد ما تحقق هو **رفض الإدارة الإمريكية إقرار الإخوان جماعة إرهابية** وهذا ارتبط بأمرين: تفنيد وزارة الخارجية الأمريكية للأسباب التي استندت إليها اللجنة القضائية بمجلس النواب في دعواها بحظر الإخوان كتنظيم. كما أن اعتماد قرار كهذا ليدخل حيز التنفيذ يحتاج إلى موافقة جهات متعددة، إضافة إلى أنه إجرائياً أمر شاق ليس سهل التحقق.

أما سيناريو «**إقرار الإدارة الأمريكية الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية**» فهو سيناريو عالي المخاطر صعب التحقق على المديين القصير والمتوسط حيث يتطلب تحقيق ذلك وجود تغييرات في الحزب الحاكم بتقدم الجمهوريين، كذلك حصولهم على الأغلبية بالكونغرس. ونجاح اللوبيات الرافضة للإخوان في ربط التنفيذ الفعلي للقرار بمشروعات اقتصادية ومزايا عسكرية وسياسية للولايات المتحدة.

إلا أننا نجد إعادة الدفع نحو هذا الاتجاه في إدارة ترامب[١٠٥] بعد إعادة تقديم عدد من النواب الجمهوريين مشروعاً ضد الإخوان حيث يواجه هذا المشروع عدة تحديات مرتبطة بطبيعة التطبيق أبرزها[١٠٦]:

---

(١٠٥) في الخطاب الأول لوزير الخارجية الجديد ريكس تيلرسون أمام مجلس الشيوخ في جلسة تثبيته في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ أشار إلى ضرورة مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية وبعد تدميره فإن علينا التركيز على تنظيم القاعدة وجماعة الإخوان المسلمين. انظر نص الكلمة على الرابط التالي: <http://www.washingtonpost.com/r/2010-2019/WashingtonPost/2017/01/10/Editorial-Opinion/Graphics/011117_Tillerson_Opening_Statement-1.pdf>

وفي تفاصيل هذه المواجهات واستقراء مواقف الجمهوريين تجاه الإخوان انظر: بدر حسن شافعي، «ترامب والإخوان المسلمون: مواجهة مؤجلة،» المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية (٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)، <https://goo.gl/Ldb1fi>.

(١٠٦) شافعي، المصدر نفسه.

أ ـ مبررات اتخاذ القرار، ولا سيّما في ظل صعوبة إثبات الشرط المتعلق بتهديد الأمن القومي الأمريكي.

ب ـ علاقات الولايات المتحدة مع الدول التي يوجد بها الإخوان بصورة رسمية ويشاركون فيها إما في العمل المجتمعي أو العمل السياسي أو المشاركة في الحكم بصورة أو بأخرى، إذ إن اتخاذ مثل هذا القرار معناه مطالبة هذه الدول بأن تحذو حذو واشنطن... ناهيك بإمكان التزام الدول به خاصة في ظل الانتشار الكبير للإخوان حول العالم.

ج ـ كيفية تطبيقه داخل الولايات المتحدة ولا سيّما مع عدم وجود كيان يحمل اسم الإخوان، كما يصعب إثبات وجود علاقة لبعض المؤسسات الأمريكية الإسلامية بالإخوان.

هذا السيناريو في حال إقراره سوف يؤدي إلى تغذية الخطابات العدائية تجاه المسلمين، إضافة إلى زيادة وتيرة العنف العشوائي نتيجة التضييق على مظاهر ومنافذ العمل الإسلامي سياسياً واجتماعياً.

وعامة.. وفي ما يخص مسار العلاقة المستقبلية بين الإخوان والادارة الأمريكية، نرى رغبة الجماعة في الدفع نحو إيجاد توافقات مع الإدارة الأمريكية بالتركيز على أن تناول قضيتها كقضية حقوقية وإنسانية بوصفها جماعة مضطهدة سياسياً وقانونياً في الداخل. ويرتبط تحقيق ذلك بـ:

- نجاح الجماعة في إنهاء الأزمة التنظيمية التي تعيش فيها في الأعوام الأخيرة مع وجود توافق ودعم إقليمي حول ضرورة وجود تمثيل إسلامي سلمي في المنطقة كجزء من استراتيجية الأمن القومي ـ محلياً وإقليمياً ـ في إطار تفكيك أسباب وجماعات العنف المتزايدة.
- إعلان الجماعة رفضها أي أعمال عنف واستمرارها كجماعة دعوية وقيامها بمراجعات فكرية تحت رعاية المجتمع المدني المهتم بهذا الملف.
- قدرة الجماعة على إيجاد استراتيجية واضحة للتعامل مع النظام الأمريكي الجديد خاصة بعد تنامي اليمين الأمريكي سياسياً وفوز دونالد ترامب بالرئاسة، وسيطرة الحزب الجمهوري على الكونغرس، وكذلك التصعيد الحادث ضدها برعاية خليجية ورضاء أمريكي بعد زيارة ترامب للمملكة السعودية.

هذا السيناريو رغم صعوبة تحققه على المديين القصير والمتوسط، إلا أنه من المرجح أن يكون الأقرب إلى التحقق على المدى الطويل، في ظل صعوبة استمرار المعركة الصفرية الدائرة بين الجماعة والنظام المصري، إضافة إلى أخطاء النظام الميدانية التي تستفيد منها الجماعة وحلفاؤها في إظهار دوافع حراكها وما تتعرض له أمام المجتمع.

خلاصة

تعددت جوانب التغييرات التي لحقت ببنية تنظيم الإخوان المسلمين نتيجة صراعه مع «الدولة» فكرياً، وتنظيمياً، وسياسياً. على المستوى الفكري، تدفع التجربة نحو التساؤل حول مدى استمرارية ثوابت فكرية مركزية للجماعة من عدمها، مثل طبيعة الجماعة الشاملة بوصفها «هيئة إسلامية جامعة» التي مثلت مصدر قوة هامة للجماعة، وبخاصة مع الانتقادات التي وُجهت لها نتيجة ذلك والدعوة إلى الفصل بين أدوارها السياسية والدعوية والاجتماعية. أيضاً الموقف الفقهي من المرأة حيث تثير ظاهرة «نشاط الأخوات» أمراً جديراً بالتأمل، وبخاصة مع المواجهات المتبادلة لهن مع النظام بدرجة مكثفة لأول مرة، ليطرح جدلاً حول مدى قابليتهن مستقبلاً للاستمرارية بسهولة وفق نمط العلاقة الإدارية القديمة، والدور السياسي المحدود، أم سوف يتم الدفع بتأصيل شرعي يسمح بدمج المرأة أكثر في المناصب الإدارية العليا بالجماعة بعد أن أثبتت تجربة قطاع الأخوات نجاحاً لافتاً بإبقائها على جسد الجماعة نشطاً رغم التضييقات.

وعند النظر إلى المستوى التنظيمي نجد أن الجماعة تعاني انقساماً داخلياً، **ومحدودية جغرافية حراكها المناهض في الشارع، كذلك ضعف نشاطها العملياتي، وتناقص حجم الكتلة السائلة الداعمة، أيضاً أزمات متعددة في ما يخص التمويل.** إضافة إلى ذلك هناك انقسام حول فكرة العنف، ولا سيَّما مع تأزم علاقة الجماعة والنظام، ما يزيد دوافع العنف. ونرى أن تطوير فكرة العنف وتمدد مساحاته حاضرتان في فكر التيار الإسلامي عامة ـ وفي القلب منه الإخوان المسلمون ـ حيث إن مساحات العنف المحتملة ـ نظرياً أو عملياً ـ ترتبط فرصها عكسياً بالمساحات السياسية والمجتمعية المفتوحة أمام التنظيم؛ فكلما انغلق المجال أمام التنظيم وضاقت الخيارات التي بين يديه زادت فرص انفلات القبضة التنظيمية على الأعضاء. وبالتالي تزداد فرص التوجه للعنف خاصة من المعتلقين ودوائرهم الشخصية المتأثرة بهم ـ وهو أمر نرى أنه سيكون قراراً فردياً (حتى ولو تزايدت هذه الأفراد) ـ وليس تنظيمياً بمعنى عودة التنظيم إلى ما كان عليه حتى الستينيات من القرن المنصرم وإعادة إحياء التنظيم الخاص، وبخاصة أن المجال السياسي تجاوز هذه الفكرة عما كان الأمر عليه سابقاً. لذا فالأسرع والأكثر منطقية هو توجه هؤلاء المتفلتين من التنظيم صوب جماعات جهادية مثل أنصار الدولة الإسلامية بسيناء أو غيرها من جماعات الداخل، إضافة إلى جماعات الخارج في ظل توافر السياقات الداعمة لذلك.

أما سياسياً، فالتحدي المركزي أمام جناحي الجماعة يتمثل بمدى قدرتها على إيجاد رُؤية سياسية تحكم مسارها، خاصة مع استمرار المعركة الصفرية بينها وبين النظام الذي أسس بالتعديلات على الدستور الجديد في استفتاء ١٤ و١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ ثم عبر الانتخابات الرئاسية، شرعية جديدة لنظام عبد الفتاح السيسي موازية لشرعية نظام محمد مرسي. كما يمكن التحدي في مدى قدرة التنظيم على بناء خطاب سياسي في هذه المرحلة يتجاوز خطاب «المحنة» الذي تتعايش عليه الجماعة، فضلاً عن تجاوز الأخطاء السياسية المتمثلة بغياب معيار الكفاءة في اختيار المسؤولين

وهو ما زال يدفع ثمنها حتى اليوم. بالإضافة إلى أن السؤال الأساس الذي ستبحث «الجماعة» عن إجابة له أمام «قواعدها» هو: ماذا تم من أجل القصاص لضحايا المواجهات الحالية؟ الأمر نفسه مع الإدارة الأمريكية الحالية مع تنامي اليمين الديني والتغييرات في موازين القوى الدولية والإقليمية وخطاب مكافحة الإرهاب والجماعات الدينية الذي بات على أولوية أغلب الأنظمة، مع ضرورة أن يُواكب الداخل التنظيمي التطور السياسي المنتظر في مواقف الجماعة تجنباً لإفشال أي مسار مُستهدف تحقيقه. هذه الرؤية السياسية تتوقف على كيفية إدارة الجماعة لصراعاتها الداخلية، كذلك قدرة الجماعة على إدارة تفاوضاتها مع النظام. إضافة إلى طبيعة تفاعل الجماعة مع المجتمع المحلي ومدى تقبله حراكها وموقعها من العمل السياسي/المجتمعي؛ أيضاً مواقع تمدد الجماعة مجتمعياً ومراكز ثقلها التنظيمي.

خاتمة

بعد العرض السابق لتجربة ما يزيد على ستة أعوام على اشتباك الإسلاميين مع الحياة السياسية نجد أنهم رغم المساحات المتنوعة التي أتيحت لهم لم يتمكنوا من بلورة خطاب سياسي واضح المعالم يدفع باتجاه الاستفادة أكثر من التنوع الحادث في الكتلة الإسلامية السائلة، ومن جذب شرائح جديدة من المجتمع. كذلك لم يزل هاجس إثبات القوة تجاه منافسيهم مسيطراً عليهم. وفي ضوء الإخفاقات المتتالية لهذه الجماعات تدفع تجربتهم نحو التساؤل حول مستقبل الإسلام السياسي عامة في ضوء التحولات التي لحقت بجماعاته وبالمجتمع المحيط، وجوانب القصور التي أبرزتها تجربة الانفتاح السياسي.

فمنذ عقدين تدور الأدبيات التي تتناول ظاهرة الإسلام السياسي حول فشل «الإسلام السياسي» أو «الإسلاموية» وتبشر بمرحلة «ما بعد الإسلاموية». يرى «أوليفييه روا» في كتابه **فشل الإسلام السياسي** (L'Echec de l'islam politique) ـ **تجربة الإسلام السياسي** في الترجمة العربية[1] ـ أن فشل الإسلام السياسي هو حقيقة تاريخية ناتجة من الخطأ المنهجي للإسلام نفسه. وتطرح الإسلاموية نموذجاً سياسياً قائماً على الفضيلة الفردية، على الرغم من أن الفضيلة نفسها لا يمكن اكتسابها إلا في مجتمع إسلامي حقاً لا بد من أن ينشئه برنامج إسلامي. لقد فشلت الحركات الإسلامية عندما تواجهت مع الواقع، في تحقيق هدفها في نهاية المطاف (ما يعني إنشاء دولة إسلامية) بسبب التناقضات الداخلية[2]. أما «ما بعد الإسلاموية» فهو مصطلح صكه عالم الاجتماع الإيراني البارز آصف بيات؛ فهو في حين يعرِّف «الإسلاموية» بأنها الأفكار والحركات التي تسعى من أجل إقامة «نظام إسلامي» يتمثل بدولة دينية وإقامة حكم الشريعة وفرض القوانين الأخلاقية

(١) أوليفيه روا، **تجربة الإسلام السياسي**، ترجمة نصير مروة، ط ٢ (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٦).

(٢) لوز غوميز غارسيا، «ما بعد الإسلاموية: الإسلام والقومية منذ وفاة الخميني وصولاً إلى الثورات العربية،» ترجمة إيمان سويد، موقع مجموعة الخدمات البحثية، <http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=460>.

في المجتمعات الإسلامية، ويعد الارتباط بالدولة الملمح الأساسي للسياسات الإسلاموية. ويشير إلى أن ما بعد الإسلاموية ليست فقط هي حالة ولكنها مشروع حيث تمثل سعياً نحو دمج التدين بالحقوق والإيمان بالحرية والإسلام بالتحرر؛ وهي محاولة لقلب المبادئ المؤسسة للإسلاموية بالتشديد على الحقوق بدلاً من الواجبات ووضع التعددية محل سلطوية الصوت الواحد والتاريخية بدلاً من النصوص الجامدة والمستقبل بدلاً من التاريخ[٣] . على الجانب الآخر لم يرفض حسام تمام تماماً نظرية مرحلة ما بعد الأسلمة، فقد حذرنا تمام من طبيعتها المائلة والاختزالية. وحاجج بذلك بقوله إنه في الإشارة باستمرار إلى الفشل الخارجي للإسلاموية (سواء في قدرتها على الوصول إلى السلطة وتنفيذ الأممية البديلة للدولة القومية)، قلل منظِّرو مرحلة ما بعد الأسلمة من أهمية المنطق الإسلاموي الداخلي (بما يتعلق بالمنطق التنظيمي، والجيلي والبرنامجي والمالي) الذي أدى إلى تفكك الإسلاموية الكلاسيكية[٤]. وعموماً نرى رغم إخفاقات التجربة المصرية للإسلاميين استمرار أسباب بقاء الجماعات الإسلامية متفقين في ذلك مع فرانسوا بورغا[٥] الذي يؤكد استمرار ثبات ثلاثة عوامل ذات صلة: (أ) أسباب اجتماعية سياسية أدت إلى صعود الإسلاموية في المقام الأول؛ (ب) قدرة الخطاب الإسلامي حول الحداثة على تعبئة جمهوره بمصطلحات داخلية ذاتية، و(ج) التلاعب الذي تمارسه أنظمة مختلفة بخصوص التهديد الإسلامي.

* * *

وفي النظر إلى التجربة العملية للإسلاميين في مصر ـ منذ ٢٠١١ وإلى اليوم ـ نجد أن ممارساتهم أكدت استمرار جوانب القصور التي كانت لها تأثيراتها في المشروع والأداء الإسلامي ـ وهي متعلقة بأكثر من بُعد ـ وهو ما يمثل تحدياً كبيراً أمامهم ومنها:

١ ـ على الجانب الفكري

• أكدت التجربة أزمة التيار الإسلامي بتنويعاته في النظر إلى الدولة وأدواتها، وأدوارها، ومقاصدها، وامتد ذلك إلى فكرة الشريعة التي أظهرت الممارسات عدم وضوحها أو تحديد أطرها وكيفية تحقيقها. وهذا نتاج غياب مفهوم القانون والدولة الحديثة ودوره ومكانته ووظيفته في التنظيم الاجتماعي والسياسي[٦]. فمن خلال الممارسة غاب التصور عن شكل الدولة الإسلامية، وتبدى ذلك ـ كإشارة ـ في التجارب الدستورية حيث غاب التصور العملي لدسترة الشريعة، خارج إطار الحديث الوعظي الذي اعتمدوه في تجييش قواعدهم لسنوات. هناك أيضاً الخلط في الممارسة بين

---

(٣) انظر: آصف بيات، **ما بعد الإسلاموية: الأوجه المتغيرة للإسلام السياسي**، ترجمة محمد العربي (بيروت: دار جداول، ٢٠١٥).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) غارسيا، المصدر نفسه.

(٦) في هذه الإشكالية، انظر: برّاق زكريا، **الدولة والشريعة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر** (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٣).

الدستور والقانون في ضوء الرغبة في دسترة التفاصيل في الدستور ـ بدلاً من موضع ذلك الطبيعي في القانون ـ من دون إجمالها.

• أمام هذا الارتباك في التفاعل كانت محاولات التوفيق من قبل الإسلاميين بين المرجو تحقيقه من تصورات وتراث وعظي، سابقاً ممارسة، وبين المتاح تحقيقه وفق تحولات السياسي والديني، من دون وجود قواعد واضحة المعايير تحكم هذه المواقف في ظل رغبة قطاعات إسلامية منهم للاستمرارية السياسية. وكمثال على ذلك موقع الشريعة في تجربتَي ٢٠١٢ و٢٠١٣ وممارسات وتفاعلات مكونات التيار السلفي في التجربتين.

• يتحمل الإسلاميون جانباً كبيراً من الأزمة الفكرية؛ فقد انعكست الدعوة بأفضلية العلوم الشرعية في وجود ضعف كمي ونوعي في كوادر هذه التيارات. وهذا نتاج مواقف سلبية قديمة تجاه العلوم الاجتماعية التي حال تفاعلهم معها دون إنضاج رؤيتهم بصورة تمكن من تقديم أطروحات معمقة تناسب الواقع المعاصر.

٢ ـ الجانب العملي

كان للارتباك الفكري البادي من ممارسة الإسلاميين انعكاساته على ممارساتهم الدستورية والتنفيذية كالتالي:

• رغم الموقف السلبي للجماعات الإسلامية تجاه إيران إلا أنهم سعوا لاستنساخ تجربتهم في «مرجعية الدولة الدينية» ممثلة بالأزهر الشريف ـ المؤسسة التي لديهم تحفظات كثيرة عليها في الأصل ورفضوها من قبل بدعوى عدم وجود كنيسة في الإسلام ـ بدلاً من الأطر الدستورية الحديثة بمرجعية مؤسسات كالبرلمان والمحكمة الدستورية العليا.

• أدى غياب الإسلاميين عن مراكز الدولة العليا إلى افتقارهم إلى الفرصة لوضع تصور واضح عن إدارة الدولة التي لا يعرفون هندستها عَملياً. جزء كبير من هذا القصور يعود إلى الاستراتيجيات الأمنية/السياسية بمنع تصعيد كل من له توجُّه إسلامي في مراكز الإدارة العليا. وقد أدى ذلك إلى افتقار هذا التيار إلى الكوادر التي يمكنه إحلالها تنفيذياً، فانعكس على أدائهم عندما تقدموا سياسياً وتسلموا مقاليد الحكم فيما بعد.

إلى جانب تلك التحديات يأتي التحدي الأبرز المتعلق بإعادة إنتاج الصورة الذهنية للإسلاميين لدى عموم المجتمع بعد أدائهم السلبي، إضافة إلى مدى القدرة على الانفتاح المعرفي والاستفادة من إسهامات إسلاميين في تجارب مماثلة، بحيث يمكنهم ذلك مُستقبلاً من تقديم إضافة تناسب المجتمع المحلي من إعادة طرح قضية تطبيق الشريعة. وتشترك جماعة الإخوان المسلمين في

جوانب القصور السابقة[٧]، حيث كانت تجربتها في الحكم تحمّل أسباب فشلها من قبل أن تبدأ، حيث وجدنا:

• تغلب منطق الجماعة في الحفاظ على «التنظيم»، كونه رأس المال الأهم للمشروع الإسلامي، على منطق الدولة التي تم التعامل معها بمنطق إدارة الجماعة نفسه.

• تعامل الجماعة مع الإسلاميين كأنها الجماعة الأم التي يجب أن تقود والآخرون يدعمونها، أدى إلى تشرذم الكتلة الإسلامية، حيث تم استخدام أطياف منها في مواجهة أطياف أخرى، ورغم اقتراب بعضهم من دوائر السلطة العليا إلا أنهم ظلوا على الهامش.

• من نتاج ذلك تعامل الجماعة باستعلاء مع باقي القوى الإسلامية الموجودة، الأمر الذي أدى إلى إفشال التجربة؛ فاعتماد نظام محمد مرسي على الشرعية الانتخابية في تفرده بإدارة شؤون البلاد باتكاله على أبناء التنظيم بشكل رئيس بررتها الجماعة بأن من حق الرئيس أن يختار من يعمل معه، أدى ـ مع أسباب أخرى ـ إلى فشله في بناء تحالف يُمكّن من تأسيس نظام مستقر مدعوم من فصائل متغددة، وهذا من سمات الفترات الانتقالية.

تظل تجربة الإسلاميين والحكم ـ رغم قِصر عمرها الزمني ـ بحاجة إلى مزيد من البحث في ملفات متعددة، سواء ما يخص أداء نوابها بمجلس الشعب وتحليل قوانينه ومشروعاتهم المُقدمة، أو ما يخص تحليل أدائهم في الوظائف الإدارية العليا بالرئاسة والوزارات والمحافظات، فضلاً عن تقييم تجربتهم في الوظائف الخدمية المختلفة لمعرفة أوجه الخلل فيها، إضافة إلى إعادة التقييم الفكري الداخلي للجماعة في حال غلبة هذا التوجه، وكل هذا يعين مستقبلاً في فهم وتقييم أفضل للتجربة بشكل هادئ، وهذا يرتبط أولاً وأخيراً بضرورة انتهاء أزمة الجماعة مع النظام الحالي.

---

(٧) سعت أحد أجنحة الجماعة المتصارعة إلى الاشتباك مع مثل هذه الانتقادات في ما طرحته بداية من آذار/مارس ٢٠١٣ من «تقييمات» لأداء الجماعة وهو ما نتطرق إليه في الملحق الرقم (٢) من هذا الكتاب.

الملاحق



الملحق الرقم (١)

بعد مقتل مؤسسها:
مسارات اللجان النوعية للإخوان المسلمين

في مساء الاثنين الثالث من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ تعلن جماعة الإخوان المسلمين عبر محمد منتصر (المتحدث الإعلامي باسم القيادة الجديدة) في بيان على صفحته على الفايسبوك[١] عن: «انقطاع تواصلها، منذ عصر اليوم، مع الدكتور محمد كمال، عضو مكتب الإرشاد، واختفائه، مرجحة اختطافه من سلطة الانقلاب العسكري». بعدها تنقل المواقع الإخبارية عن مصدر أمني خبراً يفيد بالقبض على محمد كمال مؤسس لجان الإخوان النوعية[٢] برفقته أحد كوادر الجماعة يدعى ياسر شحاته، وبعد ساعتين تقريباً يُلحق به خبر آخر[٣] نقلاً عن مصدر أمنى يفيد بمقتل كمال في تبادل لإطلاق النار مع قوات الشرطة؛ ليطرح هذا التحول سؤالاً جوهرياً حول واقع ومستقبل اللجان النوعية لجماعة الإخوان المسلمين ومسارات الأزمة التنظيمية والسياسية فيها، في ظل الرمزية الكبيرة لكمال في صفوف التنظيم بوصفه أول عضو مكتب إرشاد للجماعة يُتهم النظام بتصفيته مباشرة بلا محاكمة منذ اغتيال المؤسس حسن البنا.

أولاً: مقتل «كمال»: المكاسب والخسائر

يثير اختفاء محمد كمال عن المشهدين السياسي والتنظيمي[٤] تساؤلين رئيسين: **أولهما**، ما دوافع النظام لتصفية شخصية بمثل هذا الثقل الكبير بهذه السرعة عقب القبض عليه وبخاصة أن لديه

---

(١) <http://www.facebook.com/M.B.SPOKESMAN1/posts/1604695883157914>.

(٢) محمد إسماعيل، « مصادر: «الداخلية» ألقت القبض على محمد كمال مؤسس لجان الإخوان النوعية،» **اليوم السابع**، ٢٠١٦/١٠/٣، <https://goo.gl/r861X1>.

(٣) محمود عبد الراضي، «مصدر أمني: مقتل محمد كمال مسئول خلايا الإخوان في تبادل لإطلاق النار مع الشرطة،» **اليوم السابع**، ٢٠١٦/١٠/٤، <https://goo.gl/5Wu831>.

(٤) هو أستاذ ورئيس قسم الأنف والأذن والحنجرة بكلية الطب في جامعة أسيوط. ولد عام ١٩٥٥، وهو عضو مجلس شورى الجماعة، ومكتب الإرشاد منذ عام ٢٠١١، ممثلاً عن الصعيد ومشرفاً عليه ثم مسؤولاً عن لجنة إدارة الأزمة/اللجنة =

الكثير من المعلومات والتفاصيل التي يسعى أي جهاز أمني لاستكشافها؟ في ظل أهميته التنظيمية والحركية التي «تكمن في طرحه فكرة التغيير والإصلاح داخل الجماعة واعتباره ذلك أولوية ثانية جنباً إلى جنب مع فكرة الانتقام لضحايا الانقلاب والفض وما تلاهما من أحداث، والدخول في مواجهة انتهائية مع الدولة بعيداً عن شعارات السلمية التي تبنتها ما يُطلق عليها «القيادات التقليدية» أو «التاريخية» للجماعة»[٥].

والجواب يرتبط بسياقات الحدث، وبخاصة في ظل التأكيدات الأمنية[٦] أن هذه الخطوة تأتي كرد فعل على المحاولة الفاشلة لاغتيال مساعد النائب العام المستشار زكريا عبد العزيز عثمان (مساء ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)، بما لهذه المحاولة من ثقل لرمزية المستهدف إضافة إلى أن هذه المحاولة كشفت تقصير الأمن في إجراءات الحراسة التي سهّلت التنفيذ. والأمر الثاني يتعلق بكيفية توصل الأمن إلى مكان قيادي بعد هروب ثلاث سنوات؟ والجواب يرتبط بالمستفيد من اختفاء كمال من المشهد التنظيمي. تعددت روايات الأطراف المختلفة التي تتعلق بكيفية مقتل كمال بصورة تزيد من رمزيته ومن إرباك المشهد[٧]:

الرواية الأولى لوزارة الداخلية، تُشير إلى أن التحريات أثبتت وجوده في شقة سكنية بمنطقة البساتين بمحافظة القاهرة، وعقب اتخاذ الإجراءات القانونية وأثناء دهم القوات الأمنية فوجئت بإطلاق أعيرة نارية تجاهها من داخلها، ما دفع القوات للتعامل مع مصدرها، لتسفر المواجهة عن مصرع كل من محمد كمال ـ عليه حكم إعدام سابق ـ ومساعده ياسر شحاتة «مدرس»، ومحكوم

= الإدارية العليا المُشكلة في شباط/فبراير ٢٠١٤ لترفضها القيادات التاريخية لاحقاً اعتقاداً بأن ممارساتها ـ الثورية ـ تخالف مبادئ الجماعة، كما أن صلاحياتها مثار جدل؛ هناك من يراها بديلاً لمكتب الإرشاد لهما جميع صلاحياته، وهناك من يراها مؤقتة مدتها لا تجاوز الـ ٦ شهور. وفقاً لقرار مجلس الشورى للجماعة. في المقابل وعقب ظهور محمود عزت كانت هناك لجنة أخرى منافسة مدعومة من القيادات القديمة هي لجنة إدارة الأزمة في الخارج (المكتب الإداري للإخوان المصريين في الخارج) رأسها محمد عبد الرحمن بقرار من مكتب الإرشاد الجديد لجماعة الإخوان المسلمين الذي انتُخب في نهاية عام ٢٠١٤. أيضاً كان عضواً باللجنة الإدارية الثانية التي تشكلت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ برئاسة محمد عبد الرحمن المرسي عضو مكتب الإرشاد. وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠١٦ يستقيل من عضوية مكتب الإرشاد العام للجماعة ومن جميع المناصب الإدارية التي تولاها داخلها، مع عدم التقدم لأي موقع تنفيذي في الإدارة القادمة، و«مطالباً قيادات المراحل السابقة أن يسلموا الراية لأبنائهم قادة الميادين وفرسان المرحلة». (البيان الصوتي للاستقالة على الرابط التالي: <http:// www.youtube.com/watch?v=wQXtVXDIHos>).

(٥) أحمد التلاوي، «اغتيال محمد كمال يفاقم خلافات الدم والممانعة داخل الإخوان،» موقع نون بوست (٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)، <http://www.noonpost.net/content/14301>.

(٦) محمود عبد الراضي، «الداخلية تثأر.. مقتل قائد الجناح العسكرى بالإخوان،» **اليوم السابع**، ٢٠١٦/١٠/٤، <https://goo.gl/ChUXjl>.

(٧) مع تعدد روايات أطراف الصراع لا يستطيع الباحث سوى عرضها دون تبني النص أي رواية منها ـ لخروجنا من ثنائية هذا الصراع ـ لكن نرجح الاستهداف الأمني له استنباطاً لمسارات الصراع بين طرفي الأزمة من خلال وقائع شبهة سبقت ولحقت بواقعة كمال. كما أن الاستهداف بهذه الطريقة سيحقق مكاسب أمنية وقتية كما سنشير في السطور التالية. وكذلك طريقة قتله هي رسالة من النظام للجماعة بعدم وجود كبير أو رغبة في التصالح نظراً لأنه الأعلى رتبة تنظيمية وقد تم قتلها بغض النظر عن أي جدل حول ذلك حيث أشرت لكافة الروايات التي لا أستطيع «علمياً» تبني أيها في المتن، وإن كنت على المستوى الشخصي أرى أن قتله تم عمداً اتساقاً مع حوادث شبيهة.

عليه بالسجن غيابياً ١٠ سنوات بتهمة «التعدي على مواطن واحتجازه بالقوة في مقر حزب الحرية والعدالة»[٨].

الرواية الثانية للإخوان المسلمين كالتالي[٩]: «في غضون الساعة الخامسة عصراً بمنطقة المعادي خلال توجهه مع مرافقهِ ياسر شحاتة بسيارة إلى إحدى المستشفيات بالمنطقة لإجراء فحوصات عاجلة للدكتور محمد كمال لإصابته المتكررة بأزمات صدرية خلال الفترة الماضية فقدت الجماعة الاتصال بكمال، بانقطاع اتصال هاتفي بين ياسر مع آخرين بشكل مريب، حيث تم القبض عليهما واقتيادهما لمكان إقامة «كمال» حيث تمت مشاهدتهما أثناء صعودهما وسط حراسات أمنية. ثم يُسمع دوي إطلاق ٥ رصاصات داخل المسكن في الساعة السابعة مساء، ثم تم استدعاء سيارة إسعاف في الثانية عشرة من منتصف الليل لنقل الجثمانين من العمارة».

الرواية الثالثة: شهادة زوجة ياسر شحاته[١٠] ـ رفيق كمال ـ وتقول: «نزل زوجي من المنزل في السادسة والنصف بعدما صلى المغرب، وراح لشقة د. محمد كمال الل جنبنا بكام بيت الل قاعد فيها لوحده، وكنت بكلمه فالتليفون، وشوفت عربيات بتلف حول المنزل بعد ما دخل، فشاورتله من البلكونة وكان واقف شايفني، وقولت فيه عربية بتلف، بص تحت عليها، وفجأة لقيت مكروباصات كتير وقفت تحت البيت وهو دخل جوه بسرعة وقفل التليفون؛ ونزل الأمن م العربيات بأعداد كبيرة ودخلوا، ومفيش دقايق سمعت صوت إطلاق نار، افتكرت إنه ضرب تهويش أو تخويف، انتظرت فالبلكونة انهم يخرجوا بيهم متكتفين على أساس أنهم اعتقلوهم، لقيت عربيات شرطة من الل واقفين مشيت، وجت عربية إسعاف...، شوفتهم شايلين حد ع نقالة، افتكرته د. محمد مريض أو جتله الأزمة لأنه كان مريض بشدة، لكن لقيتهم شايلين حد على نقالة تانية بعده بيحطوه فالإسعاف، عرفت أنهم صفّوهم جسدياً، أول ما دخلوا عليهم ملحقوش يعتقلوهم حتى، ضربوهم».

إضافة إلى ما سبق؛ فهناك **رواية رابعة** متواترة بين أنصار جبهة «كمال» فتتهم القيادة التاريخية للجماعة بإبلاغ الأمن عن كمال لإحكام سيطرتها علىَ التنظيم[١١].

وأياً يكن، فقد صَعَّدت وفاة كمال من رمزيته بين عموم التنظيم لتقترب من رمزية المؤسس للجماعة، حيث أعاد لهم سماح النظام لزوجته فقط بحضور جنازته تجربة حسن البنا الذي تم قتله

---

(٨) مصطفى أمير، ««الداخلية» تؤكد تصفية القيادي الإخواني محمد كمال،» الشروق، ٢٠١٦/١٠/٤، <http://www. shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=04102016&id=30561a02-2005-4a3e-bb97-7319f3777d93>

(٩) <http://www.facebook.com/IkhwanwebAr/posts/653609904817075>.

(١٠) <http://www.facebook.com/SAC.fayoum/posts/1408713919157679:0>.

(آخر زيارة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦).

(١١) كانت هذه الرواية المشتركة في تعليقات عدد من المنتمين للإخوان رصدناها فور الإعلان عن الخبر على صفحاتهم على الفايسبوك، أيضاً وردت في: التلاوي، «اغتيال محمد كمال يفاقم خلافات الدم والممانعة داخل الإخوان» (مصدر سابق).

واقتصار جنازته على زوجته وأبيه دون أي حضور، فكان كمال أول عضو مكتب إرشاد للجماعة يقوم النظام بتصفيته مباشرة بلا محاكمة(١٢) منذ اغتيال المؤسس حسن البنا.

١ ـ المكاسب المحققة من اختفاء كمال من المشهد التنظيمي والسياسي

أ ـ في ما يخص تنظيم الإخوان المسلمين

(١) بالنسبة إلى مجموعة محمود عزت:

• التخلص من أبرز مُعارضيهم، وبالتالي ضعف فرص الانشقاقات في ظل القول في الشهور الماضية إن كمال يقود أكبر انشقاق تاريخي في الجماعة.

• مدخل لتحسين الموقف التفاوضي بين قيادات الجماعة والدولة في المديين المتوسط والطويل الأجل.

(٢) بالنسبة إلى مجموعة محمد كمال:

• زيادة فرص تحول عدد كبير من المحايدين في الخلاف الحالي إلى دعمهم كرد فعل على الرمزية التي حققها قتله، والربط بين جنازته التي لم يسمح فيها إلا للزوجة والأولاد بحضورها كما كانت الحال مع حسن البنا.

• تزايد دوافع القواعد لضرورة الحل الثوري ومقاومة النظام الذي يرونه يعمد إلى تصفيتهم خارج دائرة القانون، وبالتالي يجب استمرار مقاومته.

ب ـ في ما يخص مكاسب النظام

بهذه الخطوة التصعيدية استُهدف:

• إرباك التنظيم ومن ثم تفكيكه/إضعافه ذاتياً، فنجد أن استهداف الرموز التنظيمية الحركية سياسة مُتسقة ومعتادة مع التناول الأمني للمجموعات العنيفة من أجل القضاء/إضعاف التنظيم، حيث سبق أن استهدفت الدولة رؤوس العنف بما أدى إلى خلخلة تنظيماتهم، وكسر قوتهم، خاصةً في ظل اعتماد الكثير منها على قياداتها سواء في التأصيل الشرعي لعمليات العنف، أو في التخطيط والتجهيزات اللوجستية للتنفيذ. وهذا ما سبق وحدث في تنظيمات عنف مثل: أجناد مصر وتنظيم المرابطين، وجزئياً مع تنظيم ولاية سيناء الذي تم إجهاضه باستهداف كوادره.

• تعميق الأزمة التنظيمية الداخلية بالإخوان المسلمين، وخصوصاً في غياب أي موقف قوي من مجموعة عزت خلال ساعتين مضتا ما بين بيان محمد منتصر المبكر بانقطاع الاتصال مع كمال

---

(١٢) تشير المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا إلى أن بعد استهداف كمال وشحاته يصل عدد ضحايا عمليات التصفية الجسدية بعد الاعتقال إلى ٨٧ شخصاً، انظر الرابط التالي: <https://goo.gl/wRz7FF> .

واحتمال اعتقاله[13]، وحتى الإعلان عن مقتله في مواجهات مع الشرطة، وهذا يزيد احتمالات اطمئنان النظام بأن يمر الأمر كما سبق وحدث مع القياديين الثلاثة عشر الذين تمت تصفيتهم في شقة أكتوبر في الأول من تموز/يوليو ٢٠١٥[14].

٢ ـ الخسائر المحققة من اختفاء كمال

أ ـ في ما يخص تنظيم الإخوان المسلمين

• **بالنسبة إلى مجموعة محمود عزت:** سيظل الحديث حول دور القيادات القديمة في الإيقاع بـ «كمال» مستمراً، خاصة في ظل إيمان قطاعات من الجماعة بوجود اختراق أمني لهذه القيادات؛ ويُقوي من هذا الطرح أمران: ممارسات هذه القيادات ورفضهم أي تصعيد ضد الدولة.

هم المستفيدون تنظيمياً من غياب كمال كرمز مُعارض لهم يمتلك دعماً تنظيمياً حقيقياً.

• **بالنسبة إلى مجموعة محمد كمال:** إن غياب العقل المخطط له تداعياته في إرباك حراك اللجان النوعية، خاصة لما له من كاريزما شخصية مؤثرة ورمزية تنظيمية كبيرة، الأمر الذي ينعكس حالة من الارتباك الوقتي حتى يتم حسم قيادة بديلة، بالتوازي مع إمكان تنفيذ عدة عمليات عشوائية انتقامية تتسبب في خسائر للتنظيم على غير المستهدف تحقيقه.

ب ـ في ما يخص خسائر النظام

سيؤدي استهداف قيادة رفيعة بهذه الصورة إلى التالي:

• تعميق حالة العداء بين شباب الجماعة والدولة بصورة تدفعهم نحو الاستهداف الانتقامي للداخلية وكبار رموز الدولة بهدف القصاص.

• تزايد مغذيات العنف لدى القواعد بما سيدفع نحو تزايد أعداد داعمي فكرة مواجهة الدولة واستنزافها.

• إطالة أمد الصراع السياسي بين النظام والجماعة حيث سيكون له انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

---

(١٣) أصدرت مجموعة عزت بيانين **الأول** تنديداً باختفاء كمال في الحادية عشرة مساء ـ بعد إعلان الداخلية قتله ـ موقعاً من طلعت فهمي المتحدث الإعلامي على الرابط التالي: <https://goo.gl/0Y1kNg> والبيان **الثاني** مُوقعاً من محمود حسين ظهر اليوم التالي لمقتل كمال على الرابط التالي: <https://goo.gl/X2zEQu>

(١٤) في تفاصيل هذه المواجهة، انظر: «مصدر للإخوان: تصفية ١٣ من قادة الجماعة بالقاهرة،» الجزيرة.نت (١ تموز/يوليو ٢٠١٥)، <https://goo.gl/wzId8k>.

جدير بالذكر أن تشابه سياق التصفيتين خاصة وأنهما تمتا بعد أيام قليلة من استهداف موكب كل من النائب العام الراحل هشام بركات الذي لقي حتفه، كذلك مساعد النائب العام الحالي زكريا عبد العزيز، الذي نجا من محاولة استهدافه، ما يعكس بحسب رؤية الجماعة جانباً انتقامياً للنظام في حق شخصيات رفيعة المستوى.

ثانياً: المسارات المتوقعة للعمل النوعي

يمكن استشراف مسارات اللجان النوعية واحتمالات تنشيطها من عدمه وفقاً للتطورات التي ستطرأ ـ إيجاباً أو سلباً ـ على بعض المتغيرات، أبرزها: كيفية إدارة الجماعة لصراعاتها الداخلية؛ مدى المؤسسية التي تدار بها اللجان، إضافة إلى موقف القواعد الرافضة لعمل اللجان من هذا التصعيد. ووفقاً لهذه المعايير، هناك عدة مسارات محتملة في ما يتعلق بمستقبل اللجان النوعية:

السيناريو الأول: التفكيك؛ ويتم ذلك عبر صورتين: إما «الحل الذاتي» من قبل القائمين على اللجان لتغيير الاستراتيجيات، أو يكون الحل بسبب الضغوط الأمنية وغياب الفرص أمام اللجان لتحقيق أي تقدم.

ويشترط لتحقيق ذلك: غياب المؤسسية في إدارة حراك هذه اللجان وعدم قدرة أي من الكوادر على قيادتها؛ وحدوث انقسامات داخلية تجاه الموقف من مقاومة الدولة، وبخاصة أن استهداف قيادة رفيعة كمحمد كمال يشير إلى أن النظام ماضٍ في تصعيده ضد الجماعة ولن يتراجع؛ مع وجود رغبة حقيقية من القطاعات الداعمة للعنف بمراجعة استراتيجيات التصعيد. إضافة إلى قدرة القطاعات الرافضة لعمل اللجان على إجراءات تنظيمية تقصي القيادات القديمة من المشهد بصورة ترضي الرافضين. وعدم اقتصار النظام الحاكم على المواجهات الأمنية والعمل على تجفيف منابع العنف الثقافي من خلال أدواته الثقافية والإعلامية، والإفراج عن غير المتورطين فعلياً في أعمال عنف وتحسين أوضاع المسجونين.

وأبرز الفرص المتحققة من جراء ذلك هي انتهاء الصراع الداخلي بالجماعة بما يعني السيطرة على أفكار القواعد المتبنية للعنف. كما أنها تمثل مدخلاً مهماً لأي توافقات محتملة بين النظام والجماعة في ظل وحدة القيادة والمشروع. أيضاً تجفيف دوافع الكتلة السائلة من عموم الجماعة المتبنية للعنف. إلا أن ذلك السيناريو يُقابله صعوبة كبيرة تتمثل بعدم قبول قواعد الجماعة المتبنية لفكرة المقاومة فكرة التفكيك جبراً بالاستهداف الأمني وذلك في ظل التصعيد المستمر من قبل النظام تجاه الجماعة دون أي بوادر إيجابية تجاههم، مع عدم وجود أي محاسبة سواء للنظام على ممارساته تجاه الجماعة، أو للقيادات القديمة عن مسؤوليتها عن الوصول إلى المشهد الحالي. وأبرز المخاطر المتوقعة في حال تحقق هذا الاحتمال هو تفلُّت قطاعات من الكوادر الرافضة للتفكيك، وتبنّيها فكرة العمل كذئاب منفردة مع الفارق في عشوائية حراكها وكثافة عملياتها. وبوجه عام، قد يكون هذا السيناريو وارداً على المدى البعيد، في ضوء الخبرة التاريخية والحاضرة التي عاشتها تنظيمات جهادية مختلفة تم تفكيكها عبر عدة مراحل أهمها استهداف قياداتها؛ أيضاً عدم قدرة اللجان النوعية ـ وجماعة الإخوان المسلمين عامة ـ على الصمود في مواجهة طويلة مع الدولة لفارق الإمكانات كمّاً ونوعاً؛ إلا أنه صعب التحقق في المدى المنظور، وخاصة في ظل استمرار الصراع التنظيمي الداخلي وتصعيد النظام تجاه الجماعة.

السيناريو الثاني: تنشيط عمل هذه اللجان، وهذا يشترط لتحقيقه وجود قيادة راديكالية على رأس اللجان تستطيع إحداث نقلة في عملها؛ مع قدرة الجناح الثوري بالجماعة على حسم الصراع التنظيمي لمصلحته؛ إضافة إلى تزايد كل من أعداد القطاعات الداعمة للجان الثورية من الكتلة الرافضة، والكتلة السائلة الداعمة للعنف ضد النظام سواء من الإسلاميين أو غير الإسلاميين كانعكاس للممارسات الأمنية والأوضاع الاقتصادية، إضافة إلى ممارسات النظام العنيفة تجاه المعتقلين، وهو ما يمثل عاملاً متزايداً للانتقام من ممارساته. والفرصة الوحيدة من جراء تحقق هذا الاحتمال ستكون للتنظيم، وتتمثل بإحكام الجناح الثوري سيطرته على التنظيم وإنهاء أدوار القيادات القديمة. لكن يُعيق تحقق ذلك أمر يتعلق بالتمويل، حيث يظل أداة قوة وحضور للقيادات القديمة ـ التي تتحكم في أغلب مصادره ـ في المشهد التنظيمي مع صعوبة إيجاد مصادر بديلة في الوقت الحالي. ومخاطر تحقق هذا الاحتمال تتعلق بدخول التنظيم ككل مرحلة عنف، وهو ما سيؤثر سلباً في مجمل الأوضاع في المجتمع كتداعيات تزايد معدلات العنف وذلك في ظل تزايد فرص التنسيق مع الخلايا الجهادية الكامنة وبقايا الجماعات المسلحة.

لكننا نرجح أن هذا السيناريو صعب التحقق، وعالي المخاطر مع تساوي موازين القوى الداخلية بالجماعة إلى حد كبير بين المؤدين والرافضين للجان، وأقرب بديل واقعي هو: «استمرار وجود اللجان مع كمون نشاط اللجان»[15]، حيث سيستمر وجود اللجان لكن مع ضعف فعالياتها. ويشترط لحدوث ذلك غياب قيادة قوية يمكنها ملء الفراغ التنظيمي الحادث بعد محمد كمال؛ وخلافات داخلية بين مسؤولي العمل النوعي حول استراتيجيات المواجهة في الفترة الحالية؛ مع تزايد حجم الخلافات بين جبهتَي الإخوان المسلمين بصورة تستنزف جهود الفاعلين على أرض الواقع، وتُعيق حراكهم؛ وانعكاس الخلافات السابقة سلباً على الداعمين اللوجستيين وبخاصة الممولين للأنشطة. وفي حال تحقق ذلك فإن أهم الفرص المتوقعة تتعلق بهدوء الأوضاع الأمنية بحيث يكون هذا السيناريو فرصة للمراجعة وتقييم المشهد لجميع الأطراف المباشرة الفاعلة في الصراع الدائر، كذلك أطراف غير مباشرة تقوم بالتفاوض. إلا أنه يعاب على هذا المسار استمرار

---

(١٥) في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ تبنت حركة سواعد مصر («حسم») قتل أمين الشرطة جمال الضبع بمركز المحمودية في محافظة البحيرة، لتورطه في ممارسات عنف ضد المعتقلين (البيان على الرابط التالي: <https://hasam.org/?p=136>) وأرفقت صوراً تُوضح فيها رصد المستهدف، وهي ممارسة لا يمكن اعتبارها من تداعيات اغتيال كمال. إلا أن أولى العمليات الانتقامية له قامت بها جماعة باسم **«لواء الثورة»** باستهداف العميد عادل رجائي، قائد فرقة مشاة بالجيش المصري قرب منزله بمدينة العبور صباح السبت ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وهي الحركة الوحيدة التي هددت صراحة بالانتقام لمقتل محمد كمال؛ ففي بيان لها عقب مقتله قالت: «إننا لرادّوها الصاع بعشرة» وجدير بالذكر أن الحركة سبق وبثت فيديو في آب/أغسطس ٢٠١٦ يظهر استهدافهم كمين العجيزي بمحافظة المنوفية الذي أسفر عن مقتل اثنين من أفراد الشرطة وإصابة أربعة آخرين بينهم مدنيان. عن هذه المحاولة انظر: أشرف عبد الحميد، «اغتيال ضابط مصري كبير قرب منزله.. و«لواء الثورة» يتبنى،» العربية.نت (٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)، <https://goo.gl/zQAnrS>.

انظر: محمد إسماعيل وأحمد عرفة، « أدلة ارتباط تنظيم «لواء الثورة» المسؤول عن اغتيال العميد عادل رجائى بالإخوان،» **اليوم السابع**، ٢٠١٦/١٠/٢٣، <https://goo.gl/6sBYCb> وجدير بالذكر أن حركة (حسم) قد هنأت لواء الثورة بهذه العملية وطالبتها بالمزيد، انظر البيان على الرابط التالي: <https://hasam.org/?p=157>.

الأزمة السياسية بدون حل، وهو ما يطيل أمد الصراع. ونرجح أن يكون هذا السيناريو هو الأقرب إلى التحقق على المدى القريب، ولا سيَّما في غياب نشاط اللجان في الشهور الماضية نتيجة الأزمات التنظيمية الدائرة، كذلك الأزمة المالية التي تُعانيها الجماعة وتؤثر في جميع الأنشطة المعارضة للنظام في طرفي الصراع الداخلي.

الملحق الرقم (٢)

تقييمات جماعة الإخوان المسلمين: محاولة للفهم

في التاسع عشر من آذار/مارس ٢٠١٧ صدر بيان عن جماعة الإخوان المسلمين ـ المكتب العام ـ مكتب الإرشاد المؤقت الذي شكلته جبهة الشباب (مجموعة محمد كمال) يتضمن الإشارة إلى[1] وجود تقييم للتجربة السياسية التي خاضتها الجماعة من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ ستحمل عنوان: «**تقييمات ما قبل الرؤية... إطلالة على الماضي**». وبحسب البيان فهي خلاصات لدراسات وأبحاث وورش عمل قام بها عدد من المتخصصين في علوم الاجتماع والسياسة والقانون والشريعة، بمشاركة بعض قيادات وكوادر الإخوان بالداخل والخارج. صدر **الجزء الأول**[2] من التقييمات في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٧، ويقع في ٢٨ صفحة يتضمن أربعة محاور رئيسية، هي:

• **الأول: غياب ترتيب الأولويات** في العمل العام وأثر ذلك في الثورة، حيث تركز الحديث حول غياب كل من: العلاقات المتوازنة مع الكيانات المجتمعية الأخرى، كذلك المشروع السياسي المتكامل للتغيير وإدارة الدولة. وتركيز التنظيم على العمل المجتمعي.

• **الثاني: العلاقة مع الثورة**، وأشار إلى أبرز الأزمات التي شهدت قصوراً من الجماعة، ومنها: ضعف التصورات الفكرية والسياسية تجاه الثورة، عدم الاستفادة المثلى من الرموز الثورية وتقديم التنظيميين عليهم، عدم الجاهزية السياسية لإدارة مرحلة الثورة الانتقالية.

• **الثالث: العلاقة مع الدولة**، وأشار إلى: أزمة العمل السياسي تحت السقف والأفق الذي فرضته الدولة عليهم؛ والتعامل مع الجماعة كملف أمني وعدم السعي لنقله إلى ملف سياسي، مع غياب أي مؤشرات للطموح السياسي عملياً أو في مساحة تطوير الفكر السياسي أو التنظير له.

---

(١) انظر بيان الجماعة على الرابط التالي: <https://goo.gl/EHUlO1> .

(٢) متاح على الرابط التالي: <https://vision-28.com/mb>.

• **الرابع: علاقة جماعة الإخوان بحزبها** «الحرية والعدالة»، حيث أشار إلى التداخل الوظيفي والمقاصدي بين الحزبي التنافسي والدعوي التنظيمي، وعدم الجاهزية السياسية للجماعة.

أما **الجزء الثاني**[٣] من التقييمات فيقع في ١٩ صفحة، ويتركز الحديث فيه حول محورين: **المحور الأول**، يتعلق بالإطار التنظيمي الداخلي، وناقش فيه إشكالات الجماعة الداخلية مثل:

• **عدم التجانس الداخلي** بالجماعة فكراً وسنّاً وأداءً وظروف نشأة وانعكاسات ذلك في التناقضات الفكرية والتنظيمية وفي حركة التنظيم.

• **ممارسات العملية الشورية داخل الجماعة**: عدم الفصل بين الشُّوري والتنفيذي، وانتقال كل صلاحيات مجلس الشورى العام للجماعة إلى مكتب الإرشاد.

• **ضعف البنية المؤسسية للجماعة** بغياب الدور الرقابي والمُحاسبي، إضافة إلى تداخل المهمتين الإدارية والتربوية، مع عدم وجود مؤسسات فنية متخصصة.

• **القصور اللائحي**: وبدا ذلك في القصور في معالجة تمثيل بعض الفئات داخل الجماعة كالأخوات، والشباب، وتهميش الدور الرقابي وضبابيته.

أما **المحور الثاني** فيتعلق بسلوكيات الجماعة السياسية في مرحلة ما بعد الانقلاب. ففي إطار تقييم سلوك الجماعة وأبرز عوائق حراكها، تطرق التقييم إلى:

• تأثيرات طول مرحلة الصدمة التي لحقت بالجماعة وغيرها من القوى السياسية، حيث لم ينجح أحد في الخروج منها لتصحيح أوضاعه، بتكرار حالة الثورة على النظام العسكري.

• أزمة مصطلحات أصبحت تُستخدَم كفزَّاعات مثل فقه المحنة، وفقه الفتنة، حيث يُرَاد منها تجاوز حالة التصحيح والتصويب للوصول إلى حالة رضا بالأمر الواقع ولو بالتدريج.

• فشل الجماعة في استخدام حركة الحشود سواء ممن انضموا إلى ميادين الاعتصام الرئيسية في رابعة والنهضة أو في مسيرات وتظاهرات كبيرة في المحافظات وتوزيعها في تغيير أرض الواقع. كذلك الاستسلام لثنائية العسكر ـ الإخوان؛ فعدم نجاح «الإخوان» أو «تحالف دعم الشرعية» من تصحيح الصورة ونقلها إلى ثنائية أصدق هي هي العسكر ـ الثورة.

• التركيز على جزئية استعادة الشرعية جعل الإخوان في خانة رد الفعل دائماً، مع ضعف القدرة على المناورة السياسية، وعدم تطوير الكيانات السياسية المقاومة لتحقيق نتيجة ملموسة.

ليصدُر بعد ذلك ورقة ختامية بالتوصيات من ثلاث عشرة توصية تتعلق بالتشديد على مزيد من متابعة ما تم طرحه في التقييمات الصادرة مستهدفين «العمل عليها من خلال طرح الرؤية والخطط التنفيذية وعمل المؤسسات والفرق».

* * *

(٣) متاح على الرابط التالي: .<https://drive.google.com/file/d/0B0QvhG2VgvyNeUNRSk5LN0p4Tnc/view>

حرص مُعلنو التقييمات[٤] على التأكيد أنها تقييم وليس مراجعات، مُشيرين إلى تجاوز الجماعة بذلك لهذا المصطلح الضيق لما هو أوسع. وعلى الرغم من تأكيدهم أن مبادرتهم هذه «لم يكن الهدف منها «المكايدة السياسية» لأحد.. لأنها تمت في أثناء القيام بإعداد رؤية للعمل خلال الفترة القادمة... فإن قرارها كان إجراء قريناً لقضية وضع رؤية للعمل، والقرار المنشئ لهما كان في ولاية اللجنة الإدارية الأولى التي تولت مهامها بعد مجزرة رابعة والنهضة، قُبيل حدوث الخلافات. لذا من الطبيعي بحسبهم أن يتفاعل المكتب العام بعد إجراء الانتخابات، بالسعي لتنفيذ هذا القرار الصادر منذ ما يقرب من عام ونصف العام. إلا أنه على الرغم من ذلك فلا يمكن قراءة هذه التقييمات من دون النظر إلى عنصرين متداخلين يحكمان القراءة، وهما سياقها التنظيمي والسياسي. في ما يخص السياق التنظيمي، فإن مُنتج هذه التقييمات نجده المجموعة التي تبنت فكرة المقاومة الثورية بصورها المختلفة للنظام الحاكم واختلفت مع قيادات الجماعة التي تبنت المقاومة السلمية، فعلى الرغم من استراتيجيات هذا الفريق المتبنية لفكرة العنف ضمن مسارها المُقاوم، إلا أن هذه الخطوة في حقيقتها تسعى إلى إعطاء حراكهم بُعدين آخرين:

الأول، في ما يتعلق بطبيعة هذا التحرك بكونهم لاعباً تنظيمياً ذا شرعية، يسعى لفرض خُطوات فعلية لتثبيت نفسه في المشهد بالمبادرة وفتح باب للاشتباك مع الواقع التنظيمي الذي يتوافر لهم، وهذا من شأنه إكمال الصورة المؤسسية التي حرصت عليه ما تُعرف بالقيادات الشبابية، مقابل فريق آخر يكتفي بالتجاهل وإنكار مثل هذه الخطوات. وهو ما ينفيه «قباري» مؤكداً أن الأمر لا يخرج عن كونه «تطبيق من ناحيتهم لمبادئ وأبجديات الجماعة وعودة لضوابط المؤسسية والشورى ورأي الصف، وُموافقاً للمسار الصحيح الذي دخلنا الجماعة واستمرينا فيها على أساسه».

الثاني، مُنازعة القيادات القديمة في مسار السلمية، التي لا تزال تحرص على التأكيد أن الصراع الداخلي هو بين السلمية والعنف، وتقدم نفسها كداعية للسلمية ولها مشروعية تاريخية وإدارية عن هؤلاء المتمردين عليهم. لأنهم يتبنون ضرورة استمرار المواجهة الثورية للنظام، وهو ما حرص مسؤول التقييمات ـ في إطار تساؤُلنا عن كيفية التوفيق بين المسار الثوري الذي أعلنته الجماعة من قبل وما يتطلبه من عنف ـ بالتأكيد أن «مصطلح العنف يُشهر في وجه الثورة بدءاً من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، ويقترن دوماً بجملة مبارك الشهيرة أنا أو الفوضى فالواجب هو تحرير المصطلح نفسه وليس اتهام الثورة به».

ومع التشديد إجمالاً على عدم تواصل جبهة التقييمات مع الجبهة القديمة، وذلك لأن «التحرك التقييمي موضوعياً، لا يمس جهة أو شخصاً أو يتعرض لمواطن الخلاف» وهو ما «رحب بها معظم

---

(٤) نعتمد في قراءتنا خلفيات هذه التقييمات على: حوار تم من طريق البريد الإلكتروني بين كاتب السطور ومسؤول ملف التقييمات عباس قباري، ١١ أيار/مايو ٢٠١٧. إضافة إلى حوارين منشورين معه الأول مع موقع المصريون بتاريخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧ <https://goo.gl/YZKHcu>، والثاني مع جريدة النبأ، على الرابط التالي: <http://www.alnabaa.net/637334>.

الإخوان دون التقيد بالسن فهي تخص الجميع شيوخاً وشباباً، ودون النظر لمواضع أقدامهم على أرضية الخلاف»، على الرغم من الانتقاد الواضح لأدوار القيادات القديمة وممارساتها في إدارة الجماعة عبر عقود.

أما في ما يتعلق بالبعد السياسي؛ فلم تهتم الجماعة برد فعل النظام، لأنه «نظام غاشم يقتل الناس ويخفيهم قسرياً ويحكم المصريين وفق منظومة قمعية كاملة، فلا مجال للحديث عن المصالحة على الدماء.. والخيار الأساسي هو استكمال الثورة حتى النصر»، وبخاصة أن النظام عامة يسعى إلى القضاء التام عليها ويرفض أي مساحة تفاهم معها. إلا أن أصحاب التقييمات حرصوا على تأكيد وجود الجماعة كلاعب حاضر في المشهد السياسي له حضوره وقادر على فتح مساحات حوار مع الآخر السياسي، المتعاون معهم. بدا ذلك في تأكيدهم أن إعداد التقييمات تم «من طريق الداخل والخارج الإخواني، واستعانت اللجان المشرفة عليها بأبحاث ودراسات شارك فيها باحثون متخصصون وعقدت بشأنها ورش عمل في الداخل والخارج حتى صدرت بصورتها النهائية... وليس من الحكمة لظروف الحال الذي نعيشه إعلان أي من أسمائهم»، وعلى الرغم مما نلمسه من تجاهل تفاعل النخب السياسية والحزبية مع هذه الخطوة تماماً، الذي نفسره في تقديرنا بأنه نتيجة الموقف السلبي العام الرافض لأي خطوة بالتقارب مع الجماعة، إضافة إلى تراث طويل من التجارب السلبية بينهم وبين الجماعة. لكن الجماعة تؤكد أن التقييمات حازت قبولاً ـ يؤكد لنا ذلك قباري: «وصلت للجنة كثير من التعقيبات التي تواصل معنا فيها مفكرون وسياسيون وعلماء شرعيون، وأهمها كان يقترح مساحات جديدة للتقييم سواء كانت أحداثاً من أحداث الثورة، أو بعض المساحات الخاصة بالأفكار أو المقترحات لما هو آت. كما أن هناك عدداً كبيراً جداً من المقالات من سياسيين وإعلاميين ومهتمين بالشأن الإسلامي والحوارات الصحفية ومساحات البث الفضائي التي قامت بتغطية التقييمات، سواء التي تناولت الخطوة بالثناء أو النقاش أو النقد والهجوم، أما الذين تجاهلوا فهذا شأنهم وهم من يُسألون عنه... إننا نؤمن بأن علينا أداء واجبنا بغض النظر عن رد فعل الآخر، والتقييمات ضمن واجباتنا... أضف إلى ذلك أن الخطوة جديدة على المجتمع السياسي والخطوات الجديدة في بعض الأحيان ويلتفت إليها بعد مضي وقت عندما تكتمل دورتها».

في تقييم التجربة

على الرغم من الأهمية النظرية لمثل هذه الخطوة، التي تمثل بموضوعاتها تحدياً لأي مبادرات تالية قد ينتجها أطراف الأزمة في الجماعة، إلا أننا عملياً ـ وكما أشرنا سابقاً ـ لا يمكن قراءة هذه التقييمات بغض النظر عن سياقاتها. فهي وإن أشارت إلى نقاط ظلت تُقال بهمس في أوساط الجماعة المختلفة عبر عقود ماضية، وكانت وراء العديد من أزمات الأعضاء ـ كما أشرنا في متن هذا الكتاب ـ سواء في ما يخص فصل الدعوي عن السياسي، والإصلاح الداخلي للتنظيم سواء

في اللوائح أو آليات التصعيد والرقابة... إلخ، إلا أنه يمكننا اعتبار هذه المحاولة امتداداً للحديث الداخلي السابق، وبخاصة أن عدم التماسك التنظيمي الحادث حالياً لا يُعطي أي إمكانات للإقرار الفعلي لها، ومن ثم مزيد من تعميق هذه الأطروحات، التي تظل بدرجة كبيرة مجرد خطوط عامة لإشكالات عميقة التكوين.

ويرتبط بذلك تساؤل حول موقف مرشد الجماعة الذي يتوافق طرفا الصراع على مركزيته ويتحركون بناء على دعمه المفترض لكليهما ـ حسبما ما يُروجه الطرفان. فهو لظروف سجنه ليس على علم بتطورات الصراع الداخلي بالجماعة، كذلك ببنود هذه التقييمات التي يؤكد أصحابها أنه سيكون «في طليعة من يرحبون بالتقييم والتطوير...». وعليه سيرتبط إقرار أو تطوير مثل هذه الخطوة بموقف المرشد. لتظل هناك تساؤلات حول مسارات التقييمات في حال رفضه لها، وخصوصاً أن بعضاً من النقاط التي أثارتها التقييمات كانت مثار جدل وإقصاء لأصحابها عبر العقود الثلاثة الأخيرة سواء ما يخص الجانب الإداري، كاللائحة والتصعيد والعضوية ووضع المرأة... إلخ. وهو ما سبق أن أثاره بعض أعضاء جيل الوسط كهيثم أبو خليل، وكذلك قياديون بارزون سابقون مثل إبراهيم الزعفراني وغيره، وأثاره مؤتمر الشباب في ٢٠١١، وكان مصير كل هؤلاء الخروج من الجماعة نتيجة رفض القيادات التفاعل مع هذه المطالبات. وهناك عدة إشكالات سبق وناقشناها في الصفحات الماضية لم نجد لها أجوبة في التقييمات المنشورة ـ كالدولة والشريعة وهي من الموضوعات المسكوت عنها ـ التي قد يجادل أصحابها أنها ستكون موضع نظر في خطوات لاحقة؛ ومن ذلك:

ـ في ما يتعلق بجوهر التقييمات أحال واضعوها كل جوانب التقصير على الدولة وسياساتها وممارسات المجتمع السياسي، ولم يتطرق الأمر إلى مراجعة مكونها الفكري ومدى ملاءمته للاستمرارية كمرجعية صالحة للواقع المعاصر بأزماته وإشكالاته، ولا سيَّما أن ذلك يرتبط بمناهجها ووسائل التربية الخاصة بالجماعة. واللافت للنظر تأكيد إحدى التوصيات الختامية مطالبة بـ «إعادة قراءة وتحليل التراث الإخواني لإعادة طرحه عصرياً والاستفادة من سياقاته التاريخية».

ـ يرتبط بالمكون الفكري ما أثارته التقييمات حول غياب مراكز التفكير بالجماعة، وهنا يشير كاتب هذه السطور إلى وجود تأكيدات سابقة له من قبل عدد من قيادات الجماعة لوجود مركز أبحاث داخلي تم تطويره في ٢٠١١ يتصل بمراكز صنع القرار العليا مباشرة حيث يستهدف من وجوده تقديم الاستشارات الفنية للقيادات، وهو ما يتم بصورة منتظمة، ونتج منه عدة تقارير داخلية أصدرها العديد من كوادر الجماعة من تخصصات مختلفة، إضافة إلى وجود برامج تدريبية داخلية وخارجية في ما يخص التكوين العلمي في مختلف العلوم الاجتماعية لأسماء بعينها ما لبثت أن تفرغت برواتب من أجل القيام بهذه المهمة، وقد تم الاستعانة لاحقاً ببعضهم في الفريق الرئاسي لمحمد مرسي. وكان جانب آخر من نشاط هذا المركز الاهتمام بتسجيل تاريخ الجماعة وإصداره مطبوعاً عبر سلسلة من الكتب تزيد على العشرين كتاباً.

ـ مع الإقرار بثورية الجماعة لم يتطرق الحديث إلى موقع العنف وتأصيلاته في ممارسة الجماعة التي كانت مثار إقرار ضمني من بعض القيادات، بل إدارة هذه الممارسات بصور مُختلفة، وتأصيلات مُتعددة عبر الأعوام الأخيرة ودور قيادتها الراحلة محمد كمال والمشرف على هذا المسار، الذي ينخرط فيه أصحاب هذه التقييمات. ونجد في التوصيات الختامية التشديد على تمتين المسار الثوري وإعادة إحيائه وضبط مصطلحاته.

أمر أخير لافت للنظر، يتعلق بالتساؤل حول مدى تأثير هذه الخطوة على مسارات الصراع سواء في الداخل التنظيمي أو في مواجهة النظام الحاكم. هنا يُؤكد أصحاب التقييمات أمرين: **الأول**، عدم الرغبة في تحميل هذه الخطوة أكثر مما تحتمل فهي بداية طريق يأتي بعدها سلسلة خطوات هامة سواء الرؤية، أو الخطط التنفيذية، أو آليات العمل التي تخص الداخل الإخواني والثوري. **والثاني**، يتعلق بموقع مطلب عودة الرئيس محمد مرسي، حيث يرونه «المؤشر الأول لزوال هذا النظام، وعلاقة مرسي ليست ثنائية بينه وبين الإخوان فقط، لكنها علاقة ثنائية بينه وبين الشعب المصري».

المراجع

١ ـ العربية

كتب

أبو خليل، هيثم. **إخوان إصلاحيون**. القاهرة: دار دوّن، ٢٠١٢.

أبو رمان، محمد. **السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.

أبو زيد، أحمد محمد. **العودة للمستقبل: السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير (رؤية استشرافية)**. القاهرة: دار ميريت، ٢٠١٤.

أبو النصر، محمد حامد. **حقيقة الخلاف بين الإخوان وعبد الناصر**. ط ٢. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٨٨.

الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: تجارب واتجاهات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة وسياسات، ٢٠١٣.

بلقزيز، عبد الإله. **الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

بيات، آصف. **ما بعد الإسلاموية: الأوجه المتغيرة للإسلام السياسي**. ترجمة محمد العربي. بيروت: دار جداول، ٢٠١٥.

بيومي، زكريا سليمان. **الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في مصر**. ط ٢. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩١.

التليدي، بلال. **الإسلاميون والربيع العربي: الصعود، التحديات، تدبير الحكم**. الرياض: مركز نماء للأبحاث، ٢٠١٢.

تمام، حسام. **الإخوان المسلمون: سنوات ما قبل الثورة**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١.

ـــــــــ. **تحولات الإخوان المسلمين: تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم**. ط ٢. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٠.
ـــــــــ. **تسلف الإخوان**. الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية، مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٠.
ـــــــــ. **مع الحركات الإسلامية في العالم: رموز وتجارب وأفكار**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩.
تمام، حسام (محرر). **عبد المنعم أبو الفتوح.. شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤**. ط ٢. القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٢.
تيري، هنري. **الجماعات كقوة فاعلة**. ترجمة رشدي كامل صالح. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٣.
حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي (الصعود والأفول). إعداد وتحرير جمال سند السويدي وأحمد رشاد الصفتي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤.
حلاق، وائل. **الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي**. بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤.
الخطيب، دانية قليلات. **اللوبي الخليجي ـ العربي في أمريكا: بين الطموح والواقع**. ترجمة محمد شيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١١٩)
درة، أسامة. **من داخل الإخوان.. أتكلم**. القاهرة: دار المصري للنشر، ٢٠١١.
دسوقي، عبده مصطفى. **تاريخ قسم الأخوات في جماعة الإخوان المسلمين وتطوره**. القاهرة: مؤسسة اقرأ، ٢٠١١.
راباسا، أنجيل وإف. وستيفن لارابي. **صعود الإسلام السياسي في تركيا**. ترجمة إبراهيم عوض. الرياض: دار نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٥.
روا، أوليفيه. **تجربة الإسلام السياسي**. ترجمة نصير مروة. ط ٢. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٦.
زكريا، برّاق. **الدولة والشريعة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر**. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٣.
شلاطة، أحمد زغلول. **الإسلاميون في مصر أزمات الفكر والتنظيم والسياسة**. الرباط: مؤمنون بلا حدود، ٢٠١٤.
ـــــــــ. **الإسلاميون والثورة: موقف التيارات الإسلامية من الثورة المصرية وتداعياتها**. القاهرة: أوراق للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
ـــــــــ. **الحالة السلفية المعاصرة في مصر**. ط ٢. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٦.
ـــــــــ. **الدعوة السلفية السكندرية: مسارات التنظيم ومآلات السياسة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦.
الشوبكي، عمرو (محرر). **أزمة الإخوان المسلمين**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩.
عبد الفتاح، نبيل. **سياسات الأديان: الصراعات وضرورات الإصلاح**. القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥.

عبد الهادي، فاطمة. **رحلتي مع الأخوات المسلمات: من الإمام حسن البنا إلى سجون عبد الناصر.** إعداد وتحرير حسام تمام؛ تقديم فريد عبد الخالق. القاهرة: دار الشروق، ٢٠١١.

علي، عبد الرحيم. **الإخوان المسلمون: قراءة في الملفات السرية.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١.

العناني، خليل. **دور الدين في المجال العام في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير.** الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

عماد، عبد الغني. **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.

ــــــــ. **حاكمية الله وسلطان الفقيه: قراءة في خطابات الحركات الإسلامية المعاصرة.** ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ٢٠١٥.

غانم، إبراهيم البيومي. **الفكر السياسي للإمام حسن البنا.** الرياض: مركز مدارك للأبحاث والنشر، ٢٠١٣.

الغزالي، زينب. **أيام من حياتي.** القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٩.

القرضاوي، يوسف. **ابن القرية والكتاب ملامح سيرة ومسيرة.** ط ٢. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨.

الكيلاني، عبد الوهاب. **موسوعة السياسة.** بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث والنشر، [د. ت.].

مذكرات خالد محيي الدين .. والآن أتكلم. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.

النعيمي، أحمد نوري. **النظام السياسي في تركيا.** عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

دوريات

«٢٥٠ من دعاة الجماعة الإسلامية يطالبون «عفيفي» بالتعيين في مساجد «الأوقاف».» **المصري اليوم:** ٢٠١٢/٨/٩.

إبراهيم، حسنين توفيق. «الإسلاميون والسلطة في دول الربيع العربي بين السياسة والعنف.» **كراسات استراتيجية** (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية): العدد ٢٥٠، ٢٠١٤.

إبراهيم، محمد. «دول يشترط السفر إليها موافقات أمنية.» **اليوم السابع:** ٢٠١٥/٨/٢٥.

أبو رمان، محمد. «أيديولوجيا القاعدة ومحاولة «التكيف» مع الثورات العربية.» مجلة **السياسة الدولية:** ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

«إجماع على نبذ العنف المسلح.. وانقسام بين قيادات حزب الجهاد الديمقراطى حول تأييد مرسي وشفيق للرئاسة.» جريدة **الأهرام:** ٢٠١٢/٦/١٦.

««الإخوان المسلمين» تطالب بضم دار الإفتاء إلى الأزهر وانتخاب المفتي.» جريدة **التحرير:** ٢٠١٢/٢/٢٣.

«إخوان مصر يؤيدون دعوة سلفية إلى «ثورة إسلامية».» **القدس العربي:** ٢٠١٤/١١/٢٤.

«استشهاد ٣ مصريين ينتمون إلى الجماعة الإسلامية في سوريا.» جريدة **الوطن:** أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

الإسكندراني، إسماعيل. «معارك في الصحراء الغربية.. ونجاة المطلوب الأول أمنياً.» جريدة **المدن الإلكترونية**: ٢٠١٥/٨/١٤.

إسماعيل، محمد. «مصادر: «الداخلية» ألقت القبض على محمد كمال مؤسس لجان الإخوان النوعية.» **اليوم السابع**: ٢٠١٦/١٠/٣.

ـــــــ وأحمد عرفة. «أدلة ارتباط تنظيم «لواء الثورة» المسؤول عن اغتيال العميد عادل رجائى بالإخوان.» **اليوم السابع**: ٢٠١٦/١٠/٢٣.

ـــــــ وـــــــ. «بعد فشل مظاهرات ٢٨ نوفمبر: الجبهة السلفية والإخوان يتبادلان الاتهامات بالخذلان.» **اليوم السابع**: ٢٠١٤/١١/٢٩.

الإسناوي، أبو الفضل. «فجوة التطبيق: رصد أولي لاتجاهات السياسة الخارجية للإخوان المسلمين في مصر.» مجلة **السياسة الدولية**: ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

«أعضاء بـ«الجهاد الإسلامي» يعلنون تأييد «شفيق» ويدشنون حزب «الجهاد الديمقراطي».» جريدة **المصري اليوم**: ٢٠١٢/٦/١٦.

إمبابي، أحمد. «الكتاتني يفوز برئاسة «الحرية والعدالة» على حساب العريان.» **الشرق الأوسط**: ٢٠١٢/١٠/٢٠.

أمير، مصطفى. ««الداخلية» تؤكد تصفية القيادي الإخواني محمد كمال.» **الشروق**: ٢٠١٦/١٠/٤.

«باكينام الشرقاوي: قد نختلف حول شرعية ومنطقية مطالب ٣٠ يونيو لكن يجب أن تكون سلمية.» جريدة **البداية**: ٢٠١٣/٦/١١.

«بالمستندات.. خطة «أخونة الأوقاف» والإطاحة بـ«الأئمة المستقلين».» **المصري اليوم**: ٢٠١٣/٣/١٦.

بصل، محمد. «٦ جهات تراجع قرارات عفو مرسي عن الجهادين.» **الشروق**: ٢٠١٣/١٢/٣٠.

ـــــــ. ««الشروق» تفتح ملف عفو مرسى عن السجناء الإسلاميين.» **الشروق**: ٢٠١٣/٨/٣٠.

ـــــــ. «مسؤول سابق بقصر الرئاسة: «مرسي» لم يفرج عن شخص واحد دون موافقة الأمن العام.» **الشروق**: ٢٠١٣/٨/٣٠.

«توحيد خطبة الجمعة بكل المساجد.. ومحاسبة من لا يلتزم.» **المصري اليوم**: ٢٠١٤/١/٢٦.

حبيب، كمال. «هذه قصتي مع حزب «السلامة والتنمية».» **اليوم السابع**: ٢٠١٢/٧/١٤.

««حركة أحرار».. ألتراس بما لا يخالف شرع الله.» **المصري اليوم**: ٢٠١٢/١١/٣٠.

حسن، صلاح الدين وسعيد حجازي. «ياسر برهامي: «مرسي» ليس حاكماً شرعياً أو خليفة للمسلمين... وغير قادر على التدخل لوقف الصراع الحالي.» جريدة **الوطن**: ٢٠١٣/٣/١٠.

«الحكومة تعلن «الإخوان» جماعة إرهابية.» جريدة **المصري اليوم**: ٢٠١٣/١٢/٢٤.

خيّال، محمد. «قيادات إخوانية تكشف لـ«الشروق» تفاصيل عرض التهدئة مع الدولة برعاية سعودية.» **الشروق**: ٢٠١٦/١١/٢٢.

داود، محمد طلعت، عمر خالد وعمرو التهامي. «منصة «النهضة» تعلن انضمام عناصر «القاعدة» والسلفية الجهادية إلى الاعتصام.» جريدة **المصري اليوم**: ٢٠١٣/٧/٢٩.

«الدعوة السلفية تعود للمنابر مقابل التصدي لـ«داعش».» **المصري اليوم**: ٢٠١٤/٨/٢٩.

رحومة، كامل. «شهادتي كـ«إخواني سابق»: نعم التنظيم لجأ إلى العنف والإرهاب.» جريدة **الوطن:** ٢٠١٣/١٢/٣١.

رزق، يونان لبيب. «أصحاب القمصان الملونة.» جريدة **الأهرام:** ٢٠٠٥/٦/١٦.

رفعت، إسماعيل. «غداً.. خطبة الأوقاف الأولى في مساجد أنصار السنة والجمعية الشرعية.» **اليوم السابع:** ٢٠١٤/٣/١٣.

رمضان، بسام. «الكنيسة: عدم حضور مرسي لتنصيب البابا «طبيعي».» **المصري اليوم:** ٢٠١٢/١١/١٩.

رمضان، صالح. ««الأوقاف» تتراجع وتسمح للسلفيين بالعودة للمنابر.. والدعاة: كارثة.» جريدة **الوطن:** ٢٠١٤/٧/٦.

سليمان، انتصار. «أقباط مصر يتحدون تهديدات «عبد الماجد».» جريدة **فيتو:** ٢٠١٣/٦/١٢.

السيد، هبة وهاني الحوتي. ««التضامن»: وقف أكثر من ألف جمعية أهلية معظمها تابعة لجماعة الإخوان.» **اليوم السابع:** ٢٠١٥/١٢/١٥.

شلاطة، أحمد زغلول. «خريطة الجماعات السلفية في مصر.» مجلة **رؤى مصرية:** العدد ١، شباط/فبراير ٢٠١٥.

«الشيخ سعيد عبد العظيم: مرسى ولي أمر شرعي والخروج عليه محرَّم.» حوار أحمد بدراوي، **الشروق:** ٢٠١٣/٦/٨.

الطويل، بهاء. «راشد الغنوشي: الدستور التونسى الجديد خال من «الشريعة».» **اليوم السابع:** ٢٠١٣/٥/٣١.

«الظواهري يفجّر قنبلته الأخيرة.. لاسترداد زعامته.» جريدة **السفير:** ٢٠١٤/٥/٣.

عبد الراضي، محمود. «الداخلية تثأر.. مقتل قائد الجناح العسكرى بالإخوان.» **اليوم السابع:** ٢٠١٦/١٠/٤.

ــــــــ . «مصدر أمني: مقتل محمد كمال مسؤول خلايا الإخوان في تبادل لإطلاق النار مع الشرطة.» **اليوم السابع:** ٢٠١٦/١٠/٤.

عبد الشافي، عصام. «تقييم أولي: السياسة الخارجية للرئيس محمد مرسي.» مجلة **السياسة الدولية:** ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

«عبد الماجد: «الجهاد الديمقراطي» ظاهرة مفتعلة ينتهي بانتهاء الانتخابات.» جريدة **أخبار اليوم:** ٢٠١٢/٦/١٦.

عبد المجيد، وحيد. «القصة الكاملة لمعركة الجمعية التأسيسية ـ حلقتان.» جريدة **الشروق:** ٢٠١٢/٦/٢٠، و٢٠١٦/٦/٢١.

عرفة، أحمد. «الإخوان يعلقون على إلغاء «إعدام مرسي».. ماذا قالوا؟.» **اليوم السابع:** ٢٠١٦/١١/١٥.

ــــــــ . «بعد زيارة الإخوان لشيكاغو ٦ زيارات إخوانية لأمريكا.» **اليوم السابع:** ٢٠١٦/١/٤.

العوضي، هشام. «الإسلاميون في السلطة: حالة مصر.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٦، العدد ٤١٣، تموز/يوليو ٢٠١٣.

عويس، أحمد ومصطفى هاشم. «الإخوان تدشن كيانًا موحدًا لطلاب الجامعات.. و٦ أبريل: «الجماعة كل ما تتزنق تكذب».» **الشروق**: ٢٠١٤/١٠/٢١.

فكري، منار. «البابا تواضروس يخرج عن صمته ويؤكد: التوترات الطائفية والهجوم على الكنائس زاد في عهد الإخوان.» جريدة **الموجز**: ٢٠١٣/٤/٢٧.

فوزي، سامح. «مرسى.. والأقباط.» جريدة **الوطن**: ٢٠١٣/٤/٢٩.

«قرار سحب السفير المصري لدى إسرائيل.» **الشروق**: ٢٠١٢/١١/١٤.

كامل، محمد، صلاح الدين حسن وسعيد حجازي، «استشهاد ٣ مصريين ينتمون إلى الجماعة الإسلامية في سورية،» جريدة **الوطن**، ٢٠١٢/٩/١.

كساب، محمد. «رحلة شاب مصري من الليسيه» وهوس الراب إلى القتال مع داعش.» **المصري اليوم**: ٢٠١٤/٨/٢.

«كيف اخترقت «داعش» البحرية المصرية؟.» جريدة **المدن الإلكترونية**: ٢٠١٤/١١/١٤.

«محكمة مصرية تقضي ببطلان فصل طالبات بجامعة الأزهر بتهمة الانتماء للإخوان.» جريدة **الشرق الأوسط**: ٢٠١٤/١/١٣.

محمود، عبد المنعم. «٧٠ صفحة «محذوفة» في وثيقة إخوانية نادرة ترصد ٨ فروق ضخمة بين البنا وقطب.» (تقرير صحفي)، جريدة **الدستور الأصلي**: ٢٠١٠/٥/٢٨.

مرسي، ولاء. «أبو إسماعيل: أعادي معاهدة السلام.. وأدعو إلى ارتداء الحجاب ولا خلاف بيني وبين الإخوان.» جريدة **الأهرام**: ٢٠١١/٨/١٣.

المزاحم، جمال جرجس. «البابا شنودة: ثورة ٢٥ يناير بيضاء ونريد دولة ديمقراطية مدنية.» **اليوم السابع**: ٢٠١١/٢/١٥.

مطر، خالد. «نص مشروع قانون تنظيم الخطابة والدوس الدينية بالمساجد.» **الشروق**: ٢٠١٤/٦/٤.

«ملف «خمس سنوات على الثورات العربية.. الانتقال الصعب.» مجلة **سياسات عربية**: العدد ١٨، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

المنشاوي، محمد. «كشف حساب ختامي لعلاقات القاهرة وواشنطن.» **الشروق**: ٢٠١٤/٦/٢٩.

نادي، معتز. ««النور»: فوجئنا بانقطاع تواصل مؤسسة الرئاسة معنا عقب تنصيب مرسي.» **المصري اليوم**: ٢٠١٢/٨/٣.

نافعة، حسن. «مصر و«حماس» والقضية الفلسطينية.» **الحياة**: ٢٠١٤/٧/١٨.

نصر، سمر. «علي جمعة في كشف حساب.» جريدة **الأهرام**: ٢٠١٣/٢/٢٢.

نصر، محمود. «اعترافات المتهم الأول في «أجناد مصر».» **اليوم السابع**: ٢٠١٤/٧/٢٨.

هاشم، مصطفى وأحمد عويس. ««مولوتوف» «إعدام» «ولع» «أجناد مصر».. أبرز حركات «العنف» الجديد.» جريدة **الشروق**: ٢٠١٤/٤/٨.

الهواري، دندراوي. «السلفيون يحذرون الرئيس مرسي من حضور مراسم تنصيب البابا.» **اليوم السابع**: ٢٠١٢/١١/١٠.

وافي، حفني. «تزايد مخاوف الأقباط من صياغة الدستور.» **الأهرام المسائي**: ٢٠١٤/٩/٢٥.

««الوطن» تنشر حيثيات «الدستورية» في حكم حل مجلس الشعب.» **الوطن**: ٢٠١٢/٦/١٤.

يوسف، عبد الرحمن. «حادثة الهرم: «عقاب ثوري» أم داعشي.» جريدة **البديل**: ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

ــــــــــــ. ««مجموعات الردع» الإخوانية: للدفاع وحماية القصر.» **الأخبار**: ٢٠١٢/١٢/١١.

مواقع إلكترونية

أبو خليل، هيثم. «استقالتي من جماعة الإخوان المسلمين.» إسلاميون.نت (٣١ آذار/مارس ٢٠١١)، <http://goo.gl/FgSQES>

أبو هنية، حسن. «جماعة «أنصار بيت المقدس: عقدة جهاديي سيناء.» موقع عربي ٢١ (٢ شباط/فبراير ٢٠١٤)، <http://arabi21.com/Story/724684>.

أحمد، معتز. «صورة خطاب مرسي لبيريز.» بوابة الأهرام (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، <http://goo.gl/d0QYYM>.

«الإخوان تضع ضوابط للمشاركة في مظاهرات نوفمبر.» بوابة الحرية والعدالة (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، <http://www.fj-p.com/headline_Details.aspx?News_ID=57418>.

««إدارية الإخوان» تعلن انتهاء ٥ مكاتب من الانتخابات «الشاملة».» موقع عربي ٢١ (١٦ تموز/يوليو ٢٠١٦)، <٥ATfqh/https://goo.gl>

«الأسباب الستة لإبعاد عصام العريان عن مؤسسة الرئاسة.» بوابة الشروق (٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)، <http://goo.gl/pNRHdL>.

الإسكندراني، إسماعيل. «أنصار بيت المقدس.. القصة الكاملة ومراحل التطور.» موقع البديل الإلكتروني (٧ شباط/فبراير ٢٠١٤)، <http://goo.gl/3YOgqL>.

«أوروبا: لا مبرر لإدارج الإخوان بلائحة الإرهاب.» الجزيرة.نت (٢ تموز/يوليو ٢٠١٥)، <http://goo.gl/i0F6xY>.

براون، ناثان ج. وميشيل دن. «جماعة الإخوان المسلمين في مصر: ضغوط غير مسبوقة ومسار مجهول.» (مركز كارنيغي الشرق الأوسط، تموز/يوليو ٢٠١٥)، <http://carnegie-mec.org/2015/07/29/ar-pub-60984>.

بريك، أيمن. «المؤتمر العاشر لحركة النهضة: الرهانات والتحديات.» نون بوست (١٩ أيار/مايو ٢٠١٦)، <http://www.noonpost.net/content/11846>.

بهجت، حسام. «من فك أسر الجهاديين؟.» موقع مدى مصر (١٦ شباط/فبراير ٢٠١٤)، <http://goo.gl/3jacha>.

«بيان القوات المسلحة المصرية للإعلان عن خارطة الطريق.» (٣ تموز/يوليو ٢٠١٣)، <http://www.youtube.com/watch?v=gj93wlRwxy0>.

بيكيه، جوليان. «من يقف وراء التّصويت لتصنيف الإخوان المسلمين كمجموعة إرهابيّة؟.» موقع المونيتور (٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦)، <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/02/congress-muslim-brotherhood-vote-label-terror-group.html>.

البيلي، أحمد. «أزمة الإخوان الداخلية .. رؤية من الداخل.» موقع «معركة الوعي» (٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٤)، <http://goo.gl/Q9SFAv>.

بيومي، زكريا سليمان. **الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة ١٩٥٢ ـ ١٩٨١** (نسخة إلكترونية)، <http://goo.gl/gOwH7Q>.

«التحالف الوطني لدعم الشرعية.» الجزيرة.نت (٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)، <http://goo.gl/2L2C8h>.

«تقارير دوليّة: الإخوان المُسلمون اخترقوا الاستخبارات الأمريكيّة والكونغرس وإدارة باراك أوباما؟.» السفير التونسية <http://goo.gl/jwxdiq>.

تمام، حسام. «القرضاوي والإخوان: قراءة في جدلية الشيخ والحركة.» <http://www.qaradawi.net/new/Articles-4492>.

______. «لماذا لا يحدث انشقاق ضخم داخل جماعة الإخوان المسلمين؟.» موقع الدستور الأصلي (٣ آذار/مارس ٢٠١٠)، <http://goo.gl/YX4tsB>.

«التيار الشعبي ومقاومة و٦ أبريل ومصر القوية والدستور يدشنون ائتلاف طلاب مصر.» موقع يوتيوب (١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)، <http://goo.gl/kbZYCB>.

«جبهة النصرة تعلن فك ارتباطها بتنظيم القاعدة.» موقع BBC عربي (٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٦)، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160728_syria_nusra_alqaeda>.

«جدل حول مباركة مرسي «الجهاد» بسوريا.» موقع سكاي نيوز عربية (١٦ حزيران/يونيو ٢٠١٣)، <http://goo.gl/dOogsb>.

«جماعة الإخوان ترفض مبادرة الأزهر للمصالحة،» مجلة **البيان** (١١ آب/أغسطس ٢٠١٣)، <http://goo.gl/SlXCa4>.

حبيب، كرستينا. ««٣٠ يونيو» البابا تواضروس: الخروج على «الإخوان» عمل وطني.» البوابة (٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦)، <http://www.albawabhnews.com/2001884>.

«حزب النور السلفي: الإخوان «باعونا» في الدستور.» العربية نت (١ حزيران/يونيو ٢٠١٣)، <https://goo.gl/cuiwEH>.

حسن، صلاح الدين. «أزمة جمعة والحويني.. إلى أين تنتهي؟.» موقع اسلام أون لاين، <http://islamonline.net/islamists/1759>.

خضر، عبد الوهاب. «صفحات مجهولة من تاريخ حسن البنا.» الحوار المتمدن (٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٤)، <http://goo.gl/PvJhvd>.

«حظر تحالف الشرعية.. تحصيل حاصل أم ضربة للإخوان؟.» الجزيرة.نت (٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، <http://goo.gl/GDxZwx>.

«خطبة واحدة لجميع مساجد مصر أيام الجمعة.» **هافينغتون بوست عربي** (١٢ تموز/يوليو ٢٠١٦)، <http://www.huffpostarabi.com/2016/07/12/story_n_10943894.html>.

««داعش ليبيا» يُهدر دم هشام عشماوي المتهم باغتيال النائب العام .. ويعلن وجوده في درنة.» موقع البداية (١٩ آب/أغسطس ٢٠١٥)، <http://goo.gl/nlw0lh>.

«دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور ٢٠١٢ ومشروع دستور ٢٠١٤ في مصر.» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، <http://www.dohainstitute.org/release/69cfb10e-dc34-495b-b0f6-f973d007edcc>.

«دور اللوبي الصهيوني في دعم نظام السيسي بأميركا.» برنامج حديث الثورة، قناة الجزيرة (١٩ آذار/مارس ٢٠١٥)، <http://goo.gl/L6ovn0>.

«دول عربية تقطع العلاقات مع قطر لـ«دعمها الإرهاب.» موقع BBC عربي (٥ حزيران/يونيو ٢٠١٧)، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40155690>.

«رغم تفكك التحالف.. الإخوان تصر على الاستمرار والانشقاقات لم تؤثر على الشارع.» موقع صوت الأمة الحر (٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، <http://goo.gl/WcpQZJ>.

الزعفراني، إبراهيم. «انتخابات مكتب إرشاد الإخوان باطلة ويجب إلغاء كل ما ترتب عليها من نتائج.» مدونة أنا إخوان (٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١٠)، <http://goo.gl/DhD5uv>.

زكي، أنس. «ماذا بعد تصعيد المعارضة ضد مرسي؟.» الجزيرة. نت (٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، <https://goo.gl/z4esDQ>.

زويع، حذيفة. «حلّوها يرحمكم الله.» موقع «سياسة بوست» (٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، <http://goo.gl/c08xwF>.

شمس الدين، مي. «جماعات العقاب الثوري.. بين الدولة والجماعة.» موقع مدى مصر (٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٥)، <http://goo.gl/KIUyY2>.

الشاذلي، فتوح. «قراءات في دستور مصر ٢٠١٤ (٢): هوية الدولة المصرية.» مفكرة القانونية (٧ تموز/يوليو ٢٠١٧)، <http://legal-agenda.com/article.php?id=653&lang=ar>.

شافعي، بدر حسن. «ترامب والإخوان المسلمون: مواجهة مؤجلة.» المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية (٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)، <https://goo.gl/Ldb1fi>.

الشحات، عبد المنعم. «ضبط معنى مبادئ الشريعة بين دستوري (٢٠١٢م) و(٢٠١٣م).» موقع أنا السلفي، <http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=45347>.

________. «العالمانية المستبدة في ندوة الكنيسة الإنجيلية حول الدستور.» موقع صوت السلف (٢ آب/أغسطس ٢٠١٣)، <http://www.salafvoice.com/article.php?a=6967>.

________. «موقف الإسلاميين من «المادة الثانية» في الدستور المصري بعد ثورة «٢٥ يناير».» موقع أنا السلفي، <http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=45328>.

________. «قانون نقابة الدعاة.» موقع أنا السلفي (١٧ أيار/مايو ٢٠١٣)، <http://goo.gl/K6p5En>.

ـــــــــ. «لماذا قلنا: نعم؟ ولماذا قالوا: لا؟.» موقع أنا السلفي (١٦ آذار/مارس ٢٠١٣)، <http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=24803>.

الشريف، أشرف. «لماذا قرّرت الجماعة ترشيح الشاطر؟.» صدى (مركز كارنيغي) (١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢)، <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=47837&lang=ar>.

شعبان، محمد. «لغز حركة أحرار.. ترفض عودة مرسي وبقاء العسكر وتتنصل من أبو إسماعيل رغم خروجها من حازمون!.» الشباب (٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، <http://shabab.ahram.org.eg/News/14187.aspx>.

شلاطة، أحمد زغلول. «٣٠ يونيه ومأزق الإسلاميين في مصر.» موقع إسلاميون.نت (٢٠ حزيران/يونيو٢٠١٣)، <http://goo.gl/qZad8u>.

ـــــــــ. «أزمة الإسلام السياسي .. الحالة المصرية نموذجاً.» (إسلاميون. نت)، <http://goo.gl/lx2LWw>.

ـــــــــ. «الإسلاميون بين جنة الموافقة ونار الرفض.» موقع إسلاميون. نت، <http://www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=1277&Itemid=159>.

ـــــــــ. «الإسلاميون ومرسي.. حصاد عام في الحكم.» موقع إسلاميون.نت (٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١٣)، <http://goo.gl/ARSpKD>.

ـــــــــ. «بعد ترشح خيرت الشاطر... من سيدعمه الإسلاميون؟.» فايسبوك (١ نيسان/أبريل ٢٠١٢)، <http://www.facebook.com/ahmedzaghloulshalata/posts/843594932393322>.

ـــــــــ. «جمعة «الإرادة الشعبية»: إسلامية خالصة وغياب لباقي القوى السياسية المصرية.» إسلاميون.نت، <http://www.islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=1262&Itemid=157>.

الصياد، أسامة ومحمود العناني. «في الطريق من رابعة إلى سوريا: كيف يذهب شباب الإخوان إلى «الجهاد».» ـ موقع إضاءات، ٢٠١٦/٩/١، <http://ida2at.com/on-the-way-from-fourth-to-syria-how-goes-the-brotherhood-youth-jihad>.

«العالم المجهول لـ «اللجان النوعية (تقرير).» موقع مدى مصر (٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، <http://goo.gl/T7okdC>.

عبد الله، بلال. «الثورة والسياسة الخارجية المصرية.. الواقع والمحتمل،» معهد العربية للدراسات (١١ آذار/مارس ٢٠١٤)، <http://goo.gl/eULgiK>.

عبد الحميد، أشرف. «اغتيال ضابط مصري كبير قرب منزله.. و«لواء الثورة» يتبنى.» العربية.نت (٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)، <https://goo.gl/zQAnrS>.

ـــــــــ. «النقض تلغي إعدام مرسي وقيادات الإخوان بـ «اقتحام السجون.» العربية.نت (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، <https://goo.gl/nZwzvt>.

عبد الحي، أحمد تهامي. «تقلبات القوى الثورية والشبابية بعد الانقلاب العسكري بمصر.» مركز الجزيرة للدراسات (١ أيار/مايو ٢٠١٤)، <http://goo.gl/ccbyQw>.

العريان، عصام. «لماذا أصوت بـ«نعم» للتعديلات الدستورية؟.» نافذة مصر (١٣ آذار/مارس ٢٠١١)، <http://www.egyptwindow.net/news_Details.aspx?News_ID=11549>.

عزت، عبد الله. «انفجار الإخوان: المعركة دوماً من أعلى.» موقع نون بوست (٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٥)، <http://goo.gl/vWtc72>.

ــــــــــ. «انفجار.. ليس في «شبرا الخيمة» بل في «الإخوان».» موقع الخليج اونلاين (٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥)، <http://klj.onl/Z22aWwk>.

ــــــــــ. «طلاب الإخوان في السودان: «يسقط الكفيل.» موقع نون بوست (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، <http://goo.gl/rUzC80>.

«علي جمعة: السلفية عائق أمام تجديد الخطاب الديني.» إسلاميون.نت، <http://goo.gl/gFREgA>.

عوض، مختار ومصطفى هاشم. «تصاعد التمرّد الإسلامي في مصر.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط (٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، <http://carnegie-mec.org/2015/10/21/ar-61778/ikl8>.

العيسوي، طه. ««عربي ٢١» تحاور نائب مرشد الإخوان حول قضايا المشهد الراهن.» موقع عربي ٢١ (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)، <https://goo.gl/v3kPhr>.

غارسيا، لوز غوميز. «ما بعد الإسلاموية: الإسلام والقومية منذ وفاة الخميني وصولاً إلى الثورات العربية.» ترجمة إيمان سويد، موقع مجموعة الخدمات البحثية، <http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=460>.

غريم، ريان وأكبر شهيد أحمد. «يوسف العتيبة هو الرجل الأكثر سحراً وتأثيراً في واشنطن.» **هافينغتون بوست عربي** (١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، <http://highline.huffingtonpost.com/articles/ar/his-town>.

«غزة بين مبارك ومرسي.» الجزيرة.نت (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، <http://goo.gl/teWA8Y>.

فايد، عمار. «تأرجح الموازين بين الثورة والنظام القديم.» مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة (تموز/يوليو ٢٠١٢)، <http://goo.gl/uSNn4N>.

فخري، أنجي وحيد. «السياسة الخارجية في الخطاب السياسي للرئيس الجمهورية محمد مرسي.» موقع الحوار المتمدن (٥ آب/أغسطس ٢٠١٣) <http://goo.gl/ZpwpXA>.

فريد، أحمد. «هل قامت فعلاً ثورة في ٢٥ يناير؟.» موقع أنا السلفي (٢٠ تموز/يوليو ٢٠١٣)، <http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=42013>.

«قطر تحول ٥٠٠ مليون دولار إلى مصر.» موقع الوفد (٢٣ آب/أغسطس٢٠١٢)، <http://goo.gl/MdYfaC>

القليوبي، عمر. «مصير حزب «السلامة والتنمية» يفجر الخلافات بين الجهاديين.» موقع المصريون (٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٢)، <http://www.masress.com/almesryoon/132618>.

«كيف تشكلت الحاضنة الشعبية لـ«ولاية سيناء»؟.» موقع ساسة بوست (٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦)، <http://www.sasapost.com/how-was-formed-popular-front-for-state-of-sinai>.

«اللجنة الإدارية العليا للإخوان تعلن عن انتخاب مجلس شورى جديد.» موقع أصوات مصرية (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)، <https://goo.gl/zO5IkV>.

«اللجنة الإدارية العليا لإخوان مصر تكشف تطورات أزمة الجماعة.» موقع عربي ٢١ (١١ آذار/مارس ٢٠١٦)، <http://goo.gl/FApVy3>.

لغروس، محمد. «نائبة للرئيس لأول مرة بتاريخ الإسلاميين بالمغرب.» موقع عربي ٢١ (١٠ آب/أغسطس ٢٠١٤)، <http://goo.gl/5aOTIB>.

ماركس مونيكا، «أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟.» بروكنز الدوحة (شباط/فبراير ٢٠١٤)، ص ١٩، <http://www.brookings.edu/wp.../Ennahda-Approach-Tunisia-Constitution-Arabic.pdf>.

ماهر، أحمد. «للأسف كنت أعلم.» (مقال) (موقع مصر العربية)، <http://goo.gl/rhV7PL>.

«المتظاهرون المصريون يخترقون حاجزاً أمام القصر الجمهوري.» العربية. نت (١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، <http://www.alarabiya.net/articles/2012/12/11/254410.html>.

«مجلس الشورى العام ينتخب مكتب إرشاد مؤقت «المكتب العام للإخوان المسلمين».» موقع «الإخوان المسلمون» (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)، <https://goo.gl/USnHy3>.

محمود، عبد المنعم. «فوضى في انتخابات الإخوان.» مدونة أنا إخوان (١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)، <http://goo.gl/OJnGMl>.

«مرسي خالف رأي المخابرات إبقاء العلاقة بسوريا.» موقع عربي ٢١ (٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)، <http://arabi21.com/Story/777081>.

«مرسي يزور طهران في بادرة تطبيع بين مصر وإيران.» موقع france٢٤ (٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٢)، <http://goo.gl/F٨EEEt>

«المسجد والدولة: السياسة الخارجية العلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة.» موقع شؤون إماراتية (٢١ آذار/مارس ٢٠١٦)، <http://emirati-affairs.com/news/view/683>.

«مصدر للإخوان: تصفية ١٣ من قادة الجماعة بالقاهرة.» الجزيرة.نت (١ تموز/يوليو ٢٠١٥)، <https://goo.gl/wzId8k>.

«معتقلو طرة لقيادة الإخوان: السجن أحب إلينا من صفقة مشبوهة.» موقع نون بوست (٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥)، <http://goo.gl/TZUTou>.

««المقاومة الشعبية» بمصر عنف أم حق مشروع؟.» موقع الجزيرة.نت (١٨ آب/أغسطس ٢٠١٤)، <http://goo.gl/ZDgzjU>.

«من هم أنصار بيت المقدس.» مدونة أحب سيناء (١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، <http://goo.gl/4w92C5>.

«من يقف وراء التّصويت لتصنيف الإخوان المسلمين كمجموعة إرهابيّة؟.» موقع المونيتور (٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦)، <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/02/congress-muslim-brotherhood-vote-label-terror-group.html>.

منشاوي، إبراهيم. «العلاقات المصرية ـ الأمريكية: لغة بدأت تتقارب.» المركز العربي للبحوث والدراسات، <http://www.acrseg.org/2438>.

منيب، عبد المنعم. «خريطة الحركات في مصر الإسلامية.» الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان <http://goo.gl/TVXRpX>.

منصور، محمد جميل. «بعد المؤتمر العاشر.. النهضة ورسائلها.» الجزيرة نت، ٢٠١٦/٥/٢٩، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/5/29/بعد_المؤتمر_العاشر_النهضة_ورسائلها>.

نصار، جمال. «الانتكاسة: الدور المصري في الحرب الإسرائيلية على غزة.» مركز الجزيرة للدراسات (٢٠ تموز/يوليو ٢٠١٤)، <http://goo.gl/DnlGi3>.

نويهض، لين. «الأخوات المسلمات في طليعة المشهد فيما تكافح جماعة الاخوان المسلمين من أجل البقاء.» رويترز (١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، <http://goo.gl/oKhJmd>.

هاشم، مصطفى. «اللجنة الإدارية العليا للإخوان تعلن عن انتخاب مجلس شورى جديد،» موقع أصوات مصرية (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)، <https://goo.gl/zO5IkV>.

«هل تعيد زيارة مرسي الدور المصري بأفريقيا؟.» الجزيرة.نت (١٥ تموز/يوليو ٢٠١٢)، <http://goo.gl/pSrf20>.

يوسف، عبد الرحمن. «أحاديث المصالحة المتجددة: ماذا أراد إبراهيم منير أن يقول.» موقع إضاءات (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)، <https://goo.gl/bFkWek>.

ـــــــــ. ««انتفاضة» نوفمبر.. وإعادة تموضع شباب الإسلاميين،» موقع جريدة المدن، ٢٠١٤/١١/١٧، <http://goo.gl/Jfbc72>.

ـــــــــ. «التمايز بين «القاعديين» و«الدواعش».. مستمر في مصر.» موقع **المدن**، ٢٠١٥/٨/١٠، <http://goo.gl/ay0ska>.

ـــــــــ. «رغم الضربات المتلاحقة: الأخوات المسلمات يحفظن بقاء الجماعة.» مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط (٥ حزيران/يونيو ٢٠١٧)، <https://goo.gl/TYPyK4>.

«يوسف العتيبة هو الرجل الأكثر سحراً وتأثيراً في واشنطن.» **هافينغتون بوست عربي** (١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، <http://highline.huffingtonpost.com/articles/ar/his-town>.

ندوات، مؤتمرات

الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب في مصر (قبل وأثناء وبعد الثورة) (أعمال ندوة). القاهرة: منتدى البدائل، ٢٠١٢.

مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤.

٢ ـ الأجنبية

Books

Rougier, Bernard et Stéphane Lacroix (dirs.). *L'Egypte en revolutions.* Paris: Presses universitaires de France, 2015.

Periodicals

Gaffney, Frank J. (Jr.). «The Muslim Brotherhood's Friend in Congress.» *Washington Times*: 25/5/2015.

Websites

«Judiciary Committee Calls on Administration to List Muslim Brotherhood as a Terrorist Organization.» Press Release (14 February 2016), <http://judiciary.house.gov/index.cfm/press-releases?ID=AD1B235F-D501-4289-9B29-EC75FF1908F9>.

فهرس

- ح -

- ش -

- ص -

- ط -

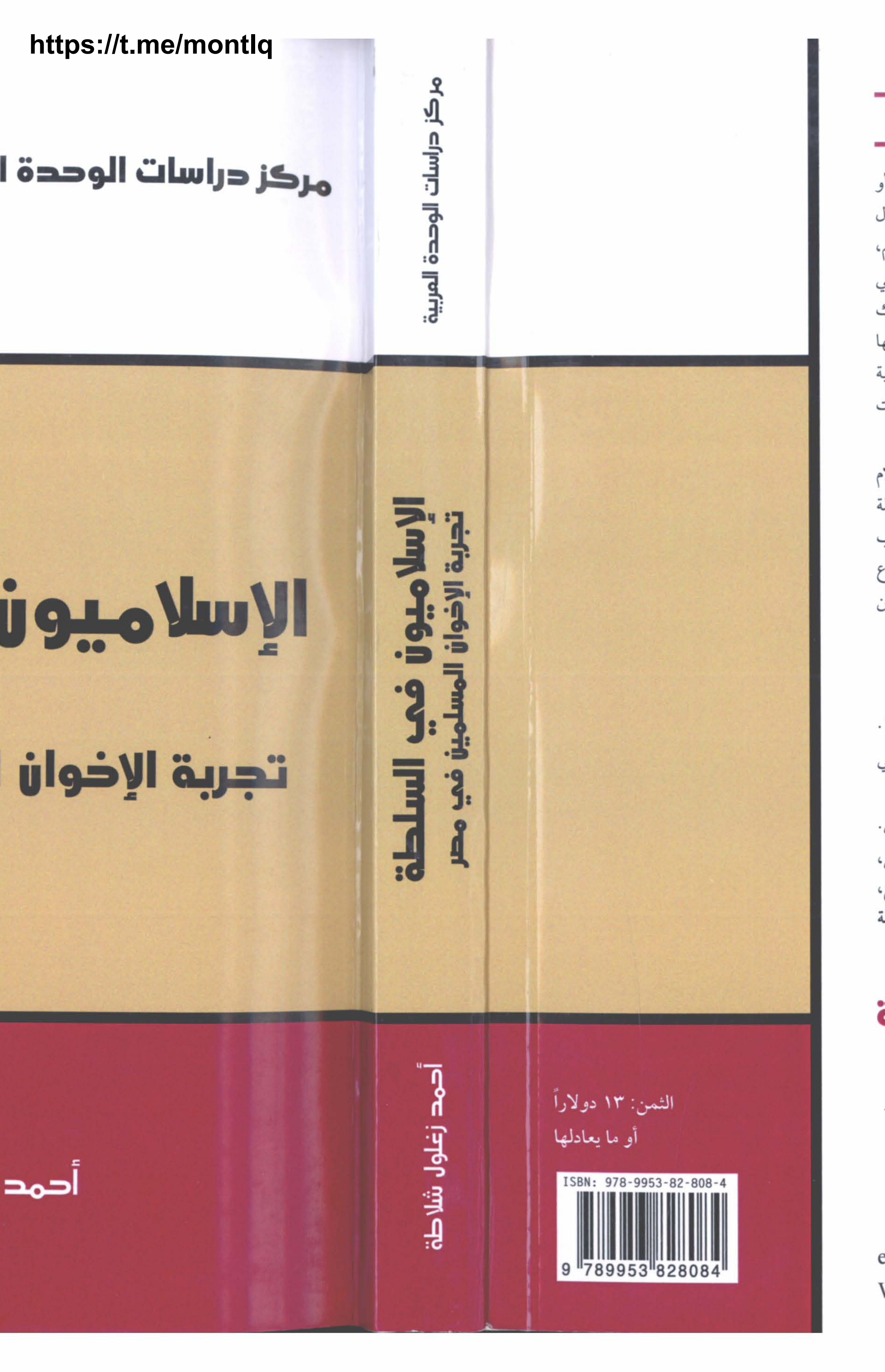
- ظ -

- ع -

- غ -

- ف -




https://t.me/montlq
مركز دراسات الوحدة
الإسلاميون
تجربة الإخوان
أحمد
مركز دراسات الوحدة العربية
الإسلاميون في السلطة
تجربة الإخوان المسلمين في مصر
أحمد زغلول شلاطة
الثمن: ١٣ دولاراً
أو ما يعادلها
ISBN: 978-9953-82-808-4
9 789953 828084